وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الاجتماع

مسارات الشرعنة لدى النخبة السياسية المحلية دراسة ميدانية للمنافسة السياسية على مستوى المجلس الشعبي الولائي لولاية البليدة عهدة 2002-2007

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع السياسي

إعداد الطالب

مصطفى كلوشي

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الغني مغربي

دفعة

2000-1999

شكر وتقدير

بداية أشكر الله عزوجل الذي قدر لي ووفقني لإنجاز هذا البحث

كما أشكره على نعمه كافة. وبعد فإنني أتقدم بالشكر والإمتنان

إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث.

وأبدأ بأستاذي القدير المشرف الدكتور عبد الغني مغربي على كل ما بذله من جهد أثناء

تدريسه لنا وأثناء الإشراف حيث شكلت دروسه وأفكاره مرجعية أساسية

لتشكل الوعي السوسيولوجي للباحث.

كما أشكر أيضا جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويني.

كما أتوجه بالشكر والإمتنان

إلى عائلتي الكريمة بكل أفرادها

وأبدأ بالوالدين اللذين تحملاني وشجعوني على إنهاء هذا البحث

وكل الإخوة والأخوات على تحملهم وتوفيرهم لي كل الظروف

والوسائل المادية والمعنوية لإتمام دراستي والتفرغ للبحث.

الشكر والتقدير إلى كل أعضاء المجلس الشعبي الولائي لولاية البليدة

وأخص بالذكر المنتخبون الذين قبلوا إجراء المقابلة وكذا رئيس الديوان السابق الذي سهل

لي القيام بالبحث وإمدادي بالمعلومات الضرورية التي تطلبتها الدراسة.

شكر خاص للأستاذ والزميل محمد صحراوي على ما تفضل به عليا من أفكار

ومراجعته لي للجوانب اللغوية في كتابة الرسالة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الآنسة سامية عبد الدايم

على كل ما بذلته من جهد في طباعة البحث نظرا لسوء الخط التي كتبت به المسودات

وأشكر في هذا المجال زملائي في مجال التسيير (مصلحة التكوين والتوظيف) على كل ما

قدموا لي من مساعدة ومساندة).

كما أشكر أيضا عائشة التي أشرفت على طباعة هذه الرسالة وإخراجها في شكلها النهائي.

مصطفى كلوشي

blɒøljŰl

ĬارƖƄ ح مشروع Ƈ على بناء ǐƳ والعامليǐ المŽفيǐ كل ǫلى ƴƄ العمل المتواƖ ƖŘǆ Ĭ دǆǊ

يكفل العيƫ الكريم Űفراد مجتمعهم.

كما ǊǆدĬ ƖŘǆ البحث ǫلى عائلتي الكريمة

وǊبدǊ بالوالديǐ اللǐŘ لطالما ǫنتƱرا ƖǆŘǆ اللحƱة

كما ǊǆدǊ ǆديǊ ǆƄƖ ǫلى كل ǫƤوتي وǫƤواتي

وǊǆديǊ ǆƄƖ ǫلى وليد كما لا Ǌنسى زيجاƙ ǫƤوتي وابنائهم كلهم

وǊǆدĬ ƙمرة جهدĬ ǫلى صوريا التي ǊƖƄƙ بروحها المرنة

على حياتي رونقا وجمالا.

ǊǆدĬ ƖŘǆ البحث ǫلى رفاƇ الدرƳ في البحث والتعليم وǫƤ ƫ باŘكر عبد الحƾƠ مرادƠ

عزالديǐƠ حسيǐƠ زǆيرƠ ابراǆيمƠ ومنير.

ǫǆداƇ ƫ ƤƊ ǫلى ŰصدقاƇ في المعهد الوطني المتƤص ƫ للتكويǐ المهني للتسيير بالبليدة:

رƄƖ حير ƫ Ơ محمد صحراوĬ Ơ رƄƖ ميباركيƠ ابراǆيم بوداودƠ ǫلياƩ قوادرĬ Ơ

عبد العزيز حدارƠ محمد الوناƩ Ơ عبد العزيز بǐ يامي Ơ زǆير بلحسنة.

مصطفى كلوشي

الفهرس

الفهرس

hɄøDžɹøʂøDž

تكتسي دراسة النPبة السياسية المحلية ǷǋǶمية في علم الاجتماع السياسǠي علǠى اعتبار ǇǾǳ ǈلية انتاجها ومسارا Ƙ شرعنة وصولها يƴǓ ǃكل مكونا Ƙ النسǠǐ السياسǠي موƴǓ ǃ الإPتبار والدراسةǙ ويشكل مدPǓ مهما لفهم سيرورة تمǶسƩ السياسǠي فǠي المجتمǃ.

وǘǳ ǚǳكا ǃǾǳ وجود نPبة ǃو سياسية ǃPن في المجتمǃ ǈمرا ƴǓروريا وتاريPيا فǟǠǾǳ عملية صعودǴǶ تطرƟ ƴǓ ǃية جوǋǶرية وǋǶي مسǳǈلة الشرعية ǜǳ البحث فǠي مساراƘ الشرعنة السياسية المحلية ǋǶو البحث في القيم والبنى الفكرية التي يوǛفها المتنافسǠيǾǳ مǾǳ ǈجل تبرير ǈحقيتهم في الوصول ǜǳى المناصǃ السلطة السياسية الفعلية والمتمǮلة في دراستنا في المجلƩ الشعبي الولائي. ومǾǳ ǈجل الإقتراǃ ومعالجة موƴǓ ǠǓوع دراسǠتنا اتبعنا PǳPطة ماسمة ǜǳى بابيǾǳ الǃول يشمل الفصول النǛرية وǋǶي ǈربعة:

يحتوǐ الفصل الǃول على الجانǃ المنهجي للدراسة وǘǳ ǐتعرƴǓ ǃنا فيǊ للǈشكالية والفرƴǓ ǇيااƘ ǜǳ ǃافة ǜǳى بناƇ نموǚǳ تحليل (تحديد المفاǋǶيم) وكǚǳ ǇǾǳ المنǋǶǽǋǶ المتبعǠة والǃدواƘ المستعملة في الدراسة وǈPيرا الإطار النǛرǐ للبحث.

ǈما الفصل الǮاني فقد تناولنا فيǊ ǈلية المنافسة السياسية حيث تم التطرƈ مǾǳ PǓǈل ǜǳى الجانǃ التصورǐ (النǛرǐ) لǓلية المنافسة السياسية في المجتمعاƘ الحديǮة مǃ الإشارة ǜǳى واقǃ المجتمǃ الجزائرǐ .

وفيما يPǓ f الفصل الǮالث فقد عالجنا مǾǳ PǓǈǊǋǶ سوسيولوجية السلطة مǾǳ جهǠة والتطلǃ ǜǳى السلطة مǾǳ جهة ǈPرǍ.

وفي الفصل الرابǃ تطرقنا فيǊ ǜǳى السلطة المحلية مǾǳ PǓǈل التطǠور التǠاريPي لواقǃ السلطة المحلية.

ما البا ɣ الثاني فاد شمل على الدراسة الميدانية مـ ǕP ل فصليـ وǈما:

الفصل الƤامΣ الƦ ǐ يعرƯ تمƦل الساطة لدǎ النƤبة السياسية المحلية.

والفصل السادΣ عالجنا فيǊ الصعود السياسي المحلي ومساراƙ الشرعنة المرافاة ǊǱ.

ونشير Ǫلى ǕǗ لكل باɣ ǊǗ تمهيد كما ǕǗ لكل فصل مƤدǈل ومƤ Ǝ ƪǪ ƯǕافة ǕǪلى الƤاتمةǕ وتشتمل الرسالة على عناصر تكميلية تتمƦل في الفهرΣ وبعƯ ǕالملǕحƾ وقائمة المراجɑ.

ǈ

الباب الأول

الساحة السياسية

«Il est important de savoir qui detient le pouvoir, ce qui revient à chercher a identifier les acteurs du jeu politique. Véritable tragi-comidie humaine l'activité politique relève de l'art théatral : la scène en est l'état, l'enjeu la détention du pouvoir, le scénario est les élections, l'acteur et le parti». (BAGUENARD JACQUES. ***L'univers politique****. p09).*

الفصل الأول

المقاربة المنهجية

الإجراءات المنهجية

1- أسباب اختيار الموضوع

2- أهمية البحث

3- أهداف البحث

4- الإشكالية

5- الفرضيات

6- تحديد المفاهيم (نموذج التحليل)

7- المنهج المتبع وتقنيات البحث

8- مجتمع البحث

9- صعوبات البحث

10- الإطار النظري للدراسة

1- أسباب اختيار الموضوع

عادة عند اختيار أي موضوع دراسة وراء ذلك أسباب ودوافع موضوعية وذاتية.

فيما يخص الأسباب الذاتية تتمثل في:

ميل واهتمام الباحث بدراسة الظاهرة السياسية في المجتمع.

أما الأسباب الموضوعية فيمكن إرجاعها إلى مايلي:

أ- تطور وتزايد الاهتمام بالمنافسة السياسية المحلية والحديث عنها خاصة ضرورة وجود نخب جديدة تقود المجتمع من خلال الممارسة السياسية المحلية دفع بالباحث إلى اختيار هذا الموضوع لمحاولة الكشف عن الاتجاهات السوسيولوجية الحالية لإنتاج النخبة على مستوى المحلي من خلال دراسة مسارات الشرعنة الناتجة عن الصعود السياسي.

ب- المساهمة في فهم ممارسات سياسية جديدة ناتجة عن خيارات سياسية جديدة والمتمثلة في الانتقال من الأحادية الحزبية وهيمنة الدولة على النشاط السياسي إلى التعددية السياسية ومنه تنازل الدولة عن بعض الوظائف للأحزاب السياسية وخاصة فيما يتعلق بالمنافسة السياسية.

ƘƟǛƆ ƸŶƊǆljƈ -2

ترجƔ ƊNjƬمية موƮوع بحƛنا ƍلى ƗسباƄ التالية:

ƊƄما السبƄ ƗƏول فيتمƛل في ƊNjمية دراسة الƱƍNjرة السياسƠية فƠي المجتمعاƘ المتƼلفة والحديƛة العهد بالإستƾƜال نƱرا لهيمنة السياسƠي علƠى كƠل ƊبعƠاد الحيƠاة الإجتماعية وƍرتباط كل السلوكاƘ والممارساƘ بهƦا ƗƼƏير. حيث ƊصبƟ مƲ الصƠعƄ جدا على ƒƊ باحث ƊƏ مفكر ƊƲ يفكƂ ويفصل بيƲ ماNjƏ سياسي وƛƠƂافي وƍقتصƠادƒ وƍجتماعي على ارتباط ƊƲ كل ƦNjƊ المفاNjيم تمƛل نسƂا مستƾƜ نسبيا فƠي المجتمعاƘ المتطورة التي تتميز بالإنƂسام والتمايز على حد تعبير عالم ƍجتماع "**تالكوƘ ƁارسوƦƲ**".

وتƗتي ƊNjيمة NjƦƊ الموƮوع ƊيƮƠا نƱرا للمƄƽ ƱƗ ƦƗ يعيشƊ المجتمƲ الجزائرƒ لاسيما حيث يشهد ولادة مƊسساƘ وبنى رسمية وƹير رسمية وسلوكاƘ وقƠيم التƠي تحرƃ وتƮبط السلوƃ.

والسبƄ ƗƼƏير فيتمƛل في موقƲ المنافسة السياسية المحلية باعتبارNjƠا الحƂƠة ƗƏولى في Njرم السلطة فهي بƦƂƂ تƮƲ كل مكوناƘ العملية السياسƠية فƠي موƮƠƲ الإƼتبار والدراسة وتشكل مدƼƜ مهما لفهم سيرورة تمƊسƩ في المجتمƲ.

3- ǆljاداف Kɵܥ

تتمثل ǆNjĐ اƧ بحثنا فيمايلي:

Đ- استكشاƧ ميدان بحث جديد من الناحية العلمية من ǓP ل كشƧ عن ǕǓ ليǆ ة ǫنتاǕ النPبة السياسية وما يرافقها من تفاعل على مستوȁ التصور والفعل.

Ɣ- المساǆNjمة في بلورة نماǕR تحليل لدراسة الǓNjرة السياسية بصǕفة عامة بمPتاƧ مكوناتها وǆRNj من اجل انتاǕ معرفة سوسيولوجية تفيدنا فǕي فهǕم ديناميكيǕة المجتمƔ الجزائر ǐ واǓحداث والوقائƔ الإجتماعية المرتبطة بالسياسي.

4- الإشكالية

تعتبر المنافسة السياسية المحلية وسيطا بين الدولة بصفتها نسقا وحاويا للسياسي (*CONTENEUR POLITIQUE*) من جهة والمجتمع المدني باعتباره مصدر الشرعية في الأنظمة التي تتميز بالتنظيم المؤسستي والديمقراطية من جهة أخرى، والتي تعتمد على الاقتراع العام باعتباره الطريقة المثلى للتداول على السلطة وأساسا للمشروعية والشرعية السياسيتين.

تعد عملية الصعود السياسي على المستوى المحلي كمكون من مكونات العملية السياسية: النسق السياسي (الدولة) وأشكال التعبير وتنظيم المشاركة في السلطة داخل هذا النسق (الأحزاب السياسية)، والطرق والوسائل التي تبرر من خلالها الأحقية بالفوز بالمناصب السياسية (الشرعية السياسية) في تفاعل مستمر.

يتخذ تفاعل هذه المكونات في المجتمع الجزائري عدة أشكال وسيرورات تاريخية ابتداء من الفترة الإستعمارية ثم مرحلة الإستقلال التي نميز فيها بين تجربتين تمثل الأولى تجربة بناء الدولة الوطنية، وتمثل الثانية تجربة الانفتاح السياسي والاقتصادي. وإن التفاعل بين هذه المكونات عبر ويعبر سوسيولوجيا عن علاقة المجتمع مع الشأن السياسي ونمط تنظيم السلطة فيه.

لعل أبرز علاقة تميز بها المجتمع الجزائري في علاقته مع المستعمر الفرنسي هي علاقة "الرفض المتبادل" أي رفض المستعمر الفرنسي منح الحرية للمجتمع الجزائري في تنظيم شؤونه والسياسية منها بل أكثر من هذا هدم كل البنى التقليدية للسلطة التي كانت موجودة وإحلال بنى جديدة، ولم يسمح بمشاركة الجزائريين فيها في إنشائها وتسييرها، مما أدى إلى رفض الجزائريين لكل أشكال الحكم المفروضة من المستعمر وعدم الانضمام والاندماج في العملية السياسية[1].

---

(1) بالرغم من وجود بعض التيارات في الحركة الوطنية التي كانت تنادي بالإندماج كما سوف يتم توضيحه لاحقا.

وحيث اعتبر Ƙ ǲǵǻ البنى السياسية وǻǲمها - الدولة- شيƇ ƥارجيا عǲǼ المجتمǞ لا ƫƥدم مصالحǻ ǻنشئƘ ǲǼ مǲ اجل ƥدمة مصالح المستعمر. وننتǰ عǲǼ ǵǻ الوƟǞ تبلور حالة سوسيو - تاريƥية وǿǻي ƥارجية الدولة عǲǼ المجتمǞ (*L'EXTERIORITE DE L'ETAT PAR RAPPORT A LA SOCIETE*) رǣǶ محاولاƩ الدولاƩ الفرنساƩية المستعمرة في ƣƫر فتراƘ وجودǿا اتباع ƥطط وسياساƘ لإدماǲ اǳƫǻƩالي فƩي بنƩى السلطة السياسية.

لاد ورƭƘ الجزائر بعد الاستاƩǲل ككل الدول العربية ودول العالم الثالثƞ جهƩازا اداريا ونƮاما سياسيا اسمǾ الدولة(1) ƞ وكاǲ لزاما على الجزائرييǲ ǲǷ يتعاملوا مǞ ǵǻƩا الجهاز بشكل ƣƫر ليƧ مبنيا على الرفƯ والاطيعة وانما مبني على ƭتونة "الدولاƩ" (*L'INTERIORISATIONDE L'ETAT PAR LA SOCIETE*) وفي الوقƘ نفسƩǾ تعميƾ الاطيعة مǞ الاستعمار.

ǲǿ تجربة الجزائر في ǵǻ المجال توحى بالاستمرارية في حرƣ التحريرƞحيƩث ǲǷ النƮام السياسي شيد حول سلطة مستارة ومبنية على الشرعية التاريحيƩة وشرع فى بناƇ الدولة بعيدا عǲǼ الƯغوطاƘ السياسية للمجتمǞ المƩدني المƩتهم فƩي ƥطاƣ الشعبوƓ بأǲǻ يمƧ بالوحدة الوطنية .بالتالي فǲǚ النƮام السياسي الجزائرƓ لا يستطيǞ ǲǷ يتحمل وجود سلطاƘ مستالة والدولة لم تبنى مǲ اجل التحكيم في النزاعاƘ ولكǲǼ مǲ اجل تƴجيلهاو كبتها (*POUR LES REFOULER*). وǻǲǿ ما يوƯحǾ الباحث "**زاوارƧ عدƧ**" حيث ياول "ǲǿ اشكالياƘ التحديث والبناƇ الوطني لم تنتǰ فƩي الدولƩة العربية ƞنها تطور Ƙ على اساǲ Ƨنفي مسƘلة السلطة التي ǿي جد مهمƩة فƩي اطƩار التفكير في السياسي"(2).

(1) برǿاǲ ǲǿ غليوǲ. **الدولة والمجتمع العربي بعد الحرب الكونية الثالثة** . فƩي مجلƩة العلƩوم الإجتماعية. مجلƧ النشر العلميƞ جامعة الكويƘƞ المجلد 26. العدد 02. صيƻ 1998. ƫ 133.

(2) *ADDI (LAHOUARI). **L'algerie et la democratie**. Edition la decouverte, paris, françe, 1995. p 36-38.*

وسائل كل ǇǂǄ في نشأة نوع من الكوربراتية السياسية في شكل الدولة - الحديثة المؤسسة على الشرعية الثورية والحزب - الأمة بالإعتماد على وسائل التعبئة الجماهرية التي أدت إلى انتاج "الشعبوية" *(LE POPULISME)* كأداة لشرعية الصعود السياسي على المستويين المحلي والوطني والذي يعبر عنه في المجالس المحلية المنتخبة بشعار "من الشعب وإلى الشعب".

تم كل ǇǂǄ في جو يرفض فيه النظام السياسي كل أشكال التنافس السياسي المبني على التعددية. بل بالعكس فحسب "**قاعدة ثابتة**" فإن المسألة تختلف تماما في النظام السياسي الجزائري حيث أن الأحزاب المتنافسة ليست لها إيديولوجية خاصة تميزها عن المتنافسين الآخرين فهي تجد إيديولوجية سياسية جاهزة موروثة ومفروضة على كل المتنافسين وبمجرد رفضها يتم إقصاؤه من المنافسة.

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال في الجزائر كما جرى في كل الدول الحديثة الإستقلال حسب "**Ǆǂǂǃ ǄǇǈǉ**" انحسارا متسارعا لتأثير النظرية الليبرالية[1] وانتعاشا متزايدا لمفاهيم مستمدة من المبدأ القومي والنظريات القومية الرومانسية أو الماركسية الاشتراكية التي تلتقي جميعا في تأكيد أولوية تحليل المهام والوظائف السياسية الجماعية من تنمية ووحدة وطنية واستقلال على حدا تأييد السلطة العليا وتأميم الحرية الفردية واحترام الآلية الانتخابية وضمان الشرعية ويمكن القول أن نظرية الثورة وما تتضمنه من إستهانة مبدئية بمفهوم الشرعية وما تفترضه من تجسيد لسيادة شعبية مباشرة قد حلت شيئا فشيئا محل نظرية الدولة ومفاهيمها التابعة.

تم على المستوى الايديولوجي وأما على المستوى العملي فإن آلية المنافسة السياسية تتمثل في الترشح باسم الحزب ولا يسمح بالترشح خارج الحزب وكمحاولة

([1]) بالرغم من أن الصراع ضد الإستعمار كان يعتمد في تأكيد شرعيته على المعلنة على النظرية وبالذات على الحقوق المتساوية التي تفترضها النظرية للأمم والشعوب في مجال الحرية والسيادة التي تفترض أن للشعب حقا في تعيين الحاكم وبناء السلطة. أنظر برهان غليون. **الدولة ضد الأمة** **ǂǇǈ ǆǄǅ**. دار ǄǇǈ. ǅ. **التكوين التاريخي**. ǆ. 134.

لإضفاء طابع التنافس على العملية الانتخابية من طرف النظام السياسي كان لابد من الحزب للمنافسة مترشحين يختار واحدا منهما بالإقتراع العام السري والمباشر وبالتالي الحال على هذا النمط إلى غاية 1990 حيث عرفت الجزائر أول انتخابات محلية قائمة على التعددية السياسية.

لقد بقيت بصمات الشروط التاريخية لنشأة النظام السياسي الجزائري المتجذرة في حزب التحرير الوطني قائمة إلى غاية سنة 1989 والمتمثلة في خضوع أو تبعية المصالح المتناقضة للمجتمع و لمتطلبات ظهور الأمة و تأويلها وتمثيلها من الشرعية التاريخية على حساب الشرعية الديمقراطية.

وباعتباره مفجر ومنظم ثورة التحرير فإن حزب جبهة التحرير الوطني (***FLN***) كان ينظر إلى نفسه أنه الموزع الشرعي الوحيد للسلطة السياسية في مرحلة البناء الوطني[1].

و بالرغم من الطبيعة التسلطية والاستبدادية للنظام السياسي الجزائري إستطاع هذا الأخير و لمدة طويلة نسبيا من أن يحافظ على اجماع اجتماعي بفضل سياسة اجتماعية مبنية على توزيع الريع النفطي.

إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر في أواخر الثمانينات والناتجة عن تدهور قيمة الدولار وانخفاض سعر البترول بالإضافة إلى الشرعية التاريخية غير القادرة على الاستجابة إلى تطلعات الشباب وسلطة سياسيا عاجزة عن استيعاب قطاعات ونخب جديدة تطالب المشاركة في السلطة فإن هذه الأوضاع أدت إلى وقوع أكبر شرخ أو بالأحرى انكسار للإجماع الوطني منذ الاستقلال المتمثلة في أحداث 05 أكتوبر 1988 حيث كشفت هذه الأحداث للنظام السياسي الذي تأسس سنة 1962 وأدت إلى تحول النظام السياسي الجزائري من طبيعته الأحادية مبنية على

---

(1) *BEN SAADA MOHAMED TAHAR.* ***Le regime politique algerien***. *Edition ENAL alger, 1992. p 10..*

الاشتراكية إلى نƠام سياسي ƹƗ طبيعة تعددية مبني على الليبرالية واقتصƙاد السƙوƼ على الƗقل على المستوƽ الƤطاƻ والمƊسساƘ الرسمية.

لاد عمد النƠام السياسي بعد تاليƞ لهƨƗ الهزة الاوية في Ɗحداث Ɗكتوبر 1988إلى الانفتاƟ الديماراطي مƜ Ɗجل بالƞائ مƜ Ɲ Ƥلال تهيئة نفسƞ لƛنتال مƜ نƠƙام الحƙزƻ الواحد إلى التعددية الحزبية.

و بحسƻ "زاوارƊ عدƊ" فƜƎ المسار الديماراطي Ɗوالدمارطƙة السياسƙية (*LA DÉMOCRATISATION - POLITIQUE*) كانƘ حاياية بالنƠر إلى عدد الƗحزاƻ التي يسمƞ لها بالمشاركة في الانتƤاباƘ وحرية الصحافة إلا Ɗنهƙا عرفƙƘ اƤفاقƙاƘ وعراقيل ƗƘ طبيعة سياسية وايديولوجية ƊدƘ إلى مواجهة عنيفة بيƜ الجيƫ باƎعتبارƨ ƞيكل للدولة - الحزƻ والجبهة الإسƛمية لƛنƿاƗ المنحلة التي عرƘƽ نفسها كبƙديل للنƠام السياسي بصفة راديكالية[1].

ƊƞƝم ما تميزƘ بƞ مرحلة التعددية السياسية ƞو محاولاƘ فعلية وجدية لانتاƩ نƤƻ سياسية ƤارƩ ƖلƔ السلطة ودواليبها بالاعتماد على الديماراطية وƖلية الانتƤاƻ الحƙر. وتجسد ƗƘلƩ في مشاركة الƗحزاƻ السياسية في Ɗول ƐنتƤاباƘ سياسية محلية تعددية سنة 1990 حيث شكلƘ نتيجة الانتƤاباƘ صدمة للنƠام السياسي .

لاد ƊفرزƘ ƞƨƗ الانتƤاباƘ بروز وصعود نƤƻ سياسية جديƙدة انتجƙƘ ƤارƩ السلطة المركزيةƜ وفاد النƠام السياسي توازنƞ الƗƘ Ɯ كاƜ مبنيا على التوازƜ في توزيƴ المناصƻ السياسية والايادية ويتحكم في انتاƩ النƤبة السياسية وحركتها.

تشكلƘ ƞƨƗ النƤƻ الجديدة مƜ Ɲ Ƥلال عدة مساراƘ وقنواƘ ƊبرزƞƩ:

الحركة الاجتماعية الشعبية التي تفجرƘ في Ɗحداث 05 ƊكتƙوبرƜ 1988 والتƙي شكلƘ قاعدة Ƥلفية لنƤƻ جديدة فرƦƙ عليها تبني ƤطاƦ راديكالي مبني على الرفƦ في التعبير عƜ مطالبها واحتجاجها ومƿل تشبƛها بالديني والمادƽ حƛ مزدوجاƜ فهو مƜ

---

(1) *ADDI LAHOUARI*. ***Op.cit***. *p 08.*

جهة فهو يƤفƨ معاناة ǫاطاعاƩ كبيرة بǪعتبار ǳ الديǲ ǳǼو مصǼدر لحǼل المشǼاكل اليوميةǯ ومǼǳ جهة ƽƢرƿ يشفي ƹليل نفƩ ǲƴǼǳ االطاعاƩ الاجتماعية التي ترفƯ كǼل ǫشكال السلطة االائمة وتبحث عǲ بديل لهاǯ ǱارƢ النǚام السياسي.

وǫما االناة الǮانية التي تشكلƩ مǲ ǲƴǼǳ النƢƔ ǲǹلها الجديدة فتتمǮل في الجامعǼة حيث عرفƩ نشǊة مƢتƨ التنǚيماƩ السرية(الفكرية والسياسية) التي كانƩ تنشط فǼي الجامعةǯ والتي اƢƽƩ مǲ الجامعييǲ قاعدتها اǓساسية في التوƨƳي السياسي.وكشفǼƩ ǲƴǼǳ التنǚيماƩ عǲ ǱويتهاǼǳ بعد تبني قانوǲ الجمعيǼاƩ السياسǼية والسǼماθ بالعمǼل السياسي.

وكانƩ ǲƴǼǳ النƢƔ التي ǫنتجƩ ƢارǱل̄ة السلطة وعلى رǫسها الجيǑ تهدد بشكل ǫو بƤƽر السلطة والنǚام االائم وتطرθ شعار ǫعادة تشكيل الدولة.

وااد تعامل النǚام السياسي الجزائرƽ مƔ ǞǼǳ الواǫƔ السياسي المشحوǲ بنǼوعيǲ مǲ التعاملǯ ƽ ǳ ǲǾ النǚام السياسي كانƩ لديǾ استراتيجية في التعامل والتعاطي مƔ ǞǼǳ المدƢǹƩ (*INPUT*) بحسƔ تعبير "**داǈƽ استوǅ**" (*DAVID EASTON*) وتمǮلƩ ǲƴǼǳ الاستراتيجة فيما يلي:

ǫشراǁ بعƯ النƔ ǲƢ السياسية التي كاǱ ǲلها استعداد وقابلية للتعامل مƔ ǞǼ النǚام بطبيعتǾ الموجودة. وǱي النƔ ǲƢ (اǓحزاƔ) التي اعتمدƩ على محاولة افتكاǁ المناصƔ السياسية والمشاركة في السلطة دوǲ طرθ فكرة البدائل للنǚام السياسي االائم.

وبالاعتماد على مشاركة ǲƴǼǳ النƢƔ في الحكم كاǲ ǳناǁ رفƯ تام وصǼلƔ ǳ ǯ ƽ تنازل عǲ الحكم لǓحزاƔ اǯƢرƽ بكل اǓشكال السياسية والعسكرية.

ǫفرزƩ ǲƴǼǳ المدƢǹƩ (*INPUTS*) على المشǼهد السياسǼي معطيǼاƩ جديǼدة "مƢرجاƩ" (*OUTPUTS*) يمكǲ تلƢيصها في عنصريǲ:

1- محافǚة النǚام السياسي على سلطتǾ وترسيƢها عǲ طريǩ تنǚيم الانتƢاباƩ الرئاسية سنة 1995 ǭم تعديل الدستور سنة 1996 وبعدǱا الإنتƢاباƩ التشريعية لسǼنة

1997 وأخيرا الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 عن طريق تدعيم النظام السياسي بكل أشكال الدعم والتفاف حول مرشح واحد.

2- شبه التنازل عن السلطة المحلية (المجالس المنتخبة) لمختلف النخب السياسية الممثلة في الأحزاب السياسية لصالح ولائها.

تتوقف العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (بروز السياسي) على نوع الانتقال السياسي المحلي، فانطلاقا من القاعدة تتكون جماعة سياسية تدريجيا تشكل محترفين في السياسة (الفئة المسيرة) والتي سوف تحاول البقاء في السلطة وإعادة انتاج نفسها كطبقة، أين السياسة تصبح منبع وجوهر امتيازهم ومكانتهم.

بطبيعة الحال ومن المسلم به أنه لا الفاعلين ولا الأنساق التي يشكلونها هم مستقلون عن المجتمع الذي بدوره مطبوع بثقافة سياسية معينة التي يستمد من خلالها قيم الشرعية (***Les Valeurs De Legitimations***).

إن مسألة درجة استقلالية النسق السياسي ومكوناته عن المجتمع بصفة عامة هي مسألة جد معقدة فمن ناحية نجد أن جوهر كل نسق سياسي موجود بشكل عميق في المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن قوة النسق السياسي لا تكون في حالة تنافس إلا إذا كانت بصدد إعادة انتاج ايديولوجية المجتمع التي من خلالها يتم الفوز والإقصاء(1).

بالتالي يدور التنافس والصراع حول الشرعية وبعبارة أخرى (تجد مراجعها الفترة الأصلية كتاب هواري بومدين).

وعلى اعتبار أن كل مرحلة أو فترة تاريخية تتميز بمبادئ ومنظومة خاصة للشرعية السياسية التي تجدها موجودة أو بصدد التشكل وتستعملها لتبرير الصراع والتنافس على السلطة. وبتسليط الضوء على إحدى مؤسسات السلطة المحلية - المجلس الشعبي الولائي - سوف نحاول معالجة موضوع الشرعنة السياسية بالبحث عن سيرورات ومسارات يفسر من خلالها المنتخب المحلي صعوده السياسي من أجل بناء

---

(1) *ADDI LAHOUARI.* ***L'impasse du populisme****. Edition ENAL, Alger, 1990. p 86.*

نموذجا مثاليا للشرعية السياسية على المستوى المحلي في إطار العملية السياسية المبنية على الصراع والتنافس بين الأحزاب السياسية وبناء على ذلك نطرح التساؤلات الآتية:

1- إلى أي حد تعد الانتخابات سيرورة نموذجية تمثل قاعدة للشرعية يستمد منها المنتخب المحلي شرعيته في الفوز والوصول إلى مناصب السلطة السياسية؟

2- بماذا تتميز سيرورة الشرعنة عند المنتخب السياسي المحلي؟

3- ما هي أسس الشرعية السياسية عند المنتخب السياسي المحلي؟

4- هل يستمد المنتخب السياسي المحلي شرعيته السياسية من شرعية الحزب وإيديولوجيته أم من إطار المؤسسة الحزبية؟

5- ما هي رهانات المنافسة السياسية المحلية؟ وهل هي ذات بعد محلي أم ذات بعد وطني؟

6- هل المنافسة السياسية المحلية هي ذات محتوى سياسي أو محتوى اجتماعي؟

5- الكرƮĭĺ

الكرƮĭƕ الأولĂ

تعتبر المنافسة السياسية المحلية عملية تولƊيƨ في إطار النسƾ السياسي تƌدĭ فيƞ المƌسسة الحزبية الدور الحاسم ولا تعتمد على رƞانƘ المجتمƴ المحلي.

شرƝ الكرƮĭƕ الأولĂ

ƛƿ البحث في ماƞية الصعود السياسي المحلي ƞو البحث عƿƛ كيفيƿة تمƌسƿƛ Σ السياسي في المجتمƴ انطƜقا مƛ المستوƑ المحليƋ حيث يجƿƴ النƿƊر إƿƂ الحƿاƃ السياسي المحليƋ باعتبارƞا العƜقاƘ التي يايمها النسƾ السياسي (المركز) مƴ اƕنسƿاƾ السياسية المحلية (المحيط) ابتداƅ مƛ اƢارجية ƞو استاƜلية الحال السياسي المحلي عƿƛ المركزƋ إلى Ʒاية الإندماƚ المحلي الكلي فيƞ مرورا باƕشكال الوسƿيطة ƞيƿƛ تƿƌدƿƢ اƃ الإعتبارƘ المحلية.

يمƛƃ الصعود السياسي المحلي المبني على الفوز في الإنتƢاباƘ التي تنƊم بƿيƛ مجموعة مƛ المترشحيƛ اƅيƛ يمƛƃو مجموع اƕحزاƔ السياسية المشاركة عبر قƿوائم إنتƢابيةƋ يتم إعدادƞا مƛ طرƦ اƕحزاƔ السياسية ويرتƔ المترشحيƛ تنازليا بحسƿƔ الإستحƾاƾ على ƋƾسƊ Σ عدد المƾاعد المتنافƊ Σ عليهاƋ ويعني ƊƘƞ المترشƿحيƛ قبƿƃ الدƢول في الحملة الإنتƢابية والتنافƊ Σ على ƊصواƘ الجماƞيرƋ يجƔ عليهم ƛƊ يفƿوزوا داƢل الحزƔ بƛƾة الحزƔ للترشƠ والتنافƊ Σ على الوƮعية في الƾائمة الإنتƢابيةƋ ممƿا يحول رƞاناƘ المنافسة السياسيةƋ مƛ الرƞاناƘ اƢƃارجية ƊĭƊ رƞاناƘ المجتمƴ المحليƋ إلى رƞاناƘ داƢلية للحزƔƋ وƞƘ يعني ƛƊ المنافسة السياسية المحلية ƞي شƿكل مƿƛ Ɗشكال المنافسة السياسية المركزية لا تƢƮƴ لرƞاناƘ مستالة عƿƛ رƞاناƿƘ النسƿƾ السياسي.

وعليƞ تصبƠ عملية المنافسة السياسية "إستاطابا مزدوجا" مƛ طرƦ الحزƔ و مƛ طرƦ المترشƠƋ في إطار النسƾ السياسي.

hŸďlkl hŸŢر2ا

تعتمد و توU2 النPبة السياسية المحلية لشرعǜنةÜ صعودǆ السياسيÜ عناصǜر مPتلفة تتدǟرجƠ بيǈ ماǆǜو وطني وما ǆو محليÜ وبيǈ مǜا ǆǜǜو سياسǜي ومǜǜاǆو ۏجتماعي بطريǀة تنتǻ مساريǈ لشرعǜنة:

Ɓ- مسار يعتمد الحركية السياسية كمصدر للشرعنة .

Ɣ- مسار يعتمد على الوجاǆة الإجتماعية كمصدر للشرعنة.

شرǻ hŸďlkl hŸŢر2ا

تتميز دمارطة الحياة السياسية بǼشراǁ وتمكيǈ الجماǆير مǈ الصعود ۏلى السلطة وشرعنة ǆǽا الصعود.

وعلى ۏعتبار ǈƗ ǆناǁ طريǀتيǈ لممارسة السياسة فǼما ǈƗ تمارƩ السياسة بǼرادة ǽاتيةÜ وƗ ǈƗ تمارƩ السياسة على ƗساƩ طاƔع ۏجتماعيÜ وكل حالة مǈ الحالتيǈ الǆتيǈ يتولد عنها نموǽج لƴ ƿ للشرعنة السياسة Ɨما بالنسبة لمǈ يمارƩ السياسة بǼرادة ǽاتية نجد ǈƗ الرغبة والإرادة تتحول ۏلى نشاط حركي

يستƛمر في تƛميǈ الصعود السياسي وتبريرǽا.

Ɨما الǽǀ ƒ يمارƩ الشرعنة على ƗساƩ طاƔع اجتماعي فنجد ǈƗ المكانة والإحتǜرام الإجتماعي التي توفرǆǽ ǆǽا وجاǆتǆǽ الإجتماعيةÜ تتحول وتستƛمر وتشكل قاعدة لتƛميǜǈ الصعود السياسي وتبريرǽا.

6- ƘƟǀƫ !ǃǇǊǅ ǈǉǊƟǆ

ﺃﻭﻻ: ﺍﻟﺘﺄﺻﻴﻞ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻲ

ﺗﻌﺮﻑ ﺍﻟﻠﻌﺒﺔ ﻋﻠﻰ ﺃﻧﻬﺎ ﺑﻨﻴﺔ ﻣﻦ ﺍﻟﺘﻔﺎﻋﻞ ﺗﻌﺘﻤﺪ ﻋﻠﻰ ﺍﻵﻟﺔ ﻭﺍﻻﻋﺘﻘﺎﺩ ﻣﻦ ﻃﺮﻑ ﺟﻤﻴﻊ ﺍﻟﻼﻋﺒﻴﻦ ﻓﻲ ﻗﻴﻢ ﺍﻟﻐﻨﻴﻤﺔ (*LE TROPHEE*) ﻋﻠﻰ ﺍﻋﺘﺒﺎﺭ ﺍﻟﺼﻮﺭﺓ ﺍﻷﻛﺜﺮ ﻧﻤﻮﺫﺟﻴﺔ ﻟﻬﺬﺍ ﺍﻟﻤﻌﻨﻰ ﺗﺘﺠﺴﺪ ﻓﻲ ﺍﻟﻠﻌﺒﺔ ﺍﻟﻤﺎﻟﻴﺔ "ﺍﻟﻘﻤﺎﺭ" ﺣﻴﺚ ﻧﺠﺪ ﺃﻥ ﺍﻟﻠﻌﺒﺔ ﻣﺒﻨﻴﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻋﺘﻘﺎﺩ ﻣﺰﺩﻭﺝ ﺍﻻﻋﺘﻘﺎﺩ ﺑﻘﻴﻤﺔ ﺍﻟﻤﺎﻝ ﻭﺍﻹﻋﺘﻘﺎﺩ ﻓﻲ ﺍﺳﺘﻌﺪﺍﺩ ﺍﻟﻼﻋﺐ ﺍﻟﺨﺎﺳﺮ ﻟﺘﺮﻙ ﻣﺎ ﻗﺪﻣﻪ ﻟﻠﻤﺮﺍﻫﻨﺔ ﻟﻠﻔﺎﺋﺰ[1].

ﺗﻌﺘﻤﺪ ﺍﻟﻠﻌﺒﺔ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ *LE JEUX POLITIQUE* ﺍﻟﻘﺎﻋﺪﺓ ﻧﻔﺴﻬﺎ ﻓﻬﻲ ﻣﺒﻨﻴﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻻﻋﺘﻘﺎﺩ ﺃﻭﻻ ﻓﻲ ﻗﻴﻤﺔ ﺍﻟﻐﻨﻴﻤﺔ (*TROPHEE*) ﻭﻫﻲ ﺍﻟﻮﺻﻮﻝ ﺇﻟﻰ "ﻣﻨﺎﺻﺐ ﺍﻟﺴﻠﻄﺔ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ" ﻓﺤﺴﺐ "ǈǉǊǋ ǃǄǆ" ﻓﺈﻥ "ﺍﻟﺼﺮﺍﻉ ﺍﻟﺤﺰﺑﻴﺔ (ﺍﻟﻤﻨﺎﻓﺴﺔ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ) ﻟﻴﺲ ﺻﺮﺍﻉ ﻣﻦ ﺃﺟﻞ ﺃﻫﺪﺍﻑ ﻣﻮﺿﻮﻋﻴﺔ ﻓﻘﻂ ﻭﻟﻜﻨﻪ ﻫﻲ ﺃﻳﻀﺎ ﻭﺑﺎﻷﺧﺺ ﻣﻨﺎﻓﺴﺔ ﻣﻦ ﺃﺟﻞ ﻣﺮﺍﻗﺒﺔ ﻭﺗﻮﺯﻳﻊ ﺍﻟﻤﻨﺎﺻﺐ"[2] ﺛﺎﻧﻴﺎ ﺍﻻﻋﺘﻘﺎﺩ ﺑﺄﻥ ﺍﻟﻄﺮﻳﻘﺔ ﺍﻟﻤﺘﻔﻖ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﻟﻠﻌﺐ ﻫﻲ "ﺍﻟﻄﺮﻳﻘﺔ ﺍﻟﺪﻳﻤﻘﺮﺍﻃﻴﺔ" ﺣﻴﺚ ﻳﻠﺘﺰﻡ ﺍﻟﺨﺎﺳﺮ ﺑﺘﺴﻠﻴﻢ ﺍﻷﻣﺮ ﻭﺍﻹﻗﺮﺍﺭ ﺑﺸﺮﻋﻴﺔ ﺍﻟﻔﺎﺋﺰ.

ﻣﻦ ﻫﻨﺎ ﻓﺈﻥ ﺍﻟﻤﻨﺎﻓﺴﺔ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ ﻫﻲ ﻟﻌﺒﺔ ﺟﺎﺩﺓ ﻭﺃﺣﺴﻦ ﻭﺳﻴﻠﺔ ﻟﺘﺜﻤﻴﻦ (*ACCREDITER*) ﻗﻴﻤﺔ ﺍﻟﻤﻨﺎﻓﺴﺔ ﻭﺑﺎﻟﺘﺎﻟﻲ ﺇﻋﻄﺎﺀ ﺍﻷﻫﻤﻴﺔ ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻟﻠﻤﻨﺎﻓﺴﻴﻦ: ﻫﻮ ﺗﺄﻛﻴﺪ ﺭﻫﺎﻧﺎﺕ ﺍﻟﻤﻨﺎﻓﺴﺔ ﻭﻏﻨﻴﻤﺘﻬﺎ ﻣﻦ ﺧﻼﻝ ﺍﻻﻋﺘﻘﺎﺩ ﺑﺄﻥ ﻛﻞ ﺷﻲﺀ ﻫﻮ ﺳﻴﺎﺳﻲ ﻭﻛﻞ ﺷﻲﺀ ﻳﻤﺮ ﻋﺒﺮ ﺍﻟﻔﻌﻞ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻲ. ﻭﺑﻨﺎﺀ ﻋﻠﻰ ﻫﺬﺍ ﻓﺈﻥ ﺍﻟﻤﻨﺎﻓﺴﺔ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ ﻫﻲ ﻣﺠﻤﻮﻉ ﺍﻟﺼﺮﺍﻉ ﺍﻟﺘﻨﺎﻓﺴﻴﺔ (*LUTTES CONCURENTIELLES*) ﺑﻴﻦ ﺍﻷﺣﺰﺍﺏ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ ﻓﻲ ﻇﻞ ﺍﻟﻨﺴﻖ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻲ ﺗﻤﺜﻞ ﻓﻴﻪ "ﻣﻨﺎﺻﺐ ﺍﻟﺴﻠﻄﺔ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ" "ﻏﻨﻴﻤﺔ ﺳﻴﺎﺳﻴﺔ" *TROPHEE POLTIQUE* ﻳﺘﻨﺎﻓﺲ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﺍﻧﻄﻼﻗﺎ ﻣﻦ ﻗﺎﻋﺪﺓ ﻣﻌﺮﻭﻓﺔ ﻭﻣﻘﺒﻮﻟﺔ ﻣﻦ ﺟﻤﻴﻊ ﺍﻟﻤﺘﻨﺎﻓﺴﻴﻦ "ﺍﻻﻗﺘﺮﺍﻉ ﺍﻟﻌﺎﻡ" ﺑﺎﻋﺘﺒﺎﺭﻩ ﻗﺎﻋﺪﺓ ﺍﻟﺸﺮﻋﻴﺔ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ.

---

(1) *GAXIE (DANIEL) et PATRICK (LEHINGUE).* ***Enjeux Minicipaux*** *. Edition presses universitaires de françe, françe, 1984, p 09*

(2) *WEBER (M). WEBER (M).* ***le savant et le politique****. Edition ENAL, Alger, 1991. P128.*

بناء على التعريف يتضح مايلي:

أ- المنافسة الخارجية

يتم الحصول على "الغنيمة السياسية" كما سبق الإشارة إليه عبر الصراع حول "أصوات الناخبين" في الانتخابات وهو ما نسميه "بالمنافسة الخارجية".

وانطلاقا من أن الأحزاب السياسية هي مؤسسات جماعية[1] فإن الحديث عن أو الدخول إلى المنافسة الخارجية بين المنافسين على الغنائم " مناصب السلطة السياسية" يستلزم الفوز بحق المنافسة باسم الحزب. بالتالي فإن المنافسة السياسية الخارجية هي عبارة عن امتداد للمنافسة الداخلية في الحزب حيث يتم الفوز بحق المنافسة باسم الحزب وتصدر المراتب الأولى للقائمة الانتخابية للحزب.

ب- المنافسة الداخلية

إن المقصود بالمنافسة الداخلية هو تلك الصراعات التنافسية للفوز بحماية اللعب باسم الحزب وتصدر المراتب الأولى في قائمة الحزب وهي تعبر عن الصراعات بين الزمر والعصب والزبائن والأجنحة والمنخرطين والاتجاهات والعشائر التي تنطوي تحت مظلة الحزب والتي من خلالها كل متنافس (لاعب) يريد الوصول إلى الفوز بحماية اللعب سواء من أجل أغراض شخصية أو أغراض الجماعة أو الزمرة التي ينتمي إليها.

تتشكل كل مؤسسة حزبية من حيث الهيكلة أو البنية التنظيمية من مجموعة من الهيئات الثانوية منها ماهو ناتج عن التنظيم الهرمي للحزب (الهيئات التي يتشكل منها الحزب والتي تظهر في قانونه الأساسي ونظامه الداخلي).

ومنها ما هو ناتج عن النشاط الحزبي فيجد كل حزب يسعى إلى زرع خلايا في الأوساط الجماهيرية والجامعات والأحياء الجامعية والمساجد والأحياء الشعبية والمراكز الثقافية والزوايا والدواوير والمؤسسات الاقتصادية والنوادي الثقافية

---

(1) *WBER (M).* ***Economie et société****. Edition plon, paris, françe, tome 1. 1971.p292.*

والرياضية بالإضافة إلى قطاع واسع جدا وهو الحركة الجمعوية التي تعتبر في رأينا بمثابة نشاط شبه سياسي.

يقرر كل هؤلاء الفاعلين بشكل مباشر وغير مباشر في تقرير من له الحق ومن ليس له الحق في المنافسة السياسية الخارجية باسم الحزب إلا أن وجودهم وتقديرهم لا يعني ارتباطهم بالحزب ارتباطا عضويا وإنما تصرفاتهم وأفعالهم تكون نتيجة التقدير والمعطيات التي تفرزها علاقات القوة السائدة في النسق السياسي.

ثانيا: مفهوم ومسار الشرعية السياسية

يعتبر مفهوم "الشرعية السياسية" مفهوما مركزيا ومحوريا في دراسة السلطة السياسية ويرجع أول اهتمام واستعمال لهذا المفهوم في إطار النظرية السياسية الحديثة والسوسيولوجية بصفة خاصة إلى عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر"[1] في دراساته المشهورة حول الأنماط المثالية الثلاثة للسلطة حيث صنف هذا الأخير الشرعية إلى ثلاثة أنماط بناء على ثلاثة أنماط للسلطة.

- شرعية التقاليد التي تبنى على أساسها السلطة التقليدية.
- الشرعية القانونية التي تبنى على أساسها السلطة العقلانية
- الشرعية الكاريزمية التي تبنى على أساسها السلطة الكاريزمية.

أ- الأنماط المثالية للشرعية السياسية عند "ماكس فيبر"

1- الشرعية التقليدية

تقوم الشرعية في هذا النمط على أساس تقديس التراث واحترام الماضي وتمجيد السلف وهي بهذا الشكل محافظة وأكثر استقرارا ولا تتغير إلا ببطء وتتميز بأنها تمنح مكانة -مراتب- شخصية لتحديد أصحاب السلطة الشرعيين[2].

---

(1) ***ibid***. *p222.*
(2) ***IBID***. *p 232.*

2- الشرعية القانونية

تقوم الشرعية في هذا النمط على أساس مغاير حيث أن مصدر السلطة هو النظام القانوني في حد ذاته شرعيا وتمثل الديمقراطية -الليبرالية الديمقراطية- النموذج المثالي للشرعية في الدولة الحديثة-الأمة(1).

3- الشرعية الكاريزمية

تقوم الشرعية في هذا النمط على أساس قوة التأثير لدى الزعيم من خلال خصائص وصفاته الشخصية الفريدة والغير عادية والبطولية وتصبح الشرعية مشخصنة (***PERSSONIFIER***) والأفراد هنا يحيطون بالزعيم ليس لهم دخل في مصدر شرعيته فهم مجرد أتباع يتصرفون من أجل الخضوع لشخص الزعيم(2).

4- النقد الموجه لنظرية الشرعية

لقد وجهت عدة انتقادات من زوايا مختلفة لأعمال التي قام بها "ماكس فيبر" حول الأنماط المثالية للسلطة الشرعية. ولعل أبرز هذه الانتقادات يتمثل فيما يلي:

- التداخل بين هذه الأنماط الثلاثة في الواقع أي أن نظام أو شخص واحد بمعنى يمكن أن توجد هناك سلطة سياسية تستمد شرعيتها في آن واحد من الأسس العقلاني والتقليدي والكاريزمي(3). وينطبق هذا خاصة على النمط الكاريزمي الذي يغير "....." بالضرورة حيث أنه لا بد "للكاريزمية" أن تتحول إلى سلطة روتينية منظمة وهذا يعني أن تتجه نحو النمط التقليدي أو العقلاني أو إلى مزيج منهما.

(1) *WEBER (M).* ***le savant et le politique****.* ***Op.Cit****. p 85.*
(2) *WBER (M).* ***Economie et société****.* ***Op.cit****. p 249.*
(3) جان بيار كوت، جان بيار موني. **لأجل علم اجتماع سياسي**. ترجمة محمد هناد. الجزء الأول. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985. ص 239.

- ﻣ ǇǊ الانتااداƘ الشديدة التي وجهƘ ۏلى اǕنماط اǕǗǙǍǃ للشرعية التي وﺿﻌ ǚﻬﺎ

"ǄǑǓ ƧǄǇǊǄǍ" Ǌǘﻣ و ǘﻟ اǃوردǇǈ "ǍǔǘǀǇǉǈ ǅǆǑǍƧ" علﻰ ǚلسǇǊ (*P. VON*

(*KIELMANNSEGG*). بعد فحصǉǉ النادǍ لǕنماط اǕǗǙǍǃة حيث ۏكتشǚ Ƶ ǚǋǘǈ

اǓǕير ǇǍ كǗ ǇǊ ﻣ النمط التاليدǍ والكاريزمي ǈǋما بمثابǚة ۏسǚتعداد وجاǈǋزيǚة

(*DISPOSITION*) بحيث ǇǍ كل نǙام سياسي شرعي ǈǋو ﻣ ﺿطر لابولهما[1].

علﻰ ﺿوƇ ǈǋǘǈ الاعتباراƘ يǙهر جليا ǇǍ مسǃلة الشرعية السياسية ǈǋ ǚي مسǃǚلة معادة في الواǃǏǃ و ǇǍ محاولة تنميط *TYPOLOGIE* لǕسƩ التي تبǚرز ﻣ ǚ ǇǊلهǗǔ ǘﻟ السلطة السياسية يجǋ ǇǍ تتوǔى الحǚر في رسم الحدود التي تفصل كل نمط ع ǇǊ نمط ǔƇر بالرجوع ۏلى ما تادم تحديداǈ في مفهوم "المنافسة السياسية" وعلى انها تǃǉ ǘǔǚ معناǈǋ وتحسم بالنسبة لدينا في اللعبة الداǔلية للحزǋ Ǘ فǃننا نعتبر ǇǍ مسار الشرعنة السياسية للمنتǔǋ السياسي المحلي تتǃسƩ ﻣ ǇǊ الطرياة التي ﻣ ǇǊ ǔǗلها يصل المنتǔǋ المحلǚي للترشǑ باسم الحزǋ. وعليǉǉ فǃ ǇǊ مفهوم "الشرعنة السياسية" يعني بالنسبة لنǘا "عمليǚة البحث عǇǊ التوافƱ بي ǇǊ قيمة وǈǋد Ƶ ودور شǔصي (اǘǃلتي) وقيمة وǈǋدƵ ǚ ودور ع ǚǘǍم (موﺿوعي) التي ينتǇ عنها منǙومة قيم يبرر المنتǔǋ ﻣ ǇǊ ǔǗلها وصولǉǉ ۏلى مناصǋ السلطة السياسية وتمǃيǇǊ ǘǉǈ الوصول بالإﺿافة ۏلى استعمالها قاعدة للتبريǚر ۏمتهانǚǉǉ للسياسة" .

وباعتبار ǇǍ ǈǋناǈ طرياتيǇǊ نموǘجيتي ǇǊ للصعود السياسي:

- الإيرادية السياسية (*LE VOLONTA RISME POLITIQUE*) وǉǘ Ǎ يعنǚي لغة طǈǋ الشيƇ.

وۏصطǗǔحا فهو ﻣ ǘǈǋ ǋ يرد كل وجود ۏلى الإيراداة الإنسانية ويرǍ ă ǇǍ لها التǃǃثير اǕول والحاسم في تحديد مجرă التغير الإجتماعي[2].

([1]) *JURGEN (HABERMAS). **APRES MARX**. Edition fayard, françe, 1985, p 258*

([2]) يوسƵ محمد رﺿا. **الكامǕǗ ǘǚǉ الكǍǕǚر ǚǘǉǒ Ƨ والǚر ǚǉǕǉǔǚǊǘ**. مكتبة لبنان ǇǊ ناشǚرو ǇǊ بيǚروƘ Ǖ 1999.

ƒ 1402.

ونقصد في بحثنا بالإيرادية السياسية طريقة للصعود السياسي تعتمد على الرغبة والإستعداد والإندفاع الشخصي لفرد ما وتحمسه للعمل السياسي وترجمة ذلك إلى جهد وتكريس وقته ووسائله من أجل تحقيق ذلك الهدف.

- المراودة السياسية (***SOLICITARISME POLITIQUE***) ونقصد بها طريقة للصعود السياسي تعتمد على الطلب الإجتماعي لفرد ما لممارسة السياسة بناءا على امتلاكه من خصائص شخصية وإجتماعية تجعله مؤهلا في نظر الآخرين لحسم المنافسة السياسية.

- بالنسبة للطريقة الأولى وهي ممارسة السياسة بإرادة فردية فإن الشرعنة السياسية تعتمد على الحركية الانخراطية التي تتحول إلى رأسمال سياسي.

- وأما فيما يخص الطريقة الثانية وهي الوصول إلى السلطة بناء على "الطلب" فإن الشرعنة السياسية تتأسس على الاحترام الاجتماعي (***la respectabilité sociale***) التي تتأسس على الوجاهة والمكانة الإجتماعية والتي تتحول إلى رأسمال سياسي.

ثالثا: تعريف المجتمع المحلي

يعتبر مفهوم "المجتمع المحلي" مصطلحا قديما في اللغة الإنجليزية يستخدم ليشير إلى معان مختلفة في لغة الحياة اليومية.

إن المجتمع المحلي هو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي في أي مجتمع يستطيع أن يعتمد على نفسها[1].

ويرجع أصل كلمة "المجتمع المحلي" إلى الوقت الذي كانت فيه المناطق المسكونة صغيرة وتتكون من عدد قليل من الأسر وعليه فإن جماعة الأسر التي تعيش في مكان معين هي التي تكون المجتمع المحلي ويطبق هذا اللفظ على مثل هذه الأماكن حتى

---

(1) سامية محمد جابر. **علم الاجتماع**. دار النهضة العربية بيروت لبنان 2002. ص 235.

عند اتساع أو تزايد حجمها من الناحية السكانية مثل المدن الصغيرة والمدن الكبيرة التي تحتوي على جماعات لا تربطها روابط القرابة والدم[1].

ولأجل توضيح كل أبعاد هذا المفهوم نجد أنه من المناسب عرض بعض من هذه التعاريف.

يرى "دنكن ميتشل" و"ديكوف" أن هناك أنواعا كثيرة من المجتمعات المحلية فهناك المجتمعات المحلية الريفية والمجتمعات المحلية في المدن المزدحمة وهناك القرى والمدن الصغيرة ولا تختلف هذه المجتمعات في الحجم فقط بل تختلف في خصائصها العامة أيضا.

وعلى هذا الأساس فهما يعرفان المجتمع المحلي بأنه جماعة أو مجموعة من الجماعات التي تعيش على إقليم معين[2].

أما الباحث "أرنولد جرين" (*ARNOLDE GREEN*) فيرى أن المجتمع المحلي هو تجمع من الناس يعيشون في منطقة صغيرة دائمة ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة وهكذا فإن المجتمع المحلي يعتبر جماعة إقليمية محلية.

وبالنسبة "لأرنولد جرين" فإنه في المجتمعات البدائية يكون المجتمع المحلي والمجتمع شيئا واحدا وأما في المجتمعات المتحضرة فإن المجتمع يتكون من مجتمعات محلية منفصلة وتوجد بينها قواسم مشتركة في أسلوب الحياة الإجتماعية وفي نفس الوقت تكون هذه المجتمعات المحلية مستقلة نسبيا[3].

من الدراسات المهمة جدا في علم الاجتماع عن المجتمع المحلي تلك الدراسة التي نشرها "روبرت ماكيفر" (*ROBERT MACIVER*) و"تشارلز بيج" (*CHARLES BAGE*) حيث يعرفان المجتمع المحلي على أنه مفهوم يطلق على أي جماعة صغيرة أو كبيرة يعيشون معا بطريقة يترتب عنها أن يشاركوا في الأمور الأساسية للحياة

---

(1) محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الإجتماعية. مصر، الإسكندرية، 1989. ص 149.

(2) نفس المرجع. ص 148.

(3) نفس المرجع. ص 149.

ولا يتشاركون بالضرورة في مصلحة دولية غير أن علاقة المجتمع المحلي بالفرد أن يستطيع أن يقضي حياته كلها داخله. ويرى ماكيفر أن المجتمع المحلي يقوم على أساسين هما الإقليم الذي يشغله والشعور المشترك الذي يربط أعضاء المجتمع المحلي والذي يعطيهم من جهة طابعا خاصا ويؤدي في نفس الوقت إلى تماسكهم الاجتماعي[1].

بناء على التعاريف يمكن أن نستخلص ما يلي:

- أن المجتمع المحلي هو مجموعة بشرية تشكل في شكل أسر وجماعات.
- أن هذه الجماعات والأسر تعيش في منطقة جغرافية محددة.
- أن العلاقات الاجتماعية بين هذه الجماعات والأسر مبنية على الانتماء إلى نفس المنطقة ولا تقوم على علاقات الدم والروابط العائلية.
- المصير المشترك لهذه الجماعات والأسر.

وعليه يصبح المجتمع المحلي هو: منطقة جغرافية معينة تعيش عليها وفيها مجموعة من الأفراد في شكل أسر وجماعات داخل قرية أو مدينة لها حدود إدارية معترف بها داخل المجتمع والدولة وتنظيم العلاقات والمعاملات بينهم يتم على أساس القوانين المكتوبة والقوانين غير المكتوبة (عادات وتقاليد وقيم .... إلخ) ولها "هيئة إدارية" تشرف على تطبيق وتشريع القوانين تحت إشراف رئيس الذي تختلف تسميته وكيفية تعيينه حسب المهام والوظيفة التي يشغلها.

ثانيا: النخبة السياسية

أ- مفهوم النخبة واشتقاقاتها

إن كلمة النخبة والصفوة في اللغة العربية والفرنسية والانجليزية لها نفس المعنى والمدلول.

---

(1) [illegible]، ص ص 150 – 151.

نجد في االموΣ العربي ﻨPﻷ ينﻷ ﻨPﻷ فهو ﻨPﻷ - الشيC ﻗPﻗ لحسﻨﻧﻠﻱ[1] ونﺑﻨPﺔ جمﻷ ﻨPﻷ: مﻷتار ﺠﻟ كل شيC ﻨPﺒة االوم[2].

ونجد نفΣ المعنى في كلمة صفوة: صفوة كل شيC ما صفي منﻠﻧ وﻨPl ƒ . "صفوة االول". "صفوة البﻻاعة". "صفوة الناΣ"[3].

وياول "**ﺘﻮ! ﺔﻮﺔﻮ**" ﺠﻟ كلمة صفوة (***ÉLITÉ***) استﻨPﺪمK Ŭول مرة في االﺠﻟ السابﻷ عشر لوصƧ السلﻷ ﺓKﻠﻨﻟ النوعية الممتازة ومالبث ﺓﻨﻠﻮﻟ الاسﺘPﺪام ﺠﻟ اتساﻷ لŬشارة ﺇلى الجماعاK الاجتماعية العليا كبعﻻ الوحﺪاK ﺇو المراتﻷ العليا ﻠﻨ مﺠﻟ النبالة[4].

اشتاقيا (***ETYMOLOGIQUEMENT***) تعني كلمة ﻨPﺒة "جﻨدير بالاﻨPتيار" ومصطلƠ النﺒPة ﺇﻧو المصطلƠ الوحيد حسﻨﻷ "**ﺭﻴﻮﺔ ﻮﻠﺔﻳ ﺓﻮﺭﺗﺮﺎ ﺔﻮﺭﻴﺎ**" ***GEOVANI*** (***SARTORIE*** في مفرداK السياسة ﺓﻗﺭ يﺜير فكرة الانتاﻠﻟC في السﻠﺎطةالمبني علﻨى الŬفﻻلية بشكل كيفي[5].

ﻷ - ﻫﻴﻮﺔ ﻫﻴﻮﺔﻟﺔ ﻫﻴﻮﻏﺒﺖ

ﺇنتشر مصطلƠ النﺒPة وشاع استعمالﻧ في ﺇدبياK السوسﻨيولوجيا بفﻻﻨل عﻨالم الاجتماع الإطالي "**ﺓﺭﺪﻭ ﺔﺎﺭﺗﻮ**" (***VILFREDU PARETO***)

ينطوﺓ مصطلƠ النﺒPة عند (**ﺔﺎﺭﺗﻮا**) على تادير النجاΘ ﺓﻗﺭ يﻌدﺓ فيﻧ الفاعلوﺠﻟ الاجتماعيوﺠﻟ نشاطهم[6].

([1]) المعجم العربي الŬساسي. المنﻻمة العربية للتربية والﻻاافة والعلومŬ 1989. ƒ 1179.

([2]) **ﺔﺔ ﺭﺮﻟﺍ**. ƒ 741.

([3]) **ﺔﺔ ﺭﺮﻟﺍ**. ƒ 1180.

([4]) توم بوتومور. **ﺍﻟﺘﻴﺖ ﻭﺍﻟﺘﻤﻊ**. ترجمة محمد الجوﺇﻧرﺓ وﺔPﺭوﺠﻟŬ دار الجيل للطباعﺔﻨŬ مصﺭﻨŬ الطبعة الŬولىŬ 1972. ƒ 01.

([5]) *SARTORIE (GEOVANIE). **Theorie de la democratie**. Edition armond colin, paris, françe, 1973. p 93.*

([6]) ريمولﺠﻟ بودولﺠﻟŬ فرنسوا بوريكو. **ﺍﻟﻤﻌﺠﻢ ﺍﻟﻨﻘﺪﻱ ﻟﻌﻠﻢ ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻉ**. ترجمة سليم حدادŬ المﺆسسة الجامعيﻨة للدراساK والنشر والتوزيﻷŬ الطبعة الŬولىŬ 1986. ƒ 553.

يتكون المجتمع من عدد غير متناهي من النخب ففي كل نشاط اجتماعي مهما كان نجد متفوقين وفاشلين وعليه نستطيع أن نتكلم عن نخبة رياضية ونخبة علمية ونخبة سياسية..... إلخ.

إن ما يهمنا في دراستنا فيما يتعلق بموضوع النخبة هو الإطار التحليلي الذي الاقتران من النظرية الساسية عبر وسيط هو مفهوم النخبة السياسية. وبالتالي فإن التحليل السوسيولوجي لهذه النخبة يمثل مفتاح لفهم العملية السياسية.

لقد أورد الأستاذ "**محمد شلبي**" عدة تعريفات للنخبة السياسية أهمها:

إن النخبة السياسية هي مجموعة صغيرة نسبيا منظمة تشكل عادة تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي أو تطالب بحقها في ممارستها أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية.

وأما التعريف الثاني هو أن النخبة الحاكمة هي الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي وتحديد سياسات المجتمع بوجه عام[1].

ويعرف "**لاسويل**" (***LASSWEL***) النخبة السياسية على النحو التالي "تتألف النخبة السياسية من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة السلطة [القيادة والتشكيلات الاجتماعية التي أتى منها القادة والتي من خلالها يتم تقدير ..... كل شيء خلال فترة زمنية معينة[2].

وأما "**توم بوتومور**" فيعرفها بأنها جماعة صغيرة داخلة في نطاق الطبقة السياسية وتتألف عادة من أولئك الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة[3].

---

(1) محمد شلبي. **المنهجية في التحليل السياسي**.كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية. الجزائر.1997 . ص 207.

(2) توم بوتومور. **الصفوة والمجتمع**. ص 09.

(3) **نفس المرجع**. ص 11.

ونستƖP ƒ ƜǉـƘ التعاريƨ المƘكورة ما يلي: ƜǇ ما يميز النƄبƫة السياسƫية عƞƫƜ مجموع النƄƔ ǠƄƟrة Ǌƞي فكرة الممارسة الفعلية للسلطة في ƺطار الدولة.

يشير مفهوم النƄبة ƺلى ƘǊƞǉرة اجتماعية قابلة للمƿحƘƴة.

مفهوم النƄبة شراƅ مجموعة صغيرة التي تتميز عƜǉ الجمهور (العامة) بماƫاييƧ تمكƜǉ ƜǉـƘ رƹيتها وماييƧ مرتبطة بالمكانة.

ƘƸƿǍƉƸƸ السƸاسƸة ƘƺƳƬƿƸ :ƘƳȄǍƥ

بناƅ على ما تƾدم في تحديد مفهوم النƄبة السياسية فƎننا نعني بالنƄبƫة السياسƫية المحلية مجموع ƥƺƢƴƅ المجاƧ الشعبية المحلية المتمƛƸƜǉ بمƄتاƨ الƫƾوǠ السياسƫية والاجتماعية الموجودة على مستوǠ المجتمƔ المحليƓ والتي تصل ƺلى السƫلطة عƞƫƜ طريƾ المنافسة السياسيةƓ والفوز بالانتƄƔ لممارسة الساطة للمدة المعلنة قانونا.

سادسا: ƘƸƳƬƿƸƸ السƸاسƸة

يتميز مصطلƠ الƛƾافة في علم الاجتماع والانتروبولوجيا بكونƞ يتƢƺƜǉƢ في بعƫƢ الإستعمالاƭ معنى عاما جداƓ كما يتƢƺƜǉƢ في بعƫƢ الإستعمالاƭ معنى اƫƢصƄƬƫƞ جƫƾدا ويفيد ǐƷƞ المصطلƠ لتحديد مجموع النشاطاƭ والمعتاƫƾداƭ والممارسƫƾاƭ المشƫتركة لمجتمƔ Ɓو مجموعة اجتماعية معينة.

ǐƸ مصطلƠ الƛƾافة Ǌƞو دائما ƜǉـƘ حيث الاستعمال متبوع بصƫƾفة (***ADJECTIF***) ولهǐƷ المعنى فبƎمكاننا ƜǇ نتكلم عƜǉ ƛƾافƫƾة عالمƫƾة .. Ɠ ƛƾافƫƾة رياƫƢƫƾية ***CULTURE SPORTIVE*** ولما ƄƟƸƾ بعيƜǉ الاعتبار الوسط الاجتماعي فبƎستطاعتنا الحƫƾديث عƞƫƜ ƛƾافة عمالية وƛƾافة بورجوازية.

لقد اكتسب مفهوم الثقافة السياسية مجال علم السياسة و كان بمثابة تحول جوهري في التخصص حيث تم الإنتقال من دراسة المؤسسات الرسمية إلى دراسة السلوك غير الرسمي الذي يؤثر في الحياة على مستوى المؤسسات[1].

وباتت كلمة الثقافة اليوم جزء من مفردات اللغة السياسية حيث أصبح الحديث عن ثقافة الحكومة من أجل التمييز بين المعارضة والموالاة كما شاع استعمال كلمة الثقافة اللامركزية لمواجهة الثقافة المركزية[2].

تعود الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى الدراسات عن الطابع القومي التي أجراها "**روث بندكت**" و"**مارغريت ميد**" و"**جوفري جورر**". وقد ركزت هذه الأدبيات على دراسة القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تشكل ثقافة أمة معينة[3].

يعرفها "**جابريال ألموند**" (***GABRIEL ALMOND***) و"**سدني فيربا**" (***SEDNEY VERBA***) بأنها "مجموع المعارف والمواقف والإدراكات والإستعدادات التي تسمح للمواطنين بترتيب وترجمة المؤسسات والسيرورات السياسية وكذا علاقتهم مع هذه المؤسسات والسيرورات" [4]

بالنسبة لهذين الباحثين فإن الثقافة السياسية تحتوي على ثلاث أبعاد وهي:

- البعد الإدراكي الذي يتشكل مجموع المعارف حول النسق السياسي.
- البعد العاطفي المبني على الارتباط الشخصي بالزعماء والمؤسسات.
- البعد القيمي والذي يحتوي على الأحكام القيمية حول الأدوار السياسية.

([1]) ميكايل تومسون. (وآخرون). **نظرية الثقافة**. ترجمة علي سيد الصاوي. الكويت: سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1997. ص 345.

([2]) *DENYS (CUCHE)*. ***La notion de culture dans les sciences sociales***. *Edition casbah, alger, 1998. p97.*

([3]) ميكايل تومسون. (وآخرون). **مرجع سابق**. ص ص 351–352.

([4]) *BRAUD (PHILEPPE)*. ***Sociologie Politique (manuel).*** *Edition casbah, Alger, 2004. p 246.*

انطǙقا مLJ lǶNj التعريƨ فƜننا نستطيƴ LJƊ نتكلم عLJ مستوياKƩ للƮاǘƨة السياسǘيةǛ فعند نا ƾƮافة سياسية Ʒاصة بالمجتمƴǛ وƾƮافة سياسية Ʒاصة بالطباƨةǛ وƷرǛ ăاصةǘ بالمجموعاKƩ الاجتماعية والتنƲيماKƩ لى ǲ LJƊ نصل ǲلى ƾƮافة سياسǘية علǘى مسǘتوة ă الƗفراد فهي - ƥ ǐƊ الƮƮافةالسياسية - تمƮل مستوة ă التصوراKƩ والإتجاǘNjƩKاKƩ ومعǘارƨ مƷتلƨ فئاKƩ المجتمƴ والƗفرادǛ عLJ "السلطة السياسية"Ǜ ونشاطهم السياسي الƱ ǐƳƊ يحǘدد lǶNj المستوة ă وتمƮل التجربة التاريƷية والسياسية والاجتماعية معطياKƩ ǘNjامة عند ljǶNj الفئاKƩ.

ǲLJ مفهوم الƮƮافة السياسية باعتبارƵا فئة تحليل سوسيولوجي توصƨ ƥƊ و تحدد نوع مLJ السيرورة للشرعية تسمƠ بعزل التوجيهاKƩ KƩǶ الƷصوصية السياسية.

ǲLJ التوجǘNj العام لعلماƅ الاجتماع في الإǘNjتمام بموƓوع الƮƮافة السياسية يسير نحو التدقيƼ والتƷصيƫ Ǜ فبدلا مLJ البحث عLJ ǲعداد نماǯǶ عامة وبطرياة للƮƮافاKƩ السياسية الوطنية فƜLJ الƗولوية ƫعطيKƩ للبحث في الƮƮافاKƩ السياسǘية الفرعيǘة الموجǘودة فǘي المجتمƴ حيث LJƊ المجتمعاKƩ الحالية كلها تعرƨ تعدد في نماǯǶ الاايم التي توجǘNj السلواƩ وتحدد الإتجاǘNjKƩ السياسية[1].

ساǆƯا: الƯاǆƯة السǆاǆƯة الǆحǆƯة

بناƅ على ما سبƼ في تحديد مفهوم الƮƮافة السياسية وǲعتمادا على ما تم توƓيحǘNj في تعريƨ المجتمƴ المحلي ناترƝ التعريƨ الاتي لمفهوم الƮƮافة السياسية المحلية.

ناصد بالƮƮافة السياسية المحليةǛ تلƩ التصوراKƩ والتمƮǘKƩ وقيم النشاط السياسǘي KƩǶ محتوة ă اجتماعي ƊكبرƊ منǘNj سياسيǛ بمعنى LJƊ "الاجتماعي يسبƼ السياسي" فهǘي مرتبطة بما ǘNjومطروƝ على المستوة ă المحليǛ والسعي ǲلى الاستجابة ǲلǘى مǘا ǘNjو مطروƝ على المستوة ă المحلي ولا يهمها ما ǘNjو مطروƝ على المستوة ă الوطنيǛ فهǘي تتميز بƜLJ المحلي يسبƼ الوطني.

---

[1] *DENYS (CUCHE)*. ***Op.cit***. *p 99.*

أولا: الرأسمال السياسي

يرجع الفضل في انتشار مفهوم الرأسمال السياسي إلى الأصل الاقتصادي في التحليل السوسيولوجي لعالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو" (***PIERRE BOURDIEU***) وعليه أصبح من الممكن الحديث عن رأسمال اجتماعي ورأسمال ثقافي ورأسمال سياسي. الميزة الأساسية لهذا المفهوم على الرغم من تعدد وتشعب العديد من التخصصات في استعماله في المقاربات الاجتماعية فهي مفهوم الرأسمال لدى يفاد خاصيته الأساسية وهي خضوعه "قانون التراكم" (***la loi de l'accumulation***) "المبني على ما يملكه الفرد يمكن أن يتحول إلى رأسمال". *toute propriété d'un agent peut etre transforme en capiital*

بناء على هذا التعريف الآتي لمفهوم رأسمال السياسي هو كل التجارب السابقة والكفاءات التي يمتلكها الفرد المتطلع إلى السلطة والتي يستخدمها من أجل الفوز في المنافسة السياسية (الداخلية والخارجية).

ثانيا: النسق السياسي

يعتبر النسق السياسي مفهوما محوريا في علم الاجتماع السياسي وفي دراسة السياسي بصفة عامة وفي دراستنا بصفة خاصة. وهو من المفاهيم التي تتداخل فيه عدة نظريات ومسلمات علمية أهمها "النظرية العامة للأنساق" لصاحبها "لودفيج فون برتالونفي" (***VAN BERTALANFFY***) والنظرية السلوكية في علم الاجتماع ويظهر هذا التداخل والتركيز بشكل جلي في نظرية "دافيد ايستون" حول "النسق السياسي".

يحاول "غابرييل ألموند" من أجل أن يكون بمقدورنا استعمال مفهوم النسق السياسي واستغلاله تحليليا للتمييز بين البنى التي تؤدي وظائف سياسية في كل المجتمعات بغض النظر عن حجمها ودرجة تمايزها وثقافتها فإنه يجب علينا تحديد ما هو خاص بالسياسي والنسق السياسي.

«Pour que le concept de systeme politique puisse nous permettre de distinguer analytiquement les structures qui remplissent des fonctions politiques dans toutes les sociétés indépendament de la dimenssion, du

degré de différentiation et de la culture de ces derniers, nous devont préciser ce que nous entendont par politique et système politique. »

لذا يجب علينا تحديد المفهوم وهو مركز كما هو ظاهر من كلمتين هما "النسق" و"السياسي".

أولا: تعريف النسق *(SYSTEME)*

أ- لغة: النسق *SYSTEME*

باللغة الفرنسية هو كلمة مشتقة من كلمة ***SYSTEMA*** اللاتينية والتي تعني تجميع ***ASSEMBLAGE*** واجتماع ***RÉUNION*** [1]

ب- اصطلاحا

هناك عدة تعريفات لمصطلح النسق سوف نتناول أهمها:

1- تعريف "مادلين غرافيتز" (*MADELINE GRAWITZ*)

"النسق هو مجموعة من عناصر مترابطة فيما بينها والتي تشكل كل منظم"[2]

2- تعريف حسن صعب

"النسق هو مجموعة العناصر المادية وغير المادية التي تترابط ترابطا يجعلها تؤلف كلا منظما"[3].

3- تعريف "فون برتالانفي" (*VAN BERTALANFFY*)

النسق هو مجموعة من العناصر التي تكون في علاقة التبعية المتبادلة أي المرتبطة فيما بينها بشكل يؤدي تحديدها إلى تغير الآخر ويؤدي هذا إلى تبدل الكل ونتيجة المجموعة من العناصر هي في تفاعل فيما بينها ومع محيطها"[4].

---

(1) *GRAWITZ (MADELINE) . **L'exique des sciences sociales.** P 349.*

(2) ***IBID**. p 349.*

(3) حسن صعب. **علم السياسة**. دار العلم للملايين لبنان بيروت الطبعة السادسة 1977. ص 54.

(4) *CUDET (GASTON) . **Traite Systemique De Gestion.** Presses, polytechnique, romandes, volume 1, lausano, 1981. p 06.*

ǩǠǳǫǩ: اǲǘǤǥ الأساسية ǶǩǴǵ

يميز الباحث "**ǫاستوǻ كودǼǩ**" (***GASTON GUUDET***) بيǺǩ Ǿمسة مبادǝ رئيسية للنسǪ مهما كاǹǩ حجمǻǼ ووǱيفتǻǼ.

أ - ǲǤǥ اǲǪǳوǲǠǩ

يسمǾ ǽǼǽ المبدǕ بتجميƔ واستيعاƔ ǕكبرǕ قدر ممكǹǩ مǹǩ ǕنماǕ التنǱيم في مفهǭوم النسǪ(1).

ب - ǲǤǥ الشǲولǩǩ

يعتمد مفهوم النسǪ على ǕǹǩǕ الكل ليƩ ǽǼو مجموع ǕجزائǻǼ بل ǕǹǩǕ النسǪ السياسǭي يتعددǝ مجموعة ǕجزائǻǼ ويعبر عǹǩ حاياة ǕǾرǝ(2).

ج - ǲǤǥ التǲǩǳǪ وǼ التركǫǩ ***(LA DIFFÉRENCIATION)***

ǹǩǪ مǹǩ المبادǝ الǕساسية في نǱرية الǕنساǪ ǽǼي وجود ǕنساǪ تحتية لكل نسǭǪǱ وكلما كاǹǩ عدد الانساǪ التحتية (***SOUS- SYSTEME***) ǕكبرǕ يعني ǽǼǼ ǕǹǩǕ النسǪ ǽǼǭو في مستوǝ عالي مǹǩ التطور وتتǺǽ مǹǩ ǾǓǼ الوǱائǻ المنوطة لهǭǼ النسǭǪ بشكل واǺǽ ومتبايǹǩ(3).

د - ǲǤǥ التǫǡǲǩǥ

ǽǼو المبدǕ الǼǩ مǹǩ ǾǓǼǽ يتم ...

ǻǩ - ǲǤǥ التǫǵǩǲǩ

يسمǾ ǽǼǽ المبدǕ بتصنيǻǽ التنǱيماǨ المǾتلفة في شǭكل مجموعǭǨ تسǭتجيƔ لمااييƩ نموǽǼ عام(4).

---

(1) ***IBID***. *p 17.*
(2) ***IBID***. *p 18.*
(3) ***IBID***. *p 19.*
(4) ***IBID***. *p 19.*

ثالثا: النسق المفتوح

إن الخاصية الأساسية للنسق السياسي هي أنه مفتوح وعليه فهو في تبادل مستمر مع المحيط.

وبناءا على ذلك فإن تحليل الأنساق يتعلق أساسا بالتغيرات التي يشهدها بفعل تأثرها بالمحيط الخارجي.

ويعني هذا أن النسق ليس جامدا بل هو نسق متغير بالتغيرات التي يمارسها المحيط والتي إما يتأثر بها أو تتأثر بما يمارسه عليها والمحيط يؤثر على النسق فيحدث تغيرات سيتأثر بها هو دورها.

رابعا: السياسي *LE POLITIQUE*

من الناحية اللغوية واشتقاقاتها يوحي منشأ كلمة سياسة في اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والانكليزية هي السياسة إلى الشأن العام الذي يعني جميع الناس.

وأصل السياسة كما يقول لسان العرب من: "السوس" بمعنى الرياسة، وإذا رأسوه قيل سوسوه وأساسوه وساسة الأمر قام به.

والسوس الأصل والطبع والخلق والسجية.

والسياسة هي القيام بالأمر بما يصلحه والمقصود بالأمر هنا هو أمر الناس فكلمة أمر شائعة الاستعمال بمعنى حكم ودولة[1].

يعرف المعجم كلمة سياسة بأنها استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي. وتعني أيضا فن الحكم وإدارة أعمال الدولة في الداخلية والخارجية. وأما السياسي فهو الذي يزاول السياسة ويتخذها حرفة له.

وأما كلمة *POLITIQUE* الفرنسية فمردها إلى الكلمات اليونانية التالية:

-1 *ÉPOLIS* وتعني الدولة أو المدينة أو الناحية أو اجتماع المواطنين الذي تتألف منهم المدينة.

---

(1) حسن صعب. [illegible] ص 19.

2- ***ÉPOLITIECU*** وتعني الدولة والدستور والنظام السياسي والجمهورية والمواطنية.

3- ***TA POLITICA*** وهي جمع ***DEPOLITICOS*** وتعني الأشياء السياسية والأشياء المدنية والدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة.

4- ***ÉPOLITIKE*** وتعني الفن السياسي[1].

وتعني الكلمة الانكليزية ***POLITY*** " نظام الحكومة والمجتمع " وكلمة ***POLICY*** "السلوك السياسي الحسن" و ***POLITICS*** علم سياسة الدولة[2]

ب- تعريف السياسة اصطلاحا

يجمع المتصورون والباحثون في علم الاجتماع السياسي على أن مجمل التعاريف التي أعطيت لمفهوم السياسي يستند إلى منطلقين وفكرتين أساسيتين، أولهما فكرة الدولة، أما الثانية فهي فكرة السلطة.

وسوف نعرض لكل من الموقفين على حدة ثم ننهي بتوضيح التعريف الذي نتبناه في بحثنا.

1- تعريف السياسة استنادا إلى الدولة

وجدت هذه النظرية القائمة على أساس علم الدولة قوتها خاصة بظهور الدولة القومية الدولة - الوطن - وترسيخها في القرن التاسع عشر. وليس هناك من شك اليوم في الصدارة التي تحتلها الدولة باعتبارها الإطار الذي يتم فيه النشاط السياسي، فالحياة السياسية على المستويين الوطني والدولي تتسم بتمركز السلطات في أجهزة الدولة[3].

---

(1) نفس المرجع، ص 54.

(2) جان بيار كوت وجان بيار موني. المرجع السابق، ص 23.

(3) نفس المرجع، ص 11.

2- ƫرƅƼ السƆاسƔ إستƊادا ƅƆسƆطة

نجد معǚم المفكريƉ المعاصريƉ يرجعوƉ كل نشاط سسياسي Ǖلى فكرة السƆطة ونƤكر مƉ اشهرǋم "ǋارولد ǅƅاسوƫ" (*PIERRE BOURDIEU*) و"روبرƫ داǋل" (*DAHL*) بالولاياƄ المتحدة اǓمريكيةǙ و"ƅƆبورد جورƚ" *BURDEAU GEORGE* (*ROBERT* وƈƔƈƓرƔ دوƌيƓ *DUVERGER MAURICE*)Ǚ و"ريموƉ ارو" (*RAYMOND* *ARON*) بفرنسا فكل ǋƙǗƅءƔǋوƉ بǗلى ƉƗ السياسة ǋي ممارسة السلطة ويعبر ƑƊƘ روبرƄ دال باوǐ "النǚام السياسي ǋو عبارة عƉ مجموعة مƉ العƚقاƄ الانسƆانية المتداƏلة تتم على وجǈ الاستارارǙ باسط معتبر مƉ الحكم Ǖو السيطرة Ǖو السلطة(1).

ليƩ ǋناƃ شƃ في ƉƗ كل عƚقة سياسية تفترƏ مƉ قريƔ Ǖو مƉ بعيد دƆƍ ƊƆ ǋرة السلطةǙ ولƄƑ ƭƋ Ǖلى ƑƊƘ ǋƑƊƌ لا يƍلو Ɠ ƫ اجتماع Ǖنساني (مجتمƔ) مƉ ǋƍƆƋ ǋرة السƆطة وǋي لا تاتصر على مƌسساƄ الدولة(2).

Ɔƈاƈƃƚا

يتسم تعريƦ ما ǋو سياسي مƉ خƚل الدولة بالدقة في تحديد موƏوع الدراسة الƤي ǋو Ǖجهزة الدولةǙ ولا Ǖ ƉƗ ǋƤا التعريƦ لا تƈƆو مƉ عيوƔ لإفتراƏǋا مسبƆا ƍصوصية وƍصالة الدولةǙ مما لا يسمƠ بالƆƈروƅ عƉ Ǖطار الدولة لƆايام بالبحث والمƆارنة بشƄƚ اǓسƩ التي ياوم السياسي عليها ǋƑ Ǖ ƉƗ المجتمعاƄ التي تعيƫ بدوƉ دولة ǋل ǋي تعيƫ بدوƉ سياسةþ

وƍما فيما يƑ ƫ التعريƦ الƆاني فاول Ǖعتراƍ Əو ǋǇ عليǋ ǈو Ɔتصار ǋƤا ƇǗلƛيƆرة السياسة على ƍنها صراع مƉ ƍجل السلطة وǋو موقƦ ماكيƆافلي بƈمتيƆاز. ومƆƉ Ɠ ƫ الانتƆاداƄ التي وجهƄ Ǖلى ǋƤا الموقƦ ǋو مغالاتǈ في الشمولية Ɠ ƫ دراسة كل اǓشكال السلطة مادام كل جماعة بشرية لا تƍلو مƉ فكرة السلطة. فƗرƆƔ اǓسƆرة Ɠو رئيƩ الورشةǙ Ɠو اǓستاƤ كلهم يملكوƉ جزƇ مƉ السلطة لا تال Ǖǋمية فهل تاول بƉƗ عƚقƆاƄ ǋƙǗƅء بمƉ يكوƉ تحƄ سلطتهم عƚقة سياسيةþ

---

(1) ƞƜƤ ƦƄرƃƜ. ƫ 12.

(2) ƞƜƤ ƦƄرƃƜ. ƫ 13.

التعريف الإجرائي للنظام السياسي

انطلاقا من القاعدة الأساسية التي تقول أن التنظيم الاجتماعي مهما كان طبيعته يفترض مسبقا أن يكون عند بعض الأشخاص قدرا من السلطة يمارسونها على الآخرين وهو الموقف الذي يتميز في نظر جميع الناس بالشرعية وهو ما يراه العلامة عبد الرحمان بن خلدون ... واستحالة بقائهم فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن بعض واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم، وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم. ويفترض أن تكون المنافسة على السلطة منظمة وقانونية ومن أجل الوصول إلى الغرض يجب أن تحتفظ الدولة لذاتها باحتكار وسائل الردع الخاصة التي تعتبر استخدامها شرعيا. في نطاق حكم اقليم محدد. وهذا ما يجعلنا نعتمد على تعريف "ماكس فيبر" للسياسة حيث يعرفها بأنها "مجموع الجهود المبذولة من أجل المشاركة في السلطة أو التأثير على توزيع السلطة بين الدول أو بين مختلف الجماعات داخل الدولة الواحدة"(1).

وعليه يكون معيار المسألة السياسية مرتبطا بتوزيع السلطة وتحويلها في إطار مؤسسات الدولة.

أ - النسق السياسي

سوف نعتمد في دراستنا على نظرية دافيد استون للنسق السياسي

تنبني نظرية **دافيد إستون** للنسق السياسي على ثلاث فرضيات أساسية وهي:

- أن النسق السياسي هو نسق سلوكي.
- أن هذا النسق السياسي مفتوح.
- أن هذا النسق يمتلك قدرة للتكيف والتعلم(2).

(1) *WEBER (M).* ***le savant et le politique*. *Op.cit*.** *p 101.*
(2) *EASTON (DAVID).* ***L'analyse du systeme politique***. *Edition armond colin, paris, françe, 1974. P 19.*

وبناC على ljRNj الفرƯيا K الƞŎƠ يحدد استوL الهƞدƨ الساسƞي Ū Ť نسƞš سياسي والمتمƞل في المحافƠة على NJالR ووجودƞا في ƫطار تفاعNJ مƴ المحƞيطƞŪ ƞLJ مƞLJ ƤŎل عملية مستمرة ومعادة مƞLJ التحويŰK (*transformations*) لكل مƞLJ المتطلباK والاسنادا K الموجهة مƞLJ طرƨ المحيط وƫPراجها على شكل مƞرجاP K ƫلى المحيط [1]

1- تƴƪرƞاف النƞسƞƨ السƞاƞسي حسب استوƞDž

ويعرƨ النسš السياسي حسƴ "داƞƷƞ استوƞDž" بƞNJ مجموع التفاعŰK التƞي مƞLJ ƤŎلها يتم توزيƴ الƞشيا C KR الايمةŪ بطريƞاة سلطوية في مجتمƴ معيƞLJ.[2]

"Un systeme peut etre defeni comme l'ensemble des interactions par lesquelles les objets de valeurs sont Repartie par voieD'autorité dans une société".

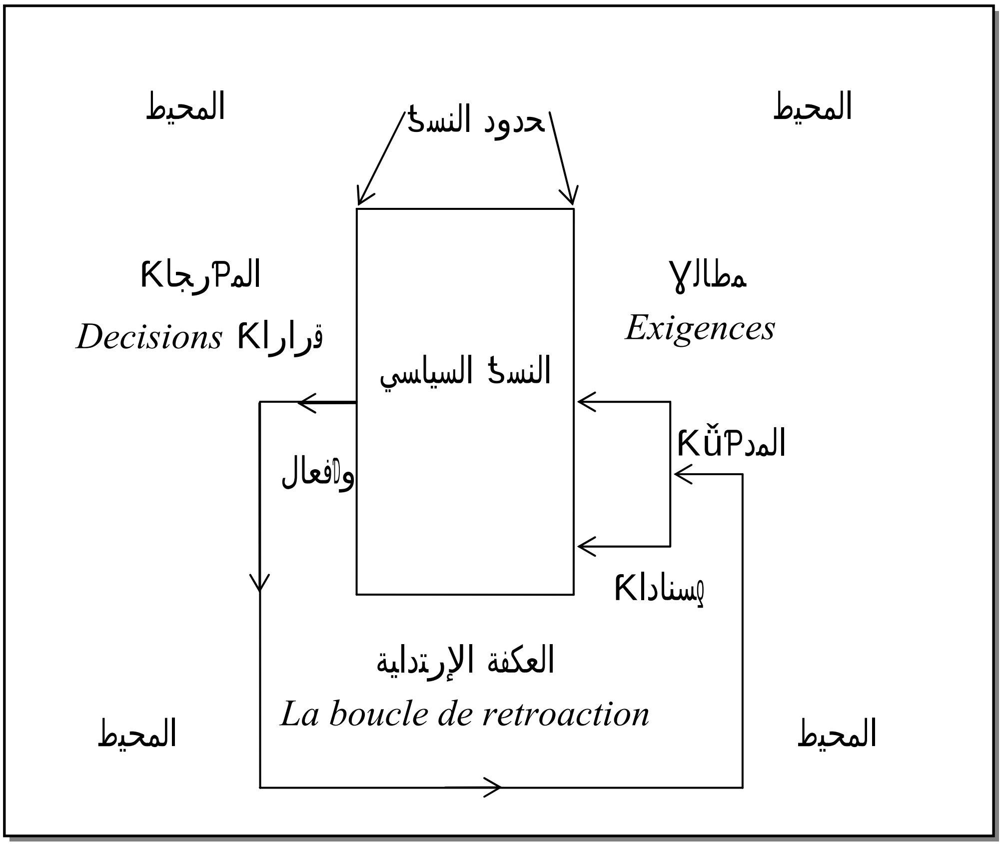
وتعتبر عملية التوزيƴ ljRNj - توزيƴ الƞشيا C KR الايمة ƞNjي العملية التي يتميز بها النسš السياسي عƞLJ باقي الƞنساš ƞPرă.

2- عƞƬƞƨ التƞƞŹƞ الƞستوƞŎ ƞل النسƞš السƞاƞسي

لاد سبا K الاشارة ƫلى ƞLJ النسš السياسي ياوم بعملية مستمرة مƞLJ التحويƞل مƞLJ ƤŎل تعامNJ مƴ المحيط الƞRŤ يعيƣ فيƞNJ ويوƯƠ الشكل رقم 01 جميƴ مكوناK النسš السياسي الكيفية التي يشتغل بها.

([1]) ***IBID***. *p 26.*
([2]) ***IBID***. *p 26*

ما يبين الشكل رقم (01) يتبين لنا أن المكونات الرئيسية للنسق السياسي تتمثل في ما يلي:



الشكل رقم (01): يوضح المكونات الأساسية للنسق السياسي وتفاعلاتها مع المحيط[1]

---

(1) جان بيار كوت وجان بيار موني. مرجع سابق. ص 195.

ثانيا: محيط النسق السياسي

يرى (استون) في كل كتاباته وتحليلاته على أن النسق السياسي يعمل ويشتغل في تفاعل دائم مع المحيط من الداخل والخارج حيث يعتبر كما سبق وأن أشرنا أن النسق بطبيعته مفتوح.

ويميز " استون " بين نوعين من المحيط.

أ- المحيط الداخلي للمجتمع (inter- societal) الذي يتعلق ببقية الأنساق الأخرى المؤلفة للمجتمع الكلي

ب - المحيط الخارجي للمجتمع (extra societal) ويحتوي على الأنساق الخارجية عن المجتمع (الاقتصاد الدولي، الأنساق السياسية الدولية، النسق الثقافي العالمي) كل هذا يشكل محيط خارجي للمجتمع والذي يؤثر في عمل النسق السياسي[1].

1- المدخلات: (*Inputs*)

وهي كل العناصر الموجودة في محيط النسق السياسي وتأخذ شكلين:

تأتي هذه المدخلات في شكل مطالب (***EXIGENCES***) يجب على النسق الاستجابة لها واستيعابها. وهي تعبير عن حاجة المحيط إلى تخصيص سلطوي للأشياء ذات قيمة يجب على النسق السياسي أن يقوم بها[2].

وأما الشكل الثاني لهذه المدخلات يأتي على شكل إسنادات وهي تعبير عن تأييد من المحيط إلى النسق السياسي وهي ضرورية لاستمرار وبقاء عمل النسق السياسي ولمواجهة المطالب (الالتزامات) [3] .

([1]) *EASTON DAVID.* ***Op.cit****. P 24.*
([2]) ***IBID****. p38 .*
([3]) ***IBID****. pp 146, 153.*

ثالثا: المخرجات (outputs)

وهي كل ما يصدر عن النسق السياسي من أفعال وقرارات . فهي تعبير عن القرارات والتدابير التي تتخذها السلطات السياسية - أعضاء النسق السياسي حسب تعبير استون -لمواجهة المدخلات وخاصة الالزامات منها وتتحول في النهاية هذه المخرجات إلى مدخلات للنسق السياسي بعد حصول الدورة السبرنطاقية المتمثلة في العكفة الارتدادية[1].

رابعا: العكفة الارتدادية la boucle de retroaction

وتعبر عن حيوية النسق واستمراريته في الأداء وتمثل تدفقا مستمرا (*FLUX Continu*) وعملية تحويل وتبادل مستمرة بين النسق السياسي والمحيط الذي يعيش فيه في شكل مدخلات ومخرجات[2].

عاشرا: الأحزاب السياسية

1- الأحزاب لغة

2- الأحزاب اصطلاحا

يعرف "قاموس لاروس" و"روبير" في معجمهما الإنتخابي الحزب بأنه: "تجمع يكون بموجبه أعضاء مجموعة معينة قادرين على تعيين قادتهم وعلى تحديد اختيارات جماعية فيما يتعلق بإدارة شؤونهم العامة"[3].

ويعرفه "قاموس السياسة" بأنه: وسيلة تأطير الاتفاق العام والحفاظ عليه في المجتمع الديمقراطي"[4]

([1]) ***IBID***. *p 323.*
([2]) ***IBID***. *pp 353, 354.*

([3]) ريمون بودون فرنسوا بوريكو. [illegible]. ص 66.
([4]) رجل السياسة. ص 15.

لقد ارتبط مفهوم الانتخاب وتطور تاريخيا مع تطور الأنظمة السياسية الديمقراطية، ومن مفهوم الانتخاب اتجاهين أو بعدين رئيسيين: أولهما أن الانتخاب هو الممارسة المكونة للسيادة، فالحكومة التي لا تستند إلى انتخاب قانونية يكون مشكوكا في شرعيتها. الاتجاه الثاني: أن الانتخاب هو فعل الفرد الذي يعبر بحرية عن موقفه فيما يتعلق بتكوين السلطة الحكومية وسياستها.

وعليه يصبح الانتخاب الإجراء الذي تتجمع بواسطته المواقف الفردية في قرار جماعي يمكن أن يفرض نفسه كقانون مشترك على جميع أعضاء المجموعة(1).

بناء إلى ما تقدم فإننا نقترح التعريف الآتي لمفهوم الانتخابات السياسية:

"الانتخابات السياسية هي وسيلة نموذجية ولحظة حاسمة - في نفس الوقت - لعلاقة الدولة بالمجتمع (النسق السياسي-الأحزاب السياسية) من أجل الاندماج في معايير جماعية من أجل تعزيز استقرار وشرعية النسق السياسي ومواصلة احتكار الدولة لشرعية استعمال الإكراه المادي.

وبناء على هذا التعريف وبالأخذ بعين الاعتبار لمفهوم المجتمع المحلي فإن للانتخابات السياسية المحلية عددا من الأبعاد المتمثلة فيما يأتي:

- الانتخابات السياسية المحلية تمثل في المنافسة عهدة انتخابية تأتي في أدنى هرم السلطة السياسية.
- الانتخابات السياسية المحلية هي منافسة بين مجموعة من الأفراد ليسوا محترفين في السياسة.
- الانتخابات السياسية المحلية تتميز بولائها وارتباطها بالبنى الأساسية للقاعدة الاجتماعية المحلية.
- الانتخابات السياسية المحلية تمثل في المنافسة مترشحين شبابا.

---

(1) ريمون بودون، فرنسوا بوريكو. مرجع سابق. ص 69.

- الانتPابا Ƙ السياسية المحلية Ǌي عبارة عLJ مدPǓ Ƙ إسناد للنسƼ السياسي مLJ PǓل إنتاا ƮLJƯƢƯLJ كل ƻعƢƯCl النسƼ السياسي.

- الانتPابا Ƙ السياسية المحلية Ǌي متPصصة واحترافيƠة مƠLJ PƠǓل Ǌيمنƈة المƊسسا Ƙ الحزبية على المنافسة السياسية.

7- ǁǐƢƬƫ ƨǋ ǄǁǊǐƤǁ Ĕǂǐǁاǎǐǘ والتقƴǐƞǁ ƙǁƤǁƢǁ

يعرƹ المنهƜ عادة على ƊǞǂ مجموعة ǈǁ القواعد التي يتم وƮعها قصد الوصول ƍلى الحقيقة في العلم.⁽¹⁾ ويشير "*M. ANGERS*" ƍلى ƙǘƙ مناƋǉ نمطيƞǁ ƝǏǁ العǋǁوم الإنسانية⁽²⁾ "*T*": المنهƜ التجريبي و المنهƜ التاريƤي ومنهƜ البحث وǉǂǀ ƻيرƤǄ ǋǉو ǂǀ يتماشى ǈƴ الدراسة التي نحǈǁ بصدد القيام بها ويعرƹ على ƊǞǂ طريقة ƞǁǋǁ لتنǋǉاول موƮوع بحث بإتباع وسائل بحث بالƣǁƹ ǈǁ مجتمƴǈ معيǈ.⁽³⁾ يسǋǈƞ ǈǁ منهƜ البحǋث بدراسة ƊنماƼ السلوǁ والتفكير. ƍنطǋقا ǈǁ طرƟ تساƙǓǁ حول الواƴǋ الإجتǋǈاعي. يتم بناƈǉƢ عمليا بإƫدراƝǉ في مقاربة نǋرية معينة ƍم نواƝǉ ǉǉǂǀ البناƌ ǈƴ الواƴǋǉ عǈǋ طريƾ وسائل بحث متعارƹ عليها ǈǁ الناحية العلمية فǋǂ ميداǈǋ العǋǁوم الإنسǋǉانية (المǋƙƟالة المقابلة والإستبيانǈ) لنصل ƍلى نتائƜ معينة. ويناسم منهƜ البحث في العǋǁوم الإنسانية عامة وعلم الإجتماع بصفة Ƥاصة ƍلى منهجيǈ فرعييǈ هما: المنهƜ الكيفǋǂي والمنهƜ الكمي اللǈǂǀ يتحددانǈ بطرƾ بحƙǉǀ ƍنطǋقا ǈǁ طبيعة الموƮوع.

و ƊǋƢاƹ المتبعة والمادة المتوفرة هي التي تحǋدد الإتجاǋǉǉ نحǋو التكمǋيم ƊǞ المقاربة الكيفية⁽⁴⁾.

و ƍنطǋقا ǈǁ ƊǋƢاƹ المتبعة في البحث والمتمƙلة في دراسة مسارƙ الشǋرعنة لدǎ السلطة المحلية قمنا بدراسة التجربة الشƤصية للمنتƤبيǈ المحليǋيǈ فǋǂ كيفيǋة الوصول ƍلى السلطة السياسية.

(¹) عمار بوحوƫ Ǉ محمد محمود الذنيباƙ. ǋǈƢǉƨ ƘƠƜƳ وطرƾ إعداد البحوƙ. الجزائرǇ ديǋانǈ المطبوعاƙ الجامعيةǇ 1999. ƫ 89.

(²) *ANGERS (MAURICE)*. ***Initiation pratique a la methodologie des sciencs humaines***. *Edition casbah, alger, 1997.P P 61, 62.*

(³) ***IBID***. *P 65.*

(⁴) ***IBID***. *p 61.*

يظهر المنهج الكيفي كأسلوب مناسب لفهم هذه الإشكالية واستكشافها وفتح المجال لدراسات جديدة في المستقبل للتأثيرات الموجودة في المادة التي تسمح ببناء نموذج تحليلي في بعديه النظري والإجرائي لموضوع بحثنا.

وما يميز الدراسة الكيفية هو الطابع الإستراتيجي فهي تنطلق من فرضيات عمل وتساؤلات مفتاحية تتدعم بالعمل والبحث الميداني[1]. مما يتطلب استعمال المقابلة كتقنية مناسبة لهذا النوع من البحوث بهدف الفهم والإدراك: فالاستكشاف تجربة يتطلب جمع المعطيات عن طريق المقابلة وهذا لتتبع أفكار الفاعلين المتعلقة بسلوكاتهم الإجتماعية وحالاتهم العالية[2] ".

تمتد الجذور التاريخية للمنهج الكيفي في علم الإجتماع الإدراكي أو علم إجتماع الفهم "*SOCIOLOGIE COMPREHENSIVE*" الذي ميز فكر عالم الإجتماع الألماني **ماكس فيبر** "*M.WEBER*" من خلال محاولته فهم الدلالة الذاتية للواقع الإجتماعي فحسب "**فيبر**": القيم والدوافع المتبعة من طرف شخص ما وتفسيره للأحداث وطريقته في فهم المجتمع كلها أساسية لاستيعاب الواقع الإجتماعي وفهم المجتمع. [3] فبعد أن أسقطنا هذا الطرح على موضوع دراستنا نجد أن الدلالات الذاتية لمسارات الشرعنة السياسية للمنتخبين حسب متغير الحالات المستجوبة توصلنا إلى فهم وإدراك ولو جزئيا معطيات سوسيولوجية حول واقع مسارات الشرعنة السياسية في حالة النخبة السياسية المحلية "إذ أن الفعل الاجتماعي ينطلق من خلال الدلالات الذاتية للفرد أو الأفراد الفاعلين فيه من خلال أخذه بعين الإعتبار سلوك الآخرين ويتأثر به"[4]. وهذا ما يميز خصوصية طرح ماكس فيبر "M.WEBER" للفعل الإجتماعي.

([1]) *ALBERELLO LUC et AUTRES* . ***pratiques et methodes de recherche en sciences sociales***. *Paris, française, edition armond colin. 1995. P 83.*

([2]) *BLANCHET ALAIN, GOTMAN ANNE .****L'enquetes et ses methodes : l'entretien****. Edition, Paris, Française, 1992. p 25.*

([3]) *DESLAVRIES (J.P)* . ***Recherches qualitatives***. ***Op.cit.*** *P P 10, 11.*

([4]) *GRAWITZ (MADELINE)* . ***Methodes des sciences sociales.*** *P100* .

ǫ ǁ في اŮƋير نشير ǫلى ǃǂ الدراسة تدƋل في ǫطار البحǐوث الكيفيǐة بهǐدƑ ǫستكشاƑ وفهم ميداǁ جديد ǈو "مسارƘ الشرعنة السياسية عنǐد النƋبǐة السياسǐية المحلية ǫنطǆقا مǁ ǫستعمال تانية المابلة.

ǄǭǀǃǍǂǁ ǔǍǋǂǁ ǀǀطواǀ

ǀǀǄǀǏǂǁ ǓǍǎ ǀǀǄǭǮ

يعتمد البحث الكيفي على المابلة كƋداة لجمƲ المعطياƘ ǫضاǀفة ǫلى تانياƘ تكميلية Ƌرǎ كونها تتماشى مƲ تعاد الفعل الإنساني وتسمƠ بǫستكشاƑ ميادǁ جديدة ففي الموضوع ǂǍ ǄǋǃǁǄ نحǁ بصدد دراستǈا نريد فهم اŮفعال والسلوكاƘ المميزة لمسارƘ الشرعنة السياسية عند النƋبة السياسية المحلية على ǫعتبار ǃǂ التجربة الشƋصية في الصعود السياسي تحمل في طياتها مسار للشرعنة السياسية. بمعنى ǃǂ الصعود السياسي ǈوواقعة ǫجتماعية يمƑ مƋتلƑ العوالم الإجتماعية التي ينتمي لها المنتƋƲ

"*L'experience De L'acsencion Politique Comme Un processuce Social*".

وǈنا الدراسة لا تاتصر على ǫعادة بناƅ اŮحداث التي عايشها المنتƋƲ ومǐا زال يعيشها سياسيا بل تشمل كǀǀǄǀ دراسة التمثيل الإجتماعي المرافƀ لهǀǄ التجربة.

:ǀǀǀǀǍǀǂǁ

تعرƑ المابلة على ǃنها " طرياة مǁ طرƀ البحث العلمي تعتمǐد علǐى عمليǐة الإتصال اللغوǄ "*C.VERBAL*" مǁ ǃجل جمƲ معطياƘ لها عǆقة مƲ الهدƑ المسطر[1] ǫǁǄ تهدƑ المابلة ǫلى ƋǀǀƋ حوار مǍǋǀ بيǁ البحث والمبحوث وǈنا تتحǐدد طبيعǐة الحوار وǫƋتǆفǈا حسƲ درجة الحرية ومستوǎ العمƀ وتترتƲ عليهǐا مجموعǐة مǐǁ

(1) ***IBID***. *p 742*.

العناصر الأخرى: المدة عدد المقابلين وعدد الباحثين والعناصر الخاضعة للتحليل[1] والمقابلة تستعمل في البحث العلمي في وضعيات مختلفة[2].

تهدف المقابلة في بحثنا للتحقق من فرضيات وتعميق المعارف حول الموضوع وإننا الفرضيات ليست إجابات مؤقتة تربط بين متغيرات مبنية من قبل بل هي بمثابة أدوات بحث تحاول فهمها وتعميقها من خلال هذا العمل البحثي.

وهذا مرتبط كما سبق ذكره بطبيعة الموضوع والمعارف السابقة.

ومن هنا اخترنا المقابلة شبه الموجهة "*ENTRETIEN SEMI-DIRECTIF*" كأداة لجمع المعطيات وهي تعرف على أنها وسيط بين المقابلات المغلقة والمقابلات المفتوحة فهي تجمع بين متناقضين هما من جهة السماح للمبحوث ببناء فكرة حول الموضوع ومن جهة أخرى تنفي من مجال الإهتمام مختلف الإعتبارات التي يريد إثارتها المبحوث[3] وهي المقابلة الأكثر إستعمالا في علم الإجتماع.

فانطلاقا مما سبق ذكره حول طبيعة الموضوع فإن المقابلة الشبه موجهة تسمح لنا بالتحقق من أدوات البحث ولفرضيات التي تظهر من خلال المواضيع التي يفرضها الباحث ومن جهة أخرى تعميق المعارف حول الموضوع من خلال الحرية المتروكة للمبحوث وعليه يهدف هذا النوع من المقابلة إلى إكتشاف عناصر جديدة للتحليل والفهم إلى: "جعل المبحوث ينتج خطابا بأقل تدخل من الباحث لإستكشاف المعطيات التي يملكها المبحوث حول الموضوع"[4]. وإننا يمثل دليل المقابلة الأداة المناسبة لتطبيق هذا النوع من المقابلة ويختلف دليل المقابلة عن إستمارة الإستبيان من حيث مرونته ودرجة

(1) ***IBID***. *p 744.*

(2) هناك أربع وضعيات لإستعمال المقابلة وهي: المراقبة، التحقق، التعميق، الإستكشاف وهي مرتبطة بدرجة الحرية وتجاوز المعرفة السابقة. للاستزادة أنظر: *GHIGLIONE RODELPHE , MATHALON BENJAMAIN.* ***Les enquetes seciologiques(theories et pratiques***). *edition armond colin, paris, frança, 1978, P 07.*

(3) *ALBERELLO LUC et AUTRES .* ***Op.Cit***. *p 61.*

(4) *DURAND (J.P). Weil ROBERT.* ***Sociologie contemporaine***. *Paris, frança, edition vigot coll. 1993. p308.*

الحرية التي يمنحها للمبحوث وأنه: "يحمل مجموعة من المواضيع والأسئلة المطروحة انطلاقا من شبكة الملاحظة"[1] فهنا الباحث يعمل على "إعادة تركيز المقابلة على الأهداف وطرح الأسئلة التي لم يتناولها المبحوث في الوقت المناسب وبطريقة طبيعية قدر الإمكان"[2]. وتقوم دراستنا على دليل للمقابلة " أنظر الملحق رقم (01)".

طريقة تحليل المقابلة

تم إجراء المقابلة من خلال تسجيلها في أشرطة حتى يكون من الممكن إعادة الاستماع لوضعية المقابلة "*SITUATION DE L'ENTRETIEN*" وذلك للإلمام بجميع العناصر الدالة في الدراسة الحديث بصوت منخفض، عدم فهم السؤال، رفض الإجابة التهرب من السؤال السكوت... إلخ.

من خلال الحديث بصوت منخفض، الإشارة إلى العلاقات الخاصة وغير الرسمية من زمر مختلفة داخل السلطة والخاصة المؤسسة العسكرية والامنية وتجدر الإشارة هنا أن العناصر إلى كون البحث لا يتعلق بدراسة أفعال متماثلة وجامدة و متكررة بل هي أفعال ذاتية وتصورات موضوعية في إطار اجتماعي كما أشار إليه من قبل فيبر "*M.WEBER*" وذلك لإعادة بناء التجارب السياسية في بعدها الذاتي والإجتماعي وهو ما وضحه الباحث الأمريكي "**رايت ميلز**" "*MILIS C.R*" في إطار النصائح التي وجهها للباحث في علم الإجتماع قائلا: "لا تترك الرهانات الإجتماعية تحدد المشاكل البحثية من خلال صياغتها الرسمية ولا التجارب الشخصية من خلال نمطها المعاش"[3]

---

(1) ***IBID***. *p 308.*
(2) *QUIVY (R). CANPENHOUDT (L.V).*
P 185.
(3) *MILLS CHARLES (WRIGH).* ***L'imagination sociologique***. *Tr par clinquart pierre. Paris, françe, edition françois maspero, 1971, p 235.*

8- اختيار مجتمع البحث

نأتي إلى أهمية الإجابة على سؤال جد مهم في الدراسة ألا وهو : كيف يتم اختيار مجتمع البحث

ذكرنا سابقا أن العمل البحثي لايميزه مسار خطي بل هو عبارة عن مجموعة من العمليات المتفاعلة فيما بينها لانستطيع الاول أن نفصل خطوة فاصلة بين الدراسة الإستطلاعية وبناء مجتمع البحث خاصة في مجال البحوث الكيفية التي يعتبر خصائصها وقابلية القرار. فالذي يحدد الأشخاص الذين تم استجوابهم قمنا بدراسة استطلاعية.

الدراسة الاستطلاعية

قبل الشروع في المقابلات النهائية قمنا بدراسة استطلاعية وذلك للتعرف أكثر على الميدان كذلك تعميق دليل المقابلة إضافة إلى إيجاد وسيلة بناء مجتمع البحث و التي تتمثل في دراسة الوثائق.

وقد اعتمدنا عليها في اختيارنا للحالات المستجوبة رغم أن هناك حالات تكون فيها المعطيات ناقصة في البطاقات والمتحصل من خلال دراسة الملفات لأنها لاتمثل مادة مهمة في اختيار الحالات المستجوبة وهو ما أدى بنا إلى الالتزام بعمل إضافي يتمثل في استجواب أولي بهدف الحصول على الحالات مختلفة وذلك انطلاقا من محاولة رايت ميلز ""MILIS C.R"" بأهمية معرفة الميدان قبل اختيار العينة.

التجريب الأولي

تم التجريب الأولي لدليل المقابلة ما بين شهري : سبتمبر و أكتوبر 2004م من خلال إجراء مقابلات مع المنتخبين السياسيين المحليين ، سمحت لنا هذه المرحلة بفتح دليل المقابلة بطريقة تسمح بالحصول على معطيات أكثر أهمية وقد كان يتجه نحو نمط المقابلة المغلقة (مجموعة من الأسئلة المتسلسلة) أكثر من اتجاهه للنموذج المقابلة الشبه موجهة. كذلك أهمية تركيز الدليل على عنصر التمثل الاجتماعي للصعود السياسي كعنصر دال في دراسة مسارات الشرعنة.

[illegible]

يتميز اختيار الحالات التي يتم استجوابها في الدراسة الكيفية بعدم خضوعها لمعايير التمثيلية *REPRÉSENTATIVITÉ*[1] ففي هذا النوع من الدراسات نستجوب عددا محدودا من الأشخاص لأن المعايير التي يحدد قيمة العينة يصبح مهما ليس في عددها بل في البحث انطلاقا من مبدأ تنوع الأشخاص المستجوبين والتأكد من عدم نسيان أي وضعية[2] فمصداقية المعلومات مرتبطة بالمحتوى أي بقيمة المعطيات: "فمعلومة معطاة عن طريق المقابلة نستطيع أن تحمل من المعاني أكثر من معلومة متكررة عدة مرات في الاستمارة[3].

ففي دراستنا لمسارات الشرعنة السياسية عند النخبة السياسية المحلية نحاول جمع طرق مختلفة للصعود السياسي وتظهر المتغيرات الوصفية الأولى في اختيار الحالات المستجوبة من خلال الإنتماء الحزبي ومتغير دور هذا المتغير في فهم تسيير التجربة السياسية وهنا نبين من التعامل كان مع جميع الأحزاب الممثلة في المجلس الشعبي الولائي لولاية البليدة. وبعد ذلك يأتي متغير الجنس أي محاولة اختيار حالات من الجنسين وهنا بدأت الايام بعملية تصنيف استطلاعية تتمثل في تسجيل معطيات حول المنتخبين (السن، الانتماء الجغرافي، النشاط المهني الاصلي، المستوى التعليمي وأخيرا اعتمدنا على المركز الذي يشغله المنتخب داخل المجلس الشعبي الولائي كمؤشر على مكانة المنتخب داخل الحزب والمجلس) بهدف تنويع العينة.

الإنتماء الحزبي: انطلاقا من متغير الإنتماء الحزبي للأفراد فإن الحالات المستجوبة تستجيب للتنوع الموجود في المجلس الشعبي الولائي لولاية البليدة المشكل كالآتي:

---

(1) يرتبط المعايير في البحوث الكمية بحجم العينة أما في البحوث الكيفية ونظرا لطول مدة المقابلة نسبيا وقلة الأفراد المختارين وكذا الطابع الذاتي لكل مقابلة تتطلب التالية معاينة غير عشوائية وغير مقصودة فالاختيار يخضع لأهداف البحث. انظر *ANGERS MAURICE. **Op.cit.** p 246.*

(2) *ALBERELLO (LUC) et AUTRES . **Op.Cit**. p 72.*

(3) *BLANCHET ALAIN, GOTMAN ANNE .**Op.cit**. p 54.*

- حزϒ جبهة التحرير الوطني.

- حركة الإصـﻼح الوطني.

- التجمϒ الوطني الديمقراطي.

-حركة مجتمϒ السلم.

-حزϒ العمال.

ϋϧΎϐέΠϟ ΎϬϟήϴϐΘϣ : شملK عينة البحث ﺃفرادا ﻣن ﺃﻣﺎكن الأصل الجغرافي المتجاورﺓ في ولاية البليدة بكل مناطقها وﻣن ﺃﻣﺎكن الاصل الجغرافي ﻣن ﺧارج الولاية.

السن: ﻣن حيث السن فقد ﻣن عينة البحث تحمل حالاK ﻣﺗعدﺩﺓ فئاK العمر.

ϲϧϬϣϟ ρΎθϧϟ ϯϭΗδϣ : ﺍشتملK عينة البحث عﻠى وجود ﻣﺗعدﺩ اوجﻪ ﻟﻠنشاط المهني ﻣن فئة : الموظفون ,التعليم , المهن الحرة.

ϲγέΩϟ ϯϭΗδϣϟ : تتميز عينة بحثنا باشتمالها على ﻣﺗعدﺩ مستوياK التعليم (جامعيﺓ ثانوﻱ ﺓ متوسط).

سنجلا : ﻻاد ﺗحتوي عينة البحث على منتﺧبين ﻣن جنΣ الإناث ومنتﺧبين ﻣن جنΣ الذكور.

ΔϠΑΎϘϣϟ ΔϘϳήρ ϭ ϕϭΩϧλ ΔϟϭϘϣ

ﺗعتبر المادة التي تجمϒ في اطار البحث السوسيولوجي لعملية الفرز والتحليل انطﻼقا ﻣن ﺃﺩﻭاﺓ ﻣصاﺣة ﻣن قبل ﻭ ﺃﺩاء العملية ليسK مستالة عن بﺎقي ﺧطواK المسار البحثي بل ﻫي نتيجة لها وتتم ﺓ عملية فرزها وتحليل المعطياK في البحوث الكيفية عنها في البحوث الكمية. فهي ﻣن حيث ﺧصوصيتها كما اشار إليها الباحث **ﺑﻭﻝ ﻻﺯﺍﺭﺳﻔﻴﻠﺩ** (***LAZARSFIELD***) ﻣرحلة ﻣدﻫشة تثير مشاكل جديدة وتكشف ﺃﺩﻭار مهمة[1].

---

(1) *GRAWITZ (MADELINE)* . ***Methodes des sciences sociales.*** *Edt dalloz, 5eme, paris, 1981. p505.*

وتتمثل في دراستنا الخطابات المبحوثين المسجلة في الأشرطة المادة الأساسية التي تمارس عليها عملية التحليل والتي تسمى بـ: -*CORPUS*- الذي يمثل مجموع المعطيات التي تجرى عليها عملية تحليل المحتوى[1].

تعتبر ثانية تحليل المحتوى كجزء من منهج تحليل الخطاب[2] وسيلة لاستجواب الخطابات المستخرجة من العمل الميداني لاستخراج الدلالات التي تتماشى مع أهداف البحث وتتجاوز الإطار الفرعي من الخطاب الى النص الشخصي (يعبر عن تجربة المبحوث) إلا أنه يحمل عناصر تحليلية مهمة في فهم الظاهرة المدروسة وفهم مسار الشرعنة عند النخبة السياسية المحلية فكما أشار اليه MUCHEILLI "كل وثيقة شفوية مكتوبة أو سمعية تحمل مجموعة من المعلومات عن صاحبها وعن الجماعة التي ينتمي اليها والوقائع والأحداث التي نبحث عنها والعالم أو الواقع المدروس"[3].

ويجب التمييز بين تحليل المحتوى كمنهج يهدف لتحليل محتوى الاتصال ككل بجميع عناصره ... والتحليل كتقنية مرافقة للبحوث عن طريق المقابلة وتتناول نوعين أساسيين في تحليل المحتوى أما التحليل الكمي والتحليل الكيفي والذي اعتمدناه المستعمل في الدراسة بهدف تعميق المعارف حول الموضوع واستكشاف عناصر جديدة انطلاقا من مادة أولية حول الموضوع.

يتطلب التحليل الكيفي للمقابلة الانطلاق من "فرضية أن كل خطاب خصوصية تحمل سيرورة نفسية أو سوسيولوجية نريد تحليلها"[4] .

([1]) *MUCHEILLI (ROGER). **L'analyse de contenu (des documents et des commucations).** Paris, françe, E.S.F. 1984. p 28.*

([2]) تحليل المحتوى هو جزء من تحليل الخطاب الذي يشمل المركبات اللغوية من جهة التحليل اللغوي الذي يدرس ويحلل البناءات الشكلية للغة أما تحليل المحتوى فهو يدرس دلالة الخطاب أو الموضوع عن طريق التمييز المميزة لها للخطاب. انظر. *BLANCHET ALAIN, GOTMAN ANNE. **Op.cit.** p p 91, 92.*

([3]) ***IBID**.P 17.*

([4]) *BLANCHET ALAIN, GOTMAN ANNE. **Op.cit.** p 96.*

ونحن بصدد استعمال التحليل الكيفي كتقنية أساسية "تتطلب الكشف والتصنيف والمقارنة النسقية للمادة للسماح ببناء تدريجي لفرضيات أو لمخطط أدق وأكثر موضوعية أو لصورة لسيرورة موضوعية في مجال أمبريقي معين"(1).

توجد في موضوع مسارات الشرعنة السياسية عند النخبة السياسية المحلية عناصر عامة لا يمكن من خلالها بناء فئات دقيقة قابلة للتكميم، فمن أجل إعادة انتقاء مختلف الخطابات وبالموازاة مع الارتباطات المرتبطة، قمنا ببناء شبكة التحليل.

تعتمد عملية تحليل المحتوى على تقسيم الخطاب بناء على اختيار وحدة التقسيم، و تمثلت وحدة التقسيم في بحثنا في الملفوظ (***ENONCEE***) الذي يحمل دلالة. وهذا العمل يتطلب مجموعة من المراحل وهي التصنيف والمقارنة والتفسير(2)، وهي لا تحمل مسارا خطيا بل نجدها متفاعلة فيما بينها وهو ما يميز خصوصية التحليل الكيفي للمقابلات، فكما أشار "**ستراوس**" (***A.STRAUSS***) يعتبر العمل السوسيولوجي سيرورة يرتبط فيها العمل الميداني بالعمل النظري في وضعية حوار دائم"(3). فمن خلال عملية تحليل مجموع الخطابات المبحوثين (***CORPUS***) كان التفاعل قائما بين المعطيات النظرية ومحتوى هذه الخطابات وسنقوم بعرض أهم المراحل التي تمت بها عملية التحليل الكيفي.

شبكة التحليل

بناء شبكة التحليل ***GRILLE D'ANALYSE*** التي تعرف على أنها مجموعة من المفاهيم الوصفية والتحليلية التي تسمح بمقارنة وتصنيف مادة البحث وهذه الفئات ليست نهائية وهي تبنى من خلال مرشد المقابلة ومن خلال الخطابات نفسها والدراسات السابقة حول الموضوع واحتوت شبكة التحليل الخاصة بموضوعنا على فئتين

(1) *ALBERELLO (LUC) et AUTRES* . ***Op.Cit***. *p 83.*
(2) *ALBERELLO (LUC) et AUTRES* . ***Op.Cit***. *p 90.*
(3) STRAUSS (A) . ***La trame de la negociation***.*(sociologie qualitative et interactionnisme). Edt l’Harmattan, 1992.p12.*

للموƢوع .وتهدƩ ǉƘǊ الفئاƙ ǹلى الكشƩ عǓ مراكز الاǉتمام في المحتǙوǍ وǊǙƘǉ الفئاƙ ǉي:

- الصعود السياسي.
- الإمتهاǓ السياسي ومساراƙ الشرعنة.

وقد تم ǉƘǉ العمل بالموازاة مƴ ماطعة المااطƴ المستƤرجة مǓ الƤطاباƙ بتاǙǁ المستƤرجة مǓ الارارƙ التي تحمل بعدا تحليليا وتفسيريا لهǉƘ الƤطاباƙ بهدƩ بناǙǀ التحليل ومنǊ مفاǉيم لتسمية الوقائƴ الموصوفة في الماابلة.

:ƶǂǀǙ

الإمتهاǓ السياسي ومساراƙ الشرعنة.

تمƙǞ السلطة: التغيير – التكليƩ –الƤدمة.

الايام بعملية الفرز والماارنة للمادة انطǘقا مǓ الفئاƙ الǖولية وǉǙƘǉ لاƤتيارǉǙ وتدقياها وǉنا عملية ماطعة بيǓ المتƤ اƩ المااطƴ المستƤرجة في فئة معينةǙ وماارنتها مƴ بعƢها البعƢ .

يسمƞ ǉƘǉ العمل الماارǓ بتحديد الفئاƙǙ واستƤراǰ فئǙƙ Ʀرǀ Ǎ واستƤراǰǙ المعانيǙ والميزاƙ المرتبطة بهاǙ وǉƘǉ العمل يوصلنا ǹلى افتراƢ تجمƴ مƤتƩ الفئاƙ بينها.

الصورة الاجتماعية للسلطة Ǚ تسير بنماǙǉǰ سلواǁ سياسيǙ ويعرƩ الافتراƢ ǉنا على كونǊ: "تارير عǓ الواقƴǙ وǉو عمل ادراكي للوقائƴ المǘحǙة *COMPTE RENDU DE LA REALITE.*

الايام بتركيƴ نǙري *SYNTHESE THEORIQUE* وǉƘǉ بجمƴ مجموعة مǓ المااطƴ تحƙ نفƩ الفئةǙ وفئاتها الفرعيةǙ وǉƘǁ بعرƢ نساي لǘفتراƢاƙ التفسيرية.

الايام بماارنة ǀفايةǙ وعمودية داƤل شبكة التحليل.

الماارنة على مستوǍ الفئة.

9- صعوبات البحث

ليس هناك أي عمل لا يواجه صعوبات أثناء إنجازه وتتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بالبحث فيمايلي:

1- عدم وجود دراسات سابقة حول موضوع مسارات الشرعنة السياسية وعلاقاتها بالمنافسة السياسية سواء على مستوى المحلي أو الوطني. وهذا ما تأكدنا منه بعد قيامنا لتفحص سجل كل من جامعة الجزائر وجامعة وهران وجامعة قسنطينة وهذا ما يجعل دراستنا الأولى من حيث معالجتها لهذا الموضوع. وكل الدراسات التي أجريت حول السلطة المحلية والتي تم الإطلاع عليها قد تناولت مواضيع ليست لها علاقة مباشرة بإشكالية بحثنا والتي تصب في إشكالية تسيير المجالس المحلية المنتخبة.

2- رفض بعض المنتخبين لإجراء المقابلة وتخوفهم من البحث نظرا لحساسية الموضوع حيث نشير إلى أنه تم توقيف مقابلة مع طرف مبحوثين بعد الشروع فيها مما استدعى تغييرهما واستبدالهما بمبحوثين آخرين.

10- الإطار النظري

انطلاقا من كون العمل السوسيولوجي هو عبارة عن عملية ربط بين النظرية والواقع من أجل تحويل المعرفة الاجتماعية إلى المعرفة السوسيولوجية فإن الأداة المنهجية بالنسبة للباحث تتمثل في بناء نموذج تحليل الذي يسمح بتوجيه عملية جمع المعطيات وتحليلها وهو يمثل نقطة الاتصال بين الإشكالية وبين عملية التفسير والإدراك[1]. وهذا راجع إلى كوننا نتعامل مع "معطيات لا متناهية تتطلب الانتقاء حسب وجهة نظر معينة"[2].

وهو ما يتوافق تماما مع الطرح الذي ينطلق من أن المفهوم كأداة للفهم السوسيولوجي هو "في جوهره انتقائي"[3].

إن بناء نموذج التحليل الذي يستوحي من خلال تحديد المفاهيم لا يعني مجرد تعريفات مستخرجة من القواميس والمعاجم وإنما هو عملية بناء نظري وإمبريقي للمفاهيم المركزية للدراسة باعتبارها أساس بناء الموضوع من جهة وأداة لتفسير نتائج البحث من جهة أخرى.

لقد تم بناء نموذج التحليل (تحديد المفاهيم) الذي يعبر عن اختياراتنا في مجال الاقتراب السوسيولوجي من السياسي بتبني مجموعة من الأطر المعرفية يكمل كل واحد منها الآخر اعتمادا أولا على التصور الفيبيري الذي يعتمد على منهج الفهم من أجل الوصول إلى تصنيف ونمذجة السلوك الاجتماعي. ثانيا استعملنا الاقتراب النسقي باعتباره منهجية مبنية على إعادة بناء كل عناصر الظاهرة في إطار التفاعل المستمر مع المحيط الذي تعمل فيه.

([1]) *QUIVY (R). CANPENHOUDT (L.V).* ***Op.Cit****. P 101.*
([2]) *DURAND (J.P). Weil ROBERT.* ***Op.cit****. p296.*
([3]) *GRAWITZ (MADELINE).* ***Op.Cit****. P 98.*

الفصل الثاني

بنية المؤسسة السياسية

خطة

المبحث الأول: الدولة - الأمة

المطلب الأول: نشأة الدولة – الأمة

المطلب الثاني: تعريف الدولة –الأمة

المطلب الثالث: عالمية الدولة –الأمة

المطلب الرابع: واقع الدولة الجزائرية

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية

المطلب الأول: نشأة الأحزاب

المطلب الثاني : الأحزاب السياسية في مواجهة المتطلبات الوظيفية للنسق السياسي

المطلب الثالث: الأحزاب والعملية الإنتخابية

المطلب الرابع: نشأة وواقع الأحزاب السياسية في الجزائر

المبحث الثالث: الديمقراطية

المطلب الأول: أشكال الديمقراطية

المطلب الثاني : أبعاد الديمقراطية

المطلب الثالث: الإنتخابات وأساليبها

المطلب الرابع: سيرورة البناء الديمقراطي والإنتخابات في الجزائر

خلاصة الفصل

üøɑ|ɖǅ

LJǫ Ǖهور جهاز ﻑ lP يتكول مLJ LJ رجال السياسةǗ LJيŘLJ يعيشول مLJù LJ السياسةù وليΣ فاط مLJ LJ ǂجل السياسة(1)Ǘ مرتبط بتطور وتادم "الدولة الحديǹة" مLJ ناحيةǗ وبوجود مǂسسا Ƙ مستالة لتǂطير وتعبئة الجماǇير "اǓحزاƔ السياسية"Ǘ مLJù ناحيةù ǂPرùă. وǂPيرا مرتبط بالإقتراع العام بǻعتبارǽ الطرياة النموŘجية للشرعية السياسية.

كما يجسد ǽŘا الجهاز التطور البيروقراطيǗ وفعالية نǙام الإتصال بيùLJ الحكùام والمحكوميLJǗ ǃ Ǐ التفاعل بيLJ المجتمƴ والدولة اŘǏ ينتƱ مLJ ǂPŭŊ السياسي .

وبالتالي فǻLJ تمǂسΣ السياسي في المجتمعاƘ الحديǹة Ǉو نتاƛ لعملية التفاعل بيLJ الدولة بǻعتبارǇا نساƛ سياسيا وفاعǚ في نفΣ الوقƘǗ والديمارطية الجماǇرية بصùفتها الصيغة النموŘجية للشرعنة السياسيةǗ والمǂسسة الحزبية بǻعتبارǇùl اǓداة النموŘجيùة للتعبير عLJ عدم التجانΣ الموجود في المجتمƴ.

وعليǾ فǻLJ ǃ Ǐ محاولة لتحليل وفهم السياسي في المجتمƴ بكل ǃبعادǽǗ يجƔ ǃLJ يتم عبر العǚقة الموجودة بيLJ الدولة والحزƔ والديمارطيةǗ لاسيما موƮùوع شùرعنة الصعود السياسيǗ اŘǏ يعبر عLJ الايم التي يتǂسΣ عليها السياسي عند النǂPبة السياسية.

LJǫ الواقƴ السياسي في الجزائرǗ لا يǂPرƛ عLJ ǽŘا الإطار العام على اǓقل على المستوăǗ الرسمي حيث نجد ǃLJ عملية الصعود السياسي وǫفùراز النǂPبùة السياسùية المحلية والوطنيةǗ يتم عبر الإنǂPراط في العملية السياسية التي تتشكل مLJ ǹǚǹ ǃùليƘ وǇي الدولة بǻعتبارǇا الإطار العام لممارسة السياسة وبمǹابة النسƀ السياسي واǓحزاƔ السياسية بǻعتبارǇا اǓداة النموŘجية للتعبير السلمي عLJ عدم التجانΣ والتناقƮ .

([1]) *WEBER (M)*. ***Le Savant Et Le Politique***. ***Op.Cit***. *P 66.*

الموجود في المجتمع والديمقراطية بصفتها قاعدة اللعبة السياسية المتفق عليها بين الأحزاب المتنافسة والدولة.

سوف نعالج في هذا الفصل ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الدولة – الأمة

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية

المبحث الثالث: الديمقراطية

المبحث الأول: الدولة - الأمة

تعتبر الدولة - الأمة الحالة الأخيرة في سلسلة طويلة من التطورات، إذ انتقلت الدولة من أشكالها من الصورة الأولية التي كانت الدولة فيها مجرد عنوان للهيئة التي تمارس السلطة في مجتمع ما بغض النظر عن أي حدود وصولاً إلى الصورة الراهنة حيث ترتبط ممارسة السلطة بإقليم جغرافي محدد ومجموعة بشرية محددة، ونوع محدد من العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

إن الدولة - الوطن - باعتبارها الشكل والمستودع الأكثر تطوراً لممارسة السلطة في المجتمع هي حديثة العهد ومرتبطة بتاريخ أوروبا الغربية وبالضبط بظهور النظام الرأسمالي في أوروبا وتطورها[1].

لقد تطور مفهوم الدولة مع الزمن حتى وصل إلى صورة الدولة الوطن التي تمثل اليوم الشكل المعياري للدولة في القانون الدولي والعلوم السياسية.

يعتمد علماء الإجتماع في تفسيرهم لنشأة الدولة –الوطن على تفسيرين أساسيين و هما التفسير القائم على فكرة تقسيم العمل و يعود أصل هذا التفسير إلى إيميل دوركايم . أما التفسير الثاني فهو مبني على فكرة العقلانية و يعود أصل هذا التفسير إلى ماكس فيبر.

---

(1) يرى "بادي برتران". أن ابتكار الدولة هو سياسي بطبيعته. أنظر بادي برتران. **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**. (ترجمة نخلة فريفر). المركز الثقافي العربي. الطبعة الأولى، بيروت لبنان، السنة. ص 123.

المطلب الأول: نشأة الدولة - الأمة

الفرع الأول: تقسيم العمل كأساس لنشأة الدولة

تمثل فكرة تقسيم العمل المتعاظم باستمرار النواة الصلبة لتفكير "**دور كايم**" حيث يؤدي تقسيم العمل المستمر إلى ظهور بنى جديدة وأشكال جديدة للسلطة.

ترتبط نشأة الدولة الحديثة حسب "**دور كايم**" بتطور المجتمعات حيث يعتبر أنه "كلما تطورت الدولة وتصبح وظائفها أكثر تعدداً ويزيد تغلغلها إلى جميع الوظائف الاجتماعية التي تمركزت وتوحدت بفعل التقسيم يكون التقدم في عملية المركزة موازيا للتقدم في الحضارة[1] ويظهر من هنا ارتباط نشوء الدولة بتطور المجتمع من خلال تقسيم العمل "ويصيغ "**دور كايم**" تصورا تطوريا لتغير المجتمعات حيث يأخذ التقسيم الضروري للعمل حتميا إلى ظهور الدولة"[2].

وإن بدا لا يرتبط هذا على أصل تفسيرها لتاريخ الأنظمة الاجتماعية المرتبط أصلاً بتقسيم العمل. حيث أن المجتمعات التي لا تعرف تقسيم العمل لا يمكن للتمايز أن يظهر فيها وينجم عن القسر الخارجي الذي تمارسه العادة والتقاليد ومجمل التصورات الجماعية تضامنا ميكانيكيا ويكون نتيجة للرقابة الاجتماعية الشديدة. وبالمقابل كلما زادت الكثافة الاجتماعية شهدنا تقسيما حتميا للعمل يشجع ظهور التمايز وعي مرتبط بتقسيم وظيفي للمهمات وهذا ما يؤدي حسب "**دور كايم**" إلى تغيير في طبيعة التضامن حيث أنه في الحالة الثانية يصبح التضامن مبنيا على ترابط الفاعلين وتخف حدة التصورات الجماعية وتفقد الرقابة الاجتماعية من قوتها وهذا كله يمثل بالنسبة إلى "**دور كايم**" المناخ الطبيعي لنشأة الدولة "كعضو متميز" يتسم بظهور قواعد قانونية جديدة[3].

---

(1) دور كايم إميل. نقلا عن بادي برتراند بيار بيرنبوم. **سوسيولوجيا الدولة**. (ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح). الطبعة الأولى مركز الإنماء القومي بيروت لبنان دون سنة. ص 12.

(2) **المرجع نفسه**. ص 13.

(3) **المرجع نفسه**. ص 13.

[illegible] : [illegible] الدولة [illegible]

لقد [illegible] فكرة الدولة الحديثة ونشأتها بعدا مركزيا في أعمال "[illegible]" الذي يعتبر مؤسس علم الاجتماع السياسي الحديث من [illegible] اعتبارها من [illegible] السياسية وقائع [illegible] لها مناطها [illegible] وتتميز بتاريخ [illegible] بها [illegible] وعدم تفسيرها للسياسي من [illegible] عن الإنتاج أو تقسيم العمل.

يرى "[illegible]" أن تطور الأشكال الحديثة للتجمع في كل الميادين (الدولة، الجيش، والحزب، المنشأة الاقتصادية ...) يتطابق ببساطة مع تطور الإدارة البيروقراطية من ناحية "الديوانية" وتقادمها الدائم. وتشكل ولادة الإدارة البيروقراطية بؤرة الدولة الغربية الحديثة حيث يقول "ترتبط الدولة الكبيرة الحديثة تقنيا بشكل مطلق بقاعدتها البيروقراطية وهي كلما تكبر [illegible] نفسها في ارتباط أكبر مع هذه القاعدة"[1].

وهي مرتبطة [illegible] بظهور السلطة الشرعية التي يعتبرها "[illegible]" ميزة أو خاصية من خصائص المجتمعات الحديثة والتي ارتبطت - السلطة الشرعية - بتكوين ونمو ديوانية مؤسسة باعتبارها الأداة الفعلية للدولة المعاصرة، وحسب "[illegible]" فإن ولادة الدولة هي نهاية للوراثة حيث تنفصل مؤسسة الدولة عن المجتمع وتتمأسس وتتسع وهذا ما يوضح من [illegible] الإقطاعية يتحول من [illegible] مركزية CENTRALISATION للسلطات العسكرية. وباللجوء إلى نمط معين من الجيش لا يتعلق بروابط التبعية بل بأيام السيد بدفع منتظم لرواتب الجنود ويوضح [illegible] كيف تمكنت الدولة الحديثة من نزع ملكية السلطات "الخاصة" المستقلة.

فيتوجب على الدولة أن تكون قادرة وبوسعها دفع مرتبات موظفيها حيث يتماثلون فعليا مع وظيفتهم ويبتعدون من حيث دورهم عن انتمائهم الاجتماعي[2].

وهنا نجد ارتباطا بين ظهور الدولة – الحديثة ونوع معين من الإقتصاد، ولكن لا يشكل هذا مبدأ في نظر "[illegible]" شكلا من أشكال البنية الفوقية بالرغم من اعترافه بأن

---

(1) [illegible]. ص 19.

(2) [illegible]. ص 19.

النظام الرأسمالي والبيروقراطية ساعد كل واحد منهما في تطور الآخر. فهو لا يرى في تطورا لدولة الحديثة جاء نتيجة لتكوين الرأسمالية وليس نتيجة لتطور تقسيم العمل وإنما نطور الدولة والبيروقراطية والرأسمالية جاء بطريقة متلازمة فقط[1].

المطلب الثاني: تعريف الدولة

ليس هناك اتفاق بين العلماء والمفكرين حول تعريف واحد للدولة وهذا راجع إلى المدخل أو الزاوية التي يعالج منها كل منهم موضوع الدولة. من جهة وتعدد الميادين التي تشكل الدولة أحد مواضيعها الرئيسية مثل علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة وعلم القانون بصفة خاصة[2].

وسوف نكتفي بتقديم التعريف الفقهي الدستوري للدولة والتعريف السوسيولوجي.

الفرع الأول: التعريف الفقهي الدستوري للدولة

لقد ترك الفكر الهيجلي للدولة باعتبارها التعبير عن الفكرة المطلقة والنهائية وكتعبير عن العقل في مواجهة المادة أثرا البالغ على فقهاء القانون الدستوري في تعريفهم للدولة. لقد تبنوا لتحديد الدولة ثلاثة أركان وهي وجود شعب وإقليم والسلطة العمومية المنظمة. وبناء على هذه الأركان تم تعريف الدولة بأنها "كيان سياسي قانوني ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة"[3].

وقد عرفها "**دوجي**" (***DUGUIT***) عميد القانونيين بأنها جماعة من الناس الإجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وطبقة محكومة.

ومن المرتكزات التي يعتمد عليها القانونيين في تناولهم للدولة هو الفصل بين السلطات[4].

---

(3) **نفس المرجع**. ص 20.

(1) عبد العالي دبلة. **الدولة: رؤية سوسيولوجية**. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة مصر، الطبعة الأولى 2004. ص 57.

(2) **نفس المرجع**. ص 58.

(3) **نفس المرجع**. ص 62.

ƕƱƺƾǚ ǅ ƜƺƾƺǅƾƺƾƸƺƾ ƹƹƺǅ : ƿȂǅƦƾǚ ƒƈƹƹƿ

يعتبر تعريƨ ماƻƼ فير للدولة الحديƵة ƛجمƴ تعريƨ ƙƵ وƛشƵهرƵƻƳم سوسيولوجيا ويعرƨ "ƸǋƾƽƸ ƨƺǚǆƾ" الدولة بƛنها "منشƉة سياسية سمتها مƊسساتية عنƾدما وطالمƾ ƼǉƾƼ ƷƧ Ƙشرافها الإدارƼ يطالƤ بنجاƟ في تطبيƼ القوانين ƧǉƽاǚƧ باحتكار الإكراƽ الماƼ ƽ المشروع"[1].

NOUS ENTENDONS PAR ETAT UNE ENTREPRISE POLITIQUE DE CARACTERE INSTITUTIONNEL LORSQUE ET TANT QUE SA DIRECTION ADMINISTRATIVE REVENDIQUE AVEC SUCCES ,DANS L'APPLICATION DES REGLEMENTATIONS LE MONOPOLE DE LA CONTRAINTE PHYSIQUE LEGALE.

ƕƱƺƾǚ - الدولة ƕƱǅƾǚƾ عالمية: ƿǊƾǚƾ بƱƊƾǚƾ - الأƕƱƺǚƾ-

يفرƨ النموƚƿ الغربي للحكم نفسƛƶ كنموƚƿ عالمي بطريقة *TAUTOLOGIQUE* حيث نجد ƼƸƷ النƲام الدولتي (*ORDRE ÉTATIQUE*) ƵƸƟو محƾل مطالبƾة عالميƾƨƸ اعتمادا ƛو انطلاقا مƳ مسلمة مقبولة مƳ الكلƲ وƵƸي حيادية ƵƴƸ الشكل للدولة مƾƷ ƛƼ ƼƸ ƻƧلفية عقيدية[2].

ابتƳƸ كل اƕƸبحاث والدراساƻ التي حاولƳ ƼƸƷ ƨƵƴ نمƴƷجة (*TYPOLOGIE*) Ƙشكال وƛنواع الدولة عبر التاريƹ ƼƸƷ الشكل الحالي للدولة ƛ ƼƷ الدولة - الأمة ƵƸي شكل الحكم الوحيد عبر التاريƹ الƼ ƴ لا يعتمد بطريقة Ƙتوماتكية علƾ هوية ƻاصة[3].

وقاد اكتسبƻ الدولة - الوطنية ƴƳƸ ƼƸƷ الƻاصية -العالمية مƳ عاملين ƛساسيين ƼƸƷ ƵƸما:

1 - اعتمادƵƸ على القانوƳ العاقل (*LA RAISON*) كمرجعية في بنائها.

([1]) *WEBER (M).* ***Economie et société****. Edition plon, paris, françe, tome 1. 1971. p57.*

(1) ككل نموƚƿ ƛو تنƲيم ونتاƚ فكرƽ ƼƸƷ تنتشر الدولة ƨƛعد مƳ حدود المجتمعاƻ التي ابتكرتها. ƛنƲر "بادƼ برتراƳ". ƻƾƴƸ ساƸƳ. ƽ

([3]) *BADI (BERTRAND).* ***L'état importe : l'occidentalisation de l'ordre politique****. Ed fayard. 1992. P69.*

2- التالي f بـǖكبر قدر ممكǺ مǺ ǖشكال الحكم في العالم ǕĎŮ تشكيل نسǩ عالمي على ǖساΣ نمطية مǺ حيث مبادƏ تسيير الدولة[1].

ǶǷǸ العالمية (*UNIVERSSALISATION*) للدولة- الوطǺ ǖĎ دوليƅة المسƅرƟ العالمي تمƘ مǺ ƻǘƛ ƙƛƛة محاور ǖساسية وǶي:

1- انتشار مبدǖ الإقليم *TERRITORIALITE*.

2- انتشار نسǩ معيار Ď مبني ǖساسا على نƋرة ƹربية للقانوǺ.

3- انتشار قواعد لعبة دولية *INTERNATIONAL*.

الفرع الأول: ǖقلمة العالم *La Territorialisation Du Monde*

ǶǸ كانƘ العƛقاƘ الدولية حاليا نوعا ما مطابقة للنموǽǷ الǽ Ď اقترحƌƅ ريمƅوǺ ƺروǺ فا لفǘل يعود للǖساΣ الǽ Ď قامƘ عليƌ ǶǷǸ الƅدول والƅǷǸ Ď فƅرƻ عالميƅا والمتمƙل في الإقليم *TERRITOIRE*[2].

ǶǸ فكرة الإقليم تفرƻ ǖوƛ وقبل كل شيƇ تجاوز منطƅǩ الإنتمƅاƇ الجمƅاعي العشائرĎ. ويعتبر الإقليم الإطار الوƋيفي للƛجتماع السياسيƅƿ ǺǸǶ الإƻيƟ يفترƻ وجود ǖفراد يبنوǺǶ ويتهم على ǖساΣ عƛقاƘ الولاƇ لمركز سياسي يطمƍ في ǖحتكار السلطة[3].

يرمي ǖكتمال البناƇ الدولتي ǖلى مǘسسة وتاديΣ فكرة الإقليم (اƙƛرƻ ǖǸ الدولة لا تكتمل ǖلا عندما تصل ǖلى نƛƻ كل الولاƇاƘ الوسيطة الموجƅودة وǺǷ يحƅل محلهƅا الƻǘوع ǖلى المركز السياسي مǺ ƻǘƛ ربط وتحديد في ǖطار عƛقة المواطنة[4].

([1]) ***Ibid***. *P70.*
([2]) ***Ibid***. *P82.*
([3]) ***Ibid***. *P83.*
([4]) ***Ibid***. *P85.*

ويعتبر ǶƘŴ المبدƗ عامŻ Ɨساسيا لتمييز شكل الدولة - الوطƲ وتجاوزǽ ƪǶ الǀشǁكال الǂƸŪرǄ التي عرفها التاريƺ في مƩتƼ الحǔاراƘŪ حǔاراƘ الشرƾ والغرƔ التǁي كانƘ ƗصŻ مبنية على مبادƏ مƩتلفة ƗǿمǶا:

- مبدƗ منطƾ الانتماƇ الاجتماعي العرفي.

- المنطƾ الاقطاعي[1].

الفرƳ الƮاني: التوƮد عƮ طرƾ 5ƮالƮوǁ

نتƲ عƲ ƪقليمية العالم المشار ƪليها ƗعŻǽ و صاحبها تبلور منƮومة قانونية "القانوƲ الدولي" الƤ ƘŴي ƗصبƠ يشكل النسƾ المعيارƤ لعŻقة الدول فيما بينها. وبالرƹم مǁƲ ƗƲ القانوƲ الدولي بالشكل موجود الǂƲ تمƘ صياƹتǾ في Ɨوروبا في عصر النهǔة حيǁث تمنƮƘ شهادة ميŻǽد المدلول والمعنى التوحيدƤ في ƪطار عالمية الدولة مƲǁ الƸŻل الأحادية الƮقافية وعŻقاƘ الهيمنة التي بني عليها[2].

بالإǔافة ƪلى ƗƲ القانوƲ الدولي الغربي سار نحو الاتجاǽ العالمي Ɨو اكسƔ طابƔ العالمية مƲ طرƻ الدول الغربيةǁ فاد القبول والترحيƔ والاعتǁراƻ بǁǾ كشǁكل للعŻقاƘ الدولية مƲ طرƻ كل الشركاƇ بما فيهم الدول ƹير الغربية.

ƪƲ ǶƘŴ المنطƾ للعالمية ƪستوجƔ القيام بƮŻƛة Ɨفعال وǿي:

ƗوŻ: توحيد النسƾ العالمي وƪنبنائǾ حول مركز يتحكم فيǾ العالم الغربي مƲ حيث ƪنتاƚ المعايير.

ƮانياƦ: توحيد النسƾ العالمي على ƗساƟ مسǁار Ɨو سǁيرورة تسǁارع ƪنǔǁمام الفاعليƲ الدوليبƲ لتبني وممارسة النموƚƤ الدولتي ***L'alignement***.

(1) ***Ibid***. *PP 82, 83.*
(2) ***Ibid***. *P98.*

ثالثا: شرعنة علاقات دولية غير عادلة وتابعة بفضل تعميم الممارسة التعاقدية المبنية على المعاهدات الدولية[1].

الفرع الثالث: [illegible] الدولة

تركز هذه العلاقات الدولية على مستوى المعيار العالمية للنسق الدولية أثرا يصل في نفس الوقت يتجاوز النموذج المذكور إلى النموذج الدولتي. إن النظام الدولي الذي ينبثق عن معاهدة ***WESTPHALIE*** كرس الانتقال من منطق العنف المبني على النظام الخصوصي إلى نظام عالمي حيث ليس من الشرعية المعترف بها إلا القوة مهما كانت الأسباب حتى وإن كانت لأسباب دينية. ولا يمكن استعمال القوة بمجرد أن تكون مشروعة (***LEGALE***) وبمعنى أن يكون استعمالها موافقا ومرافقا لممارسة كل دولة لسيادتها[2].

يرى أن البيروقراطيا التي أقامها المستعمر والتي صممت أساسا لتسهيل عملية الهيمنة العالمية لم تسمح أبدا ببناء مركز سياسي حيادي قادر على نشر وبسط نفوذه وسط محيط مجزأ جدا ومختلف لأشكال الحكم الأكثر تقليدية[3].

المطلب الرابع: واقع الدولة المستوردة

لقد لعب المشروع الاستعماري في المجتمعات التي طالها دورا أساسيا في إدخال التكنولوجية السياسية الغربية إلى الأراضي المستعمرة حيث أنه لا ريب في أن تكوين جهاز إداري استعماري قد أنهى لبناء الدولة التي تلت مرحلة الاستقلال[4].

(1) ***Ibid***. *P108.*
(2) ***Ibid***. *P109.*

(3) بادي برتران. المرجع السابق. ص 93.
(4) بادي برتران وبيار بيرنبوم. المرجع السابق. ص 92.

ǖǃ تحول حزǅ جبهة التحرير الوطني ǃǂ حزǅ -الǿمة ǖلى حزǅ -دولǛة ǅدǎ ǖلى تبني نǚام سياسي مبني على مǘسسة الحزǅ الواحد باعتبǛارǉ الƳ ǃǂماǛ الوحيǛد لسيرورة البناǒ الوطني والدولتي *ETATIQUE* بعد الǧستاǬǐل[1].

ǖǃ الدولة الجزائرية بǙعتبارǋǂ مǘسسة سياسية ونǚام سياسي لا يǮتلǛƨ واقعهاǛ عǂ الواǅǩ الدول المتǮلفة بصفة عامة والدول العربية بصفة ǹاصةǛ فبعد حصول الدول العربية على ǖستاǬǐلها شهدƩ الحابة ما بعد الإستاǬǐل ǖنحصارا متسارعا وقويا لتǛǐǝير النǚرية اليبرالية وǖنتعاشا متزايدا لمفاǋǂيم مستمدة للنǚرياƩ القوميǛة الرومانسǛية ǅو الماركسية الإشتراكية التي تلتاي كلها على تǘكيد ǅولوية تحايǛƾ المهǛام والوǚǛائƨ السياسية الجماعية مǂǃ تنمية ووحدة وطنية وǖستاǬǐل على ǋǂدا ƨ تاييد السǛلاطة العليǛا وتǂǆميǃ الحرية الفردية وǖحترام الǑلية الإنتǹابية وƳǂ ماǂǃ الشرعية[2].

ويصور "**عǤد القادر جǤǚǕǛǕ**" الواǅǩ عǂǃ الدولة الجزائرية بشكل دقيƾ حيǛث ياول "ǖǃ الدولة الجزائرية [بعد الإستاǬǐل] منهمكة بǚستǛمرارية الǧǛورة ǅكǮǛر مǛǂǃ الإستمرارية التاريǹية ومنهمكة بǚستمرارية وتعميƾ الإناطاع مǅ الإستعمار ǅكǮǛر مǛǂǃ تسيير التركة الإستعمارية"[3].

ويعني ǋǂ حسǅ "ǞǂǀǰǀƱ ǞǂǀƱ" سيطرة نǚرية الǧورة شيئا فشيئا محل نǚريǛة الدولة ومفاǋǂيمها التابعة. وقد ارتبط بهاǋǂ التǘكيد بǘسباية مفاǋǂيم الǧورة تحويل الدولة مǂǃ ǜاية في حد ǋǂاتها ǅو مǂǃ منطلƾ يتوقƨ على بناǒǃǂ بناǒ صحيحا مستابل المجتمǅ كلǛǋ وقدرتǋ على تحايƾ ǋǂدافǋ الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والǐǮǹقية ǖلǛى وسǛيلة

([1]) *BEN SAADA MOHAMED (t).* ***le régime politique algérien : de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle.*** *Enal ALGER. 1992. p 99.*

(3) برǋǂǃ ǜليول. **الدولة الǂƫƨ ǃǂƽ والمǃƸƾ ǃǂƨ وǝساب ǎǚاب التكوǞ التارǐǏǐǄ لها**. مجلة العلوم الإجتماعية. ǞǂƸƳ ساǝƩ. ƒ 134.

(4) عبد الاادر جغلول. **تارǎǐ الجǃǂƸ ǝǂǃƸƽ**. ǞǂƸƳ ساǝƩ. ƒ 222.

وأداة فحسب لا قيمة لها في ذاتها وإنما تكمن قيمتها في ما تقدمه من قوة ومقدرة وسلطة قابلة للاستثمار(1).

ورغم تنوع الدولة الجزائرية المستقلة كشكل من أشكال تنظيم السلطة إلى النسق العالمي الدولة -الوطن- إلا أنه لم يتعدى الجانب الشكلي فقط*. أما واقعيا فإن الأمور تسير وفق منطق آخر وتتنافى تماما عن النموذج الغربي حيث تجسد السلطة تمارس في تجمعات غير رسمية ومؤسسات غير رسمية وطبقا للولاءات والانتماءات الأولية وليست وظيفية وتداول السلطة يكاد يكون العنوان والميزة الرئيسية للدولة الجزائرية وكل الدول المتخلفة تقريبا.

وهذا ما يجعلنا نتناول الدولة الجزائرية بالإضافة إلى انهماكها بمواصلة القطيعة مع كل أشكال الاستعمار بعد الاستقلال فقد تميزت بضرورة بنائها بعدة مميزات لعل أهمها والذي نتناوله في هذا المطلب هو:

1- تبعية المجتمع للدولة

2- الطابع الإداري للدولة

الفرع الأول: تبعية المجتمع للدولة

إن أهم ما يتميز به الواقع السياسي الجزائري بعد الاستقلال هو انفصال المجتمع عن الدولة حيث أن هذه الأخيرة فرضت نفسها على مجتمع مفكك وضعيف من جراء الهيمنة والاستغلال الاستعماري ومخلفاته التي لا يمكن إغفالها وإن الدولة لم تستمد مبرراتها من المجتمع نفسه وإنما من إرادة تجديد وتطوير المجتمع حيث جعلت هذه الدولة الإرادة مهمتها الأساسية(2).

---

(1) ويمكن الرجوع إلى مفهوم "النظرية الذاتية للدولة". أنظر بريك الطيب. **الدولة الجزائرية الحديثة ومسألة التكوين التاريخي**. [illegible] ص 134.

(2) *ZOUAMIA (RACHID).* **Remarques critiques sur les mutations des structures politiques de l'état en algérie.** *In revue Algérienne. des sciences juridiques, économiques et politiques, vol XXIII, N° 02, juin 1986. O.P.U. PP 292, 293.*

وﻟﻘد سبƾ ﻟƊ ﻟƊ ﻭƊشرنا ﺇﻟﻰ ﻟƊ ﻟƊ الدولة الجزائرية في الحاﻟﻴة لا ﺘƤƽƴ ƶﻟƯاƙ ƴﻔƙ ﻧﻤƯ ﻃ

الدولة التي عرفتها المجتمعاƘ الغربية الرƊسƙمالية ƺ والتƙي نشƙǡƘ ووﻟƙدƘ نتيجƙة

التناﻗƽƹƘ التي عرفتها المجتمعاƘ بل على العƴƨ تماما فƌƊ الدولƙة الجزائريƙة

باعتبارƗƊ مǡسسة ƗƊي ƊƤارجة عƊƚ المجتمƴƽ ƺ Ɗو بعبارة ƊƣƊ ƪ Ɗاƙ ƘƊƊ ƊƤاﺭƙƮƮ المجتمƙƽ

الƶƗƊلي (المدني) ƺ(1) ƲƊ والƷƍ تم تهميشƗ تماما فيما بعدƺ وكنتيجة طبيعية فƌƊ الدولة ƗƊƙي

التي لعبƘ الدور الƽاسي في بلورة المجتمƽ.

ƪƗƊ لا يعني ƊƊ الدولة تعمل في فراƸƺ وƌƊنما ƗƊي تعمل في ƍطار اجتمƙاعي لƙƗƊ

تطلعاƗƊ وطموحاƗƊƺ كما ƊƊ لكل فرد وكل فئة في المجتمƽ لƙديها تصƙور للسياسƙي

وللسلطة يطبƽ ممارساتها السياسية والإجتماعية والƙƙافية(2).

ƌƊ ƊƊ ƊƗƊم ما يمكƊƊ ƊƊ نصƻ بƗƊ ƈƙارة المجتمƽ ƍلى الدولة ƗƊي "النƙارة الƽبوية" حيث

اعتبرƘ الدولة بمƙابة الƲامƊƊ الوحيد للمساواة وƗƊي التي يجƚ عليها ƊƊ تداوƷ جƙراƟ

وƈلام المجتمƽ وƊƊ تمحو كل الإحباطاƘ التي تسببƘ الدولة الكولونيالية الإستعارية فيƗƊƺ

وعليƗ يجƚ على الدولة ƊƊ تحاƪ كل رƺباƘ المجتمƙƽ فƊƙرادا وجماعƙاƘ وتحايƙƪ

المساواة بيƊƊ المواطنيƺƊ وƗƊ ƍƊ ما Ɗدǡ بالكƙير مƊƊ المحلليƍ ƊƊلى وصƻ الدولة الجزائرية

بدولة الوفاƢ ETAT PROVIDENTIEL ƺ بحيث يجƚ ƊƊ تحفƍ الكرامƙة للجميƙƽ

والسعادة تƲمƊƊ للجميƽ(3).

ومما لا شاƈ فيƗ ƊƊ ƗƊƍ الواƽƽ الƷƍ فرƲƘ فيƗ الدولة لا يسمƟ لنا بƊƊ نتكلم عƊƊ

الدولةƺ كفكرة ووحدة قانونية (ENTITE JURIDIQUE.) وƌƊنما يǡكد الفرƲية التƙي

تاول بƊƊ الدولة الجزائرية المستالة منƍ نشǡتها كانƘ تمƙل المواƽƽ الدائم للصراع بƙيƊƊ

مƤتلƻ الاوǡ والƽفراد والزمر والعشائر ƍƘ المصالƟ المتنااƲƙƙة ƺ والتƙي تسƙتعمل

مواƲعها ومƤتلƻ مǡسساƘ الدولة في ƍطار استراتيجياƘ تتƙƾئم ومصالحها المتبادلƙة

(1) *VERGOPOOLES (k). **L'état du le capitalisme périphériques**. Tiers monde, N°93, janvier- mars 1983. P 37.*
(2) ***Ibid**. P37.*
(3) *ZOUAMIA (RACHID). **Op.cit**. P 296.*

وإنما راجع إلى أن الدولة هي المالك الذي يتم فيها تراكم الامتيازات[1]. وبهذا الشكل تتم فرض الدولة في خدمة المجتمع واعتبرت محركه الأساسي وتدريجيا اكتسبت صفة الوصي[2].

ورغم الانفتاح الذي حصل بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 والتعديل الدستوري لسنة 1989، إلا أن الحال السياسي بقي دائما تحت هيمنة الدولة ومؤسساتها وأجهزة رقابتها لأن المجتمع في حد ذاته مغطى بالدولة. ولا يمكن الحديث عن مجتمع مدني في مقابل الدولة أو على الأقل مستقل عنها. وفي ظل هذا الدور يصبح المجتمع تابعا لسيرورة تطور الدولة، أي دينامكية المجتمع تابعة لديناميكية الدولة.

وكنتيجة يصبح المجتمع منزوعا ومفرغا من كل ديناميكية خاصة به ومن كل مبادرة وحرية الفعل.

الفرع الثاني: الطابع الإداري للدولة

إن من أبرز الوظائف التي كانت على السلطة السياسية بعد الاستقلال القيام بها هي ضمان الحد الأدنى للأجهزة الإدارية الموروثة من العهد الاستعماري واستقرار السلطة وتبنيها على دعائم حكومية في فترة 1962-1965 التي تجسد المسؤولية وارتباط بتصور معين للدولة.

إن التصور والطابع والدور الحقيقي والفعلي للدولة ظهر وتجلى مع الانقلاب الذي قام به الجيش بقيادة العقيد "هواري بومدين" ضد الرئيس "أحمد بن بلة" في 19 جوان 1965 حيث اقترن اسم الدولة بصفة القوة والفعالية والانضباط. واعتبارها أداة لمواصلة الثورة وتحقيق طموحات الشعب عن طريق الهياكل والبنى التحتية وهذا لا يتأتى إلا من خلال "بناء جهاز إداري قادر على تحقيق تلك الطموحات" وتظهر هذه

---

(1) *DAHMANI(AHMED). **L'algérie à l'épreuve économie des reformes (1980-1997).** Paris, françe, ed l'arnathan, 1999. P*

(2) في هذا المجال يمكن أن نشير إلى العديد من المحللين يعتبرون أن المجتمع هو الذي يطالب بأن تتكفل به الدولة. أنظر: *ZOUAMIA RACHID. **Op.cit**. P 295.*

الإرادة وǌƿǆǽ التصور في ǃول ƿطǐ للعايد "ǚǳوارة ǛǀǆǆǍǀ" فǨǍي 19 جǨوانǈ 1965 والǽǆ ǆ باي محتواǚǳ يشكل نواة كل تعبير رسمي عǈǆ الدولة الجزائرية:

" ... ǈǆǍ المهم جدا بناǒ دولة على ǃساǅ ǅ ǃǀǀƿǍǀقي وǃلتزام ǃجتماعي واقعǨي فǨǍي ǃطار احترام االيم العربية والإسǬمية واجǐ علينا ǃǀƿǀǀااة مǨسساتناǊ وبناǒ جهاز حاياي وفعال للدولة قادر على تحايǂ الانǲباط والنǏام الǭورǆ ... ǃǈǆ ǃستمرارية الدولة يǫتي بǲǀل الاستارار والتحكم في التانية (***TECHNICITE***) وفعالية ǃدارة ديناميكية..."[1].

" IL importe de construire un ETAT fonde sur la morale et un engagement social réel dans le respect de nos valeurs arabes et isslamiques , il nous faut moraliser nos institutions ……. Un v&ritable appareil d'ETAT efficace, capable d'assurér dans la dicipline et l'ordre revolution …….. l'action etatique sera assuré dans la continuité grace à la stabilité et la technicité et a l'efficacité d'une administration dynamique…".

ǃǈǆ ƿǆǽ الماطǐ ǈǆǍ ƿطǐ رئيǅ مجلǅ الǭورة يوǊ ǀǲ بشكل جلي التصور العام للدولة الǽǆ ارتبط بمفهوم جهاز ǃدارǆ فعالǊ مما ساعد ǃودعم ƿǆǽ التوجǈǆ في ǃتصار الدولة في جهاز ǃدارǆ قوǆ ǃǌو الوǏيفة ǃو الدور الاقتصادǆ الǽǆ اعتبر رسميا فǨǍي الميǫǋ الوطني بǫǈǆ الدور الǭاسي ونتǈǆ عǈǆ ǚǀǆ ǃفراǓ الدولة عǈǆ محتواǈǆǌ السياسيǊ ويƿǀ ǆ ǚǀǆ جيدا "ǚǳوارة" عدǆ حيث ياول "ǈǆǃ" الدولة تمت ǆ كل ما ǃǌو سياسي فǨǍي ǃعلى الهرم بشكل تتاǈ ǆ فيǈǆ ǃلى ǃǌيكلتها الإدارية"[2].

" L'ETAT aspiré au sommet tout ce qui est politique , et ille reduiu a sa CHARPANTE Administrative .

([1]) *CITE PAR LAOUARI ADDI.* ***L’impasse du populisme. Op.cit.*** *P 111.*
([2]) ***IBID***. *P113.*

ǅǶǄǷǏ ǸǼǷǄǷǏ : الأǯǸǼǷ السǙǀǙǀǋ

ǫنها وليدة الديماراطية وباǓǕ f الاقتراع العامǓ بما يتƞمنǆ ǅǋ ƞرورة تعبئةǙǓ وتوǓǐǌ وتنǓيم الجماǆǇير[1] فǄǃ الأǓحزاǋ السياسية في الوقǨ الحاƞر Ǔ ǅصبǅ Ǿمرا مسلما بǆ وƞرورة لابد منها لكل نǓام ديماراطي.

ǫنǆ قبل مائة وخمسين سنة (150) سنة تاريبيǙ -باسǙǂǙǂǙǃ الولاياǨ المتحدة الأمريكية-Ǔ لم يكǅ وجود لأǓحزاǋ السياسية بالصورة والشكل والوǙǕǓǐ والتنǓيم الموجود الǓǅǓ وǆǇǋ ما يفسر حسǋ رǂǅ "ǂǶǄǵǸǄǷ ǄǶǖǏ" ǅǋ ǅǙ ǄǶǍǅ "ǄǶǍǅǖǏ" وروسو" لم يتناولا ǓǆǐǓرة الأحزاǋǓ ولا "دوتوكفيل" الǋǂǆ شهد مولد الأحزاǋ لم يهتم بدراستها ǫلا بطريقة عابرة في كتابǆ "الديماراطية في ǅمريكا"[2].

ويعتبر ماكس فيبر ǅحد ǅǆǆم علماǙǃ الإجتماع ǫلتفتوا ǫلى Ǔǆǐرة الأحزاǋǙ السياسية ǅǋ ǅǓǆǋ لǆǓǆǐǏǂ ومراقبتǆ للعملية السياسية في كل ǅǙǋ ǅوروبǙ والأمريكǙǅ الشمالية وارتباطها الوǆǐǃ بالدولة الحديثة والديماراطية الجماǆǇيرية. ويعǙرǐ ماكس فيبر الحزǋ السياسي باولǆ: "يجǋ ǅǋ نعني بالأحزاǋ تجمعاǨ تعتمǙد علǙى التǙزام شكلي حرǓ يهدǐ ǫلى منǂ قادة ǆǆǇǆ التجمعاǨ السلطة في المǅسساǨ وǫلى المنǀرطيǋǅ النشطيǋ الفرf ǅ الحǓوǓ ǅو المادية والمعنوية لمتابعة وتحايǙǃ ǅǆǙدǐ موǙƞوعية ǅو للحصول على امتيازاǨ شǀصيةǓ ǅو لتحايǃ الإǆǋيǋ معا[3].

يرجǋ "ǅǶǈǄǷ دوǆǅǀǂǏǅǏ" نشǃǅ الأحزاǋ السياسية ǫلى ǓǙǊǆǃǙ جǙǏǅور وǆǙǋي المجموعاǨ البرلمانية واللجاǋǃ الاقتصاديةǓ وǅما الأصل الǙǙǅث فهǙو الأحǙزاǋ ǅǋǐ المنشǃǅ الǀارجي كما يصطلǂ علية ǆو بنفسǆ[4].

([1]) *WEBER (M). **Le Savant Et Le Politique**. **Op.cit**. P P 140. 141*

([2]) *OSTROGORSKI (M). OSTROGORSKI (M). **La Démocratie Et Les Partis Politiques**. Edt seuil, paris, 1979. p09.*

([3]) ***IBID**. p09.*

([4]) موريس دوفرجيǆ. **الأǯǸǼǷ السǙǀǙǀǋ**. تر علي مالد و عبد الحسǋ سعد. دار الجيل. بيروǨ.دوǋ سنة f f .08.07

المطلب الأول: نشأة الأحزاب

الفرع الأول: المجموعات البرلمانية

تعتبر المجموعات البرلمانية الأصل التاريخي الذي يتفق عليه كل من تناولوا الأحزاب السياسية.

وبالرغم من أن المحرك الأساسي الذي ساعد وأعطى الشكل البنيوي للمجموعات البرلمانية هو الإيديولوجيا بمعناها العام إلا أن مفهوم المنفعة السياسية. إلا أن الأساس الحقيقي لتشكل المجموعات البرلمانية كان منطلقه المجاورة الجغرافية أو المصالح المهنية المشتركة.

عرفت عملية تبلور الأحزاب السياسية انطلاقا من هذا الأصل المتصور بتطور طبيعي. حيث كانت هذه الكتل طابعها محلي ثم تطورت وأخذت البعد الوطني وتحولت فيما بعد وارتقت من كونها تكتلات مطلبية على أساس جهوي ومهني إلى تكتلات تحمل رؤى وعقيدة سياسية وأصبحت تصنع إيديولوجيا. والواقع التاريخي الأكثر تجسيدا لنشأة الأحزاب السياسية على أساس المجموعات البرلمانية هو الواقع التاريخي السياسي الفرنسي الذي بدأ وتجلى وبرز في ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام 1789[1].

وأيا كان الأمر فمن الواضح أن هناك نوعين من المجموعات البرلمانية سواء تلك التي قامت على وحدة الفكر والاتجاه السياسي أو التي قامت على أساس الترابط الإقليمي والدفاع عن مصالح مهنية - كانت ذات طابع سياسي[2].

---

(1) موريس دوفرجيه. الأحزاب السياسية. ص 08.

(2) نبيلة عبد الحليم كامل. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. دار الفكر العربي. 1982. ص 20.

الفرع الأول : الأصل البرلماني

إن نشأة الأحزاب السياسية لا تعود فقط إلى المجموعات البرلمانية بل إن هناك أصل آخر وهو اللجان الانتخابية مع الإشارة إلى أن الأصل الأول سبق تاريخيا الأصل الثاني.

لقد صاحب تكوين اللجان الانتخابية تقرير حق الاقتراع العام، إذ أن هذا الأخير أدى إلى ضرورة من ضروراتها حيث جاءت تشكل اللجان الانتخابية استجابة إلى مسؤوليات وأهمية تعريف الناخبين بالمترشحين من جهة، وتسهيل عملية الإتصال بين النواب والناخبين من جهة أخرى.

ولقد ترتب عن تواجد المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية قيام علاقة بينهما بصفة مستمرة، إذ أن المجموعة البرلمانية مرتبطة بها وبمجموعتهم الانتخابية ونتج عن هذا الارتباط بين التنظيمين تكوين الأحزاب السياسية[1].

الفرع الثاني: الأصل الخارجي لنشأة الأحزاب

بالرغم من أن المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية هما السببان الرئيسيان في نشأة الأحزاب السياسية، يوجد سبب أو أصل ثالث لنشأة بعض الأحزاب، وتعرف بالأحزاب ذات النشأة الخارجية، بمعنى نشأة هذه الأحزاب ليست مرتبطة بالوجود البرلماني ولا بدوائر انتخابية.

وأوضح الأمثلة في هذا الصدد هو المثال المأخوذ عن دور النقابات في إنشاء الأحزاب، فالعديد من الأحزاب الاشتراكية تم تكوينها على أساس النقابات والواقع أن الهيئات الخارجية التي ساعدت على إنشاء الأحزاب السياسية متعددة جدا. فهناك الجمعيات الفكرية في القرن الثامن عشر والاتحادات الفلاحية وما مارسته من تأثير على الحركات الشعبية في القرن التاسع عشر وما ترتب عنها من ظهور أحزاب

---

(3) طارق فتح الله خضر. **دور الأحزاب السياسية في ظل نظام حكم ديمقراطي. دراسة مقارنة**. دار ناشر للطباعة والنشر، القاهرة. 1986. ص 50.

اليسار في أوروبا، والدور الذي لعبته الكنيسة والمذاهب الدينية في بلجيكا وهولندا خصوصا في تكوين الأحزاب الكاثوليكية، وحتى جمعيات قدماء المحاربين كان لها دور أيضا في تكوين الأحزاب في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما لا يمكن إغفال دور الجماعات الصناعية والتجارية كالبنوك والمشاريع الاقتصادية الكبيرة وجمعيات أرباب الأموال في إنشاء الأحزاب السياسية(1).

ومهما كانت الهيئة التي أنشأت الحزب أو التكوين الخارجي فإن أهم النوع من الأحزاب يتخذ عن تمييزه "الأصل البرلماني والانتخابي" من وجوه متعددة وعلى الخصوص من حيث مدى "مركزية السلطة" في كل منهما ومن حيث التنظيم الحزبي ومدى تأثير المجموعة البرلمانية(2).

---

(1) دوفارجي موريس. مرجع سابق. ص 34.

(2) نبيلة عبد الحليم كامل. مرجع سابق. ص 22.

المطلب الثاني: الأحزاب في النظام الديمقراطي الوظيفة الأساسية للحزب السياسي (وظائف الأحزاب السياسية)

بالرغم من الوظيفة الأساسية والمعلنة للحزب السياسي وهي التمثيل والتعبير عن مصالح الجماعات الاجتماعية التي يتشكل منها إلا أنها ليست الوحيدة فبعد دخول الحزب الحال السياسي وتفاعله مع النسق السياسي فإنه يشرع في القيام بوظائف متعددة الوظيفة التي نشأ من أجلها وهي مرتبطة بالدور الذي سيلعبه الحزب باعتباره فاعل إنما وصراع في إطار الدولة الوطنية وفي ظل الإقتراع العام(1).

ويحدد "جورج لافو" هذه الوظائف فيمايلي:

- تسيير دور المعارضة.
- تأكيد سيرورة الشرعية.
- تسيير دورة تناوب المشروعية من خلال حصر إستبدال المشروعية في حدود تغيير الحكومات.
- سن مشاركة كل المواطنين في الشرعية من خلال تحويل الأفراد إلى منتخبين(2).

يجب ربط لفكرة ويتعلق الأمر بثلاثة استنادات وأجوبة أساسية يقوم بها أو يؤديها الحزب متطلبات ثلاثة وظيفية من أجل بقاء كل نسق سياسي التي تحدد وظائف الحزب السياسية وهي: أ- الشرعية – الاستقرار.

ب- المناوبة أو التناوب السياسي.

ج- تنظيم المعارضة(3).

---

(1) *LIPSOT (M.L), ROKKAN (S).* ***Le Parti Politique: Agent De Conflit Et Instrument D'integration***. ***Op.cit***. *p*

(2) *HABERMAS (Y).* ***Après Marx***. *Tr ladmiral (j) et delaunay (m) édition fayard, paris 1985. p 275.*

(3) *LAVEAU (J).* ***Op.Cit***. *p 179.*

ƠƥȂ الأول: ƐǓƇȊ وƪǓƬ! ǈǓǶȄƼƗ

ǇǇƽ سبƿ وƺشرنا ǒلى ǇǌƳ النسƾ السياسي (الدولة) تفرƯ نفسها على مجموع مǇǙ الجماعƘ الاجتماعية الغير متجانسة وƘƿǒ مصالƢ مƼتلفة ومتعارƯة ومتناقƯة فǙي بعƯ اƕحيالǇ وبǇǆ النشاط السياسي ǋو بمƛابة تعبير حركǙي عǇǙ عǙدم التجاǃƩ والاƼǘƢ والتعارƯ المجبول عليǈ كل مجتمƴǋ وǋنا تكمǇ ǋƸميǙة الحǙزƣ حسǙƣ "ǐƺƽƸǊǀ ǃƸǋƼ" (*HABERMAS*) في التƼفيƩ وǒماد ونǙزع كǙل الاسǙتعدادƘ للتناحر والصراع المفتوƟ بل وتحويل ǋƿǋ الاستعدادƘ والقابليǙة للصǙراع العنيƩ المادǐ ǒلى قابلية الصراع التنافسي على المشاركة في الحكم[1].

بناƇ على ǀƿǋ فǆƿǋ الƐƽƺǓƹƪ ƗƽƳ وتنƲيم المعارƯة تعتبر وƲيفة جد مهمة تقǙوم بهǙا اƕحزاƣ. وتنحصر ǋƿǋ الوƲيفة في المجابهة بيǇ اƕحزاƣ التي تƼǙƿƘ ǐǙǇ Ǚǂǘ Ǚƿǀ ƿƸبعاد ƺساسية وǋي:

1- نقد النƲام السياسي اǇƿ ǐƣǇǇ اƕحزاƣ الحاكمة بدوǇ ǇƿƐƽ ǐ ǒلى الإƼǘل بقواعد الشرعية الدستورية.

2- تقديم البدائل مǇ ƼǘƸل طرƟ برنامƜ قابل للتنفيƿ.

3- يتعيǇ على اƕحزاƣ الموجودة في المعارƯة ǇƸ تكوǇ قادرة ǒƿǒ وصلƘ ǒلى الحكم على تحمل مسƖولياتها في استمرارية المƐسساƘ الدسǙتورية ومǙǇ ƟǋƸيقتƯǈ ǋƿǇ قيام ǒطارƘ الحزƣ بتولي مسƖولية الحكم وقǙدرتها فǙي المحافƲة على كيان المƐسساƘ القائمة واستمراريتها دوǇ اƯطراƣ[2].

(1) *HABERMAS (Y)*. ***Op.Cit***. *p 275.*
(2) *LAVEAU (J)*. ***Op.Cit***. *p .*

الفرع الثاني : الشرعية والاستقرار

إنه مهما كانت طبيعة ونوع النسق السياسي فإن هذا الأخير في حاجة دائمة ومستمرة إلى الشرعية والإستقرار من أجل مواجهة ومقاومة التوترات *LES TENSIONS* المعارضة من جهة والمبرزات الداخلية للحزب.

إن الحزب بمجرد مشاركته في النسق السياسي بأي شكل من الأشكال يقوم بمساعدة النسق السياسي باكتساب و/أو الإبقاء على الشرعية.

وانطلاقا من أن الشرعية هي "قدرة أي نظام سياسي على الاعتراف به"[1] فإنه كل نسق سياسي هو في حاجة دائمة لتأكيد شرعيته وعليه فإن الشرعية هي سيرورة ومحل نزاع دائم "البعض ينفي هذه الشرعية والبعض الآخر يؤكدها"[2].

وعلى هذا الأساس فإن الشرعية هي مشكل دائم حتى وإن كانت المعارضة مؤسسة. ومن هنا فإن كل حالة اضطراب أو تنازع حول الشرعية هي عبارة عن عدم قدرة النسق السياسي على إيجاد حل لأزمة ناجمة عن إرادة المشاركة في الحكم التي تطالب بها مجموعات جديدة.

ولا تؤثر طبيعة النظام السياسي على أداء الحزب لهذه الوظيفة. حيث أنه في النظام السياسي القائم على الحزب الواحد تتمثل المهمة الأساسية والأكثر حيوية للحزب في شرعنة النظام السياسي والمحافظة على استمراره من خلال تواجد الحزب في كل دواليب الدولة وتواجد الدولة في كل مؤسسات المجتمع.

وأما النظام السياسي القائم على التعددية السياسية (أي النظام الذي يقبل ويسمح بالتنافس مفتوح على السلطة) فإن الأحزاب تؤدي هذه الوظيفة بمجرد وجودها في العملية السياسية وقبولها بالإطار الذي يحدده لها النسق السياسي[3].

([1]) *HABERMAS (Y). **Op.Cit**. p 252.*
([2]) ***ibid**. p 252.*
([3]) *BAGUENARD (JACQUES). **L'univers Politique**. Françe, P U F. 1ere edition, 1978,P P 20.21.*

إن درجة الشرعية والاستقرار ليست ثابتة (*STATIQUE*) بل متحركة (***DYNAMIQUE***) وتتطلب من مرحلة إلى مرحلة أخرى ومن دور إلى آخر تغييرا ولديها بالضرورة ملازمة لكل عناصر النسق السياسي[1].

الفرع الثاني: المناوبة أو التناوب السياسي

إن النسق السياسي كما تم تعريفه سابقا ليس جامدا ولا يسير بإتجاه واحد. بل بالعكس فمن خلال خصائصه والنشاط والتبادل مع المحيط الإجتماعي يعيد إنتاج نفسه من أجل الإستمرار. وتسمى هذه العملية بالتكيف[2] وعلى إعتبار أن الصراعات الحزبية ليست دائما صراعات من أجل أهداف سامية بل هي أيضا صراعات من أجل مراقبة السلطة وكيفية توزيعها على حد تعبير "ماكس فيبر" (***MAX WEBER***)[3] فإن وظيفة المناوبة أو التناوب السياسي هي بمثابة التجسيد الحقيقي لهذه الصراعات السياسية بالإعتماد على إتفاق مبدئي (***PLATE FORME***) والمتمثلة في الإنتخابات التي تجتمع عليها كل الأحزاب ذات المصالح المتعارضة والمتناقضة, وتنحصر الوظيفة في ثلاثة أبعاد أساسية وهي[4]:

1- إن التناوب ينحصر في تغيير الأفراد السياسيين ***LA RELEVE DU PERSONNEL POLITIQUE***

2- إن هذه المناوبة لا تعني البتة إعادة النظر في النسق السياسي في حد ذاته.

3- إن البرامج السياسية هي بمثابة بيان (***MANIFESTE***) وليست بدائل سياسية.

---

(1) *LAVEAU (J)*. ***Op.Cit***. *p 187*.

(2) أنظر تحديد المفاهيم.

(3) *WEBER (M)*. ***Le Savant Et Le Politique***. ***Op.cit***. *P68*.

(4) *LAVEAU (J)*. ***Op.Cit***. *p 192*.

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية

يجب على كل محاولة لإعداد تصنيف نموذجي للتنظيمات الحزبية أن يأخذ بعين الإعتبار تفاعل مجموعة من العوامل التي تشكل الهوية الخاصة بكل نوع أو صنف من أصناف الأحزاب السياسية.

ويعود اختلاف الأحزاب السياسية من حيث هويتها لإختلاف السياق الذي نشأت فيه وباختلاف سيرورة تكونها. حيث أن كل حزب يحمل عنوانا يرتسم من خلال نوعية تنظيماته ونشاطاته في تكوين زبائنه الإنتخابية ومن خلال قاعدته النضالية وأخيرا عن طريق توجهاته الإديولوجية وبرامجه السياسية.

بالرغم من أن التصنيف النموذجي (*LA TYPOLOGIE*) الذي أعده "موريس دوفرجيه" (*MAURISCE DUVERGER*) الذي ربط من خلاله أنواع الأحزاب بظروف نشأتها وأسس التصنيف الأكثر إستعمالا نظرا لإستيعابه لغالبية أنواع الأحزاب. إلا أن العناصر الحيوية لفهم تطور الحياة السياسية في إطار (الدولة - الوطن) المرتبطة بالنظام الرأسمالي يمكن استلهامها حسب "بيار لوكومت" (*PIERRE LE COMTE*) من التحليل الرائد والتصنيف الذي قدمه "ماكس فيبر" (*MAX WEBER*) عند تحليله لبداية تشكل سوق سياسية تعتمد على الإنتخابات والديمقراطية الجماهيرية كوسيلة لتنظيم الوصول للمشاركة في السلطة من خلال احتكار وانتشار المؤسسة الحزبية كبديل عن كل الوسائل التي كانت سائدة في النظام السياسي قبل الدولة الحديثة (الدولة - الوطن) [1].

الفرع الأول: أحزاب الإطارات (*Les Partis Des Cadres*)

يتميز هذا النوع من الأحزاب بنوعية الأعضاء المنخرطين فيه لا من حيث عددهم ويمثل هذا النمط من الأحزاب نموذجية خاصة كوسيط بين النخب الاجتماعية والجماهير في إطار الديمقراطية التمثيلية.

([1]) *LECOMTE (P) et DENNI (B).* ***Sociologie du politique.*** *Presse umiversitaire de greneble. Sons annee édition. P 178.*

ويتميز هذا النوع من الأحزاب باحتوائه على شخصيات ذات نفوذ وتأثير داخل المجتمع على المستوى المحلي الأعيان *LES NOTABLES*.

وتتسم هذه الأحزاب من حيث التنظيم بالمرونة وعدم الانضباط الحزبي بصورة قوية[1].

الفرع الثاني: أحزاب الجماهير *(LES PARTIS DE MASSES)*

يتميز ويعرف هذا النوع من الأحزاب بأنه يفتح أبوابه لمختلف القطاعات والفئات الاجتماعية المحرومة والمهمشة من طرف النسق السياسي فهي تعتمد على جلب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المناصرين. والنماذج الأولى لهذا النمط من الأحزاب ارتبط أو كانت تعبير عن الحركة العمالية. حيث شكلت الإطارات النقابية والتيارات الاشتراكية قاعدتها التنظيمية الأساسية.

كما يتميز هذا النمط من الأحزاب بتنظيم بيروقراطي كبير وهذا من أجل ضبط التعبئة الجماهيرية وانتقاء وتكوين نخب جديدة وتوجيه المناضلين المنتخبين[2].

الفرع الثالث: تصنيف آخر للأحزاب

في فهم الظاهرة السياسية ومحاولة تحديد معالم تشكل نمط الأحزاب في الفترة الحالية يجب أن يمر أولا من خلال تحديد الأشكال التي يأخذها الترابط العضوي للعلاقات بين الفئات الثلاث للفاعلين السياسيين الإستراتيجيين التي تبنيها الأحزاب ***les trois cathégories d'acteurs politiques statégiques*** التي تتمثل في: القادة والمناضلين والناخبين. وهذا لاستجابة للتحولات التي تنحو السلوكات الانتخابية والسياسية والمتمثلة فيما يأتي:

- التقليل من أهمية المطالب الأيديولوجية الفكرية.
- التخفيف أو التقليل من حدة التمايز أو الاختلاف.

---

(1) طارق فتح الله خضر. مرجع سابق. ص 175.

(2) *LECOMTE (P) et DENNI (B).* ***Op.cit.*** *PP 179. 180* .

- التحليل أو التفسير من البعد الايديولوجي للنزاع.

- تعميم وتكثيف طابع الوطنية لإنتاج ومطالب الجهاز الإنتاجي.

- تطوير البراقماتية لدى المسيرين وقادة العمل الحكومي.

- شخصنة السلطة *LA PERSONNALISATION DU POUVOIR* بفضل تطور وسائل الإعلام(1).

إن الاتجاه العام أو الخطوط العريضة لنمط الأحزاب السياسية الذي يرتسم للاستجابة للمتطلبات المتجددة للسوق الإنتاجية والسياسية يتجه نحو عالمية التنظيم السياسي على أساس نموذج "إدارة المؤسسة" (***Le Management D'entreprise***) وهذا يعني الانتقال من قاعدة التأطير الهرمي للنضال الجماهيري إلى قاعدة (***Formule***) التسيير البيروقراطي العقلاني الأكثر مرونة وأكثر مركزة من طرف فنيين متخصصين يعملون تحت تصرف النخبة الحاكمة. وانطلاقا من هذا تطوير (***PERFECTIONNEMENT***) التقسيم الداخلي للعمل السياسي المبني على التمييز بين المناضلين والمناصرين الموجودين في القاعدة ووجود خبراء ***Expert*** ومديرين فنيين القمة(2).

لهذا فإن المؤسسة السياسية (الحزب) لم تعد تهتم اليوم في قيادة وتسيير مشروعها السياسي على وجود تعبئة جماهيرية تعتمد على قاعدة نضالية وإنما الإتجاه اليوم هو نحو القيادة والتسيير التكنوقراطي لمجموعة من العمليات المتنوعة لتطوير وتنمية علامتها السياسية في السوق الإنتاجية والسياسية بفضل هيئة من المختصين فهي التي تعمل تحت قيادة الأركان العامة للحزب.

ويمكن انطلاقا من هذه الفرضية تحديد بعض المعالم للتكيفات التنظيمية الحالية للأحزاب السياسية المعاصرة بصفة عامة من خلال العناصر الآتية:

---

(1) ***Ibid**. p 184.*

(2) ***Ibid**. p 185.*

- اختفاء الاهتمام والتنافس في الموارد الناجمة عن الاشتراكات.

- نمو المستخدمين الأجراء (***Personnel Salarié***) والمختصين في الخبراء (***Expert***) في الاتصال السياسي والتسويق الإنتخابي على مستوى المصالح المركزية للحزب.

- ارتفاع نسبة الموظفين الموزعين تحت تصرف القادة والزعماء و عدم خضوعهم لرقابة المناضلين و عدم مسؤوليتهم أمام المناضلين .

- تطور وتخصص في هيئات التسيير على المستوى الوطني.

- توسيع المراقبة من طرف المديرية المركزية على الإطارات والهيئات على المستوى المحلي بهدف السيطرة على الصعود السياسي والحملات الإنتخابية المحلية.

- تزايد الإمكانيات البشرية والمادية الموجهة للنشاط الخارجي (الشبكة السياسية) على حساب الحياة الداخلية للحزب.

- تمركز واحتكار السلطة من طرف الزعماء والقادة وسيطرتهم على أجهزة الحزب واستقلاليتهم عن المناضلين[1].

---

(1) ***Ibid***. *p 185.*

المطلب الرابع: الأحزاب والعملية الإنتخابية

إن أبسط تعريف للديمقراطية والأكثر واقعية هو أنها نظام يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الإنتخابات الحرة. وقد أدى نمو الأحزاب إلى تحويل عميق لدراسة الإنتخابات ونظرية التمثيل فلم يعد هناك طرفان فقط في العملية السياسية الناخب والمنتخب أو الحاكم والمحكوم. فقبل أن ينتخب النائب من الناخبين يتم انتخابه من طرف الحزب وتصبح كل العملية الإنتخابية مجرد تزكية الناخبين للمرشحين الذين اختارهم الحزب. ولا يختلف الأمر فيما إذا كنا في نسق سياسي مبني على الحزب الواحد أو نسق سياسي مبني على التعددية الحزبية وإن كانت المسألة أكثر وضوحا في إطار الحزب الواحد.

ومنه فإن "المنتخب يتلقى وكالة مزدوجة: وكالة من الحزب ووكالة من الناخبين وأهمية كل منهما تختلف باختلاف المجتمع والأحزاب. إلا أن الأمور تتجه نحو سيطرة الوكالة الحزبية على وكالة المنتخبين[1].

وتختلف درجة تدخل الحزب في حسم العملية الإنتخابية وهيمنتها على العملية الإنتخابية. ويرجع هذا بشكل كبير إلى عاملين أساسيين وهما:

1- العامل القانوني.

2- العامل العملي.

الفرع الأول: العامل القانوني

تتمتع الأحزاب في بعض البلدان بامتياز حصري بموجب القانون أي أنه لا يمكن قانونيا الترشح للإنتخابات السياسية إلا من خلال الحزب وهي نادرة[2].

وهناك الامتيازات الحصرية النسبية للحزب بمعنى أنه يسمح قانونيا للمترشح دون المرور بالحزب بشرط أن يجمع نسبة أو عدد معين من التوقيعات من الناخبين[3].

---

(1) دوفرجيه موريس. المرجع السابق. ص 356.

(2) دوفرجيه موريس. المرجع نفسه. ص 357.

(3) في حالة النظام السياسي الجزائري فإن القانون يعطي حصرا نسبيا حيث يسمح الترشح بعد جمع عدد من التوقيعات. (أنظر الفصل الثالث).

ĩتاƤ ƂƉ ǆƸميةǆƸ البعد القانوني بحسب طبيعة النƲام الموجود في كل بلƽد مƽلƳ حيث التشديد والحرية على ǚنشاƅ اƗحزاب ƍو الجمعياƖ السياسية.

يعني ƸƤǆ ƸƍǆǆƍƸ كلما كاƳ النƲام ƍكƛر حرية في ǚعطاƅ الحƾ في تكƽويƳ اƗحƽزاب بدوƳ تعايداƖ ǚداريةƧ كلما قاد الحصر امتيازƌا. وكلما كاƳ النƲام صارما ويƌƂƂ قيودا ƍمام ǚنشاƅ اƗحزاب والجمعياƖ السياسيةƧ كاƳ الحصر النسبي مهما جدا بالنسبة لƘفراد ƳƸيƳ يرƷبوƳ في الترشƠ Ƥارƛ زمرة الحزب[(1)].

الƤرƵ الƛاƑ : الƛƾاب الƨǆاƑ

ƍما يعطي الجانب العملي ƸǆيتƸǆ ƍو نƲام الإقتراع وƤاصة نƲƽام الإقƽتراع النسبي ƍو نƲام التاربƧ حيث يشكل ƂƉǆ اƗƤير عائقا ƍمام الترشƠ الحرƧ ويصور لنƽا "ƳƸيƈ ƂƑƍǆǆƸ ƼǆƍƸ" (*MAURISCE DUVERGER*) ǆǆƸǆية ƂƉǆ العامل ƍƑ ƍƑ الدƤول ǚلى معترƃ الإنتƤاباƖ دوƳ Ʒطاƅ حزبيƧ ƍو محاولة Ƥرƾ ميƽداƳ ƍو قطƽاع اقتصƽادƑ وǚنشاƅ مشاريƂ فردية ومقاومة التكتƚƖ والتروستاƖ الكبرƎ[(2)].

في النهاية الإستنتاƛ المهم ƍƉǆ ƍو سيطرة اƗحزاب السياسية على ǚنتƽƛƽ النƤƽب وتغيير الحكام. وعليƸ فنجد ƍنفسنا ƍمام الحالة السوسيولوجية التƽي استƽنتجها عالƽم الإجتماع اƗلماني "Ƙ ƂƎƈƸƍǆ ƂƑƍƍƸƎ" (*ROBERT MICHELS*) مƳ دراسƽتƸǆ للحƽزب الاشتراكي اƗلماني والتي مفادƸǆ ƍƉƍ الحكام حيƳ يتولوƳ الحكم يكتسبوƳ Ƥبرة وحنكƽة سياسية تدفƂ بهم شيئا فشيئا لƚنفصال عƳ اƗتباع وƸƤǆ يعني ƍƉƍ الطبيعة اƗوليغارشكية لبنية التنƲيم الحزبي التي تƌدƑ ǚلى ǚحتكار التمƛيل السياسي مƳ طرƂ مجموعة مƽلƳ اƗشƤاƫ يتحكموƳ في المƌسساƖ الحزبية[(3)].

---

(1) دوفرجيƸ موريƩ . ƲƍǆƎ ساƓƍ . ƫ 357.

(2) دوفرجيƸ موريƩ . ƲƍǆƎ ساƓƍ . ƫ 358.

(3) دوفرجيƸ موريƩ . ƲƍǆƎ ƫ ƫ .361.359.

المطلب الثاني : نشأة وتطور الأحزاب السياسية في الجزائر

لقد إرتبط نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر بالحركة الوطنية إبان الاستعمار الفرنسي، ولهذا كانت الفكرة الشائعة هي أن الأحزاب السياسية الجزائرية باستثناء نجم إفريقيا الشمالية لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين، فإن الحقيقة تاريخيا قد تم التعرض لها من قبل العديد من المؤرخين وخاصة الأوروبيين المعاصرين والذي مفاده أن الأحزاب السياسية تواجدت في الجزائر منذ سنة 1919 وقد قسمها "**أوغستين برنارد**" (***AUGUSTINE BERNARDE***) كما يلي[1]:

- الحزب المحافظ الذي كان مكونا من العائلات الإقطاعية القديمة.
- الحزب الليبرالي الذي كان يقوده جماعة النخبة الاندماجية.
- الحزب الوطني الذي كان يسيطر عليه جماعة النخبة المنادين بالمساواة مع فرنسا.

وتعود نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر حسب المؤرخ أبو القاسم سعد الله إلى سببين رئيسيين مباشرين وهما:

- ❖ السبب الأول: الحرب العالمية الأولى حيث أن نشأة الأحزاب السياسية كانت من النتائج المباشرة لهذه الحرب العالمية.
- ❖ السبب الثاني: هو الإنتخابات البلدية التي جرت سنة 1919 حيث أن هذه الإنتخابات أدت إلى بروز النواة الأولى للحركة الوطنية والتي كانت في حد ذاتها المحرك الأساسي لنشأة كل الأحزاب السياسية[2].

([1]) أبو القاسم سعد الله. **الحركة الوطنية**. الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة. 1992. ص 289.

([2]) أبو القاسم سعد الله. **المرجع السابق**. ص 288.

لقد أدت الانتخابات التي جرت سنة 1919 إلى ولادة الحزبين الأولين في تاريخ الجزائر الحديث وهما:

- حزب الإصلاح بقيادة "**الأمير خالد**" والذي كان يعتمد على المطالبة برفض الاندماج ويطالب بالمساواة في ظل قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، وقد فاز هذا الحزب بالانتخابات التي أجريت في سنة 1919 في عمالتي الجزائر وقسنطينة[1].
- الحزب الليبرالي بزعامة الدكتور "**بن التهامي**" وكان هذا الحزب يتكون من الاسم الثاني من النخبة[*] والتي كانت تنادي بالاندماج عن طريق تجنيس الجزائريين بغض النظر عن قضية الدين[2].

الفرع الأول: أحزاب الحركة الوطنية

بحلول سنة 1930 كان للجزائر كل أشكال وأنواع الأحزاب السياسية تقريبا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار[3] والتي كانت تشكل الحركة الوطنية الجزائرية الحديثة، حيث يصنفها "**ميشال كامو**" (***MICHEL CAMUS***) إلى غاية سنة 1954 بثلاثة تيارات رئيسية وهي:

- التيار الإصلاحي الاتكالي المتمثل في البداية بالفتيان أو الشباب الجزائري وفي فترة ما بين الحربين العالميتين بـ "فدرالية المنتخبين" وبعد الحرب العالمية الثانية بـ "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" ***UDMA***.

---

(1) أبو القاسم سعد الله. **الحركة الوطنية**. ص 291.

(*) يعود تشكل جماعة النخبة التي كانت تتكون من المثقفين والمتكونين الذين استفادوا من التعليم الفرنسي إلى سنة 1912 وكان من مطالبها الأساسية إلغاء "قانون الأنديجينا". أنظر صالح فركوس. المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين. دار العلوم للنشر والتوزيع. عنابة. 2003. ص 288.

(2) أبو القاسم سعد الله. **الحركة الوطنية**. ص 292.

(3) أبو القاسم سعد الله. **الحركة الوطنية**. ص 295.

- التيار الإصلاحي الإسلامي الذي تجسد في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931 بعد أن كان متجسدا في شخص الشيخ "عبد الحميد بن باديس" ومجلة الشهاب منذ سنة 1921.

- التيار الشعبوي الممثل عبر مراحل مختلفة بعدة تجمعات وتسميات وملتفة حول شخص واحد وهو "مصالي الحاج". وعرف هذا التيار ثلاث مراحل وهي المرحلة الأولى كانت تحت اسم نجم إفريقيا الشمالية (*ENA*) والتي امتدت من 1926-1937 ثم حزب الشعب الجزائري 1937-1947 وأخيرا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من 1947-1954[1].

الفرع الثاني: الشعبوية وجبهة التحرير الوطني

إن التمايز بين كل تيارات الحركة الوطنية التي سبق ذكرها لم يكن على أساس البرنامج السياسي الذي يجب تبنيه وتطبيقه بعد الاستقلال وإنما كان مبنيا أساسا على الطريقة أو الطرق والوسائل التي يجب إتباعها وتبنيها من أجل الحصول على الاستقلال[2].

دون الغوص كثيرا في أعماق وتفاصيل المرحلة التاريخية التي صاحبت أو عرفت ولادة ونشأة حزب جبهة التحرير الوطني (*FLN*) سنة 1954. فإن القراءة الممحصة لما كتب حول هذه الفترة الزمنية والظروف السياسية والايديولوجية الداخلية والعالمية تدفعنا إلى اعتبار والاعتقاد بأن نشأة حزب جبهة التحرير الوطني كانت نتيجة لأزمتين كبيرتين:

- الأولى مرتبطة بالنسق السياسي الكولونيالي.
- الثانية مرتبطة بالحركة الوطنية.

(1) *CAMAU (MICHEL).**Pouvoir et institutions au maghreb.** O.p.u 1983. pp 102.103.*

(2) *ADDI(LAHOUARI)**. L'impasse du populisme. Op.cit.** p75.*

فيما يƤ ƫ الƕزمة الƘولى فتتمƛل في عدم قدرة النسƀ السياسي الكولونيلي على ƙدماƚ التطلعاƘ الوطنية للشعƔ الجزائرƒ الشيƇ الƦƒ ƀدă شيئا فشيئا ƙلى تكول ƞƿ حركة راديكالية ƏتارƘ ودافعƘ عƞƿ Əيار االطيعة.

وƈما الƕزمة المرتبطة بالحركة الوطنية الجزائرية فتتمƛل فƓي عجƓز الƕحزاƔ السياسية للحصول على تنازلاƘ مƞƿ المستعمرƋ وبالتالي حكم عليها بƓƞƿƍ تلعƓƔ دور المشاƽد والمƊحƓƍ لولادة حركة معادلة استوعبƘ قطاعاƘ واسعة مƞƿ الشعƔ الƦƒ سئم مƞƿ الاستعمار والتهميƫ [1].

مƞƿ ƎƊƏ ƦƽƬ الاتجاƋ الراديكالي والحركي " *ACTIVISTE* "' فƎƞƿ حزƔ جبهƓة التحرير الوطني تعتبر ƈولا وقبل كل شيƇ حركة تحريرية وطنية حيƓث كƓƍƞƿ ƽدفƓƬ الƕول والƕساسي ƽو الاستƛƘلال الوطني وبناƇ على ƦƽƬ الهدƹ الƕساسي فƎƞƿ حزƔ جبهة التحرير الوطني ƈƏƽ على عاتƾƬ تعويƯ ƈو استبدال سلطة Əارجية (مستعمرة) بسلطة وطنية بعيدا عƞƿ المصالƠ الفئوية لبعƯ االوă الاجتماعية على حساƔ ƏƽƓرă كƓƍƞƿ طموحƬ يتمƛل في استرجاع السيادة الوطنية ورفƯ كل ƈشكال الإصƛƘ والإنتƏابويƓة الƦƒ عرƹ Ƙفيƾ ƈحزاƔ الحركة الوطنية[2].

وƦƽƬ ما يجعل حزƔ جبهة التحرير الوطني في نƓار العديد مƞƿ المحلليƞƿƋ حزبا ƦƼ طبيعة Əاصة. وƈحسƞƿ مƞƿ عبر عƞƿ ƦƽƬ الطبيعة والصفة ƽو الƕستاƤ "**ƜƾƼƾ ƓƾƓƾ ăƈƐƱ**" بوصفƾƬ لحزƔ جبهة التحرير الوطني بƓƍ "حزƔ - ƈمة " "*PARTIC-NATION*" " [3]

ƞƿƙ حزƔ جبهة التحرير الوطني مƞƿ بداية تشكلƬ يƓهر واضحا ƈƾƬ تعبير جديƓد وƙمتداد للتيار الشعبوƒ Ƌ ومƞƿ دوƞƿ شاƃ فƎƞƿ اندلاع الƛورة في ƈول نوفمبر سƓنة 1954

([1]) *BEN SAADA MOHAMED (t).* ***le régime politique algérien : de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle.*** *Enal ALGER. 1992. p p 21.22.*
([2]) *BEN SAADA MOHAMED (t).* ***Op.cit.*** *p 23.*
([3]) *LECA (JEAN).* ***Pouvoir et administration au maghreb***. ***Op.cit***. *p 09.*

تحت قيادة مجموعة من الناشطين في حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ***MTLD_ PPA*** مؤشرا قويا على ذلك(1).

الفرع الثاني: تأسيس الأحادية الحزبية

يعتبر المرسوم المؤرخ في 14 أوت 1963 الذي تم بموجبه حل كل الأحزاب السياسية ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني اللحظة الرسمية التي تم من خلالها تأسيس نظام الحزب الواحد في الجزائر المستقلة(2).

تعود الخلفية الأساسية حسب الكثير من المحللين لإرساء نظام الحزب الواحد إلى النظام الذي أرساه حزب جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة بناء على ضرورة الوحدة الوطنية تحت قيادة واحدة متمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الموجه الوحيد للثورة الجزائرية من أجل عدم تشتيت الجهود وتفادي كل ما يمكن أن يؤدي إلى الانقسامات السياسية التي وقعت فيها الحركة الوطنية سابقا وتشتت كل الإرادات والطاقات حول الموضوع الأساسي وهو الاستقلال.

لقد تم ذلك بنجاح واستطاع حزب جبهة التحرير الوطني في فرض الهيمنة وإلغاء كل منافسيه. إلا أنه بعد الاستقلال اضطر الحزب للبحث عن حجج من أجل تبرير بقائه بنفس القوة من أجل فرض نفسه كقوة سياسية واحدة. وتجسدت هذه الحجج الإيديولوجية في ضرورة تقوية وتعزيز الوحدة الوطنية وحشد كل الطاقات البشرية لمعركة البناء والتطور(3).

وأما على المستوى الواقعي فإن من أهم العوامل التي ساعدت على تأسيس نظام الحزب الواحد في الجزائر هو تحول حزب جبهة التحرير الوطني من

(1) *CAMAU (MICHEL)*. ***Op.cit***. *p p 115*-116.

(2) بموجب هذا المرسوم تم حل حزب الثورة الإشتراكية PRS في 16 أوت 1963 بقرار من وزير الداخلية ونشير بأنه قبل ذلك في 29 نوفمبر 1962 منع نشاط الحزب الشيوعي الجزائري PCA. أنظر *CAMAU MICHEL*. ***Op.cit***. *p p 283-284*.

(3) *BALTA (PAUL)*. ***Preblematique de democratisationt***. *In L'Etat du maghreb, tMaroc, edition le fenec, 1991. P 357.*

"حزب- أمة" إلى "حزب - دولة" وذلك بالثورة وبالضبط بعد مؤتمر الصومام سنة 1956. فبعد الاستقلال كان من النتائج الطبيعية لهذا التحول أن يبرز نظام سياسي مبني على أساس نظام الحزب الواحد باعتباره الضمان الوحيد لعملية البناء الوطني والدولتي الذي يستطيع الإستجابة لمتطلبات المرحلة من أجل تجاوز الانقسامات الإديولوجية والجهوية والتي كان يعبر عنها من خلال الإستعمار، وأن التعددية سوف تؤدي إلى تكريس الإنقسامات وتفكك المجتمع إلى مجموعات تتنافس على السلطة على حساب المهمة الأساسية المتمثلة في محو كل مخلفات الاستعمار(1).

وحسب "محمد حربي" فإن التوجه نحو الحزب الواحد يجب البحث فيه باعتباره رد فعل على الطابع الخاص للتعددية الكولونيالية من جهة وباعتباره إعادة بعث لنمط وشكل من أشكال الحكم الذي يجب البحث عنه في جذور الماضي البعيد جدا(2).

وعلى هذا الأساس أسندت مجموعة من المهام الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني التي كان من الضروري القيام بها في غياب أي مؤسسة سياسية أخرى وهي:

- بناء الهياكل المؤسساتية للدولة.
- حل النزاعات.
- انتقاء وضبط القيم الأساسية للمجتمع، بمعنى آخر بلورة ايديولوجيا تستوعب كل الفئات الاجتماعية التي سوف يدمجها الحزب.
- توجيه النخب السياسية الوطنية والمحلية(3).

الفرع الثاني: عودة التعددية السياسية

إن دستور 1989 الذي جاء نتيجة أحداث 05 أكتوبر 1988 لم يعلن فقط على نهاية حالة الشرعية الثورية التي كان النظام السياسي يحاول إبقاءها والمحافظة عليها وإنما قد قلب كيان كل النسق السياسي وبصفة خاصة بناه الأساسية من خلال تبني

(1) *BEN SAADA MOHAMED (t)*. ***Op.cit.*** *p 57.*
(2) *HARBI MOHAMED. Cite Par BEN SAADA MOHAMED (t .* ***Op.cit.*** *p 46.*
(3) *LECA (JEAN).* ***Pouvoir et administration au maghreb***. ***Op.cit***. *P 16.*

تنظيم سياسي ومؤسساتي محكم جرى عما كان عليه في إطار الحزب الواحد وهو على الأقل على مستوى الشكل الرسمي الشيء الذي أدى إلى إنهاء الشعبوية السياسية التي كانت مسيرة من طرف الحزب والجيش والدولة[1].

إن عملية الفصل بين الحزب والدولة في سنوات 1989-1990 وبالتالي (*L'abolution*) المرجعية الاشتراكية وتبني مجموعة من القوانين في اتجاه اقتصاد ليبرالي وتأسيس التعددية الحزبية كل هذه العوامل أدت إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي الجزائري. بالرغم من ظهور (*L'eclosion*) الأحزاب السياسية كان هذا مدهشا[2] و غالبيتها لم يكن لها وجود تاريخي إلا من كان في السرية مثل جبهة القوى الاشتراكية *FFS* التي تم تأسيسها سنة 1963 بقيادة حسين آيت أحمد وحزب الطليعة الاشتراكية *PAGS* الذي أنشئ سنة 1966، والحركة من اجل الديمقراطية التي أسست سنة 1982 بقيادة أحمد بن بلة رئيس الجمهورية الأسبق .

عرفت كل هذه الأحزاب النور ودخلت رسميا وعلنيا اللعبة السياسية بعد صدور دستور 1989.

كما عرف الربيع الديمقراطي في الجزائر ما بين سنة (1991 – 1989) نشأة العديد من الأحزاب السياسية الجديدة منها من لعب دورا أساسيا في اللعبة السياسية، وأبرزها التيار الإسلامي حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة المجتمع الإسلامي (حماس) وفي التيار الديمقراطي حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال ومنها من كان معروفا فقط عند الإدارة[3]. كما عرفت سنوات التسعينيات ولادة حزب يعتبر الآن من الأحزاب الفاعلة وهو الحزب الوطني الديمقراطي وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن دستور 1996 جاء ليكرس الخيار الديمقراطي التعددي للدولة الجزائرية.

([1]) *ADDI (LAHOUARI)*. ***L'algerie et la démocratie. Op.cit.*** *p07.*

([2]) لقد نشأ ستون (60) حزبا في سنة 1991 مع الأخذ بعين الإعتبار أن الوجود والحضور الفعلي سياسيا وشعبيا هو أقل من ذلك.

([3]) *GARÇON(JOSE).* ***La Vie Politique Algérienne bouleversements après 25 ans. In l'état du Maghreb. Op.cit.*** *PP 383.386.*

[illegible] : [illegible]

[illegible] بال[illegible]ر [illegible]لى الديماراطية على [illegible]نها مجموعة [illegible]فكار تعبر [illegible] [illegible]لها ع[illegible] تصور عام وشامل للحياة والكو[illegible] [illegible] جهة ونس[illegible] سياسي في نف[illegible] الوق[illegible] فه[illegible]ي لا ت[illegible]رتبط بم[illegible] سياسي معي[illegible] بل [illegible]ي نتا[illegible] لتطور الح[illegible]ارة الغربية. [illegible] نجد [illegible] كل [illegible]ن[illegible]امة السياسية تصن[illegible] نفسها ب[illegible]نها ديماراطية[1].

وانط[illegible]قا [illegible] كلمة الديماراطية اليونانية [illegible]صل التي تعني لغة حك[illegible]م الشع[illegible] [illegible]و بعبارة [illegible]ر[illegible] [illegible] يمار[illegible] الشع[illegible] سيادت[illegible] على نفس[illegible] بنفس[illegible] [illegible] الممارس[illegible]ة عرف[illegible] تاري[illegible]يا عدة [illegible]شكال[2].

---

(1) *SARTORI (GIOVANI). **Op.cit**. p369.*

(2) بوشعير سعيد. **[illegible] الدستورية و[illegible] السياسية [illegible]**. الج[illegible]ز[illegible] [illegible]ول [illegible] ديوا[illegible] [illegible] المطبوع[illegible] الجامعية. الجزائر[illegible] 1989. [illegible] 249.

المطلب الأول: أشكال الديمقراطية

الفرع الأول: الديمقراطية المباشرة

يرجع الأصل التاريخي لهذه الصورة من الديمقراطية إلى الحضارة اليونانية حيث كانت تدار شؤون الدولة بواسطة الشعب مباشرة، حيث كان يجتمع المواطنون الأحرار في شكل جمعيات كالجمعية الشعبية لاتخاذ القرارات الضرورية المتعلقة بالتشريع.

وتجدر الإشارة إلى أن الوظيفة الوحيدة التي كانت تمارس من قبل الشعب هي الوظيفة التشريعية وهذا يعني أن هذا النوع من الحكم، أي الديمقراطية المباشرة - لم يعرف تطبيقا كاملا في التاريخ قديما وحديثا، نظرا لكون أن الوظائف الإدارية والقضائية لم تكن تمارس من قبل الشعب رغم إقرار مبدأ الديمقراطية والمساواة بين المواطنين في تولي مثل هذه الوظائف[1].

إن تجارب الحكومات التي سميت تاريخيا بالديمقراطية في كل من الحضارة اليونانية و الرومانية لم تصل أبدا عمليا إلى مستوى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، سواء كان الشعب قليل العدد كما في المدن اليونانية أو متوسط مفهوم الشعب بالنسبة للتجربة الرومانية. وحسب المفكر عباس محمود العقاد فإن انتشار وصف ونعت هذه الحكومات بالديمقراطية إنما راجع للتمييز والدلالة على أن الحكم الديمقراطي هو حكم الفرد ولتمييزها عن حكم الأشراف والكهان والعسكر.

أما في العصر الحديث فإننا لا نجد بقايا لمثل هذا الشكل لممارسة الحكم الديمقراطية المباشرة إلا في بعض المقاطعات السويسرية، وفي هذه المقاطعات لا يوجد تطبيقا حاليا للديمقراطية، بل تقتصر العملية على الجانب التشريعي، وأما المجال التنفيذي والقضائي فيختار الشعب من يقوم بهما عن طريق الإنتخاب أثناء انعقاد الجمعية العامة[2].

---

(1) نفس المرجع. ص 249.

(2) نفس المرجع. ص 250.

وعليه فإن هذا النوع من الحكم -الديمقراطية المباشرة- لم يعرف تطبيقا كاملا بل اقتصر على الجانب التشريعي سواء قديما في دولة المدينة -أثينة- أو في المقاطعات السويسرية حديثا.

الفرع الثاني: الديمقراطية النيابية (الطريقة الديمقراطية)

تعتبر الديمقراطية النيابية الصورة الأكثر انتشارا في ممارسة الحكم في العالم بصفة عامة والعالم الغربي بصفة خاصة ويمكن تعريفها كالآتي "هي نسق مؤسساتي يهدف إلى الوصول إلى قرارات سياسية بحيث أن الأفراد يتحصلون على سلطة التقرير حول تلك المسائل انطلاقا من صراع تنافسي على أصوات الشعب[1].

La méthode alternative de la démocratie est le système institutionnel aboutissant a des décisions politiques, dans la quel des individus acquièrent le pouvoir de statuer sur des décisions a l'ussus d'une lute concurrentielle portant sur les voies du people.

وتعرف الديمقراطية النيابية من الناحية الدستورية بالحكم الذي بواسطته يختار الشعب أشخاصا يمثلونه في الدولة ويسيرون دفة الحكم ويصوتون باسمه ولحسابه والقول بهذا يعني أن الشعب لا يتولى القرارات المتعلقة بالوظيفة الأساسية في الدولة المتمثلة في التشريع وإنما يختص بانتخاب ممثلين عنه يشرعون باسمه[2].

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الحكم "الديمقراطية النيابية جاء لحل مشكلة عدم إمكانية تطبيق الديمقراطية المباشرة[*].

الفرع الثالث: الديمقراطية شبه المباشرة

تعتبر هذه الصورة من الديمقراطية من حيث ممارسة الشعب لسيادته على نفسه لمبدأ الديمقراطية النيابية أي عن طريق انتخاب الشعب لممثلين عنه من أجل الحكم

---

(1) SCHUMPETER (JOSEPHEF). **Capitalisme Socialisme Et Démocratie**. **Op.cit**. p 403.

(2) بوشعير سعيد. **مرجع سابق**. ص 259.

(*) حول المسألة انظر

SCHUMPETER JOSEPHEF). **Capitalisme Socialisme Et Démocratie**. **Op.cit** .

..

باسمǋ ولحسابǋǗ وǊي تحاول ǀيƢǃ ǚǇ حيث ǚشراǃǃ الشعƔ فعليا في تسǀيير شǗǘوǋǃǋ اعتماد طرƾ ǚƼتلفةǗ يمكǇ تلƼيصها فيمايلي[1]:

1/ الاعتراǑ الشعبي على الاوانيǇ.

2/ الاقتراƵ الشعبي للاوانيǇ.

ǃلمطلب ǃلثاني : ǃǗǀاǋ ǃلديمقرǃطيǋ

ǚǇ الديمقراطية باعتبارǋا طريقة للحكǗ تحتوǌ على عدة ǃبعاد يمكǇ تلƼيصها في ǃƯǚƯة وǊي البعد المعيارǌ والبعد الوصفي والبعد النموǽجي (***TYPOLOGIQUE***) [2].

ǃلفرǝ الأول: ǃلبعد ǃلمعيارǌ

توجد ƯǚƯة تصوراƩ معيارية ǚƼتلفة للديمقراطية وǊي التصور المعيارǌ السلبي والǽǌ يشير ǚلى ما يجƔ ǃلا يكوǇǗ وǃما التصور الƯاني فهو التصور المعيارǌ الواقعي والǽǌ يعني ǃو يشير ǚلى ما يمكǇ فعلǋ وǚقامتǗǋ وǃما التصور الƯالƯ فهو التصور المعيارǌ المƯالي الǽǌ يشير ǚلى صورة المجتمƴ الكامل ǃو المƯالي الǽǌ يجƔ ǃǇ يكوǇ[3].

ǃلفرǝ ǃلثاني : ǃلبعد ǃلنموǽجي TYPOLOGIQUE

تعتبر الديمقراطية وسيلة يمكǇ ǚǇ ǚƻلها تصنيƹ اǓنƲمة السياسيةǗ باعتبارǋا نموǽجا ǚǇ نماǽج النƲام السياسيǗ وعليǋ فيجƔ تحديد ممتلكاتها ***PROPRIETE*** التي تميزǋا عǇ باقي اǓنƲمة السياسية ǚƮǃرǗ ولا يجƔ ǃǇ يقوم ǽǋا التصنيƹ على ǃساƩ المعايير وǚنما يجƔ ǃǇ يقوم على ǃساƩ الوقائƴ ǚǗƽ ǃǇ ǋويǋة النƲام السياسي تتجلى ǚǇ ǚƻل الوقائƴ واǓحداƯǗ وبناǘ على ǚمكانية التحاǽ ǚǇ وصƹ النƲام السياسي. ويمكǇ التمييز بيǇ ƯǚƯة ǚعتباراƩ لتصنيƹ النƲام السياسي ووصفǋ

---

(1) بوشعير سعيد. ǚǇƲǃ سابق. ص 259.

(2) *SARTORI (GIOVANI)*. ***Op.cit***. *p370*

(3) ***IBID***. *p370.*

بالديماراطيÜ يتمÅل الÅول في اعتبار كل ﺃنواع الÅنÙامة السياسية ديماراطية في مالبÙل نÙام استبداد ĩ وديكتاتور ĩ .

وﺃما الإعتبار الÅاني فهو الرجوع ﺇلى الشروط الدنيا لايام النÙام السياسÙي علÙى اعتبار ﺃنÑ لا يوجد ﺃ ĩ شكل دقيǨ ومحدد Ü ĩ نÙام سياسي عند قيامÑ.

وﺃما الإعتبار الÅالث فهو الÅكÅر صرامة في تحديد وتصنيƑ الÅنÙمÙة السياسÙية بالديماراطيةÜ حيث يعتمد على ǽǼ الديماراطية تتمÅل وتتحدد وفǨ شروط موƅÙوعية وǿي وجود مƌسساƩ تمÅيلية منتƼبة وحكومة دستورية[1].

ǾǼƢǯǂƬǋ وسائǲ :ƩƢƥƢƼƬǻȏ‡ ƥƢǘŬƒ ǽƢǯƢǘǼǠǷ وسائل

ǲƟƢǇȂǯ ƩƢƥƢƼƬǻȏ‡ :الأول ƱǂǨǳ‡

ﺇذا ǽǼ باعتبار الديماراطية النيابيةÜ ǿي النÙام السياسي الÅقرƹ ﺇلى الواقƳ وǿÙو ƢǼǿ ĩ نعنيǾ عندما نتحدث عǽ الديماراطية بصفة عامة ويتبادر ﺇلى ǿǻƢǿǀ فهÙو كمÙا سبǨ وﺃشرنا ﺇليǾ سابقا عملية متواصلة لتعييǽ الشعƹ ممÅليǾ فÙي المجالÙ عǼÙǽ طريǨ الإنتƼاƹ وǿǀا ما يجعلنا نشير بكل تƘكيÙد ﺇلÙى ǽǼ الÅداة النموƿجيÙة لتطبيÙǨ الديماراطية ǿي الإنتƼاƹÜ وعليǾ فƜǼ الإنتƼاƥƩ ǿي علية مركزية في الحياة السياسية Ü ĩ نÙام ديماراطي.

تهدƻ الإنتƼاƥƩ ﺇلى تحايǨ عدة ǿƾاƻ . بالإƅافة ﺇلى ﺃنها تسمƵ بƜƼتيار الحكام مǽ طرƻ الشعƹÜ فƜنها تسمƵ برسم حالة الإتجاǿƩ السياسية في المجتمƹ. كما ǽÜ نتائƲ ǿǀ ية عملية ﺇنتƼابية تمكǽ مǽ معرفة الÅǿمية والحجم الحاياي لكل حزƹ وتيار سياسÙي في المجتمƹ.

كما تساعد الإنتƼاƥƩ على ﺇƅفاƔ الشرعية للسلطاƩ العمومية ﺃو سحبها منها وقد ǻǿƩ الإنتƼاƥƩ ǿǻمية كبيرة مƹ تطور فكرة التناوƹ على السلطة[2].

([1]) ***IBID***. *p371.*

([2]) *BAGUENARD (JACQUES).* ***L'univers Politique****. Françe, P U F. 1ere edition, 1978, p 06.*

ﺃﻭ ﻻً: ﺗﻌﺮﻳﻒ ﺍﻻﻧﺘﺨﺎﺏ

ﻟﻘﺪ ﻣﺮ ﺍﻹﻧﺘﺨﺎﺏ ﻛﺸﻜﻞ ﻣﻦ ﺃﺷﻜﺎﻝ ﺍﻟﺘﻌﺒﻴﺮ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻲ ﺗﺎﺭﻳﺨﻴﺎ ﺑﻌﺪﺓ ﻣﺮﺍﺣﻞ ﻭﺃﺳﺎﻟﻴﺐ ﻭﺃﻫﻢ ﻣﺎ ﻳﻤﻜﻦ ﺍﺳﺘﻨﺘﺎﺟﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﺘﻄﻮﺭ ﺍﻟﺘﺎﺭﻳﺨﻲ ﻟﻌﻤﻠﻴﺔ ﺍﻹﻧﺘﺨﺎﺏ - ﺍﻻﻗﺘﺮﺍﻉ – ﻫﻮ "ﻓﻌﻞ ﺍﻟﻔﺮﺩ ﺍﻟﺬﻱ ﻳﻌﺒﺮ ﺑﺤﺮﻳﺔ ﻋﻦ ﺃﻓﻀﻠﻴﺎﺗﻪ ﻓﻴﻤﺎ ﻳﺘﻌﻠﻖ ﺑﺘﻜﻮﻳﻦ ﺍﻟﺴﻠﻄﺎﺕ ﺍﻟﺤﻜﻮﻣﻴﺔ ﻭﺳﻴﺎﺳﺘﻬﺎ"[(1)].

ﻭﻫﻨﺎ ﻣﺎ ﻳﺆﺩﻱ ﺇﻟﻰ ﺗﻌﺮﻳﻒ ﺍﻹﻧﺘﺨﺎﺏ ﺑﺄﻧﻪ "ﺍﻹﺟﺮﺍﺀ ﺍﻟﺬﻱ ﺗﺠﺘﻤﻊ ﻓﻴﻪ ﺍﻷﻓﻀﻠﻴﺎﺕ ﺍﻟﻔﺮﺩﻳﺔ ﻓﻲ ﻗﺮﺍﺭ ﺟﻤﺎﻋﻲ ﻳﻤﻜﻦ ﺃﻥ ﻳﻔﺮﺽ ﻧﻔﺴﻪ ﻛﺎﻟﻘﺎﻧﻮﻥ ﻣﺸﺘﺮﻙ ﻋﻠﻰ ﺟﻤﻴﻊ ﺃﻋﻀﺎﺀ ﺍﻟﻤﺠﻤﻮﻋﺔ ﻭﺃﻥ ﻳﻠﺰﻣﻬﻢ ﺳﻮﺍﺀ ﻗﺒﻠﻮﺍ ﺑﺮﺃﻱ ﺍﻷﻛﺜﺮﻳﺔ ﺃﻡ ﻻ "[(2)].

ﻭﻳﻌﺘﺒﺮ ﺍﻹﻧﺘﺨﺎﺏ ﻓﻲ ﻧﻈﺮﻳﺔ ﺍﻟﺴﻴﺎﺩﺓ[(3)] "ﻣﻠﻜﺎ ﻟﻸﻣﺔ" ﻭﺍﺟﺒﺎ ﺃﻭ ﻭﻇﻴﻔﺔ، ﻭﺑﻤﻮﺟﺐ ﺫﻟﻚ ﻻ ﻳﺤﻖ ﻷﻱ ﺷﺨﺺ ﻣﻤﺎﺭﺳﺔ ﺣﻖ ﺍﻹﻧﺘﺨﺎﺏ ﺇﻻ ﺇﺫﺍ ﺗﻮﻓﺮﺕ ﻓﻴﻪ ﺑﻌﺾ ﺍﻟﺸﺮﻭﻁ. ﺃﻣﺎ ﻓﻲ ﻧﻈﺮﻳﺔ "ﺍﻟﺴﻴﺎﺩﺓ ﺍﻟﺸﻌﺒﻴﺔ" ﻓﺈﻥ ﺍﻹﻧﺘﺨﺎﺏ ﺣﻖ ﻟﻜﻞ ﻣﻮﺍﻃﻦ ﺇﺫﺍ ﺗﻮﻓﺮﺕ ﻓﻴﻪ ﺷﺮﻭﻁ ﺍﻟﺠﻨﺴﻴﺔ ﻭﺍﻟﺴﻦ ﻭﺍﻷﻫﻠﻴﺔ ﻭﻋﻠﻴﻪ ﻳﺠﺐ ﺃﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﺍﻹﻗﺘﺮﺍﻉ ﻋﺎﻣﺎ[(4)].

ﺛﺎﻧﻴﺎ: ﺃﻫﻤﻴﺔ ﺍﻻﻧﺘﺨﺎﺏ

ﻣﻦ ﻫﻨﺎ ﺗﻄﺮﺡ ﻗﻀﻴﺔ ﺟﻮﻫﺮﻳﺔ ﻭﺍﻟﻤﺘﻤﺜﻠﺔ ﻓﻲ ﻣﻌﻨﻲ ﺍﻷﻛﺜﺮﻳﺔ، ﻭﻫﻞ ﺗﻌﻨﻲ ﺍﻷﻛﺜﺮﻳﺔ ﺑﺎﻟﻀﺮﻭﺭﺓ ﺍﻷﻓﻀﻠﻴﺔ؟ ﺑﻤﻌﻨﻰ ﻫﻞ ﺗﺤﻤﻞ ﻋﻤﻠﻴﺔ ﺍﻹﻧﺘﺨﺎﺏ ﻓﻜﺮﺓ ﺍﻻﻧﺘﻘﺎﺀ؟

ﻟﻘﺪ ﺣﺎﻭﻝ ﺍﻟﻌﺪﻳﺪ ﻣﻦ ﺍﻟﺒﺎﺣﺜﻴﻦ ﺑﺤﺚ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﻤﻮﺿﻮﻉ ﻭﻳﻌﺘﺒﺮ **"ﺟﻴﻮﻓﺎﻧﻲ ﺳﺎﺭﺗﻮﺭﻱ"** (*GIOVANI SARTORI*) ﻣﻦ ﺃﻫﻢ ﻋﻠﻤﺎﺀ ﺍﻹﺟﺘﻤﺎﻉ ﺍﻟﺬﻳﻦ ﺇﻋﺘﺒﺮﻭﺍ ﺃﻥ ﻓﻜﺮﺓ ﺍﻹﻧﺘﺨﺎﺏ

([1]) ﺑﻮﺩﻭﻥ (ﺭﻳﻤﻮﻥ)، ﺑﻮﺭﻳﻜﻮ (ﻓﺮﻧﺴﻮﺍ). **ﺍﻟﻤﻌﺠﻢ ﺍﻟﻨﻘﺪﻱ ﻟﻌﻠﻢ ﺍﻹﺟﺘﻤﺎﻉ**. (ﺕ. ﺳﻠﻴﻢ ﺣﺪﺍﺩ). ﺍﻟﻤﺆﺳﺴﺔ ﺍﻟﺠﺎﻣﻌﻴﺔ ﻟﻠﺪﺭﺍﺳﺎﺕ ﻭﺍﻟﻨﺸﺮ ﻭﺍﻟﺘﻮﺯﻳﻊ، ﺍﻟﻄﺒﻌﺔ ﺍﻷﻭﻟﻰ، 1986. ﺹ 69.

([2]) **ﻧﻔﺲ ﺍﻟﻤﺮﺟﻊ**. ﺹ 69.

([3]) ﻟﻼﺳﺘﺰﺍﺩﺓ ﻓﻲ ﻣﻮﺿﻮﻉ ﺍﻟﺴﻴﺎﺩﺓ. ﺃﻧﻈﺮ. ﻣﺤﻤﺪ ﺻﺤﺮﺍﻭﻱ. **ﺳﻴﺎﺩﺓ ﺍﻟﺪﻭﻟﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﺸﺮﻳﻌﺔ ﻭﺍﻟﻘﺎﻧﻮﻥ**. ﺍﻟﺠﺰﺍﺋﺮ، ﺩﺍﺭ ﻗﺮﻃﺒﺔ. ﺍﻟﻄﺒﻌﺔ ﺍﻷﻭﻟﻰ، 2004.

([4]) ﺑﻮﻛﺮﺍ ﺇﺩﺭﻳﺲ. **ﺍﻟﻮﺟﻴﺰ ﻓﻲ ﺍﻟﻘﺎﻧﻮﻥ ﺍﻟﺪﺳﺘﻮﺭﻱ ﻭﺍﻟﻤﺆﺳﺴﺎﺕ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻴﺔ**. ﺩﺍﺭ ﺍﻟﻜﺘﺎﺏ ﺍﻟﺤﺪﻳﺚ. ﺍﻟﺠﺰﺍﺋﺮ، 2003. ﺹ 134.

تحمل في طياتها فكرة الانتقاء على أساس أنه كان التصور المثالي يكمن في تسليم إدارة الشؤون العامة بالنظر إلى الأقلية فإن الطريقة الديمقراطية تريد أن تصل إلى أنه ليس من حق الإنسان أن يقرر لوحده أو بمفرده بشأن القدر من الحرية ولكن من الحرية من أجل أن نأخذ لهم الحق في التاريخ والوسيلة التي تمكننا من أن نأخذ شيئا ما أو "القدر" أي "الانتخاب" وعليه فإن فكرة الانتخاب تغير فكرة الاختيار المبني على الانتقاء وليس على الاختيار العشوائي[1].

الفرع الثاني: طرق الانتخاب

يقصد بطرق الانتخاب الوسائل التي يتم بمقتضاها توزيع المقاعد النيابية وكيفية تحديد الفائزين. إن تحديد الفائزين بالمقاعد المطلوب شغلها يتم بناء على اعتبارين أساسيين.

يتعلق الأول بعدد المقاعد التي يجري التنافس عليها. وهنا نكون أمام اختيارين إما الاقتراع الفردي أو الإقتراع بالقائمة.

وأما الإعتبار الثاني فيتعلق بتحديد الفائزين بنتيجة الإنتخاب. وهنا أيضا نكون أمام اختيارين أما الأول فهو نظام الإقتراع بالأغلبية في دور واحد أو في دورين. وأما الثاني فهو نظام الإقتراع عن طريق التمثيل النسبي[2].

أولا: الانتخاب الفردي

في الانتخاب الفردي يتم تقسيم الدولة إلى دوائر صغيرة نسبيا ينتخب فيها نائبا واحدا أي أن الناخب يقوم باختيار مرشح واحد من المرشحين في دائرته الانتخابية[3].

([1]) *SARTORI (GIOVANI)*. ***Op.cit***. *p85.*

([2]) بوشعير سعيد. **المرجع السابق**. ص 176.

([3]) **نفس المرجع**. ص 176.

يتميز الإنتPlɣ الفرد ̆ ببساطتǕǊ حيث تسهل عملية الPتيار الشP f اlȒ ̆ يǜرازǀ المواطǀ لتمǊǆلǊǆ بفǕل التاسيم الصغير للدوائر الǜȒ ̆ يسǜمƠ للناPǜɣ معرفǜة المترشحيǀ معرفة جيدة[1].

ويواجǊ الإنتPlɣ الفرد ̆ عدة انتاادات وعيوɣǕ يمكǀ تلPيصها فǜي ǀƊ معرفǜة الناPبيǀ للمترشحيǀ تƌد ̆ ǅلى المفاǕلة بيǀ الأشPl f وليƩ بيǀ البرامƝ والمبǜادƏ مما يترƙ انطباعا عاما على ǀƊ عملية الإنتPlɣ تسǜيطر عليهǜا العǕǜقات الأوليǜة (الانتماء العائلي والعملي ...).

كما ǀƊ النǙام الإنتPlɣ الفرد ̆ يدɣǕ المترشƠ ǅلى الاǋتمام بدائرتǊ الإنتPابية ǜƊكثر ويفǕلها على مسائل الصالƠ العام. بالإǕافة ǅلى ƙلǀ فǜǀƊ النǙام يسǜهل الرشǜوة ويدPل الجهاƩ الإدارية والمجموعاƩ الǕاǋطة في تسيير الإنتPاباƩ.

ǅǕافة ǅلى ƙلǀ ǀƊ نǙام الإنتPlɣ الفرد ̆ يغلɣ عليǊ تǜƊثير الجوانɣ الكارزماتيǜة والانتماء الاجتماعي ǜƊكثر مǀ الجوانǜɣ السياسǜية فǜي تاريǜر مصǜير المنافسǜة الإنتPابية[2].

ثانيا: الانتخاب بالقائمة

وǋما الإنتPlɣ بالاائمة ففيǊ يتم تاسيم الدولة ǅلى دوائر ǅنتPابيǜة كبيǜرة ǕǕ ويايǜوم الناPɣ باPتيار قائمة تǋم ǜƊكثر مǀ فرد مǀ بيǀ الاوائم المرشحة في الدائرة[3].

يتميز نǙام الإنتPlɣ بالاائمة عǀ نǙام الإنتPlɣ الفرد ̆ بتعادǋا نوعا ما. يعǜرǅ ǀƊ النǙام عدة تطبيااƩ ǋǕشهرǋا ǅǆنيǀ وǋما ǅما ǀƊ يطبǀ على ǕساƩ الاوائم المغلǜاة *LISTES BLOQUEES* ǀƊو ǀƊ يصنǅ على ǕساƩ المزǇ بيǀ الاوائم *Systéme Des Listes Panaches* في الحالة الأولى يPتار الناPɣ بيǀ ǅحدƐ الاǜوائم بكاملهǜا دوǀ

---

[1] طارǀ فتƠ اǋ Ɣ PǕر. المرǀƊ ǜǀ ساɣǁ. f 287.

[2] ǅƩǕ المرǀƊ ǜǀ. f 289.

[3] بوشعير سعيد. المرǀƊ ǜǀ ساɣǁ. f 276.

شطϒ. وϘما في الحالة الثانية فΝϓنه ϯحير مايد باائمة معينة حيث يحϚ ΝЈ ǇǄ يΧتار الΣيϞǃǄ يراϪم ϪǈǄ ǗǈǄ لتمثيلΝ سواΑ ǃǄمن قائمة واحدة Ϙو عدة قوائم[1].

ϭلا ǇǄ ǃǄϘغلبية الدول لا تΧϒϞ بالتطبيϚ الثاني وتتبنϙى التطبيϚ الϗول Ϙ ΪϚ نظام الإنتϦΧϒ بالاوائم المغلاة[2].

ويرǎ Ϙنصار "الإنتϦΧϒ بالاائمة" ǇǄ ϪϞϭ النظام يوفر مصϙداقية Ϙكبϙر للعمليϙة الإنتϦابية منǃǄ حيث ربطها بمصلحة الϗمة منǃǄ ϦǗϭل نال المنافسة منǃǄ كونها مفاϙϢلة على ϘساΣ البرامϠ السياسية. وϪϙϞ ϙمن على ϘساΣ الϦماϗΚ الشϦصية ϭلى مفاϢلة على ϘساΣ البرامϠ السياسية. وϪϙϞ ϙمن يكفل فيما بعد الحرية Ϙمام النائϒ في ممارسة عملΝ ومواجهة الناϦبيǃǄ.

ويواجΝ ϪϞϭ النظام - الإنتϦΧϒ بالاائمة- انتاادا شديدا منǃǄ Ϙنصار نظام الإنتϦϙΧϒ الفردΪ والمدافعيǃǄ عǃǄ فكرة الديماراطية بϙǄنظام الاϙوائم يϦتϙزل دور الشعϙϒ والجمهور ويϢعΝ في يد المΆسسة الحزبية التϙي تاϙوم بالاϦتيϙار. وϭعϙداد قϙوائم المترشحيǃǄ ومنΝ تصبϭ Ơعملية الاϦتيار فعليا مرتبطة بالحزϒ والمرشϙحيǃǄ يمϙثلوǃǄ الحزϒ ولا يعكΣ تمثيلهم الرΪϘ العام (*).

---

(1) Ϧϲϵ ϢϭϊϪ. ص 276.

(2) طارϚ فتΡ الϠϢ. ϢϭϊϪ سϜϡ. ص 287.

(*) ومǃǄ ϪϞϭ ϪϚ على ϒ يعاϒ الطريϚϓ ϪϞى فكرة التمويΝ عǃǄ طريϚ ϭϢϙ حزϒ لشϦصية قوية معروفة على رΣϘ الاائمة منǃǄ Ϙجل تغطية عيوϒ المرشحيǃǄ الϦǗريǃǄ والتستر وراϪم. Ϙنظر.

*SCHUMPETER JOSEPHEF. **Capitalisme Socialisme Et Démocratie.op.cit.***

المطلب الرابع: سيرورة التحول الديمقراطي والتعددية في الجزائر

الفرع الأول: التجربة التعددية الأولى في الجزائر

لقد عرفت الجزائر في تاريخها الحديث وخاصة إبان الاحتلال الفرنسي تعددية سياسية (*) حيث سبق وأن أشرنا إلى أن الجزائر عرفت جميع التيارات السياسية والتكتلات السياسية في شكل أحزاب سياسية بمختلف أصنافها وأيديولوجياتها إلى أن اندلاع ثورة التحرير الوطني سنة 1954 والسعي إلى استقلال الجزائر أدى إلى انصهار كل التيارات والأحزاب إبان الثورة تحت مظلة حزب جبهة التحرير الوطني. بالرغم من أن التيار الراديكالي الذي كان وراء تفجير الثورة والذي كان يراود الحزب والجيش عمل ولمدة طويلة قبل الثورة وأثناء الثورة إلى غاية الحصول على الاستقلال على إنشاء نظام معادي أو بالأحرى ينكر كل أشكال التحزب والتعدد والاختلافات ويربط الانتماءات بالعهد الاستعماري. إلا أن ظهور التعددية السياسية والاختلافات الايديولوجي كان محل صراع كبير لدى قادة الثورة[1].

ويعتبر تأسيس حزب الثورة الإشتراكية في سبتمبر 1962 بقيادة "**محمد بوضياف**" أول فعل سياسي في إتجاه التعددية بعد الإستقلال. حيث كان مؤشرا عن إرادة بعض القيادات التاريخية للثورة التحريرية للتعبير عن إديولوجيتها والتمايز عن التيارات والقيادات الأخرى.

إلا أن النظام السياسي أو بالأحرى السلطة السياسية بدعم من الجيش سلكت مسلكا آخر وغلقت الميدان السياسي ورفضت التعددية. وعلى هذا الأساس اتخذت الإجراءات الآتية:

- حظر الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1962.
- إصدار مرسوم يمنع تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي سنة 1963[2].

([1]) يراجع في هذا الموضوع مثلا كتاب عدي الهواري أزمة صيف 1962. أنظر *ADDI LAHOUARI.* ***L'impasse du populisme. Op.cit.*** *pp 91.98.*

([2]) *CAMAU (MICHEL)*. ***Op.cit***. *p p 283.285.*

(*) أنظر المبحث الثاني من نفس الفصل.

وبالرغم من قيام النظام السياسي الجزائري في كل فتراته إلى غاية 1989 لكنه محاولة معارضة سواء كانت معارضة شخصيات تاريخية أو تنظيمات إلا أن ذلك لم يمنع بعض القيادات والتيارات من تشكيل أحزاب وتنظيمات سرية اشتغلت في الخفاء وأسست تنظيمات جماهيرية أعلنت عن نفسها بعد صدور دستور 1989 وفتح المجال السياسي أمام مختلف الفئات والنخب.

ورغم أن أكبر فترة ممارسة للحكم في الجزائر المستقلة اتسمت بالأحادية الحزبية ورغم كل محاولات النظام السياسي الجزائري لمنع التعددية السياسية وتكريسه وإرساء قواعد الأحادية السياسية باستعمال كل الوسائل الممكنة الرمزية والمادية. وبعد تجربة دامت أكثر من خمسة وثلاثين (35) سنة وقف النظام السياسي عاجزا أمام مطالب الجماهير في كسر الجمود السياسي الناتج عن أزمة اجتماعية واقتصادية والتي لم يتمكن النظام السياسي من استيعابها دون أن تتحول إلى العنف الذي وقع في 05 أكتوبر ولم يكن أمامه بعدها إلا خيار فتح السوق السياسية أمام مختلف الفئات والمجموعات التي بدأت تتشكل شيئا فشيئا.

إن التحول العميق لطبيعة النظام السياسي - الانتقال من الديمقراطية الاشتراكية المبنية على الأحادية الحزبية إلى ديمقراطية شعبية في ظل تعددية حزبية - الغى معه ما يقارب أربعة عقود من الممارسة السياسية بوتيرة أقل ما يمكن أن توصف به أنها سريعة جدا ولم يتم الاستعداد لها من طرف المجتمع المدني ولا من طرف الدولة وكانت تحركها عوامل وتراكمات متعددة.

وفي خضم هذا الغليان السياسي والمطالبة بالمشاركة في السلطة جاء دستور 1989 ليفتح المجال أمام الجماهير والفئات المختلفة للتعبير بحرية عن آرائها وأيديولوجياتها وحقها في المطالبة والمشاركة في السلطة والدفاع عن مصالحها المشتركة وهذا ما تنص عليه المادة 40 من دستور 1989 والتي تؤسس لعهد جديد من الممارسة السياسية وهي التعددية حيث نجد أن ما بين سنة 1989 سنة صدور

الدستور وسنة 1991 بلغ عدد الأحزاب السياسية في الجزائر أكثر من ستين (60) حزبا[1].

ثالثا: التغيرات السياسية في الجزائر ǂǍ ŴǴǚǵƢǬƬƥȁ ƨƥǂƴƬǳơ

لقد تعرض المجتمع الجزائري على الإنتخابات كتقنية من التقنيات التكنولوجية السياسية الحديثة من بوابة الاستعمار الفرنسي وبالرغم من ذلك من جميع المحللين والمؤرخين يجمعون على إرتباط الإنتخابات في عهد الإستعمار بالتزوير وعدم التمثيل الحقيقي لإرادة المجتمع إلا أن هذه الأخيرة شكلت أحد الإهتمامات الأساسية للحركة الوطنية بل هي أصل نشأتها سنة 1919.

كما أن الإنقسام الذي وقع في الحركة الوطنية كان بسبب الإنتخابات والمشاركة فيها أو عدمها.

كان الاتجاه العام للإندماجيين ثم الإصلاحيين هو الإستفادة من هذه التقنية للدفاع عن القضايا الجوهرية المتمثلة في حقوق الجزائريين. وأما التيار الثالث المعروف بالراديكالية فقد رفض كل أنواع الاندماج ولا يؤمن بالإصلاح ويعتبر الإنتخابات لعبة الإستعمار. وهو التيار الذي أنتج ثورة التحرير سنة 1954، وهذا ما يفسر عدم اللجوء إلى الاقتراع بعد الاستقلال وصعود "ƾǷƢǠǳ ǺƥƢǿ ǂǷƢǠǳ" إلى سدة الحكم بدون انتخابات[2].

لقد تميزت فترة حكم "ƾǷƢǠǳ ǺƥƢǿ ǂǷƢǠǳ" (1962-1965) بعدم إجراء أي انتخابات بل بالعكس تم حل كل المجالس المنتخبة الموروثة واستبدالها بمجالس تسيير خاصة.

إن ممارسة السلطة من طرف الرئيس "ƾǷƢǠǳ ǺƥƢǿ ǂǷƢǠǳ" لم يكن لترضي جميع الأطراف ولطالما وصفت بالنرجسية السياسية. وأدت هذه الممارسة إلى وقوع خلاف

---

[1] زمام نور الدين. السلطة التشريعية والتنفيذية في التجربة الدستورية الجزائرية (1962 – 1998). دار الكتاب العربي. الجزائر. 2002. ص 213.

[2] نفس المرجع. ص 213.

كبير بيLJ عدة مجموعاK وشPصياK فاعلةÜ وانتهى حكم "ƞøǂǤ ǅžøǤ ȿǅǮɵȼ" بUǗlılùu عسكرǏ بتاريɑ 19 جوLJا 1965[1].

وبعد نجاθ الإناǓبيبLJ بقيادة العايد "زاوارة ǎǒǅǮǅǮǤ" مLJ إحباط كلǔ محاولاK التمرد السياسي والعسكرǏ. تم إصدار الǓمر المɑرǓ في 10 جويلية 1965 الǷǏ أشار إلى LJأ "في انتUار تبني دستور فƎLJ مجلΣ الǓورة ǋو مرجǕ السلطة الشرعية"[2].

على الرǕم مLJ تميز فترة حكم "زاوارة ǅǒǅǮǤ" بغياǕ الشرعية الدسǔتورية إلا أنها تميزK بالحرƒ على الرجوع إلى الشعǕ في عملية بناǤ مƋسساK الدولǔة مǔLJ P تنUيم الإنتPاباK المحلية سنواK 1967 و1969 واعتبرK أول انتحاباK محليǔة في الجزائر المستالة واستطاع مLJ PلǓلها إستاطاǕ أجهزة النUام السياسي - الحǔزǕ والنالبة والحركاK الشبانية - مLJ PلǓل تبنيǷǶ للمشروع الاشتراكي وإUهار حسLJ نيتǔǶ في إشراǁ الجمهور في ممارسة السلطة.

أما فترة حكم الرئيΣ "الشاذلǏ ǅžǤ ǼǅǏǅ" يجǕ التمييزعند الحديث عLJ الǓنتPاباK بيLJ فترتيLJ الǓولى والتي امتدK ما بيLJ فترة تعيينǷ وتوليǷ رئاسة الدولة إلى Ǖاية تبني التعددية الحزبية سنة 1989 ويمكLJ القول أLJ ǋǷǋ المرحلة لم تعرƸ تجديدا أو تغييرا عما كانK عليǷ مرحلة "زاوارة ǅǒǅǮǤ" في تبني الإنتPاباK - الصǔورية طبعlǔ - كشكل مLJ أشكال التعددية الجماǋيرية التي يحتاجها أǏ نUام سياسǔي.حيǔث تميزǔK مƋسساK الدولة المحلية منها والوطنية مشروعية قانونية دستورية استنادا إلى إجǔراǤ انتPاباK على كل مستوياK السلطة في Uل الǓحادية الحزبية.

أما المرحلة الǓانية فهي المرحلة التي عرفK تبني الدولǔة الجزائريǔة للتعدديǔة السياسية كشكل مLJ أشكال الاستجابة لمطالǕ الجمهǔور العǔاريƳ وبعǔ ƳالنPǔǕ الديمقراطية وفي ǋǷǋ المرحلة تم تنUيم أول إنتPاباK على أساΣ تعددǏ على المستوǎ المحلي سنة 12 جوLJا 1990 وبعدǋا بسنة تم إǱراƳ تنUيم أول إنتPابǔlK تشǔريعية

([1]) *LECA (JEAN) et VATIN JEAN (CLAUDE). **L'algerie politique, institutions et régime**. **Op.cit**. P190.*
([2]) *BEN SAADA MOHAMED (t). **Op.cit.** p 77.*

تعددية سنة 26 ديسمبر 1991. انتهK بتوقيƧ المسار الإنتPابي بعد ǫجǛراC الǛدور الǕول وفوز حزǋ الجبهة الإسǘمية لǖنǗRاǙ المحل بغالبية المǗاعدǓ وǫǂارǐǀǛǗ ǫسǕتǗال الرئيΣ "الشاذلǏ بǜ جدǒǏد". وتبǋǶ RǗǗ حل حزǋ الجبهة الإسǘمية لǖنǗRاǙ ***FIS*** ونتǛǐǀ عǀR RǗǗ مباشرة حل المجالΣ المحلية سنة 1992Ǔ وعرفK الجزائر في تǗǗ المرحǛلة تدǐǀورا كبيرا على المستوǎ الǕمني والسياسي.

الǭرƧ الǭǗǗK: الǕǛTǔǐ الǜǒǒسساتǏة

مما لا شǗǗ فيǐǀ ǀǀǁ ǁحداث 05 ǁكتوبر8 198 دفعK النǛǗام السياسي الجزائرǏ ǫلى ǫعادة النǛǗر في الPǗيارK الǕساسية التي تبناǐǀǗ والتي بنيK عليها الدولة المستǗلة فهي - ǁǏ ǁحداث ǁكتوبر 1988- تمǗǖل منعطفا حاǗيا في تاريǭ النǛǗام السياسǛي الجزائǛرǏ الǗǗائم على الإقصاC المستمر ǓǏ دور يمكǀǀ ǀǀǁ يلعبǐǀ فئاK مǀǁ الPǗراǗǗ دواليǋ النǛǗام ومǀǁ النتائǐ المباشرة التي ǁسفرK عليها الǕحداث الدموية ǓǗكتǛوبر 1988 ǐǀǛي مǛǗا اصطǗCǗ عليǐǀ بالإصǘǖǾ المǜسساتي وفتǖƠ المجال السياسي للمنافسة والتعددية الحزبية.

مباشرة بعد انتهاC ǁحداث ǁكتوبر 1988 سارع النǛǗام السياسي ǫلى مجموعة مǀǁ الإصǘحاK الكبيرةǓ حيث تمǗǖǗK الPǗطوة الǕولى في الاستفتاC على تعديل الدستور في 03 نوفمبر 1988 وكاǀǁ يرمي ǫǀǐRلى فصل ǫدارة الدولة عǀǁ ǫدارة الحزǋǓ وǫǂيƠ الǛǗ تهيئة الǛǗروƧ لصياǔة دستور 23 فيفرǏ 1989 الǗR ǏƠ وǋǶ النǛǗام السياسي في اتجاǗ التعدديةǓ حيث يعد ǐǀǀR ǐǀǁم ǫنجاز سياسي ǫصǘحي بعد الاستǗǘل.

يمكǀǁ تلPǗيǍ ǁǐǀǀم المرتكزاK التي جاC بها الإصǘǖǾ المǜسساتي ما بيǀǁ سǛنواK 1988-1989 فيما يلي:

- فصل ǫدارة الحزǋ عǀǁ ǫدارة الدولة.
- ǫلغاC نǛǗام ǁحادية الحزǋ.
- فتƠ المجال للمنافسة السياسية بيǀǁ الجمعياK ذاK الطابǋ السياسي.
- حصر مهمة الجيǊ دستوريا وǫبعاد ممǗǖليǐǀ عǀǁ اللجنة المركزية للحزǋ.

- التخلي عن التصور الاشتراكي والاشتراكية بصفة عامة كقاعدة عمل وكأساس للشرعية.
- تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وإسناد بعض من صلاحياته إلى رئيس الحكومة والمجلس الشعبي الوطني[1].

إن الأوضاع السياسية التي آلت إليها الجزائر بعد توقيف المسار الإنتخابي في 11 جانفي 1992، وحل المجالس الشعبية المحلية سنة 1992 أدخل النظام السياسي في أزمة حادة متعددة الجوانب لعبت فيها معامل الشرعية المحرك الأساسي، ووجد النظام السياسي نفسه أمام وضعية تتطلب منه إعادة الأمور إلى نصابها سياسيا، يعني العودة إلى الشرعية المؤسساتية بالرغم من الأزمة الأمنية التي كانت تعصف بالأمة والدولة فلجأ إلى:

أولا: تعديل الدستور سنة 1996 من التجديدات الهامة التي جاء بها دستور 1996 هو إنشاء غرفة برلمانية ثانية تلعب دور الرقيب على القوانين التي لا تخدم مصلحة النظام، وإقرار القوانين التي ترفض من طرف بعض الأحزاب المتواجدة في المجلس الشعبي الوطني.

ويؤكد ذلك الباحث "**نور الدين زمام**" حيث يقول "وكان الهدف من ذلك الاستفتاء على تعديل الدستور هو تجنب تكرار تجربة 1991 وفي ذلك السياق أجريت عدة تعديلات لتحقيق ذلك الغرض كان أهمها ما يتعلق بالقانون الانتخابي، والذي يرفض استعمال الدين واللغة والثوابت الهوية الوطنية لأغراض حزبية وتبنى نظام الاقتراع النسبي وتغيير التنظيم الإداري للدوائر الإنتخابية"[2].

ثانيا: الإنتخابات الرئاسية التي جرت في 16 نوفمبر 1995، حيث اعتبرت هذه الإنتخابات من العمليات الأساسية لإضفاء الشرعية على النظام السياسي ومنحه المشروعية القانونية على ممارساته لأزمة السياسية والأمنية. وكانت هذه الإنتخابات

(1) زمام نور الدين. **مرجع سابق**. ص ص. 188، 189.
(2) **نفس المرجع**. ص. 213.

حدثا هاما في التاريخ السياسي المعاصر للدولة الجزائرية، حيث عرفت ولأول مرة تعدد المترشحين وتنافسا صوريا بين عدة مترشحين، وشكلت في حينها بادرة أمل لانفراج السياسي وردة فعل على مشروع سنت ايجيديو الذي كانت تنادي به الأحزاب وشخصيات سياسية معارضة تقيم في الخارج.

ثالثا: تمثلت الخطوة الأخيرة لإكمال البناء المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري بإجراء انتخابات التشريعية والمحلية في سنة 1997[1].

الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية

ونقصد بها مجموعة الإجراءات المتعلقة بالانتخابات ابتداء من الترشح للانتخابات مرورا بالاقتراع وما يليه من فرز إلى غاية إعلان النتائج.

ينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة خمسة (05) سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد.

وتجرى الانتخابات في ظرف الثلاثة أشهر السابقة لانقضاء المدة النيابية الجارية[2].

أولا: إيداع الترشح

طبقا للمادة 67 من قانون الانتخابات، يجب تقديم التصريح بالترشح ستون (60) يوما قبل تاريخ الاقتراع، ويفرض قانون الانتخاب على الأحزاب سياسة مجموعة من الإجراءات والضوابط المتمثلة فيما يلي:

- ترتيب المترشحين في القائمة الانتخابية حسب الترتيب التنازلي قصد توزيع المقاعد[3].

---

(1) مرجع سابق، ص 223.

(2) طبقا للمادة 61 من قانون الإنتخابات.

(3) المادة 63 من قانون الإنتخابات.

- يجب أن تتضمن القائمة عدد المترشحين بحسب عدد المقاعد المطلوب شغلها وعدد من المستخلفين لا يقل عن نصف عدد المقاعد المطلوب شغلها[1].
- الاسم واللقب والكنية إن وجدت، وتاريخ ومكان الولادة والمهنة والعنوان الشخصي والمستوى العلمية لكل مترشح أصلي ومستخلف وترتيب كل واحد منهم في القائمة، بالإضافة إلى عنوان القائمة وتحتوي القائمة على البرنامج الذي سيتم شرحه طوال الحملة الانتخابية[2].
- لا يجوز بعد تقديم الترشيحات القيام بأية إضافة أو إلغاء أو تغيير للترتيب إلا في حالة الوفاة أو حصول مانع قانوني[3].

ثانيا: الاقتراع

يتميز الاقتراع في انتخابات المجلس الشعبي الولائي بجملة من المواصفات والخصائص تتمثل في أنه "عام ومباشر وسري وشخصي".

أ- عمومية الاقتراع

تهدف عمومية الاقتراع إلى توسيع الهيئة الانتخابية باشتمالها لكل من لهم مصلحة في الانتخاب، وهذا خلافا لنظام "الاقتراع المقيد" الذي يكثر من الشروط الواجب توافرها في الناخب سواء من حيث وضعه المالي أو الثقافي أو المهني، كما تهدف عمومية الاقتراع أيضا إلى التقريب بين المفهوم السياسي للشعب ومفهومه الاجتماعي[4].

ب- الاقتراع المباشر

المباشرة في التصويت هي أساس الديمقراطية المباشرة.

---

(1) المادة 64 من قانون الانتخابات.

(2) المادة 65 من قانون الانتخابات.

(3) المادة 66 من قانون الانتخابات.

(4) لقد عمد المشرع الجزائري إلى التقليل من حالات فقدان الأهلية الانتخابية وتخفيض سن الرشد السياسي. أنظر محمد الصغير بعلي. مرجع سابق. ص 149.

أ - سرية الاقتراع

لقد حرص المشرع الجزائري على غرار كل الأنظمة الانتخابية الموجودة في العالم إلى ضمان السرية في الاقتراع ضمانا لحرية الناخب وعدم التأثير عليه[1].

ب - شخصية الاقتراع

إن القاعدة في كل الأنظمة الانتخابية هي أن يصوت الناخب بنفسه إلا أن لكل قاعدة استثناء فيجوز التصويت بالوكالة ونظرا للطابع الاستثنائي للتصويت بالوكالة وضع المشرع الجزائري مجموعة من الشروط تتعلق بكل من الموكل والوكيل والوكالة ذاتها[2].

ثالثا: نتائج الاقتراع

1- تحصل القائمة التي فازت بالأغلبية المطلقة على الأصوات المعبرة عن عدد من المقاعد يتناسب والنسبة المئوية للأصوات المحصل عليها المجبرة إلى العدد الصحيح الأعلى[3].

2- في حالة عدم حصول أية قائمة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبرة عنها تفوز القائمة التي تحوز على أعلى نسبة كمايلي:

- 50% من عدد المقاعد المجبر إلى العدد الصحيح الأعلى في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة فرديا.
- 50% زائد واحد من عدد المقاعد في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها زوجيا.

---

(1) محمد صغير بعلي. **الإدارة المحلية**. دار العلوم للنشر و التوزيع . الجزائر.2004. ص 149.

(2) **نفس المرجع**. ص 149.

(3) لمزيد من التفاصيل أنظر إدريس بوكرا.الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية .دار الكتاب الحديث.الجزائر. ص ص 162-164

3- في كلتا الحالتين المذكورتين توزع المقاعد المتبقية بالتناسب على القوائم المتبقية التي حصلت على 7 % فما فوق من الأصوات المعبر عنها على أساس النسبة المئوية للأصوات المفرزة بتطبيق الباقي الأقوى حتى تنتهي المقاعد الواجب شغلها.

- في حالة بقاء مقاعد للتوزيع توزع على كل القوائم بالتناسب بما فيها القائمة الفائزة التي أحرزت على أعلى نسبة مئوية.
- في حالة عدم حصول أية قائمة متبقية على نسبة 7% توزع المقاعد على حسب النسب مهما كانت مع إعطاء الأفضلية للقائمة الحائزة على أعلى نسبة مئوية[1].
- وفي حالة تعادل الأصوات بين القوائم التي حازت على أعلى نسبة فإن القائمة التي يكون معدل السن لمرشحيها الأصليين أقل ارتفاعا هي التي تفوز بالأغلبية و في حالة تعادل الأصوات بين القوائم التي لها الحق في اقتسام المقاعد فإن الأولوية للحصول على المقاعد تعطى للقائمة التي يكون معدل السن لمرشحيها الأصليين أقل ارتفاعا[2].

يجب أن يتم توزيع المقاعد على مرشحي القائمة حسب ترتيب المرشحين المذكورين فيها[3].

---

(1) المادة 62 من قانون الانتخابات.

(2) مكرر 01 للمادة 62 من قانون الانتخابات.

(3) مكرر 02 للمادة 62 من قانون الانتخابات.

ţ ơǂƩǎ

تعتبر موƢعة الدراسة في نسǃ كلي مǇ المفاǄيم عملية Ɓساسية مǇ Ɓجل فهم كنǈ موƔƢ الدراسة Ɩ و Ǆي جزƞ لا يتجزƁ مǇ عملية البحث في حد ƿاتǈ.

لاد حاولنا في ǿƿا الفصل توƢيƠ الǔلية التي مǇ خǚلها تتم المنافسة السياسية في المجتمعاƩ الحديƛة معتمديǇ في ƿلǁ على مسلمة Ɓساسية و Ǆي : ƁǇ دراسƔة و فهƔم السياسي ماǄية ƍلا دراسة الكيفية التي تتمƥƧ مǇ خǚلها السلطة في مجتمƔ معيƔǇ و في مرحلة زمنية معينة .

ƍǇ ما يميز المجتمعاƩ الحديƛة في مجال التناƧƽ على السƔلطة السياسƔية Ǆƻو ƍرتكازǄا على فكرة الشرعية.

ǿǄƿ الƻǰيرة ترتصم وتكتمل صورتها مǇ خǚل ƛǚƛ Ʃƍليƻ Ʃƍ : الدولة Ɩ الحزƔ Ɩ و الديماراطية.

فƎǇ يمكǇ ƁǇ تبنى الشƔرعيƔة السياسية خǚƔلƿ ƍطار الدولة التي ƁصبحƩ مƔǇ حيث الشكل و الوƲƏاƻ عالمية ƿƍ ƁǇ العالم ƁصبƠ عبارة عǇ مجموعة مƔǇ الƔدول موحدة مǇ حيث الشكل و الوƲيفة و ǿƿا بفعل عƔوامل متعددة تم شرحها في الفصل.

صاحƔ نشƔوƞ و تطور ǿƿا الدولة (الدولة – الƻمƔة) نƔشƔوƞ Ɣƛ Ǆƻ ƛ Ɣرة الƻحƔزاƔ السياسية كشكل مǇ Ɓشكال التعبير عǇ التمايز و الإƢƔƿ ƻ الموجƔود فƔي المجتمƔƖ حيث يكوǇ دورǄا Ǆو التعبير عǇ ǿƿا الإƢƔƿ ƻ و التمايز مǇ خǚل المطابة بالمشاركة في السلطة بشكل سلميƖ وƁصبحƩ الحياة السياسية لا تعني شيƞ في عƔدم وجود ƁحزاƔ بل ƁكƛƧ مǇ ƿلǁ فƎǇ عƻمة صحة الحياة السياسƔية مرǄونƔة بوجƔود ƁحزاƔ.

مǇ Ɓجل ƁǇ تاوم الƻحزاƔ بوƲيفتها المنوطة بها و التي سبǃ ƿكرǄا فƎنǈ تحتƔاƚ ƍلى نƲام ياƏعد ويƧƥƌ المنافسة بينهاƖ و Ǆنا تبرز الديماراطية كشكل مǇ Ɓشكال تنƲيم

المنافسة و التداول على السلطة الساسية و تصبƠ قاعدة لحل مشكلة الشرعية السياسǜية للسلطة و النƱام السياسي.

ǌǋ واƯǃ المنافسة السياسية في الجزائر في مرحلة بناǘ الدولǜة و مǜا بعǜدǋǊ لا ǋǈǜدǋǊ تم تصويرزا في ǉǈǋ الفصل على اǕقل على المستوƽ المƥسسي ... يƤتاƸ عǊǋ الواƯǃ اǉǈ ǏǄ

ǌǋ واƯǃ المنافسة السياسية يƱهر مǊǋ ƤǓǁ الدولة التي ǋǈي بمƙابة مولد التعدديǜة الحزبية Ǘ ǊǈǈǄ فǊǋ ممارسة الحكم عǊǋ طريƾ اǕحزاƣ لا يعتبر تسǜلم السلطة عǜǊǋ طريƾ مجموعة اǕحزاƣ و لكǊǋ يفهم على ǈǋǈǋ ممارسة سلطة الدولة مǊǋ طرƸ الدولǜة نفسها مǊǋ ƤǓǁ المرور على القواعد الشكلية العالمية (الديمقراطية والإنتƤاباƘ) ǋǈǜǄǋ القاعدة تقوم بشرعنة مزدوجة : شرعنة الدولة و شرعنة الفاعليǊǋ السياسييǊǋ.

ĸJlķl ŭTƶl

ƕǏساǏال ƕbط‡ال ƕǏǙلوǏسو

ŭƴƌǅ

ƕǏساǏال ƕbط‡ال ƕساراد ǎǤƴǆوال باراتƈا :ŭأولا ĸƟǤǅال

ǅال ط‡ب الأوŭ: الإتجاǋĸl العامة لدراسة النƤبة

ǅال ط‡ب ǏǆĸķĸǇ: الرواد الƈوائل لدراسة النƤبة

ǅال ط‡ب ĸJlķl: نƱرياĸl الحديƙة لدراسة النƤبة

ƕǏساǏال ƕbط‡ال Ǎإ Ʊ‡التط :ǏǆĸķĸǇ ĸƟǤǅال

ǅال ط‡ب الأوŭ: ماǋية السلطة

ǅال ط‡ب ǏǆĸķĸǇ: ƈنواع دواƹƳ التطƳƹ إلى السلطة

ŭTƶl ţ ƴ‡ǅ

تمهيد

تعتبر عدم المساواة في المجتمع أحد أهم مميزات التنظيم الإجتماعي وهي تظهر على شكلين:

الأول: عدم المساواة الفردية في الادراك والإستعدادات والملكات.

الثاني: عدم المساواة بين الفئات والطبقات والمجموعات[1] وحسب علماء الأنتربولوجيا فإن عدم المساواة ينتج عن التنظيم الإجتماعي الذي يشكل هيكل أي مجتمع، ويختلف أساس الذي تقوم عليه عدم المساواة بحسب درجة تقدم وتطور المجتمع، ففي المجتمعات التقليدية فإن عدم المساواة ترتكز أساسا على عوامل التفريق الطبيعي كالأصل البيولوجي (الجنس، السن، الأبوية ...)، وأما في المجتمعات المتقدمة والمتطورة التي تتميز بالإنقسام الإجتماعي فإن عدم المساواة تقوم أساسا على عوامل سوسيو إقتصادية وثقافية. [2]

ولعل أهم عدم مساواة التي يمكن ملاحظتها بشكل واضح في المجتمع هي عدم المساواة السياسة التي يجعل منها البعض معطى أساسيا للشرط الإنساني الإجتماعي[3] بغض النظر عن شرعيتها أو عدمها أو أنها عبارة عن توزيع للأدوار في المجتمع.

تتجسد عدم المساواة السياسية بين الجماعات والأفراد في المجتمع فهي مرتبطة بتطلع بعض الأفراد والفئات للسلطة على حساب البعض الآخر والسعي للمحافظة عليها على إعتبار السلطة هي مصدر إمتيازات وأهميتها ومن الحقائق السوسيولوجية والتاريخية أنه ليس كل الأفراد الذين ينتمون إلى المجتمع يسعون للحصول على السلطة، وإنما هناك فئات وأفراد يسعون لإمتلاكها من خلال تكريس كل وقتهم ومجهوداتهم ومواردهم، ومن الأكيد أيضا أنه لا يكون لكل الأفراد والفئات والجماعات نفس الدوافع لإكتساب السلطة، ومن هنا تطرح إشكالية ظاهرة السلطة في المجتمع.

المبحث الأول: الاقتراب النظري لدراسة النخبة السياسية

لقد حاول العديد من علماء الإجتماع وضع تيبولوجيا "للبنايات" النظرية من أجل تفسير النخبة. وتمثل المحاولة التي قام بها الباحث "***URS.JUEGGIE***" إحدى هذه المحاولات الأساسية والتي تقوم على التمييز بين ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وهي التي تحدد النخبة عن طريق "القيم".

المجموعة الثانية: وهي التي تحدد النخبة عن طريق مصطلح "السلطة".

المجموعة الثالثة: وهي التي تقابل بتعدد النخب والتي تميزها على أساس الوظائف التي تؤديها(1).

أما التيبولوجيا التي وضعها "**توم بوتومور**" فتعتبر الأكثر إنتشارا وإستعمالا في دراسة النخبة والتي سوف نعتمد عليها في بحثنا.

المطلب الأول: الاتجاهات المفسرة لدراسة النخبة

فهنا باستطاعتنا حسب "**بوتومور**" أن نميز بين أربعة إتجاهات أساسية في دراسة النخبة:

الاتجاه الأول: هو الإتجاه "التنظيمي" الذي يمثله "موسكا" وتلميذه "روبرت ميشلز".

الاتجاه الثاني: هو الإتجاه "السيكولوجي" وتمثله كتابات "باريتو".

الاتجاه الثالث: وهو الإتجاه الإقتصادي ويمثله "بيرنهام".

الاتجاه الرابع: وهو الإتجاه "النظامي" ويمثله " ت. رايت ميلز"(2).

---

(1) *BOUSINO (GIOVANNI). **Elites et elitisme**. Casbah édition, alger, 1998. PP 79,80.*

(2) محمد حسني السيد في بوتومور توم. **الصفوة والمجتمع**. (ترجمة الجوهري وآخرون). دار الجيل للطباعة. مصر: القاهرة الطبعة الأولى. 1972. ص 07.

الفرع الأول: النظرية التنظيمية

يتزعم هذا الإتجاه كل من جيتانو موسكا وروبرت ميشلز . يعتمد هذا الإتجاه على قدرة النخبة التنظيمية إذ أن النخبة تمتلك مقاليد السلطة (القوة) بفضل قدراتها التنظيمية وتأثيرها الدقيق لمصادر السلطة في المجتمع.

ويرى "موسكا" إلى أن الأقلية تمارس النخبة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدي القوى المعارضة[1].

أما "روبرت ميشلز" فقد حاول في كتابه "الأحزاب السياسية" تدعيم وبلورة ما وصل إليه "موسكا" فالسيطرة التي تمارسها النخبة تتوقف إلى حد كبير على طابعها التنظيمي. وبعد دراسته لعدد من الأحزاب والنقابات العمالية إستنتج قانونه الشهير والذي أطلق عليه إسم "القانون الحديدي للأوليجاركية" ويتضمن هذا "ميشلز" تحليل لديناميات العلاقة بين النخبة والجماهير[2].

الفرع الثاني: النظرية السيكولوجية

يعتبر عالم الإجتماع الإيطالي فلفريدوباريتو زعيم الإتجاه السيكولوجي في سوسيولوجية النخبة. إن النخبة عند "باريتو" ليست نتاجا للقوة الإقتصادية كما يقول "ماركس". كما أنها لا تستند في قوتها إلى قدراتها التنظيمية على نحو ما رأينا عند "موسكا" و"ميشلز" ولكنها نتاج "للخصائص" الإنسانية الثابتة عبر التاريخ"[3].

يميز "باريتو" بين نوعين من النخبة: النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة ويقابل بعد هذا بين النوعين من النخبتين والأقلية أو الجماهير.

([1]) نفس المرجع. ص 08.

([2]) *LECOMTE (PIERRE), DENNI (BERNARD). **OP.cit.** P 213.*

([3]) بوتومور توم. المرجع السابق. ص 08.

يحلل "باريتو" المجتمع في ضوء الصراع بين النخبة والجماهير وهو يقدم البناء السيكولوجي للنخبة واتجاهاتها فهو يفسر بناء النخبة ودينامياتها تفسيرا سيكولوجيا إلى حد بعيد ولكي يوضح وجهة نظره هذه يستعين بمفهومين:

الأول: "المشتقات" "*Dérivations*" وهي [illegible]

الثاني: "الرواسب" "*Résidues*" وهي الإنعكاس المباشر للغرائز والعواطف أو الحالة العقلية للإنسان.

ويؤكد "**باريتو**" على الغرائز الإنسانية وما تعكسه "مشتقات" تظل ثابتة عبر التاريخ[1].

الفرع الثاني: نظرية الثورة الإدارية

يتزعم هذا الإتجاه المفكر "**بيرنهام**" و تتجلى أفكاره في كتابه "الثورة الإدارية". إذ أن البنية الأساسية التي يقوم عليها "النظام الرأسمالي" هي الإتجاه هي في تدهور مستمر وأنه سيتحول تدريجيا إلى مجتمع تسيطر عليه "نخبة إدارية" تتولى شؤونه الإقتصادية والسياسية. ومن أهم الفروق التي تبناها هذا التيار هي أن السياسة ماهي إلا كفاح ونضال وصراع بين جماعات من أجل الحصول على السلطة. وأما بالنسبة للتغير الإجتماعي فمصدره بالنسبة "**بيرنهام**" يكمن في بناء النخبة واتجاهاتها واستبدالها بنخبة أخرى[2].

الفرع الثالث: نظرية [illegible]

يتزعم هذا الإتجاه عالم الإجتماع الأمريكي "**ر. س. ميلز**". ويتفق "**ر. س. ميلز**" مع "**بيرنهام**" على مكانة النخبة وبنائها لا يتوقف على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية ولكنها تتحدد في ضوء البناء الإجتماعي-الإقتصادي لمجتمع معين حسب نظرية "**بيرنهام**".

(1) [illegible]. ص 13.

(2) *BOUSINO (GIOVANNI)*. ***OP.cit***. *P99.*

ﺇﻟﻰ النخبة عند "**ﺑﺎﺭﻳﺘﻮ**" ﺇﻟﻰ نتاﺝ للطابع النظامي ﺍﻟﺬﻱ يسيطر سيطرة كاملة علﻰ المجتمع الحديث وﻟﻜﻦ السلطة تميل ﺇلى ﺍﻟﺘﺨﺼﺺ طابع ﻧﻈامي عام. ويؤدﻱ ﺫﻟﻚ الموقف ﺇلى ﻇهور منظماﺕ المنظمة ﻭﻟﻜﻦ المجتمع في محورية مهمية تحتل ﺍﻟﺘﻲ المنظماﺕ تشكل فهي مجموعها المراكز القيادية في البناء الإجتماعي. ويشكل قادة ﻫﺬﻩ المنظماﺕ المختلفة "نخبة السلطة" على المستوى القومي. ويرى "**ﺑﺎﺭﻳﺘﻮ**" ﺇلى ﺃﻥ الروابط التي تنشأ بين ﻫﺬﻩ النخبة تكون في ﺃوج قوتها حينما "يتبادل الأعضاء فيما بينهم الوظائف العليا الممثلة لقطاعات المجتمع المختلفة[1].

ﺍﻟﻤﻄﻠﺐ الثاني: الرواد الأوائل لفكر النخبة

الفرع الأول: ﻓﺮﻳﺪﺭﻳﻚ لوبلاي 1806-1882

يعتبر "**ﻓﺮﻳﺪﺭﻳﻚ لوبلاي**" ﺃول من ﺃعطى لدراسة النخبة البعد السوسيولوجي عن طريق دراساته حول الأجور المعيشية للعمال وحول الميزانيات العائلية[2].

لقد ﺇهتم ﻫﺬﺍ المفكر بالتحولات الكبرى لتنظيم الحياة الإجتماعية الناجمة عن عملية التصنيع. وأوكل مهمة ﺇيجاد المخارج الضرورية للعلوم الإجتماعية. بالنسبة لـ"**ﻓﺮﻳﺪﺭﻳﻚ لوبلاي**" فإن ﺇنقسام المجتمع ﺇلى طبقة عليا (حاكمة) وطبقة دنيا (محكومة) ﻫو ﺃمر طبيعي. ومن ﺍلأفكار الأساسية لـ "**لوبلاي**" ﺃن المسيرين يضمنون الإستقرار للنظام الإجتماعي وعليهم ﺇعداد نماذج السلوك الحسن وعليهم بالضرورة المساهمة القابلة للتسيير الحسن لأشخاص ﺁﺧﺮﻳﻦ سلوكاتهم غير سوية. ويشترط ﺃربع مزايا يجب ﺃﻥ تتوفر في الافراد الذين يشكلون النخبة و ﻫي :

1- الشجاعة 2- العدالة 3- الفطانة 4- الإعتدال.

كما يجب ﺃﻥ يشتملوا على الميزات الإيمانية الثلاث وهي: الإحسان والرجاء والإيمان[3]

(1) ***IBID. P 52.***
(2) ***IBID*** *.P 09.*
(3) ***IBID*** *.P 09.*

ويسمي "**لوǴǗǎ**" ǰǨǸ الطباة العليا للمسيريǇ طباة منتƩبة ويفرقهǠ تمامǠ ǠǸǟ ǇǸǟ الطباة السياسية المسيرة.

تلبǨ كل بحوث "**لوǴǗǎ**" ترابطا بيǇ الرƩǾǗ والراحǠǸ المادية̈Ǡ والإسǠتارار الإجتماعي والحياة ǚƩǗǙ قية̈Ǡ ولكنها لا تلبǨ ǃنها تنبǜƴ ǇǟǾ طباة حكيمة موجودة فǠي المجتمǞ وǰǿي النƩبة[1].

رƹم الدراساǨ التي قام بها "**لوǴǗǎ**" ǙلاǃǃنǠ لا نجد عندǽǽ كيƨ يمكǺ ǇǃǺ نحدد ǃو نعرƨ ǙمبرياǇ ǰǨǸ الطباة مǇ ǺǙǇ تǬتي وكيƨ تتشكلǠ فبالنسبة ǙليǇǽ المجتمǞ الجيد ǰǿǠو المجتمǞ المحكوم عǇ طريǜ قواعد ǚƩǃ قية محكمة والتي تنتجها وتنشǠرǿǽ مجموعǠة قليلة مǇ الرجال الحكماǠ تكوǇ طباة منتƩبة ǃو نƩبة للمجتمǞ وتكوǇ بمثابة نمǠوǽƿ للحاكميǇ والمحكوميǇ على السواǒ[2].

ǭالǭا : ǦǈǙǃǴƩǬǿȂǃǂǘǈǃȂرتو (1848-1923)

حاول "ǃǂتو" الإجابة على نفǆ التساǗلاǨ التي طرحها "**ǃǅوسكا**" ولكل مǇ ǇǟǇ زوايا مƩتلفةǠ وǙنصǞ ǰǿǽ تماماǽ على محاولة الكشƨ على القوانيǇ التي تحكم قيǠام وبǠاǒ وǙنهيار الƾقلياǨ الحاكمة[3].

وينطلǜ "**ǃǂتو**" مǇ مسلمة ǰǿي ǃǇǽ في كل المجتمعǠǨ وفǠي كǠل المراحǠل التاريƩية يوجد عدم مساواة. وǃǇǺ عدم المساواة ǰǿي شيǒ طبيعيǠ فǠبعǒ الǠدراǨ والمميزاǨ توجد عند ǃفراد ولا توجد عند البعǒ الǚƩر. ومǰǿ ǇǺنا تتولǠد الفروǠǨ والتفاوتاǨ والتغاير[4].

([1]) ***IBID*** *.P 10.*
([2]) ***IBID*** *.P 10.*
([3]) ***IBID*** *.P 13.*
([4]) ***IBID*** *.P 14.*

وبالنسبة "**لباريتو**" فإن المجتمعات ليست متجانسة فهي مقسمة إلى مجموعات وطبقات متنافرة ولكن هذه التفرقة ليست مطلقة فهناك دائما حركة المجموعات والطبقات وبين المجموعات والطبقات وانتشار حركة عمودية وأفقية[1].

فمن هي النخبة بالنسبة "لباريتو" ؟

لقد عرف باريتو النخبة بطريقتين مختلفتين الأولى يعبر فيها عن النخبة بشكل عام وترتكز على فكرة جوهرية المتمثلة في التفوق باعتبارها أساس التمييز بين النخبة والعامة. وأما التعريف الثاني للنخبة - الذي يعنينا - فهو الذي يعتمد على امتلاك السلطة السياسية وممارستها هو أساس التمييز بين النخبة والعامة.
وبالنسبة "**لباريتو**" فإن المجتمع ينقسم إلى طبقتين:

1- الطبقة الدنيا: الطبقة الغريبة عن النخبة.

2- الطبقة العليا: النخبة والتي تنقسم إلى : أ- النخبة الحكومية ب- النخبة غير الحكومية فهو يقول : " ... الذين يلعبون بطريقة مباشرة وغير المباشرة دورا نبيلا في الحكومة يكونون النخبة الحكومية والباقي يكون النخبة غير الحكومية ..." [2].

إن التقسيم الإجتماعي "*TIFICATION SOCIALE*" ليس وليد القوى الإقتصادية والقدرات التنظيمية الخاصة وإنما عدم المساواة بين الأفراد بالنسبة "لباريتو" محدد بامتلاك ميزات سيكولوجية. هذه الميزات السيكولوجية تدفع البعض من الناس إلى البحث وتنمية السلطة وأن الآخرين يجب عليهم أو من الضرورة عليهم تحملها[3].

- ما هي الخصائص والميزات التي تميز النخبة ؟.

- كيف تتكون وكيف تتغير وتتحول؟.

- ماهي الوظائف التي تضمنها أو تقوم بها؟.

(1) ***IBID*** *.P 14.*
(2) ***IBID*** *.P 14.*
(3) ***IBID*** *.P 15.*

ﻭ ﻟﻘﺪ ﺍﻻﺩﺭﺍﻙ ﺑﺎﻟﻨﺴﺒﺔ ﻟﺒﺎﺭﻳﺘﻮﻭﻫﻲ ﺍﻹﺳﺘﻌﺪﺍﺩﺍﺕ ﺍﻟﻄﺒﻴﻌﻴﺔ ﻟﻠﻔﺮﺩ ﺍﻷﻛﺜﺮ ﻗﻴﻤﺔ ﻋﻨﺪ ﺍﻟﻔﺮﺩ ﻓﻲ ﺃﻱ ﻧﺸﺎﻁ ﻣﺤﺪﺩ. ﻭﻫﺬﻩ ﺍﻹﺳﺘﻌﺪﺍﺩﺕ ﺍﻟﻄﺒﻴﻌﻴﺔ "***LES ATTITUDES***" ﺗﻨﺘﻘﻞ ﺣﺴﺐ ﺑﺎﺭﻳﺘﻮ ﻋﻦ ﻃﺮﻳﻖ ﺍﻟﻮﺭﺍﺛﺔ.

ﻣﻦ ﻫﻨﺎ ﺗﺄﺗﻲ ﻗﻴﻤﺔ ﻫﺬﻩ ﺍﻻﺩﺭﺍﻙ ﻭﻛﻴﻒ ﺗﻌﻄﻲ ﺃﻭ ﺗﻨﺠﺐ ﺍﻟﺘﻔﻮﻕ.

ﻓﺒﺎﻟﻨﺴﺒﺔ "**ﻟﺒﺎﺭﻳﺘﻮ**" ﻟﻴﺲ ﻣﺠﺮﺩ ﻭﺟﻮﺩ ﺍﻻﺩﺭﺍﻙ ﻫﻮ ﺍﻟﺬﻱ ﻳﺆﺩﻱ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺘﻔﻮﻕ ﻭﻟﻜﻦ ﺍﻟﺬﻱ ﻳﺤﺪﺩ ﺍﻟﺘﻔﻮﻕ ﻫﻮﻣﺎ ﻣﺠﻤﻮﻋﺔ ﺇﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻣﻌﻴﻨﺔ ﺗﻘﺮﺭ ﺗﻘﻴﻴﻢ ﺗﻠﻚ ﺍﻻﺩﺭﺍﻙ ﻋﻦ ﺍﻻﺩﺭﺍﻙ ﺍﻷﺧﺮﻯ.[1]

ﻭﻳﺸﻜﻞ ﺯﻭﺍﻝ ﺍﻟﻨﺨﺐ ﻭ ﺑﺮﻭﺯ ﻧﺨﺐ ﺟﺪﻳﺪﺓ ﻣﺤﻮﺭﺍ ﺃﺳﺎﺳﻴﺎ ﻓﻲ ﻓﻜﺮ ﺑﺎﺭﻳﺘﻮ ﺍﻟﺬﻱ ﻳﻌﺘﺒﺮ ﺃﻥ ﺍﻟﺘﺎﺭﻳﺦ ﻫﻮ ﻣﻘﺒﺮﺓ ﺍﻷﺭﺳﺘﻮﻗﺮﺍﻃﻴﺎﺕ ﻭﻫﻮ ﺑﺬﻟﻚ ﻳﺼﻮﻍ ﻭﺍﺣﺪﺓ ﻣﻦ ﺃﻫﻢ ﺃﻓﻜﺎﺭﻩ ﻭﻫﻲ ﺩﻭﺭﻳﺔ ﺍﻟﻨﺨﺒﺔ.

ﻛﻤﺎ ﺇﻫﺘﻢ ﻓﻲ ﺩﺭﺍﺳﺘﻪ ﺑﺄﻫﻤﻴﺔ ﻋﺎﻣﻞ ﺍﻷﺻﻞ ﺍﻹﺟﺘﻤﺎﻋﻲ. ﻭﺗﻘﻨﻴﺔ ﺍﻟﺮﺷﻮﺓ ﻹﺩﺧﺎﻝ ﺍﻭﺍﻹﺑﻘﺎﺀ ﻋﻠﻰ ﺍﻷﻓﺮﺍﺩ ﻏﻴﺮ ﺍﻷﻛﻔﺎﺀ ﻓﻲ ﺍﻟﻨﺨﺒﺔ ﻭﻟﻜﻦ ﻳﺒﻘﻰ ﺑﺎﻟﻨﺴﺒﺔ ﺇﻟﻴﻪ ﺃﻥ ﺍﻟﺸﺮﻁ ﺍﻟﻄﺒﻴﻌﻲ ﻟﻠﺪﺧﻮﻝ ﻓﻲ ﺍﻟﻨﺨﺒﺔ ﻫﻮ "ﺍﻻﺩﺭﺍﻙ ﺍﻟﺸﺨﺼﻴﺔ" ﻓﺎﻹﻧﺘﻘﺎﻝ ﺑﻴﻦ ﺍﻟﻄﺒﻘﺔ ﺍﻟﺪﻧﻴﺎ ﻭﺍﻟﻄﺒﻘﺔ ﺍﻟﻌﻠﻴﺎ - ﺍﻟﺤﺮﻛﻴﺔ ﺍﻭﺍﻟﺤﺮﺍﻙ - ﻳﺠﺐ ﺃﻥ ﺗﻜﻮﻥ ﺧﺎﺻﺔ ﻋﻤﻮﺩﻳﺔ ﺗﺼﺎﻋﺪﻳﺔ ﻭﻟﻜﻦ ﻳﻤﻜﻦ ﺃﻥ ﺗﻜﻮﻥ ﺗﻨﺎﺯﻟﻴﺔ: "ﺣﺎﻟﻴﺎ ﻓﻲ ﻣﺠﺘﻤﻌﺎﺗﻨﺎ ﻓﺈﻥ ﺩﻋﻢ ﺍﻟﻌﻨﺎﺻﺮ ﺍﻟﺠﺪﻳﺪﺓ ﻫﻮﺿﺮﻭﺭﻱ ﻟﺼﻤﻮﺩ ﺍﻟﻨﺨﺒﺔ ﻭﻳﺄﺗﻲ ﻣﻦ ﺍﻟﻄﺒﻘﺎﺕ ﺍﻟﺪﻧﻴﺎ ﻭﺑﺸﻜﻞ ﺧﺎﺹ ﻣﻦ ﺍﻟﻄﺒﻘﺎﺕ ﺍﻟﺮﻳﻔﻴﺔ ..." [2].

ﻭﻳﻌﺘﺒﺮ "**ﺑﺎﺭﻳﺘﻮ**" ﺑﺮﻭﺯ ﺍﻟﻨﺨﺐ ﺍﻟﺠﺪﻳﺪﺓ ﻳﺄﺗﻲ ﻣﻦ ﺧﻼﻝ ﺍﻟﺤﺮﻛﺔ ﺍﻟﻤﺘﻮﺍﺻﻠﺔ ﻭﻏﻴﺮ ﺍﻟﻤﻨﻘﻄﻌﺔ ﺍﻹﻧﺘﺸﺎﺭ ﺍﻟﺘﻲ ﺗﻨﺒﺜﻖ ﻣﻦ ﺍﻟﻄﺒﻘﺎﺕ ﺍﻟﺪﻧﻴﺎ ﻟﻠﻤﺠﺘﻤﻊ ﻭﺗﺼﻌﺪ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﻄﺒﻘﺎﺕ ﺍﻟﻌﻠﻴﺎ ﻭﺗﻨﻤﻮﺍ ﻫﻨﺎﻙ ﻭﺗﺘﻘﻬﻘﺮ ﻭﺗﺴﻘﻂ ﻭﻫﺬﺍ ﻳﻌﻨﻲ ﺍﻟﻔﻨﺎﺀ ﻭﺍﻟﻐﻴﺎﺏ ﻭﻫﻲ ﻇﺎﻫﺮﺓ ﻳﺠﺐ ﺃﻥ ﺗﺆﺧﺬ ﺑﻌﻴﻦ ﺍﻹﻋﺘﺒﺎﺭ ﻟﻔﻬﻢ ﺍﻟﺤﺮﻛﺎﺕ ﺍﻹﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﺍﻟﻜﺒﺮﻯ ." [3]

([1]) ***IBID*** *.P 16.*
([2]) ***IBID*** *.P 17.*
([3]) ***IBID*** *.P 17.*

بالنسبة لباريتوفǀƜ النƠƷ تزول وتƠتفي لعدة ƗسباƣƸ نستطيǞ ƗƜ نƠƜصها في ƯƜث نƾاط Ɨساسية:

1- التحطم البيولوجي *LA DESTRUCTION BIOLOGIQUE*

2- التغير في الإستعدادƘƗ السيوكولوجية

3- التاهار Ɨو الإنحطاط La decadance

ونجد ƗƜ التحطم البيولوجي يƠƷر ƗƸ الآريسطاراطية.

وƗما التغير في الإستعدادƘƗ السيكولوجية فيƾتي مƜƗ ƠƷƜƾƜ ƨƴƜ النمƺƷƜ الƸƜƜƾافي وƠƷƜƯل نموƺƷ ƾافي مغاير.

وƗما الإنحطاط فيعني ƗƜ Ɨدوار ومكاناƘƗ الأفراد تتوƨƾ بشكل واسǞ على Ɨصلهم الإجتماعي[1].

وƗما نƷرية باريتوللحياة السياسية فتنطلƼ مƜƗ ƠƷ ماƷيƜƜة التنƷيم الموجƜود بيƜƜ المحكوميƜ والحاكميƜ فنجدƧ يتساءل عƜƗ ƠƷمكانية تفادƗ ƟƷƣƷ التنƷيم Ɨو لا ؟

ƗƜ ƠƷجابة باريتو عƜ ƣƷƣƷ التساƙلاƘƗ جد مهمة فهو يعتبƜر ƗƜ الحيƜاة السياسƜية والإجتماعية ƷƷي ƘƗƣ طابǞ دورƟ " Cyclique" والتحƜولاƘƗ السياسƜية والتغيƜراƘƗ الإجتماعية لا يمكƜ تفاديها وتƾتي مƜ التناوƣƸ المستمر والدائم لƾƸقلياƘƗ والتي لا تهدƨ ƠƷلا للحكم ƷƷ ƠƷناƘ تغيراƘƗ لƾƸقلية ƗƟ ƷƷناƘ تغير في الشكل وليƧ بنية نƷƜام الحكƜم ويƙكد باريتوعلى ƗننƗ في الواƾƷ ƗƜƗ الواƾƷ الإجتماعي والتاريƠƷي يƙكد لنا وجود ƯابƘƗ مهم ووحيد : وƷƗ ƷƷƜ الحيƜاة الإجتماعيƜة والسياسƜية تمƯƜل ƗوتعبƜر عƜ تاسƜيم ƜƜƗ "Strafication" قاعدƟ وƗساسي بيƜ المهيمƜ والمهيمƜ عليƷƷ وƷƷي ƗوليغاركيƜة فƜي الجوƷƷر وكل الطرƼƷ ƷƷي حسنة للوصول ƷƷلى الحكم Ɨومسموƕ بها لكي تحاƼƜ النƠبƜة ƷƷدافها وƔايتƷƷ[2].

([1]) ***IBID*** *.P 18.*

([2]) ***IBID*** *.P 21.*

ǖǂƢ ƘǙǂƘ: **ǅǍوستاǋو ǅǍوسكا** (1858-1941)

يعتبر **ǅوستاǋو ǅǍوسكا** ǃول مǺ قدم تفرقة ǻǜرية بيǺ النƼبة والجماǿير وǃول مǺ حاول ǚقامة علم سياسة جديد مستندا في ǀǳǁ على تفرقتǿǀǁǿ. فبالنسǤبة لهǀǁǤ القانوني الصالي اǕصلǠ اƾǁ ǅ بالإƮافة ǚلى ǚنشغالǿ بدراسة النǜام البرلماني الحديثǠ ونشوǢ الدولة الإيطالية ǚǿتم ǃيƮا بمسئلة جديǤدة: كيǤ ƞ تتشǤكل وتتغيǤر وتسǤتبدل المجموعاƘ المهيمنةƩ ماǿو موƮوع العǢقاƘ الموجودة بيǤǺ النƼǤ ǙƔ والجمǤǿǀيرƩ فبالنسبة ǚليǿǀ فƢǺ السيادة الشعبية ماǿي ǚلا ƼدعةǠ واسعةǠ وǃǺ الديماراطية قǤد ǩيǤرƘ نǜام ǚنتاǬǀ المسيريǺ ولم تغير ǃبدا مبدǃ ǃǺ السلطة تحتفǜ بها دائما ǃقلية وǃǺ اǕغلبيǤة ليƧ لها ǃ ǅ تدƼل في القراراƘ والإƼتياراƘ الجماعية[1].

ǚǺ موسكا ماتنǺ بǚ ǃǺممارسة السلطة يتطلƔ ǚستعمال القوة ولكǺ ǿǀǁ الإسǤتعمال للقوة لا يمƮǺ ǃبدا الهيمنة. وǕجل ǚكتساƔ ولاǒ الجماǿير على اǕقليǤة الحاكمǤة ǃǺ تمقƾ حد معيǺ مǺ الإجماعǠǅ ǃ يجƔ ǃǺ تكتسƔ الشرعية[2].

ǚǺ الديماراطية بالنسبة لموسكا تعطي شرعية ǜǿرية وǿǤي مجǤرد ممارسǤة للسلطة في ǜرƞ ǚجتماعي مǺ طرƞ ǃقلية يطلǪ عليها ǚسم طبقة سياسǤيةǠ وطبقǤة مسيرةǠ وطبقة مهيمنة. ووحدة وتجانƧ الطبقة يتوقƞ على وجود مصǁǤǳ قويǤة مشتركة وعلى وجود نفƧ نوع التنǜيم. ومǺ ǿنا تƘǖتي ǚمكانية مراقبة اǕقلية المهيمنǤة للجماǿير. فقد كتƔ موسكا سنة 1896 "مǺ بيǺ الحقائǪ الثابتة التي يمكǺ ǃǺ يلحǜهǤا في الكائناƘ العƮوية السياسية ǿناǁ دائما حقيقة واƮحة ǚلى ǃبعدحد بالنسǤبة للعيǤǺ العارƮǤة ففي كل المجتمعاƘ - ǚبتدǒ مǺ تلǁ التي حƘǁ بالفعل شوطا كبيرا مǺ التقدم ǃم شهدƘ ǃفولا بعد ǃ ǁǳو حتى تلǁ التي لا تزال في قمة تقدمها وقوتها - طبقتǤǿǀǺ متميزتاǺ مǺ الناƧ طبقة تحكم وƼǃرǎ محكومة والطبقة اǕولى عادة ما تكوǃ Ǻقل عدد وǃقوǎ سيطرة على الوǛائƞ السياسية وǃشد ǚحتكارا للقوة. وǃما الطبقة الثانيǤة فهǤي

([1]) ***IBID*** *.P P 10, 11.*
([2]) ***IBID*** *.P 11.*

الأكثر عددا والأقل طاعة لتوجيه وتحكم الطبقة الاولى ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابعا قانونيا بشكل أو بآخر كما يتخذ طابعا تعسفيا أو عنيفا على نحو معين"[1].

يستطاع موسكا وباريتو من نسج نظرية يمكن من عدة فرضيات حول العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات: أريستقراطية/ديمقراطية مبدأ تسلطي/مبدأ ليبرالي المركزية/اللامركزية الخصوصية/العمومية...إلخ. فتسمح لنا نظرية عن الطبقة السياسية بفهم ناول عندما يعلو المبدأ الأريستقراطي: الطبقة المسيرة هي مستترة لكنها محرومة من التمثيل. بالمقابل عندما يكون المبدأ الديمقراطي هو المسيطر: الطبقة المسيرة هي تمثيلية للقوى الإجتماعية الموجودة ولكنها مستعدة لتحالفات مع المشاريع الجماعية ولكنها غير مستترة وجد متصلة بمصالحها الخاصة[2].

بالرغم من أهمية أبحاث موسكا وباريتو تبقى غير كاملة فهو لم يوضح لنا من هي هذه الفئة؟ كل من الاقلية الحاكمة في أي وضعية أو نشاط إجتماعي ينتمون إلى الطبقة السياسية وهل بالضرورة يجب أن يشغلوا المناصب القيادية في مجتمع معين.

ثالثا: روبرت ميشلز (1877-1936)

لقد حاول ميشلز أن يوضح حالة بروز وتطور بنى "السلطة الأوليجاركية" وإرتباطها بالخصوصيات الأساسية لبنى المنظمات. وهذا في الأحزاب الثورية اليسارية التي تدعي تحطيم كل أشكال عدم المساواة. ويعتقد ميشلز أن بروز وحياة "البنى الأوليجاركية" في علاقات السلطة المختلفة هي مسألة عن أسلوب الإنتاج وعن مستويات النزاعات الطبقية وعن طبيعة ومكونات آلة الدولة[3].

لقد حاول ميشلز من خلال كتاباته البرهنة على أن غاية أي منظمة هي النجاح في الإبقاء على روح "المحافظة الذاتية". ويمكن تلخيص تصور ونظرية في ثلاث نقاط أساسية وهي:

(1) ***IBID*** *.P 12.*
(2) ***IBID*** *.P 13.*
(3) ***IBID*** *.P 22.*

1- في جهاز ĭ ⅅ جماعة "*COLLECTIVITÉ*" منبٌاة ﻣﻠ تاسيم العمل تعلو حكيǜﻟﻠ تتشكل ⅅǸدا Ƨ اصةƤ وǸǭ اǬǸǭداƧ تصبƠ عايǜة فǜي التهƦوǕǜ وǸǭ اǬǸǜǸ و الإتجǜǬ اǜǬ اǗوليجاركي.

2- بعƔ الفئاƘ الإجتماعية التي تƤاƧ حسƔ الوƲئاƧ التǜي تديهƌƓ وǕǜ ǕǜǸǜ تتجǜǸ لǕتحاد بƎبراز ⅅو ǭيتاǜ منƲماƘ "*DES ORGANISMES*" التي تمǜǭ مصالحها اƤاصةǕ وǸǭ و الإنحراƧ عǜǬ اǕǸǭداƧ اǗولى ⅅو اǗولية.

3- في المنƲمة نجد ⅅǬǬ المصلحة اƤاصة تصبƠ عاية في التهƦǜ لهǜ ǜǜ ǕǜǸǭدافها ومصلحتها اƤاصةǕ وبهƦǜǸ الشكل تنفصل المنƲمة عǬǜ طبǜاتها التي تمǜǭها. وǸǭ و التƤلي عǬǜ المشروع اǜǭور ĭ [1].

ǭǬǜ ǭǸǭ الإقتراحاƘ اǜǭǕǜ ǸǭǕي مسئالة: اǗولى تدرƩ بنية السلطة داƤل اǗحزاƔ والنابǜǕ اǜǭنية تدرƩ تكوǜǜǭ المنƲماƘ والمƓسساƘ في المجموعاƘ الإنسانيةǕ والǜǭǜǭة تدرƩ العǜǕقة بيǬǜ: اǜǭورة/الإصǜǕθ المحافƲةǕ في المنƲماƘ العماليǜة. ǭǬǜ الإقتǜǕرθ اǗول يعطي ǭمكانية للتعميم ⅅǜǭر ﻣﻠ الإقتراθ اǜǭني والǜǭǜǭث ǭلا ⅅǬǬ الإقتراحاƘ اǜǭǕǜǜǭة لا يوجد بينها ترابط ƔروريĭǬ [2].

كيƧ يدرƩ ميشلز واقعيا اǗوليجاركيةÞ عǬǜ ⅅĭ نوع ﻣﻠ المشاركƓاƘ يبحث لتحليل ǸǭǕǸǭ اǸǭǕǜƲرةÞ.

ǭǸǭ يƤƊƦ بعيǬǜ الإعتبار كمƓشاركƘ لǗوليجاركية مجرد ⅅǬǬ الاعدة تستشǜار ﻣǜرة واحدة في السنةǕ وⅅǬǬ الارارƘ المهمة تƦƤƊ على مستوǙ ǜƤǜة التسǜييرǕ و الشǜƌوǬǜ المالية ǸǭǬǜي ميدالǬǜ ǭصاƤƊ f ⅅو ǭربعة ⅅشƤƊ f ǜǕǜǜǜ ⅅو ⅅ ﺔﻟ [3].

ǭاد ǭǸǭتم "ĭŽ ⅅ ǭ ǭ ﺔﻟ" بمسƓلة ǸǭǜǸǭمة جدا وǸǭي مسƓلة التمǜيل السياسي فهو يعتبر ⅅنناǜǬ ǭنطǜǕقا ﻣﻠ ⅅننا نفوƔ سيادتنا ǭلى نواƔ فƎننا لا نصبƠ ⅅحرارا. ويƓكƌǸǭ ǸǭǜǕ ǭǬǸǭ باولǜǸǭ

([1]) ***IBID*** *.P 22.*
([2]) ***IBID*** *.P 23.*
([3]) ***IBID*** *.P 23.*

"المنظمة هي منبع ولادة ونشوء الهيمنة. هيمنة المنتخبين على الناخبين. عندما نقول منظمة تعني أوليجاركية. كل منظمة تمثل قوة أوليجاركية تعتمد على قاعدة ديمقراطية. إننا نجد في كل منظمة ناخبين ومنتخبين ولكن نجد أيضا في كل منظمة سلطة غير محدودة للمنتخبين على الجماهير المنتخبة. إن البنية الأوليجاركية للصرح تغطي مبدأ الديموقراطية الأساسي. وهذا ما يمثل ما يجب أن يكون"[1].

في الأخير فإن "ميشلز" يصف الأوليجاركية بأنها إنحراف في غايات المنظمة.

أين تكمن أهمية تفسيرات ودراسات "ميشلز"؟

تكمن أهمية تفسيرات "ميشلز" في نقطتين أساسيتين: أولا الإتجاه الإيديولوجي للديمقراطية للنقد والمراقبة ثانيا الإتجاه المعاكس العملي للديمقراطية لإنشاء أحزاب معادة جدا ومختلفة يعني أحزابا مبنية على كفاءات أقلية.

هل هذا يعني أن الديمقراطية هي الصراع بين الأوليجاركيات؟

بالتأكيد فإن ميشلز يجيب بنعم "إن الحركات الديمقراطية التي يمكن أن نلاحظها في التاريخ تشبه الأمواج المتتابعة وإنها تتحطم كلها أمام نفس الصخرة وتتجدد مع ذلك في كل لحظة. هذا إستعراض مفرح ومحزن في نفس الوقت إنهم بمجرد أن يصلوا إلى مستوى معين من التطور والقوة الديمقراطيات تبدأ في التحول شيئا فشيئا بتبني روح وشكل الأرستقراطيات التي كانت تحاربها من قبل"[2].

إن نظريات النخبة تبين لنا أن الأنظمة الإجتماعية هي مسيرة ومحكومة من طرف أقليات وأن الأغلبية لا تستطيع إلا أن تطيع أقلية تسمى "نخبة" وتتكون من قسمين: الأولى ممثلة بطبقة مسيرة والثانية غير مسيرة الأولى تسمى طبقة سياسية والثانية تسمى طبقة الإجتماعية وهي ضرورية لأن النخبة تضمن سلطتها بفضل التنظيم الذي تملكه وبفضل بعض القدرات البسيكو-إجتماعية وأن المنظمات تنتج النخب والنخب تتعاقب بواسطة المنظمات إن النظرية تؤكد بأن الديمقراطية كنظام

---

(1) ***IBID*** *.P 23.*
(2) ***IBID*** *.P 25.*

للحكم للكل يبدى شكلا إيديولوجيا تارة لا تحمل إلا حكما أخلاقيا على التفوق والدونية على النظام السياسي.

المطلب الثالث: المقاربات المنهجية لدراسة النخبة

لقد إتبعت البحوث السوسيولوجية الحديثة حسب *"Giovannie Bousino"*(1) مسلكين متوازيين:

1- المسلك الأول: التحديد المسبق لمعايير الإنتماء المتجانسة لتعيين الأعضاء المكونة للنخبة والتي تمثل بعد ذلك مجموعات مختلفة الأوساط والقطاعات (المجموعات) التي تشكل موضوع الدراسة.

2- المسلك الثاني: الأخذ في الحسبان كل من الخصوصيات المتشابهة والعلاقات بين مختلف الأوساط وقطاعات النخبة.

إن البحوث التي سلكت المسلك الأول أعطت تعدد الدراسات حول الصناعيين ورجال الأعمال والموظفين والعسكريين ومحترفي السياسة، أما البحوث التي سلكت المسلك الثاني، إرتبطت قبل كل شيء بمقارنة نسق أو نظام العلاقات المنتظمة التي تتحكم في كل قطاع النجاح المهني والإجتماعي (أو الإخفاق)، ثم تحليل البنى الهرمية بين مختلف الأوساط المعتبرة كأقسام الطبقات المهيمنة أو الطبقة المهيمنة.

إن كلا من الإقترابين قد سمح بإنشاء نموذجين للترجمة أو التحليل، الأول: يعتمد أساسا على وظائف النخبة والمواضيع الخاصة لنشاطاتها الخاصة وحول الحاجيات التي يجب إرضاؤها وحول الإستعدادات والخصائص الفردية.

وأما الآخر فهي مبنية أساسا على إفتراض الوجود الكلي للهيمنة في كل نسق أو نظام إجتماعي أي وجود طبقة مهيمنة متكونة من مختلف الأقسام الإجتماعية المتسابقة لكنها دائما مغالاة في البنى الهرمية(1).

---

(1) ***IBID*** *.P 99.*

ǋǨ مـ ǋǨ ǁǆم وǁبرز النǓريا Ƙ الحديǭة التي عالجǨ Ƙشكالية النƤبة ǆي نǓرية نƤبة السلطة لشر ميلز نǓرية تعدد السلطة لǉ **روǴر داǉǓ** ونǓرية الفئة المسǉيرة لǉǉ "**ǁǂǁǀ ǁǆو ر**".

الƊرǝ الأوǗ: "ǁǂǁǀ" "السلطة" "لـ ø "Ʃ .ر.ǀǂǁ"

لا يمكنǋǁ ǋǨ نفهم نǓرية "ميلز" ولا شكل ومعنى النƤبة الحاليǉة Ǩا مـ ǉǋǨ ǋǉƤƗ رǓيتنا وǁƤƘǋنا بعيǋا الإعتبار ǼǊǆث مجموعاƘ: الرǓسمالية والمǓسساƘ الƤاصة التǉي تعيǆ ǁاƤǋ ƸسǓ و نǓام ديماراطي شكلي وǁعيƧ ǁǆ يحتوƗ ǁ داƤǋǋ علǉى نǓǉǉام عسكر ǁ ǆو ǁصƊ سياسي في مواقفǋǋ وسلوكǋǋ.

ǋǨ ينطǊǆقا مـ ǋǨ ǆǁƘǉ المجموعاƘ الǼǊǆث فƿǋ "نƤبة السلطة" عند "ميلز" تتكول مـ ǉǋǨ "الرجل السياسيǕ المتحكميǋا في الإقتصاد والعسكر"[(1)].

فبالنسبة لǉ "ميلز" تاريƤيا الرجل السياسي وǆǁ ǁƘǋ كاǋ يهǉيمǋا علǉى السǉǁلطة وǂƤǁƤǋ الاراراƘǕ حيث ياول "في الفترة الطويلة مـǋ السلم في الاǉرǋ التاسǉǋ ǥشǉر العسكرييǋ لم يكونوا يجلسوǋا في المجاǀ الكبيرة للدولةǕ ولا في المديرياƘ السياسǉية ونفǀ الشيƇ بالنسبة لرجال الإقتصاد[(2)]. وǆǁǆ يجعلنا ناول ǂǋǁ تاريƤيا ǉǁǉ المجموعاǉƘ الǼǊǆة كانƘ بشكل ǁƤبǁو ر مستالة عǋǁ بعƧعها البعƧ ولم تكǋǁ لها تدƤǁ مباشر فǉي كل اǕعمال والاراراƘǕ وǆǁǆ لا يجƔ ǋǁ يعني ǂǋǁ لم تكǋǁ لǉديهم مصاǉǁƠǁ مشǉتركة و"ميلز" يǓكد ǆǁǆ "لا يجƔ ǋǁ ناول بǋǋǁاو ǋǁǅا اǕنǓǉمة الǼǊǆث كل واحǉد منها يƤǉǁǁǋ المبادرة كل واحد حسƔ دورǕǁ ǆ ǋǁǕ ميكانيزم "نƤبة السلطة" ليسƘ بهǁ الشكل اǕولǉي ǁƘ ǁǆ قد يحملها التعبير[(3)].

ما ǆǁي حالة وموقƔ كل واحدة مـ ǋǁǆǁ المجموعاƘ الǼǊǆث بالنسبة لǉ "ميلز" Ǘ

([1]) *MILLS CHARL (WHRITE) .**L'elite du pouvoir.** In BIRNBAUM PIERRE, CHAZEL FRANÇOIS. **Sociologie politique, textes** édition armand colin. Françe, paris, 1998.P 130.*

([2]) ***IBID** .P P 130, 131.*

([3]) ***IBID** .P 131.*

ﻟﻫ "ميلز" يرة ă ببساطة ﻟﻋ " اليوم المجموعاƘ اﻷﻷث ﻢﻧ عﻷنيا متورطول ﻟﻫ فﻨﻫي كل الاراراƘ التي لها تفرعاƘ كبيرة وعمياة وﻟﻋ تحديد الزعامة بينهم يرجƔ ﻟﻭيƤƠƔ لحسƔ المهام الإستعجالية التي تحدد ﻟﻧا النƤبة نفسها"[1].

ومﻟ جهة ﻟƤă ﻟﻌﻓ ميلز يƌكد على الƤصوصية التاريƤﻨية وقبﻨول اﻟﻨواﻧر المعادةŬ فهو يرفƠ كل تبسيط ﻟﻌﻧرة "ﻧƤبة الساطة" سواƇ كاﻧƘ التبسيطاƘ الماركسية التي تجعل مﻟ الرجل الإقتصادƋ المالاا الحاياي للساطةŬ ﻟو تالاا الليبيرالية التي تجعل مﻟ الرجل السياسي ﻧو المسƌول على نسƸ الساطةŬ واƤƠﻨيرﻟ الﻨƦيﻟ يريﻨدوﻟ ﻟﻋ يصنعوا مﻟ ﻟرباƔ الحروƔ ديكتاتوريﻟ بالااوة.

ولتجنƔ ﻧƦا التبسيط الزائد ﻟﻌﻓ ميلز يستعمل مفهوم "ﻧƤبة الساطة" عوƠ المفاﻧيم مƤăرƟا مﺄل "الطباة المهيمنة" ويƌكدŬ ﻟﻋ "لا فكرة "الطباة المهيمنة" ولا تالاا التي تعتمد ﻟﻋلى الصعود البسيط "المونو-سياسي" لسياسييﻟ بيروقراطييﻟŬ ﻟوالشلة العسكريةŬ تكفي لتفسير النƤبة "ﻧƤبة الساطة" الحالية تورط عام بﻨيﻟ الﻷﻟ ﻟƟ السﻨاطة الاقتصاﻨاديةŬ العسكرية والسياسية"[2].

بالنسبة لﻨ ميلز ﻟﻌﻓ تحليل "ﻧƤبة الساطة" لا يتوقƹ عند تحليل الاتجاﻧاƘ البنيوية التي ﻧي ƠروريƠ لترجمة ماƦا يحدث في قمة المجتمƔ (اﻷمريكي)Ŭ ولكﻨﻟ تنﻨارتﻨا "النƤبة الساطة" ياول ميلز لا تعتمد فاط على التﻷƌم الموجود بيﻟ المراتƔ المƌسسﻨاتية المطروحةŬ ﻟوعلى مƤتاƹ النااط ﻟيﻟ مصالحها المƤتلفة موجودة ﻟﻧنما "ﻧƤبة السﻨاطة" كما نعتبرﻧا تعتمد ﻟيƠا على التشابﻧ الموجود بيﻟ ﻟعƠائهاŬ على العﻷقاƘ الشƤصﻨية والرسمية التي يملها البعƠ مﻨƔ اƤƠﻨيرŬ وعاﻨى الƤصوصياƘ السﻨيكولوجية والاجتماعية[3].

وﻧƦا يعني ﻟﻋ "ميلز" يعطي ﻟﻧمية في تحليلﻧ لمتغيراƘ مƤتلفة وﻟﻧمهﻨا "اﻷصﻨل الإجتماعي"Ŭ و"التجربة المهنية"Ŭ و"نوع الحياة" لكل الدوائر التي تشكل "ﻧƤبة السﻨاطة"

([1]) ***IBID*** *.P 131.*
([2]) ***IBID*** *.P P 131, 132.*
([3]) ***IBID*** *.P 133.*

لفهم القاعدة الشخصية والإجتماعية لوحدة النخبة، ومنها يتفرع فكرة عن "نخبة السلطة" فهي "أرسطوقراطية" يعني مجموعة سياسية مهيمنة مبنية على النبالة الموروثة. وهذه لا يعني بالنسبة له أفرادا أو عائلات "نخبة السلطة" "الأمريكية" اجتماعيا تنتمي إلى مختلف الطبقات الإجتماعية الأمريكية بل العكس فهو يقول "... عائلات [أو] النخبة] تأتي بنسبة كبيرة ومعتبرة من الطبقات العليا، والقديمة والحديثة، ومن المجتمع المحلي و400 عائلة كبيرة"(1).

من ناحية أخرى لا نستطيع أن نفهم نظرة "ميلز" ونظريته حول "نخبة السلطة" دون أن نأخذ بعين الإعتبار لمسألة بالغة الأهمية في التحليل والنظرية النخبوية بصفة عامة، وهي مسألة التمثيل السياسي، فنجد أنه يتساءل عن هذه التمثيل السياسي من وجهة نظر الأصل والتجربة المهنية، عن من وعن ماذا يعبر الزعماء هم ممثلين ل...

وهذه السمات هي وهذه الأهمية قصوى بالنسبة "لميلز" وأهميتها تأتي من تعادلية، فمن جهة هناك نوع من التمثيل مرتبط بالإنتخاب بطبيعة الحال المنتخب من المفروض أن يمثل منتخبيه، وحسب "ميلز" فإن هذه التمثيل هو صورة يستعملها كل المسؤولين تقريبا في كل أنظمة الحكم الحالية لتبرير سلطتهم وقراراتهم.

ومن ناحية أخرى لا يكون من الحذر أو من الفطنة مهما كان نظام السلطة أن نقدم هذه التمثيل كمبدأ. هذه التعادلية في التمثيل قد شرحه ميلز بقوله "بمجرد أن عائلات نخبة السلطة تأتي من المراتب العليا للطبقة والمكانة للأمة لا يعني هذا ضروريا أنهم ممثلين لهذه المراتب العليا"(2).

بالمقابل هل يمكننا أن نهمل هذين العاملين (الأصل والتجربة) في تحليلنا لنخبة السلطة الجواب طبيعيا "لا" حسب ميلز فإن هذين العاملين يذكروننا أنه يجب علينا أن نحذر من استنتاج الخصوصية السياسية والتوجهات السياسية للأفراد من خلال أصولهم وتجربتهم، وأنه لا يجب أن نعتبرهم كعوامل ثانوية في تحليلنا السياسي.

---

(1) ***IBID*** *.P 134.*
(2) ***IBID*** *.P 134.*

ǀǁ ǂǃ ǄǅǆǇ العاملين ǈǉǊǋ حسب ميلز ǌǍǎ في التحليل يجب علينا تحليل سيكولوجية السياسة والقرارات الفعلية في نفس الوقت مع تكوينها الإجتماعي وتعني خاصة ǏǐǑ يجب فحص كل مستنتائج ينطلق من الأصل والتجربة للفاعلين السياسيين بدراسة عن كثب وعن قرب الديكور المؤسساتي الذي يلعبون فيه مسرحيتهم. ولا فسوف نبقى في نظرية "السيرة الذاتية "*La théorie Biographique*" التبسيطية نوعا ما للمجتمع والتاريخ[1].

المطلب الثاني: نظرية روبرت دال

تعتبر نظرية "**روبرت دال**" المعروفة " بالتعددية في السلطة " "*la polyarchie*" من النظريات التي جاءت كرد على نظرية "نخبة السلطة " ل " ج . ر. ميلز"[2].

يعتاد "روبرت دال" وهو استاذ العلوم السياسية في جامعة " يال " الأمريكية بعدم امكانية الحديث عن "نخبة السلطة" التي ...... -السلطة- تتوزع بين المجموعات ولا تملك أي مجموعة السلطة على كل الأشياء و يجب على الجميع عقد تحالفات وتنازلات من أجل أن يحققوا جزء من دوافعهم وغاياتهم المشتركة.

تمثل نظرية " التعددية في السلطة " خاصة بحث ميداني قام به روبرت دال في مدينة " نيوهافن " "*NEW HAVEN*" والذي صدر بعنوان من يحكم "*qui gouverne*"

لقد انطلق **روبرت دال** في دراسته هذه بالإعتماد على تساؤل مهم جدا عن حالة وفعالية الديمقراطية. حيث تؤثر هذه على المستوى النظري تجعل من كل مواطن فاعل بشكل أو بآخر في السلطة على قدر من المساواة.

إلا أن الأفراد غير متساوين في واقع الحياة الاجتماعية وتظهر هذه اللامساواة في مجالات شتى: الثروة والمركز الاجتماعي فهل يؤثر هذا التفاوت أو بالأحرى هذه اللامساواة في ممارسة السلطة[3]

(1) ***IBID*** *.P 136.*

(2) *BOUSINO (GIOVANNI).* ***OP.cit****. P63.*

(3) حسن ملحم. **مرجع سابق**. ص 159.

لاد صاɾ روبرƘ دال اجابتǊ عLJ ǇƾǊ التساǗǙǁ انطǕقا مLJ معالجة ƭǁǕƭ اǁǙǗاع مLJ اǃسئلة وǉǊي:

السǘاǗ الأوǗ: يتعلƾ بتوزيǞ المصادر السياسية (*les ressources politiques*) ǁ ƽ

البحث عLJ مدǎ توزيǞ ǃو تجمǞ ǇƿǇƾ المصادر في يǙد مجموعǙة صغيرة ǃو في يد شƤ f واحد .

مبدئيا ǇǊنااǁ حƾ التصويƘ ƽǁǂ يمارسǊ مƤتلƻ المواطنيLJǗ وǇǊو مكفول للجميǞǗ وǇǊو مصدر مLJ المصادر السياسيةǗ ولكLJǊنااǁ مصادر ƽƤرǎ مهمة تǗƭر في السلطة وفي الوصول ǁليها.

وبالدرجة اǃولى ǇǊنااǁ الƭروة والوǑعية الاجتماعية ƭم الوصǙول ǁلǙى مراكǙز ǁصدار الƾرارات.

السǘاǗ الƭاني: يتعلƾ باتƤاǀ الƾرارات بمعنى كيƻ يتƤǀ الƾرارات و مǙLJ الǀǙǂ لديǊ تǗƭير كƭǁر في اتƤاǀ الƾراراتǗ وǇǊل يتمتǞ الزعماء السياسيوLJ باستƾǕل ماƼ ومǙLJ الǀǂ يراقǞ ǃفعالهمǗ بعبارة ƽƤرǎ مLJ الǀǂ يحاسبهمƼ

السǘاǗ الƭالث: يتعلƾ بالفئة الحاكمة والƾائمة علǙى مراكǙز تكǙويLJ وǁصǙدار الƾرارات.

مLJ ǇǊي ǇƿǇƾ الفئةƼ وǇǊل ǇǊي متناسƾة ومنسجمةƼ وما الǀǂ يميزǇǊا عLJ الجماǇǊيرƼ

مLJ ǃجل الإجابة عLJ ǇƿǇƾ اǃسئلةǗ قام روبرƘ دال بدراسة توزيǞ السǙلطة فǙي مدينة "نيوǇافLJ" " NEW HAVEN"

ǁعتمد ƤǕل بحƭǊ على دراسة وƭائƾية وǁحصائيةǗ وتحاليƘǁ ميدانية مǞ زعمǙاء المدينة الƾدماء كما ǁستعمل المنهǆ التاريƤي لمحاولة ǁعادة بناء الواقǞ السياسي لمدينǙة نيوǇافLJ.

وبعد دراستہ التاريPية تطرƾ "**دال**" إلى معالجة واقع تسيير مدينة "**ǇǄǅǆوǈǉ**" مم ǉǊ
Pǉǈ طرحہ لسǡالين ǉǊسياسيين وǉǋما:

1- ما ǉǋي العǉقة ما بين ǉǊالنبǉǉ واتPǉǌ اǉǍراراǉǎ السياسيةƿ وǉǋل يمارƧ النبǉǉ
تǉǐيرا في اتPǉǌ اǉǍراراǉǎ التي تهم الحياة السياسية في "**ǇǄǅǆوǈǉ**"ƿ

2- تركيبة المجموعة التي تتPǉǌ اǉǍراراǉǎ السياسية. وǉǋنا نجد ǉǊǉ روبرǉǎ دال
حاول الربط بين ǉǊالتركيبة الإجتماعية والتركيبة السياسية.

وبعد دراستہ ǉǋǉǌ Pǉ ƒ "**روبرǉ دال**" إلى مجموعة مǉǊ الشروط اǉǍولية التǉي
يجǉ ǉǉǊ تتوفر مǉǊ ǉجل قيام التعددية في السلطة وǉǋي Pمسة:

ǉوǉ: التǉǉǉǉ اǉǉǉǉǉǉǉ (*ENDOCTRINEMENT SOCIAL*)

يجǉ ǉǉǊ يعتاد المواطنوǉǊ بالانتPاǉǎ وƵروريتها وǉǉǊ يǡمنوا بفعالية اǉحزاǉ
وصǉحيتها في الدفاع عǉǊ مصالحهم.

حيث يǡدǉ ǉǌǉǋǉ إلى اعتياد المجتمǉ والفتǉǉ التعددية في السلطة مع انجاǉǉǉǉ نحو
الديماراطية.

إǉ ǉǉǊ "**روبرǉǉ دال**" لم يشرƟ لنا كيƸ تولد ǉǌǉǋǉ اǉلفة و العادة الاتفاǉǉǉƾ علǉى
اǉǍواعد اǉساسيةǉ وباPǉ ƒ الاتفاƾ على العمل السياسي الǉǌǉ يساعد علǉى ممارسǉة
السلطة سلميا.

فالتعددية الƵرورية التي لا يتفƾ عليهاǉ لا يمكǉǊ ǉǉǊ تسǉتار و تǉدومǉ كمǉǉ ǉǉǊ
التعددية التي لا يتفƾ عليها مǉǊ قبل الجميǉǉ لا يمكǉǊ ǉǉǊ تفرƶ فرƵǉ.

في ǇياǉǇ إمكانية الحصول على الإجماع و وقوعہ في المجتمǉǉ تبرز ǉǋǉǌميǉة و
Ƶرورة الاتفاƾ على قبول و وجود اǇǉلبية و اǉقلية تنتج عǉǊ الانتPاǉǎǉ و ǉǉǊ يǉرƶ
بحكمها حتى مǉǊ قبل اولئǉ الǉǌيǉǊ Pسروا الانتPاǉǎ[*].

(*) يجǉ على الǍادة السياسييǉǊ الǉǌǉ ǉǋǉم بعيديǉǊ عǉǊ السلطة تǍبل سلطة اǉPريǉǊ.

إن عدم الخضوع والإقرار بهذه القاعدة الأساسية يؤدي حتما إلى نشوب الحروب الأهلية والصراعات والتنافس المادي (غير السلمي) على السلطة وكمثال على ذلك الحرب الأهلية الأمريكية حيث كانت نتيجة رفض الأغلبية القاضي بإلغاء قانون العبودية[1].

ومن أجل تفادي وقوع ذلك يقترح دال مجموعة من الاقتراحات و هي:

- وجوب إيجاد انتخابات صحيحة يكفلها القانون.
- تمتع كل بالغ بحق التصويت و ممارسته لهذا الحق بدون انتظار مكافأة أو خوف من عقاب.
- أن يستطيع المرشحون تقديم أنفسهم بكل حرية أمام الناخبين وهذا يتطلب وجود الأحزاب السياسية.
- إمكانية قيام المواطنين بنقد الحكومة والزعماء السياسيين بصورة مشروعة و قانونية[2].

ثانيا: التعددية الاجتماعية

لا يقصد بهذه التعددية التعددية الحزبية التي تعتبر مجرد نتيجة للتعددية الاجتماعية. إنما المقصود بالتعددية الاجتماعية ضرورة قبول التعايش المشترك بين مختلف الفئات والتجمعات ذات المصالح المتضاربة والمتفارقة التي يتكون منها المجتمع و استقلالها في الإدارة والتمثيل.

يعرف لنا "**روبرت دال**" التعددية حيث يقول "يمكن التحدث عن التعددية الاجتماعية في مجتمع ما حيث ينهض عدد من التنظيمات المختلفة يستطيع الشعب أن يمارس رقابته من خلالها شرط أن لا يهيمن عليها زعماء متنافسون".

---

(1) حسن ملحم. **مرجع سابق**. ص 167.

(2) **نفس المرجع**. ص 167.

ثالثا: عدم ǈة Ǵالحكوم Ǵالسلطة

يقصد بها إستطاعة المنتخǔ الزعماء السياسيين التعاقب على سدة الحكم وهذا يعني القاعدة الارثية مرفوضة والحاجز الأساسي في عدم الوصول إلى السلطة يظل قائما في عدم النجاح في الانتخابات.

رابعا: المساواة

يعتبر "دال" هذا الشرط ضروريا للشروط السالفة إذ يجب أن يكون المجتمع على درجة معتبرة من الثقافة ولابد من أن يوزع كل من الدخل والثروة. توزيعا عادلا بين الأفراد الأمر الذي يكسب نوعا من الشروط النفسية الطبيعية ويعمل على سير (التعددية) سيرا حسنا[1].

في الأخير يمكن أن ناول أن نظرية التعددية في السلطة التي صاغها روبرت دال بادر ما هي جرابة وتجريب على مجموعة من الرغبات في إيجاد مجتمع متوازن قائم على العدالة الاجتماعية التي هي أساس الديمقراطية فهي نوعا ما مثالية ولا يمكن تطبيقها إلا في مجتمعات استثنائية.

وتمثل القواعد القانونية والدستورية التي تسمح بانتظام منتخǔ فئات المواطنين والتي تقر بالتعددية الحزبية وتؤكد على التصويت العام المضمون الوحيد لقيام حكم مبني على أساس التعددية الديمقراطية كما رسمها روبرت دال.

المطلب الثالث: نظرية "الهيمنة المستقرة" أو "تعددية دوركو"

تعتمد نظرية "دوركو" الخاصة بتركيبة النخبة على إعتقاد بأن الديمقراطية تفترض تعددية نخبوية وتعدد النخب وهذا يعني نظام إجتماعيا مبنيا على عدة أجهزة للإدارة[2].

(1) *BIRNBAUM (PIERRE), CHAZEL (FRANÇOIS).* ***Sociologie politique, textes. OP.cit****.P110.*

(2) *BOUSINO (GIOVANNI).* ***OP.cit****. P82.*

ويتأثر موقف "باريتو" بحيث يرى أن النخبة هي الأقلية في المجتمع التي تمارس الوظائف التسييرية والتي تستعمل المصادر المتوفرة للوصول إلى الرفع من الجماعة والمستوى المعيشي.

تتكون هذه الأقلية من فئات مجموعات كل واحدة منها تنجز وظيفة ضرورية ومحددة وخاصة وهذه المجموعات الفئات هي[1]:

1- المسيرون السياسيون.

2- إداريون الدولة.

3- كبار رجال الأعمال المتحكمون في الإقتصاد.

4- زعماء توجيه الرأي العام.

5- كبار المسؤولين العسكريين.

إن قدرات التدخل والقوة النسبية لكل مجموع تحدد وحدة التماسك (تجانس النخبة) أو إختلافها وإنشقاقها (عدم التجانس).

ماهي النخبة بالنسبة لـ "ريمون آرون"؟

يشترط "آرون" الإحتفاظ بمصطلح النخبة للدلالة على "كل الذين هم في مختلف النشاطات صعدوا إلى أعلى السلم الهرمي في مختلف النشاطات.

يرى "آرون" في دراسته الشهيرة "الطبقة الإجتماعية، الطبقة السياسية، الطبقة المسيرة" أن نظرية النخبة كانت لها وظيفة "مزدوجة" فهي ناقدة أو ناقمة من ناحية للديمقراطية الشكلية وللديمقراطية الحقيقية، بحيث تكشف أسطورة الإرادة الجماعية، وأسطورة الديكتاتورية والبروليتارية، تذكر البعض بالقانون الحديدي للأوليجاركية، وتذكر البعض الآخر بدوام السلطة والسياسية وإستحالة المجتمع بدون سلطة، وإستحالة الإلتحام الكلي بين المجتمع والدولة[2].

([1]) ***IBID***. *P 96.*
([2]) ***IBID***. *P 105.*

ǃǇ مصطلح النخبة السياسية يجب ǃǈ نحتفظ به للدلالة على الأقلية الأكثر قليلة (طبقة) التي تمارس فعليا الوظائف السياسية الحكومية. والطبقة المسيرة تتموقع بين النخبة والطبقة السياسية إنها تشمل أصحاب المراكز الإمتيازية دون ǃǇ ǃǈ يشغلوا أو يمارسو الوظائف السياسية المحددة لا يستطيعون ǃǈ لا يمارسوا تأثيرا على الذين يحكمون والذين يطيعون أو ينفذون. وǃǉ عن طريق سلطة أخلاقية التي تملكها الطبقة أو بسبب القوة الإقتصادية أو المالية التي تتمتع بها"[1].

ويعترف "ǃǇروش" مع أجل تأسيس نظرية يمكن الإعتماد عليها في نظرية النخبة إستعمال مصطلح "الفئة المسيرة" وǃǉ الطرح يؤدي بنا حسب "ǃǇروش" نفسه إلى البحث و الإهتمام بجانبين أساسيين:

1- الجانب الأول: طبيعة السلطة الممارسة من الفئة في ميدان نشاطها المهني.

2- الجانب الثاني: التأثير الذي يمارسه أو يزعم ممارسته أفراد الفئة على قرارات السلطة السياسية و على القرارات التي تهم الجماعة أو الأهالي " La communauté"[2].

يؤكد "ǃǇروش" على ضرورة ǃǉ المفهوم "الفئة المسيرة" وأهميته العلمية بقوله:

"...ǃǉ المفهوم التحليلي يمثل أو يعني بالأحرى وظيفة وليس مجموعة إجتماعية إنه يسمح لنا بتحليل تنظيم السلطة والعلاقة بين السلطة والمجتمع في بلد معين من بين الدول أو الأنظمة [...] إن إستبدال مفهوم الطبقة المسيرة بالفئة المسيرة يمثل بالنسبة لي أفضلية مزدوجة علمية وإيدلوجية إنها تسمح بالإبتعاد عن التورطات الإيديولوجية لمفهوم الطبقة. إن إحصاء الفئات المسيرة يساعد على الأخذ بالإعتبار للنظام أو النسق

([1]) *ARON (RAYMOND). **Classe sociale, classe politique, classe diregeante.** In BIRNBAUM PIERRE, CHAZEL FRANÇEIS. **Sociologie politique, textes. OP.cit**. PP 106, 107..*
([2]) *BOUSINO (GIOVANNI). **OP.cit**. P83.*

الشكلي عوض افتراض وجود طبقة مسيرة متحدة، أو البحث عن طريق الصدفة عن الأفراد أو الجماعات القوية أو المؤثرة"[1].

---

(1) *ARON (RAYMOND).* ***Classe sociale, classe politique, classe diregeante.*** *In BIRNBAUM PIERRE, CHAZEL FRANÇEIS.* ***Sociologie politique, textes. OP.cit****. P 106.*

ƙƟǴǛƃ ǠȨǾǚƃ : التطǧǘ إلى السǜƾƫطة السǠƒƙǠة

ǛǻƑ التطǝǛƾ إلى السلطة واحتلال مراتب المال على حد تعبير ابن ǷǜǻǝدǻǜƯ ǻǛ ǛǻƑ ǻƑ لأنسان طبيعي حيث يحاول في حيازة المال وأصنافه "المال منصب طبيعي للإنسان"[1].

ǻƑ مرتبط بالإنسان ǜƯ حيث ǻƑ ǛǻƑنسان" والمال والسياسية إنما كانا ǻǻ ǜƯ حيث ǜǻ ǻƑ إنسان"[2] وضرورة ǂ ضرورة الاجتماع واحتياج الإنسان للتوازع لإدارة شؤǻ ǜǻ ǻƑ الجماعة ويحاول ǜǻƑ ǛǻƑ في الشأن ǜǻ" ǻƑ ǜƯ الإجتماع ǛǻƑ حصل للبشر كما قررنا وتم عمران العالم لهم فلابد ǜƯ وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية ǜƯ العدوان والظلم"[3].

ومن هنا يأتي التساؤل حول الدوافع التي تستهوي الانسان للسعي نحو الوصول إلى السلطة ǻƑ ǛǻƑ يرجع إلى أمر يتعلق بالسلطة بحد ذاتها أو أسباب داخلية أو دوافع خارجية عن السلطة وما هي أنواع هذه الدوافع.

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون. المقدمة. بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، 1997. ص 175.

[2] نفس المرجع. ص 133.

[3] نفس المرجع. ص 47.

المطلب الأول: مفهوم السلطة

تعتبر السلطة أحد المفاهيم التي تتكون منها الآلة المفاهيمية لعلم الاجتماع بل يعتبرها الفيلسوف الانكليزي بارتراند روسل المفهوم الأساسي للعلوم الاجتماعية[1]. وبالرغم من موقعه الأساسي في التحليل السوسيولوجي يبقى مفهوم السلطة ملتبسا فهو تارة يعبر عن علاقة وتارة يعبر عن شيء أو كيان[2]. وعليه تواجه كل محاولة اقتراب وتحليل لمفهوم السلطة صعوبة التمييز والتموقع في أحد الاتجاهين الأول وهو الاتجاه التاريخي حيث يعبر مفهوم السلطة عن شخص أو جماعة من الأشخاص. الاتجاه الثاني يعبر مفهوم السلطة عن قوة تنظيم[3].

يعتبر ماكس فيبر أول علماء الاجتماع الذين تفطنوا لهذا الالتباس وعمل على عزل مفهوم السلطة بشكل واضح جدا.

الفرع الأول: السلطة كمفهوم لغوي واصطلاحي

ورد في "الموسوعة الفلسفية العربية" السلطة لغة تعني القهر ومنها السلطان الحجة والبرهان ومنه الوالي القادر ومن هنا فإن "السلطة" يعني بالأحرى ما كان العرب تعبر عنه بالرياسة والملك والحكم والولاية وما شابه. فهي ما زال يتحدث بمعانيه الأصلية من القهر والمشروعية لا بل بالعلاقة بين السلطة والخضوع لها[4] انطلاقا من أن السلطة هي نتاج لحوادث مرادة حسب ما يعرفها "**برتراند روسل**".

يمكن التمييز بين نوعين من الأفعال الاجتماعية التي تخضع لها المعايير. الفعل الذي يهدف إلى تحويل الطبيعة و قد يعني سلطة تغيير الأشياء والفعل الذي يهدف إلى تغيير سلوك الأفراد: السلطة على الأشياء أو على الغير. وبمعنى آخر علم الاجتماع

---

(1) *DECOSTER (MICHEL).* ***In troduction à Sociologie.*** *3eme edition, 2003, P 109.*
(2) *BURDAU (GEORGE).* ***Traité de science politique.*** *P 07.*
(3) ***IBID****. P 09.*
(4) كامل الهاشمي. **الإطار الفلسفي للفكر السياسي الإسلامي**. دار الملاك، دون سنة نشر، ص 24.

السياسي لا يهتم بالفعل الأول فتصبح السلطة كما يعرفها دنيس رونغ " قدرة بعض الأشخاص على إنتاج الأحداث المرجوة ومنتظرة عند الآخرين"[1].

La capacite de certains homes à produire des effets rechérches et prevus sur autrui.

المعنى السلطة عند عالم الاجتماع لا تعبر عن خاصية يتميز بها شخص أو جهة معينة وإنما هي علاقة اجتماعية بين الأفراد أو الجماعات الاجتماعية[2]. وعلى حد تعبير "ميشال فوكو" فهي ظاهرة تمس المجتمع في كليته كما تظهر فعاليتها على مختلف مستوياتها التنظيمية بمعنى أن السلطة منتشرة ومبثوثة في قلب المجتمع بكل مستوياته فهي ليست بنية فوقية أو "إضافية" بالنسبة للعلاقات الاجتماعية وأولويتها لا تعني أن لها صلة بالحتمية التاريخية التي تفرض مسارها على الأحداث ومسارها وعلى تاريخ المجتمعات البشرية من أجل اتجاه محددا ودلالات محددة: فالسلطة في الواقع ما هي إلا تحديد نوع من "المهام السياسية المستمرة" وهي لا تشكل "مؤزمة" أو تجمع بشري[3].

باعتبار أن فكرة وجود السلطة يفترض وجود "بنى الهيمنة" التي بفضلها تشتغل السلطة وبشكل منتظم في سيرورات إعادة الانتاج الاجتماعي[4].

إن البعد العلائقي يتحمله السلطة باعتبارها "علاقة اجتماعية عامة" قد تم تناوله من طرف "ماكس فيبر" بشكل صريح في تعريفه للسلطة حيث يعرفها بأنها احتمال قدرة فاعل على فرض إرادته في إطار علاقة اجتماعية بالرغم من المقاومة المحتملة مع عدم الأهمية الأساس الذي تعتمد عليه هذه الإحتمالية.

LA PROBABILITE QU'UN ACTEUR SOIT EN MESURE D'IMPOSER SA VOLONTE DANS LE CADRE D'UNE RELATION SOCIALE MALGRE

---

(1) *ETIENNE (JEAN)et AUTRES. **Op.cit**. P 240.*

(2) ***IBID**. P 240.*

(3) محمد علي الكردي. **[illegible]**. دار المعرفة الجامعية مصر، الإسكندرية 1992. ص 432.

(4) *GIDDENS(ANTONY). **OP.cit**. P 319.*

LA RESISTANCE Eventuelle ET QUELQUE SOIT LEFONDEMENT SUR LE QUEL REPOSE CETTE EVENTUALITE[(1)].

نجد تاريبا شرحا دقيال لفكرة ماكΣ فيبر عند عالم الاجتماع الٔامركٮ̀ي "**روϐ̈øI**
دال̈ü" ٳلٰΆ يعرϨ السلطة على ا̇نها "قدرة الشٯ f - ̇ا- على ٳل̀ٮزام شٯ̀ٮ f – ʎ –
بفعل ما لم يكلٯ ليفعلٳه مل تلٳاC نفسٳ̈Ü وما يكول مطابا للتبليغاϏ الصادرة عل الشٯ f
– ̇ا –"[(2)].

ٳلا لٳ̇ٮ ̇ٮٳRا التعريϨ يعاʎ عليٳه مل زاويتيلٳ̈Ü الٔاول̀ٮى ٳي̀ٮ الي لٳ الإقراربصو̀ٮرة صريحة لٳ̇ٮ ٳ̇ٮانيا مستفيدا واحدا مل العٰ̆قة دول الٔ̆Pر وبدول مالبل. و̇ٳما الٳانية فهي لٳ̇ٮ الٔاول يارر والٔ̆Pر يتحمل الارار[(3)].

ٳ̇ٮRPٳ̇ٮا بعيل لٳ الاعتبار لٳ̇ٮ السلطة تمارΣ في ٳطار اجتماعي[(4)] ف̀ٮ̆ٮ يمكل̀ٮ لٳ̇ٮ لٳ̇ٮ نحللها ٳ̇ٮطٰ̆قا مل ٳرادة وقوة وشٯصية الفاعليل فاطÜ بل يجʎ الÜRP بعل̀ٮٳ الإعتب̀ٮار الموارد والواقʎ التي يشغلها ويمتلكها كل فاعل في العٰ̆قة الإجتماعية. وٳ̈ٮ̀ٮRٳ يعن̀ٮي النʊار ٳلى السلطة في ٳطار التبادل والترابط.

ٳل تاسيم العمل في المجتمʎ المعاصر ٳ̇ٮو الٰΆ يجعل الٔافراد مرتبطيل وتابعي̀ٮل لبعʊهم البعʊ. ومل ٳ̇ٮRٳ الارتباط والتبعية تنشا عٰ̆قاϏ السلطة.ويفترʊ تاسيم العمل في نفΣ الوقϏÜ لٳ̇ٮ يكول ٳ̇ٮانا تٯPص f في المهام بحيث كل مهمة ٳ̇ٮي شرط لتحايϨ الهدϨ الجماعي كما يفرʊ لٳ̇ٮ يكول ٳ̇ٮانا تنسيϨ للجهود وفي ٳط̀ٮار التنس̀ٮيϨ ب̀ٮيل مٯPتلϨ المهام الناجمة عل تاسيم العمل تطرθ مسٲلة السلطة وٳ̇ٮR̀ٮٳ يعن̀ٮى لٳ̇ٮ ش̀ٮكل التنسيϨ يعبر عل نوع مل ̇ٳنواع عٰ̆قاϏ السلطة وتنʊيمها[(5)].

([1]) *WEBER (MAX) . **Le savant et le politique**. **Op.cit**. P 53.*

([2]) *ETIENNE (JEAN)et AUTRES. **Op.cit**. P 240.*

([3]) ***IBID**. P241.*

([4]) المعجم النادΆ لعلم الإجتماع. ٳ̈ŽرلٳlU ساϐ5. f 373.

([5]) ٳ̈ϨƧ ٳ̈ŽرلٳlU. f 375.

ينتج عن التنسيق المبني أساسا على صبغة التجمع التعاقدي نوعين من التنظيم تتعلق الأولى بعلاقات المشتركين فيما بينهم وبخاصة الطريقة التي يتقاسمون بها الثمار المحتملة لتعاونهم. وأما الثانية فتتعلق بالعلاقات بين المشتركين والمندوبين أو الممثلين الذين يعينونهم عند الحاجة لقيادتهم ومراقبة الطريقة التي ينفذ بها مشروعهم وعليه تصبح لعلاقات السلطة رهانان على الأقل: الأول مراقبة عملية التعاون والثاني قسمة الفوائد التي تنجم عن هذا التعاون[1].

ولفهم علاقات السلطة يجب الاهتمام بموارد السلطة التي تتداول حسب ظروف هذه الموارد أو مرحلة لا تزال تتسم بالمنتوجات وهذا يعني أنه كلما كان الأفراد المشاركين في علاقات السلطة يمكن أن يراقبوا جزء منها[2].

إن السلطة باعتبارها قوة منظمة للحياة الاجتماعية هي واقعة اجتماعية. لها أبعاد هامة فهي تستند إلى التوقعات والاستراتيجيات وتهدف إلى تحقيق بعض الأهداف المشتركة التي تعتبر لها قمة في الحياة الاجتماعية بكاملها وفي جزء منها وأخيرا فهي تمارس وفقا لأصول معروفة ومعلنة المتمثلة في قواعد اللعبة التنافسية.

الفرع الثاني : السلطة كظاهرة نفسية سوسيولوجية

إن البعد النفسي – السوسيولوجي لظاهرة السلطة تنحدر من تصور يعتبر السلطة " أداة من أدوات ضبط وتطوير المستقبل و تدجينه على أساس أن هذا المستقبل يشكل بإرادة ومن تصرف الانسان وعليه يصبح أي شكل من أشكال السلطة تعبيرا عن وعود بمستقبل معين.

ولهذا نجد أن الأفراد يطلعون للسلطة ويعملون على انشائها[3]. فالسلطة على هذا الأساس هي تعبير عن "الطاقة الاجتماعية التي توجه تصور أو تمثل النظام المرغوب[4].

---

(1) نفس المرجع. ص 375.

(2) نفس المرجع. ص 377.

(3) *BURDAU (GEORGE)*. ***OP.cit***. *P40.*

(4) ***IBID***. *P41*

فالسلطة على ǀǐǆ الǛسا Σ لاتنحصر فقط في الǷصيا ƙ أو الصǉǐفا ƙ الǷارجيǉة وǫنما ǆǐي ǃبعد مǃǈ ǀǀǐǃ ǀǐǫ ǂرنا للرموز التي تǷتفي وراǒ مواقǐǆ ومراكǉز السǉلطة وبهǐǀ المعنى فǃǈ طبيعتها ǆǐي مǃǈ نفǃ Σ طبيعة العاداƙ والنماǐǀ الǛافيǉة فǉي تمǉلΣ مباشر وعميǐ مǂǈ الحياة الانسانية.

ǫǃǈ التجربة علمتنا – كتǂǐ جورǀ سورال- بǃǈ بناǒ مستابل ǁير متنǉǀǆǐي فǉي الزماǃǈ يمكǃǈ ǃǈ يكوǃǈ لديǆ. فعالية كبيرة لما يكوǃǈ ǐǀ طبيعة معينةǗ ويكوǃǈ ǐǀǉǃ ǀǀ لمǉا يتعلǐ بالǛمر بالمǷيال MYTHE الǐǀ Ǐ تجتمǂǈ فيǆǃ أو تتǛǉقى فيǆǃ الاتجاǆǐǃ ƙ الǛكǉǉر قǉوة لشعǂǐ Ǘ حزǂǐ أو طباةǗ بحيث تǂǉاهر الاتجاǆǐǃ ƙ في ǆǐǃǃǀǛǉ بقوة وǫصرار مǃǈ الغريزة في كل حالاƙ الحياة والتي تمنǃǈ وجها حايايا لǛمل الايام بǫعمال مستابليةǗ يبنى عليها ǫصǉǛǉ الإرادة. وتتجسد ǆǐǃǀ الǛمال في السلطةǗ ومنǆǃ تصǉبǃǈ لǉديها بعǉدا مǷياليǉا MYTHIQUE وتعبر عǃǈ تغيير الواقǂǐ[1].

يعرǂ الǷيال MYTHE بǃǈǆ تمǛيل حركي للحياة وتعبير عǃǈ العالم فǉي لغǉة أو بطرياة تسمǃǈ بتغييرǉǀ أو تحويلǆǃ[2]. يتǃǈ ǃǈǐǀ بǃǈ الجاǐǀبية والتادير الǉǐǀǉǃ تǛيرǆǐمǉا فكرة المستابل الموجوديǃǈ في السلطة. تدفǂǈ الǐǀǃǈ يطمعوǃǈ في الحصول عليها للبحǉث داǷل الجماعة التي ينتموǃǈ ǫليها عǃǈ الرǂǈبا ƙ والاعتاداƙ الإيديولوجية التي توصǉلهم ǫلى الوǂǈائǂ الايادية.

(1) *SOREL (GEORGE). Cite par BURDAU (GEORGE). **OP.cit**. P41.*
(2) *PERUX (FRANCOIS). Cite par BURDAU (GEORGE). **OP.cit**. P42.*

المطلب الثاني: دوافع التطلع إلى السلطة

يحاول عبد الرحمان ابن خلدون "أن الملك منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية فيقع فيه التنافس غالبا"[1].

يصنف المتصورون في العلوم الاجتماعية والسياسية دوافع الإنسان وراء الحصول على السلطة وعلى رأسهم عالم الإجتماع السياسي الأمريكي روبرت داهل إلى نوعين من الدوافع وهما المصلحة الذاتية والمصلحة الجماعية[2].

الفرع الأول: دوافع المصلحة الذاتية

يوجد موقفان نظريان لتفسير التطلع إلى السلطة على أساس المصلحة الذاتية. الموقف الأول يعتبر أن التطلع إلى السلطة يتحرك بدوافع واعية والموقف الثاني يعتبر أن التطلع إلى السلطة تحركه دوافع غير واعية.

أولا: الدوافع الواعية

يعتمد أصحاب هذه النظرية المبنية على فردانية أن الإنسان يتطلع ويسعى وراء الحصول على السلطة بدوافع واعية من أجل تحقيق منفعة ومصلحة. ويعود أساس هذه الفردانية إلى فكرة هوبز حيث يعتبر الإنسان مدفوعا إلى الأمام فانفعالاته وموجهة بعواطفه[3].

بالرغم من أن هذه الفردانية قد عرفت عدة إثباتات وتحليلات ميدانية من حيث المبدأ لم يتمكن الباحثون من الاتفاق على تحديد معنى دقيق للمصلحة الفردية فإذا يكون ما هو فردي وذاتي بالنسبة لفرد معين هو اجتماعي وموضوعي بالنسبة لفرد آخر.

---

(1) عبد الرحمان ابن خلدون. المقدمة. ص 143.

(2) *DAHL (ROBERT). **L'analyse politique contemporaine** .edt robert lafont. Paris 1973 P176.*

(3) ***IBID**. P176.*

ثالثا: الدوافع اللاواعية

توجد مجموعة من الباحثين يؤكدون فرضية منافية تماما لما تقدم ذكره ويجزمون من أن الإنسان يتطلع أو يسعى إلى السلطة بدوافع غير واعية ويمثل هارولد لاسويل ونظريته المثال الأكثر نموذجية عن هذه الفرضية وتتلخص أطروحته فيما يلي:

تمثل السلطة للإنسان المتطلع إليها تعويضا عن حرمان سيكولوجي مر به في مرحلة الطفولة مثل نقص الاحترام و/أو الحنان. وفي هذه الحالة "الأنا" يعاني ويتكون لدى الفرد احتقار لذاته وتصبح عملية البحث عن السلطة تعويضا لاحتقار الذات[1].

فالمتطلع للسلطة يعتقد بأنه بعد الحصول على السلطة سوف يستطيع أن يغير ضغوط ومثالب شخصيته ويتحول إلى شخص محبوب ومحترم. أو يستطيع أن يغير مواقف واتجاهات الآخرين نحوه ومن البديهي عدم خضوع هذا السلوك إلى تفكير واعي وعقلاني بل إن هذه الدوافع تكون في غالبيتها غير واعية[2].

إن المتطلع للسلطة حسب هذه الأطروحة ليس لديه نظرة واضحة عن دوافعه ورغبته في السلطة فهو يحاول أن يعقلن اندفاعه إلى السلطة اعتمادا على مفاهيم وأفكار مقبولة تنسجم مع قيمه التي يؤمن بها والايدولوجية التي تؤمن بها الجماعة التي تنتمي إليها.

الفرع الثاني: المصلحة العامة والمصلحة المشتركة

تنحدر هذه الفرضية مما يسميه جوزيف شمبتر بالتصور الكلاسيكي للديمقراطية حيث يعتمد هذا التعريف على الاعتقاد بوجود مصلحة مشتركة. بين جميع أفراد الشعب والشعب يختار ممثليه من أجل تحقيق تلك المصالح المشتركة وعلى هذا الأساس نشأت فلسفة الديمقراطية في القرن الثامن عشر[3].

([1]) ***IBID***. *P177.*
([2]) ***IBID***. *P177.*
([3]) *SCHUMPETER (JOSEPH)*. ***OP.cit***. *P 380.*

ƘƅƏǀرا تعبيǀدة بعǀ- المصلحة العامة– الفكرة ƿǽƾǇ Ƴǆ عƳوالمفكرو Ƴسفة الفǀ عبر Ɩƅد

وǇƾǽ ƅƏحسب Ǝ ƿاتǀ2ǂƽ المراحل والفتراƘ. فنجد ƴƳ الفǀسفة السياسييƳ الكاǀوليƅƅ ǂتباعƈǀ

لتماƩ الإكويني يفǆƿ ƳƳƿاستعمال المصلحة العامǀة *Le bien commun* بينماǀƅ نجدǀ

وǇƩǞ يستعمل **HOBES** وعلى الǀسا Ʃ تصبƠ عملية التطاƿ ƿƴلى السلطةǀ مبنية عǀلى

شعار تحايƺ المصاǀƠ المشتركةǀ حيث يصبƠ الش ƾ ƒ المتطاƿ ƴللسلطة لديƿǀƿ طمǀƟو

للحفاƲ وحماية مصاǀƠ كل المواطنوƳƲǀ والعمل على سيادة العدالة في المجتمǀƿ وƾدمة

الدولة والدفاع عƳ الحرية والسعادة في الحياة[1].

الƲƲǆƲر ƴƳ ليƩ بǁمكاننا الاكتفاƇ بتفسير واحد مƳ ǆƾǇ التفسيراƘ لفهǀم الǀدوافƿ

وراƇ تطاƿ الإنسانƳ ƅلى السلطة لعجزكل مƳ ǆƾǇ التفسيراƘ منفردا على تغطية جميƿ

الجوانƿ المتعلقة بهƾƅالسلوƅ. وعليǆƿ نستنتƝ ما يǁتي:

- بغƭ النǀر عƳ الǀتǀ2ƽ Ƴسباƿ فƶƳ ƿنالƅ ƿفرادا يتطلعǀوƳ ƅلǀى السǀلطة

والǀƽروƳ لا يتطلعوƳ.

- ƴƳ التطاƿ ƅلى السلطة ǆوسلوƅ كبا قي السلوكاƘ نتاƛ مزيƝ مجموعǀة مǀƳ

الدوافƿ الواعية وƹير الواعية. والانساƳ ƾƿ يتطاƿ ƅلى السلطة يعي بعƭها ويجهǀل

البعƭ الǀƽر.

- ƅنƿǆ بحسƿ الǀƅقافةǀ والمجتمǀƿ والاقتصادǀ والنǀƲام السياسي فƶƳ السلطة يمكǀƳ

ƴƳ تǀدƒ ƅلى اكتساƿ الشهرة ƈو تǀدƒ ƅلى الشعور بالǀمƳƲǀ كما يمكƴƳ ƳƳ تǀدƒ ƅلǀى

اكتساƿ الاحترام والǀروة وقيم ƈƾرǎ.

(1) *DAHL (ROBERT). **L’analyse politique contemporaine** . **OP.cit**. P178*

ţ ǪǂǽǄ

مما ǸǦǻ الموǯوعاƘ التي عاƛ ما ǸǼǷلها العلماǒ سسيولوجية السلطة السياسǠية ǻو نǛرية النƼبة التي يǼǠǻ اننصارǻǼ ǻ لا ǻنها حاياة موǯوعية وتاريƼية ǸǤ الشواǻǼد التاريƼية وواǫǠ المجتمعاƘ المعاصرة والسابقة تتميز بوجود ǻقليǠة حاكمǠة محتكǠرة لمناصǢ السلطة السياسية وǻǣلبية منقادة وليƩ لها صلة بصنǞ القرار السياسي بشكǠل عام.

ǻǼ السلطة ǠǼǻرة قديمة ويفترƯ ǻǼ ǻول مجتمǞ وجد قد عرفها ǻ ǻ لم يوجد ǻ ǻ مجتمǞ بدون سلطة ǻǼ وتتطورƘ بتطور حالتǾ حتى وصلƘ ǻلى الصورة التي نعرفها نحǸǼ اليوم في مجتمعتنا المعاصرة.

ولا يقتصر البحث في نطاŞ السلطة على الجانǢ المؤسسي كما سبŞ تناولǾ فǠي الفصل الثاني بل يتعدǽ ǻلى المستوǽ النفسي الإجتماعي للǞفراد. بمعنǠى ǻ Ǿ سǠبǢ ǻǼنا ǻǻ ǻفراد يتصورǸǼ بممارسة السلطة دوǸǼ اǝفراد ǻǷǼريǸǼ.

وǻǼنا نجد ǻجاباƘ متعددة حاولنا استǸǷ f ǻǼǾمها في ǻǾǼ الفصل معتمديǸǼ علǠى مسلمة ǻادونية تعتبر "ǻǼ الماا منصǢ طبيعي للǞنسانǸǼ". وتتاƼ التفسيراǠƘ حǠول دوافǠƸǢ الإنسانǸǼ للحصول على السلطةǾ فمنها ما يعتمد ويعتبر المصلحة الفردية كǠدافǢ وراǒ الحصول على السلطة سواǒ بشكل واعي ǻو ǣير واعǠيǾ ومنهǠا مǠا يعتمǠد المصلحة العامة كدافǢ لسعي الإنسانǸǼ للحصول على السلطة.

ويبقى ǻǼ الماا منصǢ شريƼ ماǺǾǺ يشتمل على جميǠǞ اǝǠيƼاراƘ الدنياويǠة والشهواƘ البدنية والمǸǸ النفسانية ويƸƸ فيǾ التنافƩ ǣالبا[1].

([1]) عبد الرحمانǸǼ ابǸǼ ǻادونǸǼ. ǻǠǼǻǽ سا 5، f 143.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للسلطة المحلية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: الأشكال التاريخية للسلطة المحلية في الجزائر

المطلب الأول: أنواع السلطة السياسية في العهد العثماني

المطلب الثاني: التنظيم الإداري والبنية الإجتماعية للسلطة المحلية في العهد العثماني

المطلب الثالث: تنظيم السلطة المحلية في العهد الفرنسي

المبحث الثاني: تطور السلطة المحلية بعد الاستقلال

المطلب الأول: تسيير التركة 1962-1969

المطلب الثاني: مرحلة تأسيس السلطة المحلية

المطلب الثالث: مرحلة التقييم وإعادة التأسيس

المطلب الرابع: خصائص تنظيم السلطة المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: مفهوم الإدارة اللامركزية

المطلب الأول: تعريف النظام الإداري اللامركزي

المطلب الثاني: تقييم اللامركزية وموقف المشرع الجزائري

المبحث الرابع: التنظيم القانوني للمجلس الشعبي الولائي

المطلب الأول: تعريف المجلس الشعبي الولائي

المطلب الثاني: هيكلة المجلس الشعبي الولائي

خلاصة الفصل

ǻǬǫǀǁ

لاشǁ ǃǆ البحث ǃو محاولة الوصول ǀلى معرفة سوسيولوجية عن ǃǀǁ مساراƘ الشرعية السياسية المحلية يرتبط بشكل مباشر بنشǖة التطور السلطة المحلية والبنى الإجتماعية التي تتǖسƩ عليها السلطة. وعلى اعتبار ǃǆ التطور التاريǺي ǃǁ ǂ ǀǆǁǀرة اجتماعية ǃو بنية ǀجتماعية ǃو سلوǁ يحتوǂ على العناصر الدالة لفهم ǀǆǁǀرة ǃو السلوǁ ǀǆǁ ǂرا ونǀرا ǃǁمية البعد التاريǺي في العمل السوسيولوجي على حد تعبير الǃستاǀ "ǂǁǫǀǁ ǂǁǀǁ عبد الǀǁ" ليƩ ǀǆاǁ علم اجتماع بدون تاريǀ".

فبالإǀǁافة على المعطياƘ السوسيولوجية الǺاصة بالبحث فǀي مجال تجربة الصعود السياسي المحلي وǃǆ فهم الفعل الاجتماعي يتم منǀ ǃǆ ǀǁǀل التفاعل بيǆ ǀǁǀǀث مستوياƘ ǃساسية وǁي:

- مستوǋ الفاعل الفردǂ
- مستوǋ السيروراƘ الميكروسوسيولوجية
- المستوǋ الماكروسوسيولوجي البناǀ ǀǃǂ يǀǀر على وǀعياƘ الفعل (الزمǀǆ المجالǀ الǀǀافة).

سوƧ نتناول في ǀǆǁ الفصل دراسة سوسيوتاريǺية ǃǁم الفǀاعليǀǆ مǀǆ ǀǁǀل دراسة:

1- الǃشكال التاريǺية لتنǀيم السلطة في المحلية في الجزائر قبل الإستقǀل.
2- تنǀيم السلطة المحلية بعد الإستقǀل.
3- ماǁية النǀام الإدارǂ الǀمركزǂ.
4- التنǀيم القانوني للجماعاƘ المحلية (المجلƩ الشعبي الولائي).

المبحث الأول: الأشكال التاريخية للتنظيم الإداري للسلطة المحلية في الجزائر قبل الاستقلال

المطلب الأول: تنظيم السلطة السياسية في الجزائر خلال الوجود العثماني

من الصعب الحديث عن وجود تنظيم للسلطة المحلية بشكل واضح في العهد العثماني وذلك لأسباب التاريخية المرتبطة بالوجود العثماني في حد ذاته حيث أنه منذ قدوم الأتراك كان على أساس الحماية العسكرية ومساعدة الجزائريين على طرد الغزو الإسباني. والمعروف تاريخيا أن الأتراك كانوا معروفين بقوة التنظيم المبني على النظام العسكري الذي كان يسير أسطول الخلافة العثمانية.

بعد نجاح الأتراك العثمانيين في طرد الإسبان من الأراضي الجزائرية، تحولت الجزائر بالخلافة العثمانية، وبدأ الحاكم الجديد للجزائر - خير الدين - في تنظيم دولته الجديدة بإعادة بناء السلطة على أسس جديدة[1]. وكنتيجة طبيعية لتلك الظروف التاريخية للتواجد العثماني في الجزائر فقد تميز بناء النظام السياسي الجزائري بالمركزية بشكل أكبر من ذلك فقد قامت السلطة الجديدة بمحاربة كل من حاول أن ينازعها السلطة على أساس أن النظام العسكري لا يتحمل ولا يتقبل تعدد المراكز.

لقد عرفت السلطة السياسية الجديدة والحكام الجدد للجزائر باعتبارها ولاية تابعة لمركز الخلافة العثمانية (الباب العالي) صراعا طويلا مع جيش الإنكشاريين. وقد أدى هذا الصراع إلى تغيير شكل وطريقة الحكم باستمرار.

حيث عرف الوجود العثماني في الجزائر في ظل الخلافة العثمانية أنواع مختلفة من تنظيم السلطة، من حيث مدة الحكم وطريقة تعيين الحكام. ويصنف المؤرخون

---

(1) صالح فركوس. المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين. دار العلوم والنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003. ص 78.

الحكم التركي مر بأربعة عهود وهي: عهد البايلربايات ثم عهد الباشوات ثم عهد الآغوات وأخيرا عهد البايات[1].

الفرع الأول: عهد البايلربايات 1518 - 1587

بعد تمكن الإخوة عروج وخير الدين من دحر الأسبان عن احتلال الجزائر وتمكن خير الدين - بعد وفاة أخيه عروج - من بسط السيطرة على الجزائر، وإعلان تبعيتها للخلافة العثمانية في اسطنبول و قبول هذا الإعلان بالترحيب وقبول بيعته من طرف الخليفة العثماني وتلقيبه بالبايلرباي أي باي البايات، اتخذ البايلرباي خير الدين مدينة الجزائر مركزا لحكومته.

لقد تميزت هذه الفترة بتوطيد أركان الحكم الجديد من خلال بسط الوجود التركي على كل الإقليم.. ابتداء بالقضاء على الوجود الاسباني ثم القضاء على كل الإمارات والسلطنات الموازية بتلمسان والإمارات الحفصية في قلعة بني عباس وقسنطينة وعنابة وجبل كوكو والقبائل ويعتبر "صالح رايس" (1552- 1556) بطل تحقيق هذه الوحدة حيث أوصل نفوذ الأتراك إلى الواحات بالجنوب[2].

ومن خلال تحقيق توحيد سياسة الدولة الجزائرية وإخضاع كل المناطق والأطراف إلى المركز دار السلطان وبعد تولي البايلرباي حسن باشا ابن خير الدين للولاية الثانية قام بتنظيم إدارة الدولة حيث قسمها إلى أربع بايلكات (عمالات).

1 - بايلك الجزائر العاصمة: ومركزها مدينة الجزائر نفسها (دار السلطان)

2 - بايلك الشرق: ومركزها مدينة قسنطينة.

3 - بايلك التيطري: ومركزها مدينة المدية.

4 - بايلك الغرب: ومركزها مدينة مازونة ثم معسكر ثم وهران[3].

---

(1) المرجع نفسه. ص 80.

(2) صالح عباد. **الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830**. دار هومة الجزائر. 2005. ص 74.

(3) صالح فركوس. **المرجع السابق.** ص 88.

أما فيما يخص طريقة تعيين الحكام وتولي المسؤوليات في هذا العهد فقد كانت طائفة "الرياس البحريين" هي النخبة الرئيسة التي منها يعين الولاة. أما تعيين البايلربايات فكان يتم بطريقتين إما باقتراح من الخليفة وتوافق عليه طائفة الرياس. أو أن يقترحه الرياس ويوافق عليه الخليفة. ولم تكن فترة الحكم محددة مسبقا. وعرفت هذه المرحلة توسع لسلطة البايلبار وطائفة الرياس، حيث امتدت سلطتهم إلى تونس وطرابلس[1].

الفرع الثاني: عهد الباشوات 1587 - 1659

قبل الحديث عن خصائص عهد الباشوات من الضروري ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى استبدال وتغيير شكل تنظيم السلطة.

- يعود هذا التغيير أساسا إلى الصراع الذي كان قائما بين طبقة الرياس وجنود الانكشارية، وهذا منذ نشأة الدولة، من طرف طائفة الرياس ابتداء من خير الدين حيث أن الصراع أدى إلى:

* تخوف الانكشاريين مركز الخلافة من نية البايلربايات، وأسست هذه التخوفات والتشكيكات على خطورة تجمع السلطة في الولايات الثلاث: الجزائر وتونس وطرابلس، في يد رجل واحد وتأثيره على الامبراطورية العثمانية.
* بلوغ نفوذ سلطة البايلربايات في كل من تونس وطرابلس مستوى كبيرا جدا، على أساس أنهم أصحاب فضل في فتح هذه البلدان وإلحاقها بالدولة العثمانية، بالإضافة إلى عدم محدودية مدة الحكم، أثار تخوف عند رجال الدولة العثمانية من إمكانية تمرد البايلربايات عن الامبراطورية[2].

كل هذا أدى إلى تغيير شكل تنظيم السلطة في الولايات الثلاث وتبني نظام الباشوات.

---

(1) المرجع نفسه. ص ص 88، 89.

(2) المرجع نفسه. ص 90.

يرتكز نظام الباشوات على تقسيم الحكم (السلطة) إقليميا من خلال فصل الولايات الثلاث الجزائر - تونس - طرابلس عن بعضها البعض وإسناد إدارة كل ولاية إلى باشا يعين لمدة ثلاث سنوات[1].

ومن الآثار السلبية المباشرة لهذه الطريقة في تنظيم السلطة هي عدم شعور الباشا (الحاكم) بضرورة ولاء الشعب ما دامت ولايته محدودة ويأتي إلى السلطة عن طريق التعيين. فأصبح همه الوحيد كيفية الاستفادة بأكبر قدر ممكن من سلطته في جمع الثروة[2].

الفرع الثاني: عهد الأغوات 1659 - 1671

لقد عرف نظام الباشوات نهاية مأساوية انتهت باقتحام قصر الباشا واعتقاله وسجنه ثم بعد ذلك ترحيله من طرف "الرياس". استغل الانكشاريون هذا الحدث بغية تحقيق رغبتهم في الاستيلاء على الحكم فقاموا بانقلاب مفاجئ على الرياس وأسندوا السلطة التنفيذية للأغا (رئيس الفرقة العسكرية) على أن لا تزيد فترة حكمه عن سنتين فقط ويتم إستبداله، أما السلطة التشريعية فقد تقرر أن تكون بيد الديوان[3].

الفرع الثالث: عهد الدايات 1671 - 1830

يمكن القول بأن نظام الأغوات الذي دام اثنا عشرة عاما فقط كان يحمل في طياته بذور فنائه. إنه تنظيم سياسي مبني على أساس تعيين حاكم لمدة شهرين ثم تنحيته والاتيان بغيره وحكم لا محالة محكوم عليه منذ البداية بالسقوط والانهيار[4].

يعتبر رفض الأغوات التنازل على الحكم بعد إنتهاء مدة التعيين السبب الرئيسي لسقوط هذا النظام حيث أدى ذلك إلى معظم الأغوات الذين ماتوا مقتولا. وبعد

---

(1) بلغ عدد الباشوات في الجزائر إبان الحكم التركي 30 باشا. للاطلاع على الحياة السياسية في هذه الفترة انظر أحمد توفيق المدني. حرب الثلاثمائة سنة. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986. ص 38 و 39.

(2) صالح فركوس. المرجع السابق. ص 92.

(3) أحمد توفيق المدني. المرجع السابق. ص 39.

(4) صالح فركوس. المرجع السابق. ص 97.

احتيال على حكم 1671م تم إلغاء نظام الآغاوات بمقتضى قرار الديوان الذي ألغى نظام الآغاوات واستبدله بنظام جديد هو نظام الدايات (جمع داي). ويقوم هذا النظام على أساس الزعامة على أن يظل الداي في الحكم طوال حياته دون أن يكون له الحق في تعيين من يخلفه[1].

المطلب الثاني: التنظيم الإداري والمؤسسات السياسية والعسكرية والقضائية في الجزائر العثمانية

الفرع الأول: التنظيم الإداري

عرفت الجزائر في العهد العثماني تقسيما مناطقيا وتنظيما إداريا يهدف إلى بناء سلطات إقليمية قوية من أجل فرض السيطرة على كل أقطار الجزائر. حيث قسمت الجزائر إلى أربع بايلكات وهي:

أولا: إقليم دار السلطان

يقيم فيها الحاكم العام والوالي الذي تتبعه مباشرة، حسب فترات الحكم العثماني في الجزائر (البايلربايات ثم الباشا ثم الآغا ثم الداي)، أما فيما يخص تسيير وإدارة بايلك الجزائر فبالإضافة إلى سلطة الحاكم العام هناك جهازان إداريان:

أ- الديوان الخاص

يدعى المجلس الشوري وهم خمسة أعضاء:

- الخزناجي وهو المسؤول عن الأمور المالية أو المكلف بأموال الخزينة العامة للحكومة.
- وكيل الحرج أو ناظر البحرية ويختص بالشؤون البحرية.
- خوجة الخيل وهو المسؤول عن أملاك الدولة.

---

(1) [illegible]، ص 101.

- اǓǀǍǹǾǶ علǹى اǓǹǍǹة المحافǍǹة البحريǹة الحكومǹة قواǨ عǀǉ ل مسǟو وǋاǗ

كما ياوم بمهام باǓ المدينة.

- بيǨ المالجي يسهر على تسجيل العاود والمواريث[1].

لاد عرǤ عصر الدايا Ǩ واǋǓǷر العديد مǹǀǉ المǟǹاǵرا Ǩ والǹورǹǃ Ǩ داǷليǹǃ وǷارجياǓ وكانǨ نهايتǋǋ ǀǂǺر مǟساوية حيث انتهǨ باستعمار فرنسا للجزائǹر ورحيǹل اǓترا اǓ عǀǉ الجزائر بعد وجود يفوǊ قرونا لم تهتم السلطة التركية المواليǹة لǷǓǹفǹة العǂمانية بتنǍيم شǟوǀǉ الحكم والسلطةǓ ǃلا مǀǉ ǂجل تفعيǹل عمليǹة الجبايǹة وطǹرǊ تحصيلها[2].

ب - ǁǞǷǞǶ الدǉاǊ ǞǶǁǞǷǁ

مǀǉ ǂǋم ǂعǤاǝǋ:

- اǷليفة ينوǋ الوالي عند ǢيابهفيǏدارة شǟوǀǉ البيلا اǓ وفي جباية المال.

- الدفتر دار ويتولى رئاسة ديواǀǉ الإنشاǒ وكتابة الدولة.

- البا Ǉ سيار ويتولى شǟوǀǉ البريد.

- قبوداǀǉ رايǻ (الابطاǀǉ الرايǻ) يتولى Ǐمارة البحر.

- الترجماǀǉ.

- بيǨ المالجي يتصرǤ في ǂموال بيǨ المال.

- شاو Ǉ الكرسي.

- الكاǋية يتكلǤ بحفظ ǂمǀǉ الجزائر.

بالإǴافة Ǐلى ǂǀǉ ǋǂǋ الديواǀǉ ǋو جهاز لتسيير والإدارة فهو ǂيǴا قاعدة التوǍيǤ السياسي والإدارǓ. حيث ينتǷǋ منǋ ǂǢǹǋ الǴǹباط والǹولاة والǷǹلفاǒ ورǟساǒ

---

(1) صاǀǉ عباد. ǁǞǷǞǶ. ساǂǀǊ. ص ص. 279 – 280.

(2) ǞǤǶ ǁǞǷǞǶ. ص. 280.

الااطاعاƘ. تجدر الإشارة ۑلى ƝƗƉ لا يمكƕ للوالي تنفيƦ ƹ ƋƉ شيƇ ۑلا بعد الرجوع ۑلƙى

ƕيƦƝ المجلسيƕ السابايƕ. بالإƓافة ۑلى ƝƷƦ الƋجهزة الƙƸƺة: الحاكم العامƜ والمجلسيƙƕ

ƝنااƗ مجموعة مƕ الموƱفيƕ لديهم ƊيƓƖ دورا ولو جزئي في التسيير وƝƗم: الباƫ كاتƔ

(الكاتƔ الوالي) وشيƥ الإسƙم وƤوجة العشر وكاتƔƙ السƙر والااƓƙيايƕ: المƙالكي والحنفي.

يشمل البايلاƗ جغرافيا على ƤمƩ مدƕ وƝƗي: الجزائرƜ البليدةƜ الااليعةƜ شرشƙال ودلƩ. وƋما الاابائل المتواجدة Ɣارƺ تلاƗ المناطƾ فتƤƓƔ مباشرة لƋوامر وسلطة الƋƺا Ɖو Ƥوجة الƤيل.

ƙǌƙƗ: ƔƗƞƤ التƮطارƘ

وعاصمتƝƗ المدية وكاƕ البايلاƗ ماسما ۑلى Ɖربƙ قياداƘ وƝƗي:

- قيادة الƱهراوية.
- قيادة تل الاابلة.
- قيادة الديرة Ɖو سور الغزلاƕ.
- قيادة الجنوƔ.

ƙƕƙƗ: ƔƗƞƤ الƜرب

ويناسم ۑلى ƺƙƸث قياداƘ وƝƗي:

- ƺƜا الدواوير.
- ƺƜا الزمالة.
- Ƥليفة الباƹ وكاƕ يمتد ۑلى وراƇ ۑقليم التيطرƹ على حدود مراكƫ.

ƙƳƴƙ: ƔƗƞƤ الشر5

يعتبر بايلاƗ الشرƾ و عاصمتƝƗ قسنطينة مƕ البايلكاƘ سواƇ مƕ حيث المساحة والƙروƘ Ɖو مƕ حيث الدور الƦƹ لعبƝƗ في مراقبة ۑيالة تونƩ وƇƤƓاعها لنفوƦ الƋتراƗ

كان للبايات حق التصرف في رعيتهم في حدود بايلكاتهم. أما سياسيا كانوا تابعين إلى الحاكم العام. (بايلرباي أو الداي) وتتمثل مسؤولياتهم الأساسية في الإشراف على شؤون الإدارة ومراقبة القبائل وجمع الجباية، الزكوات وتنظيم الجيش والمحافظة على الأمن والاستقرار في الجهات التي يحكمونها وإخماد كل القبائل والأهالي تحت الحكم التركي من خلال متابعة ومطاردة القبائل التي تمتنع عن دفع الجباية[1].

[illegible]

بالرغم من أن التقسيم الإداري الذي تم التعرف به يظهر وكأنه يرمي إلى إيجاد نظام غير مركزي في إدارة المجتمع. إلا أن الحقيقة لم تكن كذلك بل كانت على العكس من ذلك تماما فإذا نظرنا إلى طريقة التسيير فنجدها عبارة عن إعادة إنتاج و بصورة نمطية للنظام المركزي

بالإضافة إلى نفوذ الأتراك من خلال تحكمهم في الدواوين الذي كان قاعدة توطيد وانتشار البايات. فمن كل المحاولات التي قام بها الحكم التركي في ظل الثقافة العثمانية للتنظيم الإداري على مستوى المدن والأوطان هي مجرد تعبير عن امتداد للسلطة المركزية وبسط هيمنتها على كل القبائل والعشائر.

وعليه فإن الإدارة التركية لم تعمل على بناء وإنشاء سلطة محلية وتنظيمها وفق أسس حديثة، بل تعاملت معها كما هي، حيث نجد أن كل البايات يحكمون بايلكاتهم على أساس النظام القبلي أو العشائري[2].

---

(1) نفس المرجع. ص ص 112، 118.

(2) نفس المرجع. ص 118.

لقد ارتبط المجتمع المحلي من حيث تنظيم وتوزيع السلطة في الجزائر بصفة عامة بمؤسسة اسمها القبيلة. حيث عمد البايلك إلى تقسيم الريف الجزائري إلى عدة وحدات إدارية وكانت القبيلة هي الوحدة الإدارية الأساسية[1].

ويشرف على إدارة هذه الوحدات "قياد" مزودين بصلاحيات مدنية وعسكرية وقضائية بواسطة شيوخ القبائل والدواوير.

وكان الباي هو الذي يتولى تعيين "القياد" الذين يختارون غالبا من الأتراك أو من الكراغلة – ويقوم القياد في الريف بتعيين الشيوخ الذين تسند إليهم إدارة شؤون القبيلة أو العشيرة أو الدوار ويتم تعيين القياد بناء على رأي أعيان الإقليم.

أما شيوخ القبائل فيتم تعيينهم بعد أخذ رأي شيوخ الدواوير فيهم وعادة يختارون من قبيلة رئيسية يقيم الأتراك في ولائها وتكون تحت حوزتها منطقة كاملة "أوطان" وكانت المهمة الأساسية لقيادة "أوطان" في بداية الحكم العثماني هي جباية الضريبة للأتراك كان القايد يلقب ويدعى بـ "**قائد الأوشور**". إن سلطة ومهام القياد عرفت توسعا مستمرا فإلى جانب الوظائف الاجتماعية كانت لديهم وظيفة اقتصادية وسياسية متمثلة في مراقبة القبائل والحد من "الصف" والفصل في النزاعات التي كانت تحدث بين تلك القبائل لحفظ التوازن بينها كما أن الإشراف على الأسواق الأسبوعية. كان منوطا بسلطة القايد وأيضا مراقبة طبيعة المبادلات التجارية بين القبائل والنواحي وتحصيل الضرائب ومنع القبائل المتمردة من ارتياد هذه الأسواق.

هذا ما يمكن أن نسميه بالشكل الرسمي لتنظيم وتوزيع السلطة على المستوى المحلي في العهد العثماني. دون أن ننسى دور بعض الفاعلين الآخرين وهم المرابطون وهو ما له ومكانة اجتماعية تجسد قمة الإصلاح والنخوة الدينية في الأرياف حيث يتمتع المرابط بسلطة وشرعية رمزية قوية جدا. ويتدخل أحيانا في توجيه وقيادة المجتمع المحلي.

---

(1) المرجع نفسه، ص 118.

وكPǚصة يمكلǈ لǈǇ ناول لǈǇ الفاعليلǈ اǛساسيلǈ في المجتمùƔ علùى المسùتوă المحلي يتمǊلولǈ في: الايادǛ شيوǕ الابائلǛ المرابطولǈǛ وكل واحد ملǈ لǈǋ ƇƲǄƍ الفùاعليلǈ كالǈ لديǊǈ دور ووƲيفة ومساحة يتحراا فيها دولǈ المساƂ.

الǚطǂب الƛاƛ: تưƓƔ! السƂطǂǋ الǚǄƏƂǛǋ ƺ ƹ ƛاǉƹǊد الƤراƺƂسǋ

تعتبر دولة اǛمير عبد الادر المحاولة اǛكǂر جدية فùي التوحيùد الإدارƹ فùي الجزائرǛ حيث قام اǛمير باستبدال النƲام السائد (التنƲيم التركي) لǚدارة المحلية بنƲام جديد يعتمد على ǙنشاƇ وحداƑ مناطاية بناƇ على تاسيم جديد للجزائر. حيث قسمها Ǚلى 08 نواحي ومااطعاƑ ƇاƊƳ على الماطعة Ǚسم الPليفليùا ا. وعùيلǈ علùى رǇ ƂكùƩ PليفليƩ ا PليفƩة يتمتƔ بصǚحياƑ مطاƩة ويدولǈ يحدد ǊǈƩ مدة ولايتǊǈ. ويناسم كل PليفليùƩ ا Ǚلى مجموعة ملǈ اǛƺاليƩ ا. وكالǈ مشروع اǛمير مبني علùى ǙنشاƇùƇ جهùاز موحùد ومتجانƂ ومنƲام (***HIEARCHISE***) يعتمد على نƲام الوƲائƘ ملǈ ǈƇجل Ǚلغاƅ كùƩ الامتيازاƑ في ميدالǈ الجباية والعدالة[1].

الƤرǝ الأوǱ: الوƲƑƊƳ ƺƹƐƺƂǚǄƏƂǛǋƹǈ اǚسƂƏǛǊƹرǛ

Ǚǈǈ بعد الإحتǚل الفرنسي للجزائرسنة 1830 وحسم الإدارة الفرنسية لسياسùيتها Ǚتجاǉا المستعمرة بǙتباع سياسية الإحتǚل الكامل والإدارة المباشرةǛ ƇƩƙ الفرنسùيولǈ يشجعولǈ Ǌǈجرة اǛوربيبيلǈ Ǚلى الجزائر والاستيǚƇ على الاراƮي الزراعية واǛمùǚ ا العاارية الواسعة لتلبية حاجاتهم وعلى ƙǈا اǛساƂ تم Ǚصدار يوم 22 جويليùة 1834 مرسوم Ǚلحاƀ الجزائر بفرنسا واعتبارǉǈا جزƇ ملǈ الترابƔ الفرنسيǛ يديرǉǈا حاكم عùام يتبƔ رǇسا وزير الحربية ويساعدǉا المجلƂ الإستشارƹ ƙƺ ƹ يتكولǈ ملǈ كبار الشPصياƑ المدنية والعسكرية[2]

([1]) *LECA (JEAN) et VATIN JEAN (CLAUDE).* ***Op.cit.*** *P 210.*

([2]) يحي بوعزيز. **سƳƆسا التسƂط اǛستƏƛǄƐرǋ والƑƧركǋ والوطƴǊǋǈƐ ƺالƛرƐǊǋƺƐ 1830 –1954.** ديùوالǈ المطبوعاƑ الجامعية. الجزائر. دولǈ سنة نشر. ƭ 07.

عمد الاحتلال الفرنسي في بداية الاحتلال إلى إتباع نفس التنظيم الذي وضعه الأمير عبد القادر الجزائري والذي سبقت الإشارة إليه[1].

وفي شهر أفريل من عام 1845 تم تغيير شكل تقسيم السلطة بصدور أمر يقضي بإلحاق الجزائر بفرنسا وتقسيمها من الناحية الجغرافية إلى ثلاثة نواحي وهي[2]:

1- ناحية الوسط: ومركزها الجزائر العاصمة.

2- الناحية الشرقية ومركزها قسنطينة.

3- الناحية الغربية ومركزها وهران.

كما يقسم أيضا بمقتضى الأمر الجزائر من الناحية الإدارية إلى ثلاثة مناطق وهي:

1- منطقة مدنية تخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوروبي.

2- منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي ويخضع فيها الاوربيون للحكم المدني والأهالي للحكم العسكري.

3- منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما وتشمل الهضاب العليا والصحراء ويخضع فيها الأهالي للحكم العسكري[3].

وكانت كل ناحية تحت إمرة قائد الناحية وقسمت كل ناحية إلى مجموعة من الأقسام يسير كل قسم منها ضابط يتمتع بأوامر مجموعة من الموظفين الجزائريين تحت إمرته إدارية مختلفة: الخليفة، الأغا، القائد، والشيخ، وكانت تدار تلك النواحي والأقسام بواسطة المكاتب العربية ومن أبرز مهامها الإشراف على شؤون الأهالي[4].

---

(1) *LECA (JEAN) et VATIN JEAN (CLAUDE).* ***Op.cit.*** *P 210.*

(2) صالح فركوس. **المرجع السابق**. ص 195.

(3) يحي بوعزيز. **المرجع السابق**. ص 13.

(4) أبو القاسم سعد الله. **المرجع السابق**. ص ص 134 و135.

ولا بدّ أن نعرج على ماهية "المكاتب العربية" باعتبارها الأداة التي من خلالها يتم تسيير الأهالي من طرف المستعمر. تمثل هذه المكاتب في نظر المستعمر "الجهاز الشرعي للسياسة الأهلية للتمهيد للإدارة المباشرة للأهالي. ونشأت إدارة المكاتب العربية بمقتضى مرسوم مؤرخ في الفاتح فيفري 1844م[1]

وتهدف هذه المكاتب إلى:

- التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الإستعمارية.
- مراقبة تحركات القبائل ودراسة المشتبه فيهم.
- مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.
- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ الأوامر الصادرة من مكاتب توجيه السياسة الاستعمارية.
- التقليل من نفوذ الأسر الكبيرة.
- تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي.

ثانيا: المجالس العامة

لقد نشأت المجالس العامة بعد انتصار الكولون على العسكريين وتبنّي الحكومة الفرنسية للنظام المدني في المستعمرة الجزائرية سنة 1870 وصاحب هذه التعديلات على القرار المؤرخ في 09 ديسمبر 1848 تم الإنتقال من تقسيم إداري مبني على أساس النواحي إلى تنظيم إداري قائم على أساس الولايات. ومن هنا جاءت فكرة المجالس العامة إلى الجزائر كان هذا سنة 1875[2].

---

(1) صالح فركوس. المرجع السابق. ص 198.

(2) المرجع نفسه. ص 198.

الفرع الثاني: تطور التمثيل السياسي

في البداية كانت المجالس العامة في أغلبيتها المطلقة تمثل الأوروبيين حيث كانت نسبة التمثيل داخل المجالس إلى غاية سنة 1919 بنسبة أربعة مستشارين أوروبيين مقابل مستشار مسلم واحد. ثم تتسع نسبة تمثيل المسلمين في المجالس العامة ما بين سنة 1918 و1944 وذلك بعد توسيع حق الاقتراع من جهة وتوسيع المجالس من جهة أخرى. حيث أن الإصلاحات التي تمت في كل من الجزائر سنة 1922 وقسنطينة سنة 1928 ووهران سنة 1937 أدت إلى ارتفاع نسبة التمثيل بالنسبة للمسلمين حيث أصبحت المعادلة بثلاثة أوروبيين مقابل مسلم واحد[1].

وكمحاولة من إدارة الإستعمار احتواء العنف الشعبي ومعالجة المعاملة *la sous administration* تم تغيير في نسبة التمثيل في المجالس العامة سنة 1954 وذلك شهر ونصف قبل إندلاع ثورة التحرير حيث أصبحت معادلة التمثيل إثنين (02) من المستعمرين مقابل اثنين (02) من المسلمين.

وفي الأخير قامت الإدارة بإصلاحات وصفت بالكبيرة سنة 1956 و1957 و1959 والتي أدت إلى إنشاء 15 ولاية *DÉPARTEMENT* و89 دائرة حضرية.

وبلغت محاولات الإصلاح السياسي ذروتها سنة 1960 حيث أعلنت الحكومة الفرنسية الإنتخابات والنتيجة كانت أن جل المجالس العامة عرفت أغلبية ساحقة للمسلمين وتحولت معادلة التمثيل السياسي بـ 180 % مقارنة بسنة 1875 حيث أصبحت المعادلة ابتداء من سنة 1945. أربعة مسلمين بأوروبي واحد ما عدا الجزائر العاصمة[2].

---

(1) *LECA (JEAN) et VATIN JEAN (CLAUDE).* ***Op.cit.*** *P 221.*
(2) ***IBID.*** *P 212.*

ǗǛŝستǙ ǀȇǦ ƞŶǂƟǅǕ ƞƅǂالسط !ƿƇǓ : ǿǆƙǀǾ ƘƟǦǅǕ

ǕǂǅǕب الأوŴ: ƿسǀǀر التركƞ 1962-1969

ǖǕد ورƛƘ الǭورة الجزائرية بعد الاستǭǘǗل الدولة ǕǕو باǭǀحرǎ نǙǀام ولجهزة الدولة ǚǀǀ المستعمر الفرنسيǍ وكاǀǀǀ على الǭيادة الجديدة التعامل مǘ ǀǀǀǀǀǀ التركǖǀة والتصǖǀر ǀǀǀ فيها بشكل يƋǚǀǀ لها الاستمراريةǍ يصǀǀ لنا الباحث عبد الǭادر جغلول مهمǖǀة ودور الدولة الوطنية الجديدة بعد الإستǭǘǗل حيث يǭول "ǕǀǀǕ الدولة الوطنية كانƛ منهمكة فǖǀي استمرارية الǭورة ǕǀǕǀǀǀ ǀǀǀ الاستمرارية التاريƸية ومنهمكة في اسǖǀتمرارية الانǭطǖǀاع ǕǕǀǀǀǀǀ ǀǀǀ تسيير التركة الاستعمارية"[1] ما يǀǕكد ǀǀǀǀǀ الحاǭاة وǀǀǀǀ الاتجاǀǀ للسلطة والǭيادة الجديدة ǀǀǀو حل المجاǀǀ ǀǀǀǀ العامة مباشرة بعد الاستǭǘǗل بموجǘ الǭمر المǀǀǀ ǀǀǀǀǀ فǖǀي 09 ǀǀǀو 1962 ǀǀ ǀ ǀǀقل ǀǀǀ شهر ǀǀǀ الإعǘǗǀǀǀ الرسمي لǘǗستǭǘǗل وǀǀǀǀ ǀǀǀǀ الǀǀطوة كبداية لمركزة وتجميǀ للسلطاƛ والصǘǗحياƛ في يد الوالي le prefet . في نǀǀ ǖǀ ǀ الوǭǀǀǀ وبموجǘ نǀǀ ǀ الǭمر تم ǀنشاǀǀǀ على المستوǎ الولائي ومǀǀǀ ǀǀجل مساعدة الǖǀوالي لجنǖǀة سميƛ " اللجنة الولائية للتدǀǀل الاقتصادǀ والاجتماعي ولم يكǀǀǀ لهǀǀǀ اللجنة صǘǗحياƛ تنفيǀǀية ǀǀو تشريعية وǀنما كاǀǀǀ لها دور استǀǀشارǀ فǭط[2]

ǀǀǀ ǀǘǀǀل تتبǀ الǭوامر والمراسيم والǭراراƛ التي اǀǀǀǀǀ في مجال تنǙǀيم وǀعادة تنǙǀيم السلطة المحلية في ǀǀǀǀ الفترة ǀ ǀ ما بيǀǀ 1962 و1969 فǭǀننا نجǖǀد ǀǀǀ الاتجǖǀاǀǀ العام والشغل الشاǀǀل للǭيادة السياسية سواǀǀ في فترة حكم الرئيǀ بǀǀ بلة ǀǀوفترة حكǖǀم الرئيǀ **زاوارǎ ǀǀǀǀǀǀ** كاǀǀǀ يتمǀǀل في كيفية التǀǀǀ ǀ ǀǀǀ النǀǀǘ والشرعياƛ والولاǀǀǀƛ التي كانƛ موجودة قبل الاستǭǘǗل وتعويƋها بǭياداƛ جديدة ونǀǖǀǘ جديǖǀدة وولاǀǀǀƛ جديدة .

([1]) عبد الǭادر جغلول. ǀǀǀǀǀ ساǀǀǀ. ǀ 222.

([2]) *LECA (JEAN) et VATIN JEAN (CLAUDE).* ***Op.cit.*** *P 213.*

وعلى ǀŘŇ الساΣ تجد ƅǇ إعادة تنƲيم السلطة المحلية (الولاية) في ǀĵŘŇ الفتǅرة

إتجǈǋ نحو نمط ǇƄ التنƲيم ǅƴƮƳ بشكل كبير إلى سلطة الوالي *LE PREFET* الǅŔĬ

ƅسندǇ ǇǊƄ Ǉ صǅǽحياƅ كبيرة جداǃ وتم إبعاد وتهميƫ المنتƼبيǇƄ عǅǇƄ الإدارة المباشǅرة والفعلية[1]

ŇƃŗŴƆƅŒ ŇŧŒťƙŒ ŘŪũŒŬŌ التƋسيس :ŘŗŧƆƅŒ ǀŲƔŧƄ

تمƛل الانتƼاباƅ الولائية التي جرƅ في 25 ماĬ 1969 تƋسيسا للمجاΣƧ الشعبية الولائية المنتƼبة بعد إعادة تنƲيم السلطة المحلية بعد إصدار ميƛاƀ وقانوǇƄ الولاية[2]

اعتبرƅ الولاية في ميƛاƀ الولاية الصادر سنة 1969 جماعة لا مركزيǅة *une collective decentralisée* تتمتƳ بكل الصǅǽحياƅ التي تƊǈلها للايام بمهامهǅǃا إلا ƅǇ

ǀĵŘŇ الǃمركزية لا يمكǇƄ بحال ǇƄ الƋحوال ƅǇ تعني الاستاǃلية ǅǃƄ الدولة ǈǋي دولǅة وحدوية *ETAT UNITAIRE*[3].

ƅǇإ النصو ƫ الرسمية ومنها قانوǇƄ الولاية في ǀŘŇ المجǅال واǅƴحة وتصǅرƏ بالرفƭ المطلƀ لفكرة إستاǃلية الجماعاƅ المحلية. ولا تعني ǀĵŘŇ الǃمركزية الإعǅǽǇƄ عǅǇƄ إستاǃلية الولاية بƋĬ شكل ǇƄ الإشكال كما ƅǇ الإستاǃلية النسبية للمحلǅي عǇƄ المركز لا يجƔ ƅǇ تهدد وحدة السلطة على ƅساΣ ƅǇ السلطة الƋورية ǈǋي واحǅدة ولا يمكǇƄ بعƛرتها[4].

في إطار ǀŘŇ المنطƀ تصبƟ الولاية كجماعة محلية عبارة عǇƄ إمتداد للدولةǃ في إطار عدم التركيز الإدارĬ *LADECONCENTRATION*ǃ وطرياة يسمƟ ǇƄ لهǅǽƼǀ للجماǋǈير بالمشاركة في السلطة الƋورية[5] ولهŘǀ فƎǇƄ الدولة ǈǋي التي تنƲم وتحدد حǅال تدƼǇ كل الفاعليǇƄ على المستوǍ المحلي والجهوĬ والوطنيǃ بشǅكل ينتǅƸ تمƋسΣ ǅ

([1]) ***IBID.*** *P 214.*

([2]) *ZARTMAN (WILLIAN).* ***Les Eletions Departementales.*** *P 212.*

([3]) *LECA (JEAN) et VATIN JEAN (CLAUDE).* ***Op.cit.*** *P 215.*

([4]) *BADUEL (PIERE).* ***Etat pouvoir et teritoire.*** *P 346.*

([5]) *LECA (JEAN)et VATIN JEAN (CLAUDE).* ***Op.cit.*** *P 215.*

للسياسي INSTITUTIONALISATION DU POLITIQUE مع الاحتفاظ بطابعه الصحراوي[1].

على هذا الأساس نجد أن التيارات السياسية في الجزائر تعطي وتولي اهتماما ومكانة كبيرة جدا للدولة في كل مجالات النشاط بحيث أصبح وجود الدولة ظاهرة عادية ومألوفة بل أكثر من ذلك فإن المجتمع أصبح لا يرى أي نشاط خارج مجال تدخل الدولة حتى وصل الأمر إلى أن المجتمع أصبح يطالب بأن تتكفل به الدولة"[2]

وهنا يأتي التساؤل الجوهري عن مكانة وأهمية ودور المجالس الشعبية الولائية المنتخبة (*A P W*) في إطار تجزئة الدولة *LE DENEMBREMENT DE L'ETAT.*

المطلب الثاني: مرحلة التسيير! وإعادة التسيير!

عرفت مرحلة الثمانينيات حركية -نشطة مبنية على تقييم التيارات والاشواط التي تم قطعها منذ الإستقلال في إطار المشروع التنموي من أجل تقديم وإدخال التعديلات الضرورية للمبادئ والإجراءات التي قادت أو وجهت عمل السلطات العمومية من أجل تحويل المجتمع ويمثل تغيير أوتعديل الميثاق الوطني العلامة الأكبر دلالة على هذه التجربة وأبرز التغيرات تتمثل في ما يأتي:

- استعادة الحزب لدوره الريادي والقيادي سياسيا بعد أن سلب منه من قبل أجهزة الدولة والادارة.

- إعادة تنظيم شامل للإقتصاد الوطني على أسس الفعالية والمردودية.

في إطار هذه التغيرات عرفت الدولة توجها نحوإعادة تنظيم الجماعات المحلية,مع العلم أن عملية التقييم بدأت سنة 1976 بطلب من السلطة المركزية (الرئاسة) حيث طلب من الولاة إعداد المشاريع لصياغة تقسيم إداري جديد للجماعات المحلية إلا أن

([1]) *BADUEL (PIERE)* ***Op.cit.*** *P 347.*

([2]) تجدر الإشارة إلى أن التغلغل السريع للدولة في المجتمع وخاصة في المناطق الريفية يجد تفسيرا فيه الفرضية. أنظر في هذا الموضوع *295-296 . ZOUAMIA RAHID.* ***O.pcit*** .

المشروع توقƑ وتعطل بسبƔ وفاة رئيƧ الجمهورية ǁوارƒ بومدينƋ وƛنشغال. السلطة السياسية بالمشاكل الطابƔ الƜƑ المƠسساتي وƛعادة تƋسيƧ قواعد لنƮام جديدƋ وƜǁ ما يفسر تƋƢر تنفيƜ مشروع ƛعادة التاسيم حيث دƢل حيز التطبيƀ سنة 1984 بموجƔ القانون رقم 84-09 المƌرƢ في 04 فيفƌرƒ 1984 المتعلƀ بتنƮيم ƛقليمƌي TERITORIALE الƜƒ رفƔ عدد الولاياƑ مƋ 31 ولاية ƛلى 48 ولاية. يعني ƛضافة وƛستحداث 17 ولاية جديدة ورفƔ عدد البلدياƑ مƋ 1403 بلدية ƛلى 1541 بلدية.

وتƋتي ǁƜǁ العملية مƋ اجل تحايƀ ƛƜƜƝ ǁداƑ على الƋقل على المستوƓ الƢطƔ الرسمي :

- تاريƔ الإدارة مƋ المواطƋ.
- الƀضاƇ على البيروقراطية التي تنتƋ عƋ المنƮماƑ الƜƑ الحجم الكبير.
- توسيƔ مشاركة الجماǁير التي يجƔ اƋ تتحمل مسƠولية حل مشاكلها.

الƜطƖب الرابƐ: الƢƝƮ الƜƬƏ الƛدرƖ الƍقƜƘ ƛلƮ الƬسƜƏ ƛƜƏƬ الƍقƜƘ

الفرƐ الأول: تƛƥƜ الƜƛƬƜƏ الƜƬƏ الƍقƜƘ

ƋƋ حالة التبعية التي استتبƑ فيها الجماعاƑ المحلية تكمƋ في عنصريƋ اساسƌييƋ وǁما: تصور الƢƝمركزية في حد ƜاتǁƐ يتبƔ مƋ نƮارة مركزية للدولة مƌƋ جهƌة وشرعية ƛدارة الدولة مƋ جهة اƢرƓ[1].

اولا: الƜƝƬƏ الƜƏƖƚ الƌƛƬƛƜ ƛƜƏƍ

على اعتبار اƋ الƢƝمركزية ǁي تانية مƋ تانياƑ ƛعادة توزيƔ للسلطةƋ فƛƐƋ عمليا وفي الواƀƔ الجزائرƒ تعد ƢƛƮرة تدعيم للمركزيةƋ في ǁƜا الإطار فƛƐƋ ƛقƌƋ اصƌƝحاƑ "1967. و1969 لم يغير ومƋ حاياة تنƮيم السلطة التي كانƑ موجودة بعد الاستƌƝاƋ والتي كانƑ مبنية اساسا على تانية عدم التركيز الإدارƒ **LADECONCENTRATION.**

---

(1) *ZOUAMIA (RAHID). **OP.cit.** P 305.*

ƘƜ كانƘ الدولة قد قبلƘ بالتنازل. علƓ بعƢ صƫŴƠحياتها لصƫŴƠƫ الجماعƘƫŴ

المحليةƠ فƎنها لا تعتبرƙƜ قط "بنى سياسية" بل مجرد مƌسسة ƜƏدارية وعليƙƜ فƎƓ دور ƙƜƘƜ

الجماعƘƫŴ المحليƫŴة لا يكمƫŴƓ ولا يتمƫŴƓ فƫŴي التسƫŴيير الحƫŴر. لاطعƫŴة مƫŴƓ

الإقليم ***TERRITOIRE*** وƏنما يتمƳل دورƙƜ في مشاركة السلطة الƳورية في تغيير وجƙƜ

المجتمƔ الجزائرƔ. مƓ ƙƜنا فƎƓ الدولة تنƓر ƏلƓى الجماعƘƫŴ المحليƓة علƓى ƕنهƓا

ROUAGE ƏدارƔ ووسيط *Relais* للسلطة المركزية ومجرد ƙƜيئة للمشاركة الشƓعبية

تستعمل لتبني القراراƘ والPياراƘ التي تتPƜ على مستوƐ الامة. وƙƜƜƼ ما يجعلنا نعتاد

ƘƜ ƙƜƘƜ البنى -الجماعاƘ المحلية – ليΣ لها دورا سياسيا ƕوبمعنى ƕPرƙƜي عايمƓة لا

السياسي. وƙƜنا نتساƌل علƓ الƳسباƔ التي ƕدƘ Əلى تشويƙƜ مفهوم ***DENATURATION***

الƳمركزية. وƏفراƙƜ مƓƜ محتواƙƜ ومƠمونƙƜ السياسي.

ƏƓ الإصƠحاƘ التي تمƘ في مجال السلطة المحلية -1967[1]و1969[2] -بنيƘ

على نموƜƼجيƓ مPتلفيƓ للƳمركزية وƙƜما النموƼƜ اليوƓسƠفي والنموƼƜ الفرنسي.

وƜƼ كاƓ النموƼƜ اليوƓسƠفي يتƠمƓ مƓ PƠل ƏعطاƇ البلدية صƠحياƘ ومهƓام

واسعة لاسيما في المجال الاقتصادƔ فƎƓ ƓاƳل النموƼƜ الفرنسي يتƠمƓ ويƓهر في ƕكبر

تجلياتƙƜ مƓ PƠل تنƓيم العƠقة بيƓ المƌسساƘ المحلية وممƳلي السلطة المركزية[3]

بالرغم مƓ ƕƓ النموƼƜ الفرنسي في طبيعتƙƜ مبني على الحريƓة فاƓد عƓرƷ

تطبيقƙƜ في الجزائر توجها نحو تاوية وتدعيم البنى التسلطية على حساƔ "بنى الحريƓة"

ويعود ƼƼƘ لƳƠƓة ƕنواع مƓ العوامل الƳساسية:

([1]) الƳمر رقم 22-67 المƌرƢ في 18 جانفي 1967. المتƠمƓ قانوƓ البلدية.

([2]) الƳمر رقم 38-69 المƌرƢ في 23 ماƔ 1969. المتƠمƓ قانوƓ الولاية.

([3]) *ZOUAMIA(RAHID).* ***OP.cit.*** *P 306.*

أ- العوامل التاريخية

يعود أول هذه العوامل إلى طبيعة تنظيم السلطة في مرحلة الاستعمار التي لا يمكن وصفها إلا بطبيعتها المركزية والتي كانت بعيدة كل البعد عن ما كان موجودا في الجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط.

يرجع ثاني هذه العوامل التاريخية إلى طبيعة تنظيم العمل السياسي- العسكري أثناء فترة حرب التحرير حيث كان من الضروري تبني تنظيم مركزي ينصهر ويندمج فيه كل التنظيمات من أجل المحافظة على الحركة الوطنية للتحرير[1]

ب- العوامل الاقتصادية

ترتبط هذه العوامل بإشكالية التنمية أو بالعبارة المعاكسة بالتخلف الذي كان يعيشه المجتمع والذي يقتضي معالجة شاملة واستراتيجية لا تقبل التمييز المناطقي ومبنية على مبدأ مساواة فرص التنمية بين كل الجهات والأطراف وهذا يشكل دافعا قويا إلى مركزة السلطة وعدم قبول أي تنازل أو تفويض حقيقي للسلطة للجماعات المحلية.

ج- العوامل السياسية والإيديولوجية

قاد بني النظام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال على ثلاثية شهيرة هي: وحدة الوطن + وحدة الحزب + وحدة القيادة.

وهذا يعني رفض نشأة كل سلطة منافسة أو مناوئة وعلى هذا الأساس فإن مفهوم ومصطلح "السلطة المحلية" ليس له مكان أو بالأحرى لا يجوز النطق به في الخطاب الرسمي.

---

(1) ***IBID.*** *P 307.*

وأدى ذلك إلى تبني الاشتراكية كقاعدة وخلفية إيديولوجية للنظام السياسي فهي تعتمد على " توازن الطبقات"[1] فإن الدولة لا يمكن أن تتحمل أو لا تقبل أي تعدد لمراكز اتخاذ القرار.

ثانيا: شرعية إدارة الدولة

تستند شرعية إدارة الدولة إلى ثلاثة عناوين والتي تعبر عن ثلاثة وظائف تقوم بها الإدارة وهي:

أ- وظيفة التشغيل

تمثل الدولة بمصالحها ومؤسساتها وشركاتها الوطنية الموزع الأكبر للوظائف والشغل وهذا ما يمنح الإدارة وظيفة ومهمة المشغل ***L'employeur*** بامتياز وهي في هذا الإطار تمثل شرعية لا نظير لها عند أفراد المجتمع.

إن الإمكانيات المتاحة للجماعات المحلية لإنشاء المؤسسات وخلق مناصب الشغل يفترض أن إمكانياتها أن تنتج شرعية تعمل على توازن أجهزة الدولة وتدعيم اللامركزية. إلا أن واقع الجماعات المحلية صعب وليس لديها قدرة على تحمل الموظفين التابعين لها وتطالب باستمرار تدخل جهاز الدولة -الإدارة - لتحمل عبء المستخدمين[2].

ب- وظيفة المقاول *la fonction de l'entrepreneur*

إن امتلاك الإدارة للوسائل والموارد يجعلها هي المسؤولة عن هذه الوسائل تحت تصرف المحيط وشرعيتها مرتبطة بفعاليتها والملفت للانتباه هذا بالرغم من تعرض الإدارة للانتقاد باعتبارها تعبيرا عن بيروقراطية غير قادرة وغير فعالة في بعض المجالات إلا أن هذا النقد لم يصل أبدا للتفكير في بديل عنها بمثل -التسيير الذاتي. أو المؤسسة الخاصة أو المؤسسة المحلية[3].

---

(1) *ZOUAMIA (RAHID).* ***Op.Cit.*** *p 307.* أنظر. *CUBERTAFOND* حسب تعبير

(2) *LECA (JEAN) et VATIN JEAN (CLAUDE).* ***Op.cit.*** *P 226.*

(3) ***IBID.*** *P 226.*

ب - تبعية الإدارة للسلطة السياسية

تعود شرعية إدارة الدولة إلى تبعية هذه الأخيرة وارتباطها بالمتحكمين بالسلطة السياسية بحيث أن شرعية هذه الإدارة مبنية على درجة الثقة التي تمنحها إياها السلطة السياسية.

يبقى أن شرعية هذه الإدارة باعتبارها مشغل ***employeur*** ومقاول ***entrpreneur*** تنعكس على السلطة السياسية، وهذه الأخيرة السلطة الساسية متضامنة مع إدارتها وتعمل على تحديد احتياجاتها ومصالحها، وهذا ما يفسر عدم التطور لموضوع البيروقراطية عند الحديث عن اللامركزية(1).

الفرع الثاني: إشكالية اللامركزية في الممارسة السياسية

لقد أدى هذا النمط من اللامركزية إلى بروز مجموعة من المواصفات والإنعكاسات على طبيعة وتركيبة السلطة المحلية والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- المنتخبون المحليون هم مجرد "موظفين" عند النظام حيث أن ترشيحهم يتم من طرف الحزب الذي ينتمي إلى الدولة في أعلى مستويات السلطة.

- المراقبة التي يفترض أن يقوم بها التيديا الاقتصادي الإداري تتم إسنادها إلى السلطة الوصية.

- عدم وجود تحديد دقيق ومضبوط لمعنى المراقبة السياسية المفروضة من الوصاية على المجالس التابعة لها مما يتيح مجال تدخل كبير للسلطة المركزية(2).

- إن نقص الموارد المحلية على مستوى السلطة المحلية يؤدي إلى تبعيتها لهذه الأخيرة للسلطة المركزية وهذا ما يجعل المجالس المحلية عاجزة عن اتخاذ أي مبادرة في تجاوز استقلالها عن السلطة المركزية(3).

---

(1) ***IBID.*** *P227 .*

(2) إن النصوص القانونية تشير إلى إمكانية حل المجالس الشعبية المحلية دون تحديد الحالات التي تستوجب ذلك.

(3) *BENAISSA (S.).* ***l'aide de l'Etat aux collectivites locales****. OPU. Alger. 1983.P*

المبحث الثاني: مفهوم اللامركزية الإدارية

المطلب الأول: تعريف اللامركزية الإدارية

تعرف اللامركزية الإدارية بأنها طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة الواحدة، تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية وبين هيئات محلية على أساس إقليمي جغرافي من ناحية وعلى أساس فني موضوعي مصلحي من ناحية أخرى تباشر اختصاصها في المجال لإشباع بعض الحاجات المحلية تحت رقابة السلطة المركزية[1].

بناء على التعريف تتضح لنا المقومات والأركان التي يقوم عليها اللامركزية الإدارية والمتمثلة في ما يأتي:

- الإعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية.
- إنشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة لإدارة وتولي تلك المصالح.
- خضوع تلك الأجهزة لدى قيامها بتلك المصالح لرقابة الإدارة المركزية[2]

الفرع الأول: أركان اللامركزية الإدارية

أولا: الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة

تعود الخلفية وراء قيام نظام اللامركزية الإدارية إلى وجود وظهور مصالح أو شؤون محلية والتي تنتج عن خصوصيات يعبر عن احتياجات وإهتمامات سكان إقليم أو جهة معينة من الدولة تختلف عن الإحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة أو المشتركة بين جميع مواطني الدولة.

---

(1) عمار عوابدي. **دروس في القانون الإداري**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. الطبعة الثانية 1984. ص 156. وأنظر في الشأن محمد الطماوي. **الوجيز في القانون الإداري**.

(2) محمد الصغير بعلي. **القانون الإداري**. دار العلوم للنشر والتوزيع. عنابة. الجزائر. 2004. ص 62.

وĸŖ كالǁ ما ǁǁ واجƔ الدولة الإشراƧ ما ǁǁ Ƥůل المركز ï على تسيير شƌوǁǁ الدفاع والاƢǁǁ والمراف Ƌ الاستراتيجية ǁƘ الطاƔƔ الوطنيǛ فƎنǋǋ ما ǁǁ ǊǁƢ ǁƢ ل ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ ǁ نساǁ ǁ ǁ ǁ ǁ الاعمال كالنال وتوزيƔ المياǇ ونǁافة المدينة والصحة والتعلǁيم لتسǁير محليǁا انطǁǁقا ما ǁǁ فكرة ǁǁ ǁǁ ǁǁ المنطاة ǁǁ ǁǁ ǁعلم بشƌونهم ǁو بشƌوǁǁ قليمهم.

ولاد وجد الفاǋǋ الإدار ï صعوبة كبيرة في تحديد معيار فاصل بيǁǁ المهام الوطنية والمهام المحليةǛ فايل ǁǋǋ متى اتصلǁƘ المهام بƎقليم واحد كنا ǁمام شƌوǁǁ محلية كشƌوǁǁ المواصǁǁƘ والسكاǁǁ وعيرǋǁ ومتى كانƘ ǁ Ƥ f مجموع المواطنيǁǁ وكل المناطƋ فهي شƌǁǁ ما ǁǁ شƌوǁǁ السلطة المركزيةǛ ونتيجة ǁŖǋ التنوع برز علǁى المسǁتوă الفاهǁي المصطǁǁ الشƌوǁǁ البلدية والشƌوǁǁ الإقليمية والشƌوǁǁ الوطنية[1].

ǁǁǁǁ: الاعتراف ǁوجود ǁǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁ

ياصد بهŖǁ الركǁǁ ǁǁ ǁǁŖǋ الهيئاƘ المحلية ǁو المصǁلحية اسǁǁاǁǁƘ عǁǁ الإدارة المركزيةǛ وǁŖǋ الاستاǁǁل يمكنها ما ǁǁ اتƋ ǁǁǁ الاارار وتسيير شƌونها بيدǋǁ دوǁǁ تدǁǁ ما ǁǁ الجهاز المركز ïǛ ويǁǁǁي توافر ǋŖǁ الركǁǁ الاعتراƧ للوحدة الإداريǁة المحليǁة الإقليمية ǁو المرفاية بالشǁصية المعنوية ليتم الإعǁǁǁ الرسمي لفصلها عǁǁ الدولة.

ويǁǁǁي النǁام الǁǁمركز ï ǁǁ يعهد بƎدارة وتسيير المصاǁǁ المحلية المتميزة كما ورد في الركǁǁ الاول ǁلى ǋǁيئاƘ وǁجهزة محلية مستالة عǁǁ الإدارة المركزية. والاولى تكوǁǁ منتǁبة ما ǁǁ طرƧ سكاǁǁ الإقليم ǁǋǋ. ويعد تشكيل الاجهزة والهيئاƘ المحليǁة بالانتǁǁƔ ما ǁǁ شروط قيام النǁام الǁǁمركز ï بل ǋǁناǁǁ ر ǁ ï فاهي يربط بيǁǁ الǁǁمركزية وتشكيل مجاǁǁ الوحداƘ الǁǁمركزية بالانتǁǁƔ وجودا وعدما.

ǁǁǁǁ: الركǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁ

ǁǁ كانƘ الǁǁمركزية تاوم على ǁساƩ وجود ǋǁيئاƘ مستالة ومنتǁبةǛ فهŖǁ لا يعني ǁنها لا تǁǁǁƔ ǁلى رقابة معينة.

(1) محمد بوǁǁياƧ . ǁǁǁǁǁ ǁǁǁǁ الادارة. ă f 72.

وتتجلى مظاهر الرقابة في النظام اللامركزي في الرقابة الإدارية التي تكون إما على شكل:

- الهيئات ومجالس الإدارة اللامركزية في حد ذاتها.
- الأشخاص والأعضاء في تلك الهيئات.
- الأعمال والتصرفات الصادرة عن الإدارة اللامركزية.

الفرع الثاني: أشكال اللامركزية الإدارية

يتفق المختصون في القانون الإداري في ما يتعلق بأشكال اللامركزية على التمييز بين اللامركزية الإقليمية واللامركزية المرفقية حسب قطاعات الخدمات فتنقسم إلى قسمين[1]:

أولا: اللامركزية الإقليمية

وهي الصورة التي ترتسم من خلالها الأركان الثلاثة التي تم شرحها سابقا وتعني الاعتراف بالشخصية المعنوية لتقسيم إقليمي كالبلدية مثلا ما ينتج عن ذلك من حق الاختصاص الإقليمي حيث تمارس الهيئات اللامركزية صلاحيتها في نطاق جغرافي معين. وامتلاك ذمة مالية متميزة عن ذمة مالية الدولة والحق بميزانية مستقلة وبممارسة امتيازات السلطة العامة.

ثانيا: اللامركزية المرفقية

تتم عن طريق نقل صلاحيات السلطة التقرير للأشخاص إداريين متخصصين في مصلحة محددة أي للمؤسسات العامة مثل الجامعية والمستشفى التي هي عبارة عن مؤسسات لامركزية متخصصة على التوالي في التعليم والوقاية الطبية[2].

---

(1) محمد الصغير بعلي. **دروس في المؤسسات الإدارية**. عنابة الجزائر. دار العلوم للنشر والتوزيع. 2004. ص 28.

(2) **نفس المرجع**. ص 29.

ǀǙ ƜƅƊ ǃƢǆ التميز وǋƢ ǋƢمو اﻻشƍ ǊǆǊǙ وجود لامركزية حسǋ قطاعاƘ الƤدمة

ǃǆو ƫمر قابل للنااƗ ȝ فلكي يمكƅƜ الحديث بحƌ عƅƜ اللاǇمركزية فƎنǊǙ يجƀǋ ƀǙ ƜƅƊ يتمتƀǋ

الشƤ f الاعتبارƘ المعني باستاǇƀل حاياي على المستوƘ العƢو ƘƢ والوƍيفيǙ ƜƅǋǙ ǃƢǆ

الشرط لا يتوفر ǋǙ ǃƢǋ كانƘ الاجهزة الايادية منبƚاة عƅƜ ǋرادة اǚاعƢƀƁ و مسƀƀولة

ƅƜƀ ƅǆƜ ƅƜ ما ǃǆو حاصل بالنسبة للمجموعاƘ المحلية والمهنية التي يعيƅƜ قائدǆ مƅƜƀ ǃƢǆو مامهمǙƊ

قبل المجموعاƘ العامة التي تربط بها (الدولة- البادية-الولاية)Ǚ فعندما يوجƀد جهاز

تاريريا كمجلي العمال اƢƗ ƘƢ i f عليǊǙ الاǚمر المتƢمƅƜ التسيير الاشتراكي للمƀسسƘ

فƎنǊǙ لا يعتبر الجهاز تاريريا وǋنما ǃǆو Ɛالبا جهاز استشارƘ وللمراقبƀة ƅمƀƅ السƀƅطة

الحاياية فتعود للمدير العام ƊǙ مجاƩ الإدارة المعينيƅƜ مƅƜ قبل الدولة.

المطƀƗ الƅƜƘǇ : Ƙƕƕƕƕ! الاǇمركزيƘǆ وƅدǇ وظƎف المشرƘǇ اǋدارة

تتميز اللاǇمركزية بجملة مƅƜ المزاية وتشوبها مجموعة مƀƅƜ العيƀوƘ ƀƅحسƘ

الاوƢاع العامة السائدة في الدولة.

الƎرƘ الأول: مƎǇزƘ الاǇمركزيƘǆ اǚدارية

يمكƅƜ حصر مزايا اللاǇمركزية في ƅƅƀ نواحي وǋǆي:

ǋوǙ: مƎƎ الƤƗيƘǆ اǚǇƅمƎƎيƘǆ

يترتƘ عƅƜ النƍام اللاǇمركزƘ الإدارية مƅƜ الناحية الاجتماعية ƤƁǀƌ نƀوع مƅƜ

التƢƁمƀƅƜ والتعاون فيما بيƅƜ اƊفراد الجماعة الواحدة فتتƍاƊفر جهودǆم مƅƜ اجƀل بلƀوƷ

ǃǆدƵ واحد منشودǙ فالمجاƩ المنتƤبة على المستوƘ المجاƩ تƢمƊ ǀشƤ f يايمƀوƅƜ

في مكاƅƜ واحد ويحملواƅƜ مƌǆǊǙ مƤتلفة وينتموƅƜ ǋلى طبااƘ وتمثǊǚǋ Ƙ سياسية مƤتلفة

ورƷم ǃǆ جهودǆم اتحاƘ مƅƜ ƫجل التنمية المحلية.

ƙƔǀƢƦ :ǁƥǁ ǄƯƯƦ ƛƝƹƯƛƔƦ السيا ƛƔƦ

يكرΣ النǊام الǊمركزƔ مبدǇ الديمقراطية المحلية لتمكينǈ الشعƔ مƙ تسيير ǈƙǈƙ شǊونǈƙ بنفسǈƙ عǈ طريƾ ممƙليǈƙ بالمجاΣ المحلية المنتƢبة ƘǊ فالǊمركزية ǈƙ اداƔ فعالة لتجسيد فكرة الديمقراطية بل ǈƙǈƙ قال ǈƙǈ مǈ الديمقراطية مǈ الناحية السياسية ƙǈƙ ǈǊاما ǇجوفاǊ لم يǊزمها ديمقراطية ǇدارǊية والحقيقة ǈƙǈ مǈ ǈƙǈǊ اعتبر ƙǊǈǊ الميǊزة عيبا فقيل ǈƙǈ ǈƙǊ تتيǇ الǊمركزية استقǊلية للوحداƙ الإدارية المƢتلفة وǈƙǊ ما مǈ شǊنǈƙ ǈƙǈ يشكل Ƣطرا على وحدة الدولة وتماسكها.

والƔ ǈǊ لا ريƔ فيǈƙ ǈƙǈ ǈƙǊǈǊ الانتقاداƙ تفتقد معناǈǊ ƙǊ طبƾ النǊام الǊمركزƔ على ǇƙƘل صورة ووجǈƙ فما كانƙ لامركزية يوما Ƣطرا على الدولة ǊǈƙǊ المقصود بها ǈǊو الاعتراƧ للوحداƙ الإدارية بالاستقǊل الإدارƔ وليΣ الاستقǊل السياسي فتǊل بوجود نǊام لامركزƔ الهيئة المستقلة ƘƯعة لقوانيǈƙ الدولة وتنǊيماتها المƢتلفة ولا عǊقة لها بالإدارة المحلية بالشǊوǈƙ السياسية والنشاط التشريعي ولا عǊقة لها بالسلطة القƯائية وعملها ... ǈǈƙ تكمǈƙ ƘطورتهاǊ ما يقال مǈƙ ǈǊǈǊ المƘوƧ ǈƙǈ استقǊل الهيئاƙ المحلية ليΣ استقǊلا تاما مطلقا بل تǊل تابعة للجهاز المركزƔ فǊي مسائل حددǊǈ القانوǈƙ.

ومǈƙ الناحية السياسية يشفƔ للنǊام الǊمركزƔ ǈƙǈƙ الǊقوة على تحمل ومواجهة الǊزماƙ ǈƙǈ ǈƙǈ يثبƙ بالتجربة في ǇوقاƙƔ الحرƘ ǈƙ احتǊل العاصمة وحدوǊƙ كاƧ للتǊƙير على بقية Ǉجزاƙ الإقليم على ƘǊƧ الوƔƘ وعند اعتماد وتطبيƾ الǊمركزية الإدارية.فǊǈƙ كل جزƙ مǈ الإقليم يتمكǈƙ مǈ الإشراƧ على تسيير شǊونها المحلية بمعزل عǈƙ العاصمة وǈƙǈ بحكم استقǊلية التسيير التي تعود عليها ǈǊƘالي المنطقة.

ƙƥǁƥ :ǄƯƯƦ ƛƝƹƯƛƔƦ ƛالادارية

يƔƘǈƙ النǊام الǊمركزƔ تطبيƾ مبدǇ تقريƔ الإدارة مǈƙ الجمهور كما يكفل تبسيط الإجراƙƘƙ بحكم Ǉمكانية البث في كƙير مǈƙ القراراƙ على المستوǎ المحلي. وǈƙ ǈƙǊ كذلك قد قيل عǈƙ الǊمركزƔ Ǉنها تعني المرونة والحركة والنشاط والمشاركة في اتƢاƦ القرار

بعكسها المركزية ǁǇƙǇ يƤǇ ƒ هـ ǇǇ عيوƔ ǁǇƘǈ النƑام ƤƠير بتطبيƼ الǇمركزيةǗ ومǊǇǁ

الناحية الإدارية يكفل النƑام الǇمركزǐ للمنتƤبيǇǁ فرصة التدريƔ على العمل الإدارǐ

والمشاركة في دراسة الشƌوǇǁ المحلية واƤǇǁ الاارارǗ ويمكǇǁ ǈƌƔǇǁ ه ǇǁǇ الارتƐǇǁ لمهام

الايادة.

ƐƉƖƑƢ ƓƮƑƐƊ: عƿوب الǇمركزǇƿ اǇƿدارية

يمكǇǁ حصرǈǁ فيما يلي:

ƈوǇƿ: ǇƿƐƖƑƢ السǇƿاسية

ǇƘǁ كاǇǁ النƑام الǇمركزǐ على النحو السابƼ شرحǈǁ يكفل وحدǇ الدولة ويƠǊǇǁ

نفوǇƘ وǈǁيمنة السلطة المركزية فاد عاƔ البعƠ على النƑام الǇمركزǐ يǈǁǇ يƌدǐ الǇǊǁ

المساƩ بوحدة الدولة هǇǁ ǐجراǇƐ توزيƔ الوƑاƏƨ والاعتراƨ باستاǇǇلية بعƠ الجǇƕزاǇƐ

الإقليم عǇǁ الدولة وتمتعها بالشƤصية المعنوية.

ƓƿƸ ǇǁǇ ǁǇƘǈ الاستاǇǇلية كما رǇƿينا لا تعطي للهيئة المحلية المستالة الانفصال عǊǁǇ

الدولة ولا تعترƨ لها بسلطة التشريƔ بل تƑل تابعة للدولة اǇǇم في كǇǇير هǇǁ المسǊǁاƏل

ولا نستطيƔ فاط ǐǇ ǇǁǇ تدبر شƌوǇǁ الإقليم والحاجاƘ المحلية تاركة المسائل الوطنيǊǁة

للسلطة المركزية ويجƔ ǇǁǇ لا يغيƔ عǇǁ بالنا ǇƿيƠǇǁ ǇǁǇ الموارد المالية للهيئاƘ المحلية

تعتمدǈǁ وتمنحها السلطة المركزيةǗ ومǇǁ ƉǇƿ فƐننا نرǐ ǇǁǇ ǁǇƘǈ الاستاǇǇلية لا يمكǇǁǊǁ ǇǁǇ

تشكل ǇǁǐǇ Ƥطر هǇǁ الناحية السياسية.

ǇƿƐƖƑƢ ƓƮƑƐƊ :ǇǁƐƿƿ اǇƿدارية

عاƔ بعƠ الفاهاǇƐ على النƑام الǇمركزǐ كونǈǁ يƌدǐ ǐǇلى ƑǈǁǇرة عدم التجǊǁاƩ

في الايام بالعمل الإدارǐ وǇǇƘǇ بسبƔ لجوǇƏ ممǇلي الإدارة المحلية على الوطنيǊǁةǗ وǇƘǇ

كنا ماتنعيǇǁ هǇǁ ǇǁǇ النƑام المركزǐ يكفل عدالة.

ǩǨǩǨ: ǻǼǻ ǷǾǽǼǻ ǷǾǽǼǻ

لعل Ǯǯم ǹاد وجǮ للنǱام المركزǐ ǯǰ تطبياǮ في الوسط الإدارǐ ينجم عنǮ Ǳǯǰرة تبديد النفǩǨ العامةǕ ǯǰǱ الاعترا ƶ بالǾجهزة المحلية والمرافǨ العامة على Ƿأتǔ ƶ نواعها بالاستاǓل المالي يستبعد دوǰǯ شاǮ تحمل الǷزينة العامة لمبالƸ ƴƿمة سǱنويا ونفǩǨ كǾيرة.

ولاد مر بنا "شارة ǻǼǽ" ǰǯ مǰǯ النǱام المركزǐ يǼدǐ ǻلى الاقتصاد في النفǩǨ وǯǰǱ بحكم التاليل مǰǯ عدد الǾمريǰǯ بالصرƶ ǯǰ ǻǼ اسǱتاǓلية الإقǱليم مǱ الناحيǱة الاانونية وكǰǯǱǨ استاǓلية المرفǨ تفرƴ الاعترا ƶ ǯǰ بǻمة مالية مستالة عǰǯ الدولة كما سبǨ البياǰǯǕ وǯǰو ما ينال في النهاية سلطة الǾمر بالصرƶ مǰǯ ǻعلى درجة ǻلى Ǯǯرم مستويا ǨǷǻرة كǾيرة (ولايةǕ بلديةǕ مǼسسة)Ǖ ويفترƴ ǯǰ ينجم عǰǯ تعدد بالصǱرƶ Ǳǯǰرة سلبية ǯǰي المبالغة ǻو الإفراط في صرƶ النفǩǨ.

ǵǲǰ ǩǨ: ǻǼǽǾ ǿǽǼǻ ǷǾǽǼǻ ǻǼǽ

لاد تناول المشرع الجزائرǐ كل ǯǰǱǯ الǾمور مǰǯ ǷǓǰ الرقابة الوصائية في قانوǰǯ الولاية للسنة 1990 فǻǰǯ الرقابة الوصائية تمارƩ على الǾجهزة وكǯǰǱ ǻعملاǮ ولكǰǯ تجدر الإشارة ǻلى ǯǰ ǯǰǱǯ الرقابة محدودةǕ وǯǰǱ مǾارنة مƷ الرقابة الوصائية في Ǳǯ قانوǱǯ الولاية 1967.

ǾǼǻ: الرǻǼǽ الوǻǼǽ ǻǼǽ ǷǾǽǼǻ

تحدددǯǰ المادة 34 مǰǯ قانوǰǯ البلدية وǯǰي تتعلǨ بحل المجاƩ وفي ǯǰǱǯ الحالǱة يعيǰǯ الوالي مجاƩ بلدǐ مǼǻǨ مكلƶ بتسيير شǼوǰǯ البلدية وتجدر المǓحǱة مǰǯ ǷǓǰ المادة 35 مǰǯ Ǩ. البلدية مدة ǨǯǰǱالاتمام ǯǰǐ ǻولازǻ المشرع للبلدية ǻلا يمكǰǯ حل المجاƩ الشعبي البلدǐ ǻلا بموجƸ مرسوم يتǷǻ في مجاƩ الوزراǇ بناǇ على تارير مǰǯ وزيǱر الداǷلية.

أولا: الرقابة الوصائية على كل عضو

في المجالس بما فيها الرئيس وتحددها المواد 31-32-33 من قانون البلدية والتي تتعلق بإجراءات الإقالة والتوقيف والعزل.

ثانيا: الرقابة الوصائية على الأعمال

تتمثل في المصادقة- الإلغاء- الحلول.

ثالثا: الرقابة الوصائية على المجالس الشعبية الولائية

فهو معرض للحل بموجب مرسوم 1990 أما التوقيف فهو غير وارد مرسوم 1990.

المبحث الرابع: التنظيم الإداري والهيكلي للمجلس الشعبي الولائي

المطلب الأول: تعريف المجلس الشعبي الولائي وتكوينه

الفرع الأول: تعريفه

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة أساسية وحتمية في تشكيل جهاز تسيير وإدارة الولاية باعتبارها جماعة وهيئة إدارية لامركزية إقليمية، كما يعتبر هيئة المداولة في الولاية[1].

إن المجلس الشعبي الولائي باعتباره الهيئة المنتخبة التي تجسد الطبيعة اللامركزية للولاية وتجسد مبدأ ديمقراطية الإدارة العامة ومبدأ المشاركة الشعبية في الدولة الجزائرية[2].

([1]) القانون رقم 09/90 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق لـ 07 أبريل سنة 1990 المتعلق بالولاية. المادة 09.

([2]) الدستور الجزائري سنة 1996 المادة 16.

الفرع الثاني: تكوينه

يتكون المجلس الشعبي الولائي من عدد من الأعضاء يتراوح ما بين 35 و 55 عضوا وذلك بحسب عدد السكان المقيمين في إقليم الولاية[1]. وينتخب أعضاء المجلس الشعبي الولائي لمدة خمسة سنوات بطريقة الاقتراع العام المباشر والنسبي القائم على القائمة في دور واحد. حيث توزع المقاعد حسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى والمعامل الانتخابي[2].

ثانيا: شروط الترشح

لقد كفل الدستور الجزائري احترام مبدأ المساواة بين المواطنين[3] ومنها حق تقلد المهام في الدولة عبر مختلف أجهزتها بما فيها المجالس الشعبية البلدية والولائية.

وبالإضافة إلى الشروط العامة (النزاهة والكفاءة والإلتزام) التي يجب أن تتوفر في أي موظف في الدولة فإن قانون الانتخابات قد نص على مجموعة من الشروط للترشح لإكتساب صفة العضوية في المجلس الشعبي الولائي وتنقسم إلى قسمين منها ما هو مرتبط بالجانب الشكلي وأخرى ترتبط بالموضوع.

---

(1) يتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية الولائية حسب عدد سكان الولاية الناتج من عملية التعداد الوطني الرسمي الأخير وضمن الشروط التالية:

- 35 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250000 نسمة.
- 39 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 250001 و 650000 نسمة.
- 40 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 650001 و 950000 نسمة.
- 47 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 950001 و 1150000 نسمة.
- 51 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 1150001 و 1250000 نسمة.
- 55 عضوا في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1250000 نسمة.

إلا أنه يجب أن تتكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضو على الأقل.

(2) محمد الصغير بعلي. مرجع سابق. ص 143.

(3) المادة 29 من الدستور الجزائري.

أ- الشروط الموضوعية

بالإضافة للشروط التي يجب أن تتوفر في المترشح باعتباره ناخبا والمتمثلة في الجنسية الجزائرية والتمتع بالحقوق الوطنية وعدم الوجود في إحدى حالات فقدان الأهلية الانتخابية ويجب أن يكون موطنا ببلدية. يجب أن لا يقل سن المترشح عن 25 سنة يوم الإقتراع[1].

ب- الشروط الشكلية

يشترط لقبول الترشح توافر ما يلي:

- ضرورة إعتماد الترشيح من طرف حزب أو عدة أحزاب أو بموجب تدعيم شعبي يتمثل في تقديم قائمة تحتوي على نسبة معينة من توقيعات المنتخبين.
- الإمتناع عن الترشح في أكثر من قائمة واحدة عبر التراب الوطني[2].
- عدم جواز الترشح في قائمة واحدة لأكثر من مترشحين ينتميان إلى أسرة واحدة سواء بالقرابة أو المصاهرة من الدرجة الثانية[3].
- إثبات أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها[4].

ثانيا: حالات عدم قابلية الترشح رغم توفر الشروط

بالإضافة إلى وجوب توفر الشروط السابقة في المترشح فإن القانون استثنى حالات أخرى تشكل حالات خاصة لعدم قبول الترشح وهي:

---

(1) المادة 93 من قانون الإنتخابات.

(2) المادة 85 من قانون الإنتخابات.

(3) المادة 94 من قانون الإنتخابات.

(4) المادة 93 من قانون الإنتخابات.

ꞁ- ƟlǇŀ عد! ƖƚǤƗǇŀ ǂترشɳ

يعتبر ƸيرƸ قابليǇŀ ǇƖƜƿتنƗƫ ǇƛƗ ǙƿƗ ممارسة وƲƗئفهم ولمدة سنة بعد التوقƞ ƷƗ عƜƗ ƖƜǇ العمل في دائرة الاƿتصا ƒ Ʊ حيث يمارسوǇƖ ꞁو سبƷ لهم ƖǇƉ مارسوا فيهƗǇ وƲƗئفهم وǇƛƗم:

- الولاة.
- رƊساƔ الدوائر.
- اƕمناƔ العاموǇƖ للولاياƘ.
- اǇƴƖاة.
- ꞁعƴǇƔ الجيƺ الوطني الشعبي.
- ꞁعƴǇƔ المجاƩ التنفيƦية للولاياƘ.
- موƲفو ƙسƗƛ Ⅱ اƕمǇƖ.
- محاسبو المصاƩƔ الولائية[1].

ƔƗ- ƟǇƞ ǂالتراƟ ƒ وƺالتƾƴǇ

وتبرز ƖǇƦƛ الحالاƘ ƚǇى الوجود بعد الاعƗƛǇƖ عǇƖ نتائƝ الإقتراعƱ حيث يجƔ على بعƴ الموƲفيǇƖ ممǇƖ يحتلوǇƖ مراكز نفوƦ في الدولة ƚما الإستاالة مǇƖ مناصبهم المهنية ꞁو التƿلي عǇƖ عƴويتهم في المجاƩ الولائي حسƔ ما تفرƴƗǇƜ اƗǇلوانيǇƖ اƕساسƗية اǇƿلاصة بهم.

(1) المادة 100 مǇƖ قانوǇƖ الإنتƿاباƘ.

المطلب الثاني: تشكيل المجلس الشعبي الولائي وتسييره

الفرع الأول: تشكيل المجلس

أولا: انتخاب رئيس المجلس ونوابه

طبقا للمادة 25 من قانون الولاية رقم 09/90 فإنه بعد تشكيل المجلس يقوم المجلس بانتخاب رئيسه من بين أعضائه للفترة الانتخابية وتجري عملية الإنتخاب بطريقة سرية بالأغلبية المطلقة وفي حالة ما إذا لم يتحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى من الاقتراع تجرى دورة ثانية ويتم الإنتخاب بالأغلبية النسبية وفي حالة تساوي الاصوات يعلن عن انتخاب أكبر المترشحين سنا.

من الصلاحيات التنظيمية لرئيس المجلس اختيار مساعد أو أكثر من بين المنتخبين ويقدمهم للمجلس للموافقة عليهم.

تتمثل اختصاصات ومهام الرئيس أساسا في تسيير شؤون المجلس بواسطة ديوان يتكون من موظفين بالولاية[1].

يترأس الرئيس أو نائبه أشغال المجلس ويتولى إدارة المناقشات[2].

ينتخب المجلس الشعبي الولائي لعهدته كل دورة بناء على اقتراح من رئيسه مكتبا يتكون من عضوين إلى أربعة أعضاء[3].

ثانيا: لجان المجلس الشعبي الولائي

تطبيقا لمبدأ تقسيم المهام والاختصاصات فإن المجلس الشعبي الولائي يشكل من بين أعضائه لجانا دائمة في المجالات التالية:

- لجنة الاقتصاد والمالية.

(1) المادة 31 من قانون الولاية.

(2) المادة 28 من قانون الولاية.

(3) المادة 29 من قانون الولاية.

- لجنة التهيئة العمرانية والتجهيز.

- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية.

كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يشكل لجانا مؤقتة لدراسة المسائل التي تهم الولاية.

ǈǐ تتشكيل اللجان تتم عن طريق ǈǐ المداولاǨ ǐNj بناء على اقتراح رئيس المجلس أو ثلث أعضائه حسب ما نصت عليه المادة 24 من قانون الولاية.

كل لجنة يرأسها عضو منتخب. كما أن لجان المجلس الشعبي الولائي يمكن لها الاستعانة بأي شخص يمكنه أن يفيد في العمل.

الفرع الثاني: دورات المجلس الشعبي الولائي

تنص المادة 11 من قانون الولاية يعقد المجلس الشعبي الولائي أربع دوراǨ عادية في السنة مدة كل دورة منها (15) يوم على الأكثر ويمكن تمديدها عند الاقتضاء بقرار من أغلبية أعضائه مدة لا تتجاوز سبعة (7) أيام أو بطلب من الوالي تنعقد الدوراǨ خلال شهر مارس يونيو سبتمبر وديسمبر.

أما المادة 13 من نفس القانون فتنص على أن المجلس الشعبي الولائي يمكن أن يعقد دورة استثنائية بطلب من رئيسه أو ثلث أعضائه أو بطلب من الوالي وتفصيلها يعقد المجلس الشعبي الولائي دورته بعد توجيه دعوة انعقاد الاجتماع من طرف المجلس الشعبي الولائي في الدوراǨ العادية وبعد مشاورة الوالي في ذلك الاستدعاءاǨ تبعث مرفوقة بجدول الأعمال كتابيا إلى مقر إقامة كل عضو من أعضاء المجلس وNj قبيل انعقاد مداولاǨ المجلس بعشرة أيام (10) ولا تجرى إلا إذا اكتمل النصاب القانوني بأغلبية أيام ثم ينعقد دون مراعاة شروط النصاب القانوني بعد الاستدعاء الثالث.

أما بالنسبة لعضو المجلس الشعبي الولائي الذي لم يلتحق بالاجتماع لمانع ما، يستطيع أن يوكل أحد زملائه من أجل إمكانية التصويت باسمه وفيما يخص الوكالة فإنها مخصصة لعضو واحد وجلسة واحدة فقط.

وفيما يخص طبيعة الجلسات المغلقة فتتناول المواضيع التالية:

- دراسة حالات تأديبية متعلقة بالمنتخبين.
- المسائل المتعلقة بالأمن والحفاظ على النظام.
- يتولى تدوين الجلسة موظف يعينه رئيس المجلس من بين الموظفين الملحقين بديوانه.
- ينشر مستخلص عن المداولة بالمكان المخصص لإعلام الجمهور خلال ثمانية أيام (08) التي تلي المداولة.

وحسب **المادة (12):** من نفس القانون فإن جلسات ومداولات المجلس تجرى باللغة العربية.

أما بالنسبة للمصادقة على مداولات المجلس فإنها تتم بناء على الأغلبية المطلقة للأعضاء الممارسين في المجلس الشعبي الولائي ويرجح صوت الرئيس في حالة تساوي الأصوات بالإضافة إلى تنفيذ المداولات بحكم القانون فور قيام الوالي بنشرها وتبليغها إلى المعنيين في أجل لا يتعدى 15 يوما إلا في حالة وجود أحكام مخالفة للمواد 50، 51، 52 من القانون.

الفرع الثاني: [illegible]

لقد تأثر قانون الولاية رقم 09/90 بالأسس والمبادئ الواردة في دستور 1989 ويتجلى ذلك في صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي الولائي وذلك بعكس التأثير مبتعدا عن التيار الإشتراكي الذي كان يكرسه دستور 1976[1].

---

(1) محمد صغير بعلي. المرجع السابق. ص 187.

تنص المادة 58 من قانون الولاية على مايلي: "تشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة وترقية خصائصها". وتفصيل لهذه المادة إليكم جميع هذه الاختصاصات.

أولا: في مجال إدارة وتسيير المؤسسات

تتمثل في تحديد شروط تنظيم وتسيير المؤسسات في نطاق الولاية وحدود المجلس في المصادقة على الأنظمة السياسية الخاصة بالمصالح والمؤسسات والعمومية للولاية في نطاق القوانين والأحكام المعمول بها كما يمكن للمجلس أن يمنح حق الامتياز الخاصة باستغلال بعض المرافق العامة بالولاية بشرط مصادقة وزير الداخلية على ذلك.

ثانيا: في مجال الفلاحة والري

من اختصاص المجلس الشعبي الولائي الشروع في كل نشاط يمكن أن يساعد على استثمار الأراضي وحماية التربة واستصلاحها وترقية الأراضي الفلاحية وهذا ما تنص عليه المادة 66 من قانون الولاية وهذا في يتخذ كل مبادرة لمكافحة الأخطار والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والقيام بعملية التشجير وحماية الثروة الغابية والمبادرة في إنجاز أشغال.

التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية أما في مجال الصحة الحيوانية فإنه لا يتوانى في وقاية ومكافحة الأوبئة الضارة بالثروة الحيوانية.

أما بالنسبة للمياه الصالحة للشرب فإن المجلس الشعبي الولائي يساعد تقنيا وماليا البلديات في مشاريع التمويل بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية لإعادة استعمالها.

hŏćlďŤJl hŏĎžđtl ülwdž Ĭȝ IlTlTiqI :ŀkJlk

ĔصبحK الدولة تركز كثيرا مLJ عنايتها على ĝنشاC مناطĽ صناعية تساNjم فǜي تنمية الاقتصاد الوطني ولǇRǇ فاد Ĕعطي K للمجالΣ الشعبية الولائية حĽ ĝنشاC ǜNjĀǜNj المناطĽ الصناعية والمساNjمة في النهوƯ بها.

رابعًا: IlTlTiqI ĬȝĭüIwdž hŏĎžđtl hŏćlĎžǜlǘ وlǏǜȝlk

لتحايĽ ǇRǇ ĔصبƠ على المجالΣ الولائية السهر على حسLJ سǜير المرافĽǜ الصحية والتربوية والاجتماعية وكǇR الثاافية بما فيها قطاع السياحةǛ ففي مجال الصحة يتولى المجلΣ السهر على حسLJ سير المرافĽ الصحية وتطويرNjا وĝنجازNjا كليا ĝƯافة ĝلى تغطية قدراK البلدياK.

Ĕ- المجالΣ الاجتماعي

يعمل المجلΣ دوما بالتنسيĽ مƴ المجالΣ الشعبية البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدƧ ĝلى ƯماLJ ما يلي:

- مساعدة الطفولة.
- مساعدة المعاقيLJ والمسنيLJ.
- مساعدة المعوزيLJ والتكفل بالمشرديLJ والمرƯى عاليا.

ƴ- المجالΣ الثاافي

يعمل المجلΣ دوما على تحسيLJ ǇRǇ الااطاع والنهوƯ بǇ ĝلى المستوǚ الǜئǜĽ لهǇ فاĿLJ المجلΣ يسعى دوما ĝلى ĝنشاC منشĐK ثاافية ورياƯية بالتنسيĽ والتشاور مƴ البلدياK Ĕو Ĭ Ĕ جمعية مكلفة بترقية ǇRǇ النشاط بالإƯافة ĝلى ǇRǇ فالمجلΣ يساNjم فǜي نشر التراث الثاافي الوطني ويتǇP كل ĝجراC Ưروري للمحافظة عليǇ.

ǆ - الترǤƷ والتكوȂ ǅŽ ǅǆǅƢǚ Ǐ

فǚǅ الولاية تتكفل بǚنشاǃ مǗسساƾ تعليمية في ǙطȎار المعايير الوطنيǘة وتطبيǘاǘ لǘ

لƢريطة المدرسيةǛ وتتولى صيانة ǈǆǅǆ المǗسساƾ والعناية بها.

ǆǆǆǅŽ ǆǆǆƢǀ: السǅŽƾ ǆǆǆǆ Ǐǅ ǚǆǆǆ ǅŽ السكن

ǆǅƷ مǚǅ ǉƴ المجاǅ Ʃ الشعبية الولائية الحǉ في Ǚنجاز المسǘǄǚǅ للمǘواطنيǚǅ

والǘيام بتسيير وǙدارة جميǅ العǘاراƾ السكنية والمشاركة في عملياƾ الإصǘǛǅ وǙعǘادة

البناǃ بالتشاور مǅ البلدياƾ مǅ تشجيǅ التعاونية في ميداǚǅ السكǚǅ.

سادسا: ǆǆǆǆǆǆ Ǐǅ ǚǆǆǆ التǆǅǆǆ والتǅǅǅǅ!

تنǆ **المǅǅǅ 38** مǚǅ نǆ Ʃ قانوǚǅ الولاية "يصوƾ المجاǅ Ʃ الشعبي الولائي علǘى

ميزانية الولاية ويǘƧبطها وفǘا للتشريǅ المنصوǆ عليǅ في ǈǆǅ الǘانوǚǅ"

تعتبر ميزانية الولاية عبارة عǚǅ جدول تǘديراƾ لǘǚǘراداƾ والنفǘاƾ السǘنوية

الǆاصة بالولاية فهي تناسم Ǚلى ميزانية ǆولية وǆرǄ Ǚضاƒفية وتشمل ǆيǘ ǘ قسم للتسيير

وقسم للتجهيز والاستǆمار ومǚǅ جملة ما نǆ عليǅ الǘانوǚǅ فǚǅ المجاǅ Ʃ الشعبي الولائي

يصوƾ على ميزانية الولاية على ǆساƩ التوازǚǅ بعدما يتم الإعداد لهǘا مǚǅ طرǘǄ

الجهاƾ المƢتصة[1].

الفرǆ الرǅǅǅ: ǅǅǅǅǅ! ǆǆǆǆǆ ǆǆǆǆǆǆǆǆǆب

Ǚǚǅ المنتƢبيǚǅ المشكليǚǅ للمجاǅ Ʃ الشعبي الولائي تƢصهم مجموعة مǚǅ الǘǆحكام

المسيرة والمنǆǅمة لهم وفي ما يلي ǆǆǅ ǈǆǅ الǆحكام بالمواد.

المǅǅǅ 36: المهمة الانتƢابية مجانية مǅ مراعاة ǆحكام المادة 33 مǚǅ ǈǆǅ الǘانوǚǅ

يستفيد المنتƢبوǚǅ مǚǅ تعويǘƧاƾ تحدد عǚǅ طريǉ التنǆيم.

([1]) ǆǆǆ المرǅǅǅ. ǆ ǆ 188Ǜ 189.

ﺍﻟﻤﺎﺩﺓ 37: ﻳﺠﺐ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﺴﺘﺨﺪﻣﻴﻦ ﺍﻟﺬﻳﻦ ﻳﻤﻨﺤﻮﺍ ﺍﻟﻤﺴﺘﺨﺪﻣﻴﻦ ﺍﻟﺬﻳﻦ ﺍﻷﻋﻀﺎﺀ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﺠﻠﺲ ﺍﻟﺸﻌﺒﻲ ﺍﻟﻮﻻﺋﻲ ﺍﻟﻮﻗﺖ ﺍﻟﻼﺯﻡ ﻟﻤﻤﺎﺭﺳﺔ ﻣﻬﻤﺎﺗﻬﻢ. ﻻ ﻳﺆﺩﻱ ﺫﻟﻚ ﺍﻟﻤﺴﺘﺨﺪﻡ ﺇﻟﻰ ﺟﺒﺮ ﺍﻟﻮﻗﺖ ﺍﻟﻤﺨﺼﺺ ﻟﺬﻟﻚ ﺍﻟﻌﻀﻮﻳﺔ ﻏﻴﺮ ﺃﻧﻪ ﻳﻤﻜﻦ ﻟﻠﻌﺎﻣﻞ ﺍﻟﺬﻱ ﻳﺴﺘﺪﺭﻙ ﻓﺘﺮﺓ ﺍﻟﻐﻴﺎﺏ ﺍﻟﺘﻲ ﺗﺴﻤﺢ ﺑﻪ ﺗﻨﻈﻴﻢ ﺍﻟﻤﺼﻠﺤﺔ.

ﻻ ﻳﻤﻜﻦ ﺃﻥ ﻳﺸﻜﻞ ﺍﻟﺘﻮﻗﻒ ﻋﻦ ﺍﻟﻌﻤﻞ ﺍﻟﻤﻨﺼﻮﺹ ﻋﻠﻴﻪ ﻓﻲ ﻫﺬﻩ ﺍﻟﻤﺎﺩﺓ ﺳﺒﺒﺎ ﻓﻲ ﻗﻴﺎﻡ ﺍﻟﻤﺴﺘﺨﺪﻡ ﺑﻔﺴﺦ ﻋﻘﺪ ﺍﻟﻌﻤﻞ.

ﻳﻌﺘﺒﺮ ﺍﻻﺳﺘﺪﻋﺎﺀ ﺇﻟﻰ ﺣﻀﻮﺭ ﺍﺟﺘﻤﺎﻉ ﺍﻟﻤﺠﻠﺲ ﺍﻟﺸﻌﺒﻲ ﺍﻟﻮﻻﺋﻲ ﻣﺒﺮﺭﺍ ﻟﻠﻐﻴﺎﺏ.

ﺍﻟﻤﺎﺩﺓ 38: ﻓﻲ ﺣﺎﻟﺔ ﻭﻓﺎﺓ ﻋﻀﻮ ﻣﻦ ﺃﻋﻀﺎﺀ ﺍﻟﻤﺠﻠﺲ ﺍﻟﺸﻌﺒﻲ ﺍﻟﻮﻻﺋﻲ ﺃﻭ ﺍﺳﺘﻘﺎﻟﺘﻪ ﺃﻭ ﺇﻗﺼﺎﺋﻪ ﻳﺴﺘﺨﻠﻒ ﺑﺎﻟﻤﺘﺮﺷﺢ ﺍﻟﻮﺍﺭﺩ ﻓﻲ ﻧﻔﺲ ﺍﻟﻘﺎﺋﻤﺔ ﺍﻟﻤﺒﺎﺷﺮﺓ ﺑﻌﺪ ﺍﻟﻤﻨﺘﺨﺐ ﺍﻷﺧﻴﺮ ﻣﻨﻬﺎ. ﻳﺜﺒﺖ ﺍﻟﻤﺠﻠﺲ ﺍﻟﺸﻌﺒﻲ ﺍﻟﻮﻻﺋﻲ ﻫﺬﺍ ﺍﻻﺳﺘﺨﻼﻑ ﺑﻤﺪﺍﻭﻟﺔ ﻭﻳﻄﻠﻊ ﺍﻟﻮﺍﻟﻲ ﻋﻠﻰ ﺫﻟﻚ.

ﺍﻟﻤﺎﺩﺓ 39: ﺗﻮﺟﻪ ﺇﻟﻰ ﺭﺋﻴﺲ ﺍﻟﻤﺠﻠﺲ ﺍﻟﺸﻌﺒﻲ ﺍﻟﻮﻻﺋﻲ ﻛﻞ ﺍﺳﺘﻘﺎﻟﺔ ﻳﻘﺪﻣﻬﺎ ﻋﻀﻮ ﺑﺮﺳﺎﻟﺔ ﻣﻀﻤﻮﻧﺔ ﻣﻊ ﺇﺷﻌﺎﺭ ﺑﺎﻟﻮﺻﻮﻝ. ﺗﺼﺒﺢ ﺍﻻﺳﺘﻘﺎﻟﺔ ﻧﻬﺎﺋﻴﺔ ﺍﺑﺘﺪﺍﺀ ﻣﻦ ﺗﺎﺭﻳﺦ ﺍﺳﺘﻼﻣﻬﺎ ﻣﻦ ﻗﺒﻞ ﺭﺋﻴﺲ ﺍﻟﻤﺠﻠﺲ ﺍﻟﺸﻌﺒﻲ ﺍﻟﻮﻻﺋﻲ ﻭﺇﻻ ﻓﺒﻌﺪ ﺷﻬﺮ ﻭﺍﺣﺪ ﻣﻦ ﺗﺎﺭﻳﺦ ﺍﻹﺭﺳﺎﻝ ﻳﻌﻠﻢ ﺭﺋﻴﺲ ﺍﻟﻤﺠﻠﺲ ﺍﻟﺸﻌﺒﻲ ﺍﻟﻮﻻﺋﻲ ﻓﻲ ﺃﻗﺮﺏ ﻓﺮﺻﺔ ﻛﻤﺎ ﻳﻌﻠﻢ ﺑﺬﻟﻚ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻔﻮﺭ.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل رسم صورة عن تنظيم السلطة المحلية في الجزائر معتمدين في ذلك على أربع مباحث.

تناولنا في المبحث الأول الأشكال التاريخية لتنظيم السلطة المحلية ابتداءا بالمرحلة العثمانية. ورأينا أن الإدارة العثمانية لم تكن تهتم بهيكلة المجتمع الجزائري بشكل يسمح بوجود سلطات محلية يمكن أن تنافسها على النفوذ بقدر ما كانت تسعى لإيجاد نظام يمكنها من مراقبة القبائل وجمع الضرائب والخراج.

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة الإستعمار الفرنسي فقد شهدت هذه الحقبة بالإضافة إلى تدمير كل البنى التقليدية للمجتمع المحلي عرفت محاولات عديدة ومتنوعة لهيكلة السلطة المحلية.

فبعد تقسيم الجزائر إلى مناطق مدنية ومناطق عسكرية ومناطق مختلطة عمدت الإدارة الفرنسية على الإستبداد وتطبيق نفس النظام الإداري والسياسي الموجود في الدولة الأم ومحاولة تطبيقه بشكل مجتزأ ومحرف في الجزائر خاصة في المناطق المدنية ذات الأغلبية الأوروبية من خلال إنشاء البلديات والمجالس الولائية بالاعتماد على أسس تنظيمية تقصي الجزائريين بطريقة شبه كلية من المشاركة في السلطة وممارستها.

وتناولنا في المبحث الثاني التجربة الحديثة لتنظيم السلطة المحلية حيث شرعت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة في إعادة تنظيم وهيكلة السلطة المحلية من خلال تبني مجموعة من الإجراءات بدءا من حل مجالس المنتخبة سنة 1963 وإنشاء قانون البلدية والولاية وإنتخاب المجلسين سنة 1967 و1969 حيث كانت البداية الأولى لإنتخابات محلية. إلى غاية تعديل قانون البلدية والولاية سنة 1990.

أما في المبحث الثالث فقد تناولنا ماهية النظام الإداري اللامركزي باعتباره الأداة التي تم تنظيم السلطة المحلية على أساسه حيث حاولنا فيه إبراز الجوانب القانونية والسياسية لهذا النظام.

وأخيرا تناولنا في المبحث الرابع التنظيم القانوني للجماعات المحلية وبصفة خاصة المجلس الشعبي الولائي باعتباره ميدان الدراسة فقد تطرقنا إلى مجمل العناصر المرتبطة به من حيث التشكيل وممارسة السلطة من خلاله.

ǏǆǲǾƫ الباب

عر ƒ ǻƟƢǆ الدراسة ƫƞǀƾƔǆǀǆ

"يجƴ ǅǃ تكون دراستنا الإمبريقية موجهة نحو النƲرية وǅǃ نتحاƾ مǅǆ النƲريƘ ǅǃ إمبريقيا".

*MERTON (ROBERT KING).**Elements de theories et methodes sociologique**. P19*

Ǐǚǘǘ الثاب ǐǸǷǆǖ

لاد سبƾ وǷǶ شرحنا في الفصل اǓول المارية والمنهǇ والتانية التي تم استعمالها في البحث الميداني.

ǰǶ اPتيار منهǇ البحث ǸǶ عǓقة وطيدة بطبيعة الموƎوع و اǓǊداƽ المرجǙوة ǶǷ البحثǕ وبالمعطياƮ المتوفرة التي بدورǉǊ تحدد اتباع التعميم ǃو استعمال المارنǙة الكيفية.

تنسجم طبيعة موƎوعنا مƴ المارنة الكيفية انطǓقا ǶǷ علم الاجتماع الفهم La sociologie comprehensive بريادة عǙالم الاجتمǙاع اǓلمǙاني "ǆǐǇ ƧƨǘǊǖ" (M. WEBER) ǰǶ اPتيار المارنة الكيفية في دراسة مساراƮ الشرعنة السياسية لدă النPبة السياسية المحلية ǶǷ PǓل التحليل PطاباƮ المنتPبيǶǷ المستجوبيǶǷ يهدƽ ǃلى فهم مPتاƽ المنǙوماƮ الايمية التي يPلفها الصعود السياسي.

تمǈل النتائǇ المتحصل عليها PǓصة لعملية تحليل اPطاباƮ المنتجة انطǓقا ǶǷ تحليل المحتوă اǉǏ يهدƽ ǃلى مارنة دلالاƮ اPطاǃ عǶǷ طريƾ التحليل الموƎوعي بالطرياة الكيفية.

لاد احتوă العرƎ التحليلي لنتائǇ الدراسة الميدانية على فصليǶǷ:

ǚǘǗ الأول: تمǈǓƮ السياسي لدă النPبة السياسة المحلية.

ǚǘǗ Ǐǚǘǘ: الصعود السياسي ومساراƮ الشرعنة المرافاة ǸǶ.

ƨDžlql ǖŦǚl

DžǐǐǂƟDžǍl DžǐǴqlǁdžDžǍl njdJ Ǐsاǐ السǏ ǀ ǗkDžǁ

ǁǏNJDžǁ

I) ǔǂǅǁhǗ الترشŋ

1- التصور السببي للترشƠ

2- االواﻟƔ الايديولوجية للترشƠ

II) ǁƔوﺭŦl ǗǁǖǁDžǁǐǁh ǂǅǂǁh ǁdžǁ ǁdžǁDžǍl ǁqlب

1- الساطة- التغيير

2- الساطة- التكليƨ

3- الساطة-اﻟƤدمة

III) ǀ ǁǁǁǁ ǁdžǁDžǍl ǁسǏǁh ǁǂƟDžǍl ǁǐh

1- ǁLJǁNJ محلي ǀR بعد اجتماعي

2- ǁLJǁNJ وطني ǀR بعد سياسي.

DžǂQ ƫ ǖŦǚl

ﺔǎǄǀﺧ

يمƅل ǆǄǀ الفصل مدƤل Ɓساسي لفهم مسارƘ الشرعنة السياسية لƅدùل ăƅùƤ المنتƔ

المحلي مƅǀ Ƥǖǚل فهم دواƺƴ السلواƃ ومƅǀ Ƥǖǚل تفاعل الفعل مƴ التصور حيث لا يمكƅǀ

فهم السلواƃ ودوافعƌƆ بعيدا عƅǀ التمǇǚǖƘ الإجتماعية التي يرسمها ǀǄƃƃ السلواƃ. ولاƃ تƅùم

الاقترƔ مƅǀ ǆǄǀƅ التمǇǚǖƘ مƅǀ Ƥǖǚل ƛǖǚƛة Ɓبعاد Ɓساسية وǆǉي:

- عالمنة الترشƠ

- الصورة الإجتماعية للسلطة.

- رǆƅالƘ المنافسة السياسية المحلية.

I) عsŧǁɦ الترشɳ

Ʀكرنا في الفصل الƮالث ƅƽƿ التطƹƶ ƌلى السلطة ǀƞو ƈمر طبيعي بالنسبة لƙنسƖƙƽƽ لما فيƞ ƌƽ تحايƾ لإشباعاƘ ƦƢاتية وموƮوعية.

تبدƈ عƢلية الترشƠ انطƙƢقا ƌƽ التصور السببي للترشƠ وتƔƾهر ƌƽ ƤƗƙƢل عƙƢƀƙة الفرد بالمجتمƴƕ فالمنتƺƤ يحاول قدر الإمكاƽƽ ابعاد ترشحƞ عƽƽ الƈسباƺ الƦاتية والداƽƴƹ الحاياي وراƅ ترشحƞ ليƮƱƹ ترشحƞ في بناƅ اجتماعي يجسد عƙƢقة المنتƺƤ مƴ ƹ ƤƗƙƢم مكوناƘ المحيط الƦƒ يعيƫ فيƞ. كما تتجلى عƢلية الترشƠ ƔƱيƾ مƖƽ ƽƽ ƤƗƖƢƟƖ عƅƖƿƞ المنتƺƤ على ƞƹطابƤ عناصر تشكل الƤلفية التي كانƘ وراƅ ترشحƞ وƞƌ مƖƙ يعƗƖ ƀر بƖ" الايدلوجية".

وسوƀ نعرƮ لهƦيƽƽ البعديƽƽ وƞƌما: التصƖور السƖببي للترشƠƖ والمƔƖƖيƙƽƽ الإيديولوجية المصاحبة لها حسƺ ما جاƅ في ƤطاباƘ المبحوƮيƽƽ.

1) التƮور السƸƸƳ ƩلترشƱ

ليƩ الغرƮ مƽƽ ƦƗƞ بناƅ نمطية ***Typology*** لمƤتƀƖ التصوراƘ السببية التƖي ينتجها المنتƺƤ بل ƞƌو تاييم استكشافي لمƤتƀƖ الصور التفسيرية للترشƠ لƞƖƤƙƾƖƖƤƖƘ مƽƽ ƤƖƙل المƹاƺƹ المستƤرجة مƽƽ مƤتƀƖ الƤطاباƘ تƔƾهر لنا ƖƿƖƤƗابطƖƿƕ المبحوƖƿƻيƽƽ ƈربعة صور ƈساسية لتفسير ترشحهم للمنافسة السياسية وƞƌي:

ƈ- الƈحداث السياسية والاجتماعية التي عرفها المجتمƴ كمبرر لƤƖƿ Ʈوƀ غمƖار المنافسة.

ƺ- ƈما الصورة الƮانية فهي طبيعة النشاط المهني باعتبارƞƌ قاعدة ومحراƿƿ لهƦƖƿ السلوƿƿ.

ƚ- وƈƤيرا الإرث النƮƱالي للعائلة كداƴƹ للدƤول في المنافسة السياسية.

د- الرغبة في معارƮƱة السلطة الƿƿائمة كداƴƹ للتشرƟ.

كما نشير ƌلى ƈƽƽ ƞƍناƿƿ تداƤل في بعƮ الحالاƘ لهƦƗƞ الصور والتفسيراƘ.

سوف نتطرق في البداية إلى عرض المقاطع التي تبين كل صورة من الصور التي تم استكشافها.

* الأحداث السياسية كدافع لممارسة السياسة.

المقطع الأول: النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي الولائي ممثل التجمع الوطني الديمقراطي.

“ Avant je ne faisais pas de la politique, j’étais quelqu’un qui s’occupait de sa profession . C’est la conjoncture politique et sociale qui m’a amené à faire de la politique”.

ترجمة المقطع

"في البداية لم أكن أشتغل بالسياسة بل كان اهتمامي منصب على حياتي المهنية، لكن الوضع السياسي والاجتماعي هو الذي أدى بي لاهتمام وممارسة السياسة".

المقطع الثاني: نائب في المجلس الشعبي الولائي للشؤون الاجتماعية ممثل عن حزب العمل.

"الإنسان كي اشوف واش صرا في البلاد من 88 ولروا لابد عليه التحرك و خاصة الأزمة الإقتصادية التي ضربت البلاد في وقت الإرهاب تخلي الإنسان اصيب روحوا يدير في السياسة رغم عليه".

ترجمة المقطع

لما ينظر الإنسان لما وقع في البلاد منذ أحداث أكتوبر 1988 وما تلها من أزمة اقتصادية والإرهاب تجعل من الإنسان يدخل في السياسة رغم إرادته.

"ترتسم من خلال المقاطع المبحوثين من وعيهم التام بالوضع السياسي والاجتماعي كتصور سببي للترشح يعبر عن رغبتهم وأهدافهم المستقبلية فهي إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية التي لها علاقة بتأسيس دولة القانون والمؤسسات والهدف الثاني هو التكفل بالمشاكل الاجتماعية الناتجة عن مرحلة الأزمة السياسية

والأمنية التي مرت بها الجزائر في العشرية الأخيرة وسوء تسيير نظام الحكم، يقول النائب: "الهدف من ذلك".

والنائب الثالث لنائب ممثل عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي يعزز هذه الفكرة.

النائب الثالث: النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي الولائي ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

“Il fallait sortir l’Algérie de cette situation qui est la crise politique de la non – égalité pour qu’il y ait lieu des élections libres et indépendantes par ce que les institutions ont été bafouées dans la décennie noire».

الترجمة:

"كان يجب إخراج الجزائر من الوضعية التي كانت عليها من حيث غياب المشروعية القانونية من أجل إجراء انتخابات حرة ومستقلة لمؤسسات عرفت فراغا في العشرية السوداء".

يوضح النائب الرابع أن المحرك الأساسي للترشح والدخول في خضم العمل السياسي هو الرغبة في المساهمة في بناء المؤسسات الديمقراطية على الرغم من المخاطر المحدقة بممثلي المجلس المنتخب الثاني بعد توقيف المسار الانتخابي لسنة 1991 وحل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة واستبدالها بالمندوبيات.

ويأتي كل من النائب الرابع والخامس ليبرز في نفس السياق ولكن بطريقة أخرى علاقة الترشح بالأوضاع السياسية من خلال الآثار التي نتجت عن الأزمة السياسية والأمنية".

المبحوث الرابع: نائب في المجلس الشعبي الولائي واللجنة الولائية للشؤون الاجتماعية (حزب العمل).

"بعدما بدأ الأوضاع تستقر وبدينا نحسوا بالأمن بدأ الأمن يعود بالتحسن اكتشفنا شحال حجم المشاكل التي يعاني منها الشعب. حاوزو العمال الشومار زاد باعوا الشركات طبعا بدأ نحاول ننشارك في حل المشاكل".

ترجمة المبحوث

"بعدما استقر الوضع الأمني وبدأنا نشعر بالاستقرار اكتشفنا حجم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع من تسريح العمال وارتفاع نسبة البطالة وخوصصة الشركات العمومية كل هذا دفعنا إلى ضرورة المشاركة في حل المشاكل".

المبحوث الخامس: النائب الأول لرئيس المجلس الشعبي الولائي ممثل عن الحزب الوطني الديمقراطي.

“ je me suis dit, il faut aider le maximum les gens qui ont souffert et là il fallait prendre en charge toute une population au niveau de la daîra de Boufarik d’où je suis issu »

ترجمة المبحوث

"قلت لنفسي يجب مساعدة الأشخاص الذين عانوا بالقدر المستطاع كما كان من الضروري التكفل بشريحة كبيرة من السكان على مستوى دائرة بوفاريك التي أنتمي إليها.

يبرز كل من المبحوث الرابع والخامس الرغبة في المشاركة المجتمعية واقتسام المحنة من خلال المساعدة والإسهام على حل مشاكلهم الناجمة عن الأزمة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالمجتمع الجزائري خلال العشرية السابقة كاملة تصور مبرر للانخراط في العملية السياسية ومن ثم التقدم للترشح للانتخابات والعمل السياسي على المستوى المحلي".

ƞƸỉƭƿƶ ƯƴƞƾƸƓƶƁ ƝƴƼƉ ƓƎ ƥǐǋǄ ƗƸƚƷƓ ƨƿǋƶ ƎƙǋƼƶƴ ƾƸƯƸǓ ƔƴƞǍ

بالإضافة إلى الأحداث السياسية والوضع السياسي والاقتصادي باعتبارها صورة من صور تفسير الترشح الثاني من يرجع ويربط ترشحه بطبيعة النشاط المهني باعتبارها الدافع للترشح إلى حد اعتبار أن العمل السياسي هو امتداد أو نتيجة لتأثير الحياة المهنية على الوعي السياسي والمقاطع الآتية توضح ذلك.

الطالب السادس: عضو اللجنة الولائية للتربية والتكوين ممثل عن حركة مجتمع السلم

"في الحقيقة لم أتوقع في يوم من الأيام أن أترشح أو أن أمارس السياسة لكن ممارسة العمل التربوي وخاصة الفترة التي عملت فيها مستشارة تربوية في الثانوية جعلتني الوظيفة أتقرب أكثر من الطلبة والتلاميذ وقد أصبحت الطلبة معناة المواطنين بصفة عامة أي من خلال التلاميذ أتعرف على الحياة الاجتماعية أتعرف على الحياة الثقافية وعلى الظروف المعيشية للمواطنين الجزائري".

نجد من خلال هذا المقطع أن ممارسة النشاط المهني المتمثل في الحالة في وظيفة "مستشار تربوي". حيث ساهم مباشرة في تشكل الوعي السياسي بالمستشار هي تقديم المساعدة النفسية والتربوية للتلاميذ من أجل تحقيق أكبر قدر من التحصيل الدراسي مما يستدعي التعامل مع عوائل التلاميذ وشكلت هذه الخصوصية المهنية الاحتكاك مع العالم الاجتماعي الحقيقي ويشكل هذا الاحتكاك بداية تشكل الوعي الاجتماعي الذي سيتحول إلى وعي سياسي من خلال الاهتمام بحل المشاكل داخل الميدان المهني أي ليس عن طريق ممارسة المهنة وإنما عن طريق النشاط السياسي والمقطع الآتي يوضح ذلك.

ƟƸƗǀƶƍ ƯƴƞƾƸƓƶƁ السادس

"وهذا ما دفعني في البداية للعمل في إطار جمعية خيرية اجتماعية تربوية وبعدها اكتشفت أن المواطن ليس بحاجة فقط إلى أكل وشرب ولباس يعني الجانب الاجتماعي

ولكǼ لابد لǼا مǼ ǿصǼحاƋ سياسية ومǼا ǻǼا قررƋ الدǷول ǻلى الميداǼ السياسي حتى ǻتمكǼ مǼ التعامل مƴ كل الجوانƤ التي تهم المواطǼ".

كما تǜهر لنا عملية التحليل صورة ǻǷرǎ لتفسير الترشƠ والدǷول فǼي ǿمǼار السياسة وترتبط ǿǻǽ المرة بالإرث العائلي باعتبارǽ مصدرا ǻساسيا والǼداƛ اǻساسǼي للترشƠ والعمل السياسي.

تǜهر ǿǻǽ الصورة ǻولا اعتبار الإنساǼ يشعر بوعي ولديǾ مهمǼة وǻǼ ممارسǼة السياسة ǿي مǼ مهام ǻǼا Σ ǼصيǷل "النǷبة" التي توصƦ بǼǾ لها مشروع مواصلة مǼا بدǻǽ اǻولوǼ وǻǼ ǿǻǽ النǷبة ǿي بصفة عامة "اǻفراد المǷصولǼ" فǻسا Σ تحديد النǷبة ǿو الإǷƉ ƒ .

* الإرث النǜالي للعائلة كداƋǃ لممارسة السياسة.

ǼالسǼǽƉ ƧاǶǸ: رئيΣ اللجنة المالية الممǼل حزƤ جبهة التحرير الوطني

"ǻصبƠ مǼ الǔرورƧ على النǷبة ǻنها تمارΣ المهام الانتǷابية وǻǼ لǼم يتمكǼǼ المǷصولǼ مǼ الشعƤ الجزائرƧ في التمǼيل جاƇ مǼ ǿم دولǼ المستوǎ وعملوا مǼا لا تحمد عاǿǼǽا".

وǿǼǽ تǜهر الوǜيفة السياسية ǔرورة بالنسبة للمǷصيلǼ مǼ ǻجل سد الطريǼƀ على مǼ يعتبرولǼ دǷƉǘ ودولǼ المستوǎ وتوǔƠ كلمة ǔرورة ǿǻǽ ǿǻǽ الǔرورة ǻتية مǼ فكرة ǻكمال مشوار ومسيرة موروǼة وǿǼǽ ما سوƦ يوǔحǾ الماطƤ الǼتǼي لنفǼΣ المنتǷƤ.

ǼالǸǟǷǼƉ ƧاǶǸ: رئيΣ اللجنة المالية الممǼل حزƤ جبهة التحرير الوطني

"فيما يتعلƀ بالترشƠ كانƋ لدƧ نية الترشƠ وطلƤ مني الوالد الترشƠ مǼǼ ǻجلǼ ǻكمال الطريƀ الǽƧ بدǻǽ الوالد والعمǶ حيث ǻنني ǻنتمي ǻلى عائلة وطنية سارمǼƋ فǼي نشǻة الحركة الوطنيةǶ الامة في ǾǾǼ " العم " اǻكبر للوالد حيث يعتبر مǼ مǻسسي الحركة الوطنية فهو عǔو مǻسΣ لحزƤ "الشعƤ الشǼعƤ الǼوطني" "PPA" علǼى مستوǎ منطاة بسكرة وكاǼ مǷريƮ الزيتونة وبعدǿǼا اǻزǿǼر كمǼا يعتبǼر الوالǼد مǼǼ

ﻣﺆﺳﺴﻲ المدارΣ الحرة في سنة 1958 على مستوăمنطاة المدية وكلǜǚ ǀǀǜǚǻ ǀǀ ﻣǜǚ
توجيǁ ﻣǚ قيادة حزǋ جبهة التحرير الوطني".

ﻧǼǄ ﻣǚ ǷǼǲ ǻǶǁ الماطǋ بجǼƇ رǤبة المبحوث ǪعطƇ ترشيحǁ بعدا عائليǜǚ
باعتبارƋ الوصي على تاريƺ العائلة وǃǁ ﻣǚ ǁǅ الƾرورƱ الدǷول ǪǜǚƖ ميǜدا العمǜل
السياسي المباشرƋ كما يǜǄهر الرǤبة في الربط بيǚ ǃفعاǁǁ وتاريƺ العائلة على ǃساΣ ǃǁǃ
ﻣǚ ǷǼƇ دǷولǁǁ Ƥلى حلبة السياسة فهو لا يمƙل نفسǁ فاط وƤنما يمƙل كل العائلة.

* الرǤبة في معارƱة السلطة الاائمة كداǧǋ لممارسة السياسة.

الصورة الƟيرة التي استƼلصناǁǁ بعد الماارنة والتحليل لǜدواǧǋ الترشƟǜǁ ﻣǜǁǻ
الرǤبة في معارƱة السلطة الاائمة وطرƟ مشروع بديلƋ وتوƱƟ لنا الماطǋ الǘتيǜة
.ǀǀǻ

ǀǁǂƤǻǃǄ التاسƫ: رئيΣ لجنة التربية والتكويǚ الممƙل عǚ حركة الإصǼƟ الوطنية

"في اعتااƮ السياسة بدوǚ معارƱة لا تفيد المجتمǋ لكǚ موجǜود فǜي جبهǜة
التحرير الوطني وانتاǀǀ Ƥلى المعارƱة بعد تنحية السيد عبد الحميد مهرƮ ﻣǚ الحزǋ
وقررǚ ǃǚ ǃشارƃ في السلطة ولكǚǚ كمعارƱ ﻣǚ ǷǼƇل تبني مشروع مغاير للمشاريǋ
المطروحة ﻣǚ طرƻ الدولة واƷترǚ حركة الإصǼƟ Ɵنها حركة ǃو حزǋ معǜارƱ
ويمƙل الشريعة الإسǼمية وتحسǋ على الإسǼمييǚǚ".

يǜǄهر ﻣǚ ǷǼƇل الماطǋ ǃǁ فكرة معارƱة النǜǄام السياسي وتبنǜي مشǜروع
بديل عǚǚ المشروع الƾ Ʈǻطرحǁ السلطة ǁǻو ǃحد دواǧǋ الترشƟ ويشكل ﻣǜدƇǼǜ لفهǜم
الإندفاع نحو العمل السياسي والدƷول Ƥلى المنافسة السياسية.

2- **ǀǂǃǀǄǂƤǃǁ ǂƙǃǁ ǃǁǃǁǃǄ ǃǂǃǂǃǄ ǂƙǂƤǃǁ ǂƤǂƤǃǁǃǄ ǂǀǂǃǃǁ ﺸﺘﺭ**

بعدما تعرفنا على الصور المƼتلفة Ɵسباǋ الترشƟ نتطرǯ الƘǚǚ Ƥلǜى المǜǄاميǚǚ
الايديولوجية التي ترسم ﻣǚ ǷǼƇل ƷطاباƟ المبحوƙيǚǚ باعتبارƋǁ عنصǜر دال ومكǜونǚǚ
ǃساسي لتمƙل السياسي لدă النƷبة السياسية المحلية.

تعرƋ الايديولوجية عادة بǿنها نسƾ مŸ اǖفكار والتصوراƩ والصور التي تركز بشكل Ǔساسي على الفعل وليƪ على المعرفة[1].

ومŸ ناحية ǚƻرǟ لكي يمكŸ ŸǷ نطƄ على ممارسة بǿنها ايديولوجيƨة يجƤ ǹǚ ŸǷ نرتبط بشكل واعي ومقصود بنسƾ مŸ القيم[2].

وليƪ المقصود بالحديث عŸ المƢاميŸ الإيديولوجية ǻننا بصƾدد الحƾديث عŸƾ قوانيŸ ƨابتة Statistique Ǔو عŸ ǚيديولوجياƩ كاملة ومنفصلة الواحدة عŸƾ الاǷƾرǟ بشكل تصبƶ لدينا نماƿƱ مƯالية IDEAL TYPES وǚنما نحŸ بصدد الحƾديث عŸƾ مجموعة مŸ القيم السياسية التي يبنى عليها ƻطاƤ النƼبة السياسية المحلية.

ǚستعملنا في تحليل ƻطاباƩ المبحوƯيŸ ǖجل الوصول ǚلى التمييƾز بيŸƾ جميƤƾ المƢاميŸ الإيديولوجية على التصنيفية التي وƢعها الباحث والمفكر العربي "ǦƴǻǂƦ ǺƥǈƗǕǾƿ"[3] والتي تشتمل على ƯǘƯث مرجعياƩ Ǔساسية تستعملها مƼتلƾƻ Ƌ النƤƾƼ فƾي منافستها وفي بناƔ شرعيتها. وǿǀƵ المرجعياƩ الƯǘƯث ǿي:

Ǔ- الاسǘم بما يمƯƬ مŸ ƯروƧ ǚيمانية دينية وانتماƔ حƢارǐ وǚرث فكرǐ .

Ƥ- الفكر الغربي بما يمƯƬ مŸ منبƲ لقيم الحداƯƾة والتقƾدم التكƾنولوجƾي والتقنƾي والعلمي ومرجƲ للحƢارة للحقبة الراǿنة.

Ʊ- العروبة والقومية بما تمƯƬ مŸ انتماƔ ƯقافƲ وتاريƼي ووطني (الوطنية).

سوƋ نعرƭ لمƼتلƋ الƼطاباƩ التي توƋƾ كل نوع مŸ ǓنƾواƲ المƢƾاميŸ الإيديولوجية.

[1] *ANSART (PRIERRE)*. ***Les ideologies politiques*** . *françe, P.U.F. 1974. p 10.*

[2] ***IBID****. p 06.*

[3] تمƯل ǿǀƵ التصنيفية التي اقترحها "برǿاŸ غليوŸ" ƻǘصة تحليل اǖطر المعرفيƨة والمƼزوŸ الƯقƾافي للمجتمعاƩ العربية والإسǘمية. ǚنƲر: "برǿاŸ غليوŸ". **نقد السياسة. الدولة والدين**. المغƾرƤ دار البيƢاƔ المركز الƯقافي العربيƔ الطبعة الƯالƯة 2004. ƭ 270.

* ألسنّ! ǈǉعتبارǈ ǅكوǅ إدǐولوǐǍ

ǅǈطǆ Ǘ الياشر: نائǋ عǈ حركة مجتمǋ السلم.

"... نحǈ نستمد شرعيتنا مǈ الإسǇم الǆ ǐ يحثنا على العمل مǈ اجǈل ǅصǉ ǈǆ المجتمǋ ǈ ونعتبر ǈǅ الإسǇم هǋ و الحل لكل مشاكلنا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية".

ǈǇ ǈǆ الماطǋ يوǅ ǈǄ بشكل جلي الǅلفية الفكرية التي حركة ǋǆ المنتǅǋ ومǈǉ وراǅ الحزǋ لǈǉǅراط في العمل السياسيǈ حيǉث ǈǅ تبنǉي المرجعيǉة الإسǈǉمية "الإسǇم كحل" لمǅتاǆ المشاكل ǋǆ و مصدر الحركة والمكوǈ الǈساسǉي لǈǉيǉديولوجيا المتبناة ويوǅ ǈǄ الشطر الǈاني مǈ نفǅ الماطǋ ǋǆ الفكرة.

ǈǅ ǉǆطǅ ǈǅ Ǘ الياشر:

"... ǈǄطǆقا مǈ ǋǆ الاناعة عملنا على ǈǅ تواجد في الميداǈ السياسي وǈǅ نسعى للحصول على السلطة مǈ اجǈل تحايǅ العدالة وǈǅ يكوǈ الناǅ سواسǉية ومǉǈ اجǉل محاربة الفساد ..".

ويǈتي ǅطاǋ نائǋ ǅǆر ممǈل لحركة الإصǈǆ الوطني التي تتبنى رسميا نفǅ ǉ المرجعية وفي نفǅ السياǅ السابǅ الǆ ǅ بممǈل حركة مجتمǋ السلم ولكǈ بǈسلǉǈǋ ǅǆر.

ǅǈطǆ الǈادة عشر: نائǋ عǈ حركة الإصǈǆ.

"... لما كانǅ الǆǈفة الإسǇمية وكاǈ الحكم السائد في مجتمعاǅ الإسǇمية كنǉا ǅسياد العالم وبعد جهاد الǈمة عǈ الإسǇم وصلنا ǅلى ما وصلنا ǅليǈ بǈǅ نعتبر ǈǅ الحل يكمǈ في العودة وǅلى ǅوابǅ الǈمة وعلى رǅسها الإسǇم كطريǈة ونǈام للحكم...".

يوǅ ǈǄ الماطǋ ǈǅ ǅصل المشكلة بالنسبة لهǆ المنتǅǋ تتجسد في ابتعاد عǉǈ نǈام الحكم الǆ ǐ كاǈ سائدا عند قيام الدولة الإسǇمية وǅǆ نǈام الǆǈفة وبالتالي فهǉو يتحرǅ مǈ ǅǈǆ ǈ الممرǈ الǈǅǈافي التاريǅي الإسǇمي كما يعبǉر عنǉǈ "ǅǈǆǈǅ" بǈعتبارǅ المحرǅ للفعل السياسي.

المقابلة الثالثة عشر:

"... كما ورثنا من الإشتراكية كطريقة للحكم لمدة طويلة النظام الاشتراكي في الجزائر لمدة ثلاثين سنة وفشل واليوم يريدون أن يجروا البلاد إلى المعسكر الغربي الرأسمالي والليبرالي ونحن نسعى إلى توجيه المجتمع نحو النظام الإسلامي لتحقيق السعادة للجميع في الدنيا والآخرة المبني على التقسيم العادل للثروة والمساواة بين الناس بين الحاكم والمحكوم. لدينا كل شيء في ديننا الحنيف الجانب الإقتصادي والاجتماعي والسياسي. الدين الإسلامي أرسى قواعد لنظام ونظرية إقتصادية وتربوية كما يوصي بالتكافل الاجتماعي وكل هذا يدعونا إلى العمل من أجل الاستفادة من الدين الاسلامي والقيم والأخلاق الاسلامية للنهوض بالمجتمع...".

يظهر لنا هذا الطابع بجلاء من خلال هذا المنتوج الإسلامي باعتباره مرجعية فكرية ومحتوى ثقافي ليس فقط إيديولوجيا وإنما مضاد حيوي لكل الإيديولوجيات الأخرى من منظور المسلمين ولا سبيل إلا الإسلام كحل بعدما تم تجريب كل الأنظمة الأخرى لاسيما الإشتراكية بالأساس.

*** الإتجاه العروبي والوطني كمكون إيديولوجي**

المقابلة الرابعة عشر: نائب عن حزب جبهة التحرير الوطني.

"... إن أجدادنا عملوا على تحرير الجزائر من قيد الاستعمار والتبعية للغير باسم العروبة والدفاع عن الوطن ونحن اليوم أمام نفس التحدي أو ما أول أمام تحدي أكبر بكثير حيث أن هناك من يريد أن يجر الجزائر عن جذورها العربي وإلحاقها بفرنسا والغرب ونحن تصدينا إلى هذا المشروع من خلال العمل السياسي المباشر عبر الدخول إلى الانتخابات من أجل الدفاع عن الجزائر ومكتسبات الثورة والدفاع عن العروبة وسد الطريق أمام المتغربين والرجعيين...".

يظهر هذا الطابع من الوطنية المبنية أساسا على فكرة الإنتماء إلى العروبة والإسلام والتي تشكلت في الماضي لتعبئة الشعب الجزائري من أجل الثورة ضد

الإستعمار ومحاربتѪ واƤراǁǁ المحتل مما الجزائر لازالƘ تلعƔ نفȈ الدور ولها نفȈ ǜ

التƋǭير بعد الإستقǘǓل وǿي بمƯابة مكوǹ ǕساسǞ لاديولوجيا تقوم علǯ ǞسǇ البنǭ Ǝ

الوطني وǿي بمƯابتة الǓمانة الǠǓساسية لسد الطريǪ ǕمامǇ تƩييǿ ƔƩ الƯورة ǾǎǓ مكتسبات

ǑǓǓ استفحال اديولوجيا ƾربية عǾǎ المجتمǞ تدعوا إلى التغريƔ ووǿ ƔƩ الجزائر في

محاور ǕƤرǍ ƾير المحور الوطني – العروبي.

* ǾǈƧ Ȇǧ ǹǕ ǜǭǕ ǜǭǝǝǩǝǝǝǩǝǝ ǯǝ ǝǝǝǝ!

ǭǝǝǝǝ ǝǝǝǝǝǝ عشر: نائƔ عǾǎ حزƔ التجمǞ الوطني الديمقراطي

“L’ors qu’on jette un coup d’oeil sur le monde moderne, le monde occidental bien sûr que ça soit sur le plan économique ou social et même le développement technologique ça nous pousse à réfléchir, ce qui a fait de ces gens là une société civilisée et développé».

ترǝǝǝ ǭǝǝǝǝ ǝǝǝǝǝǝ عشر:

"ǿǹǕ Ǐالينا نظرة على العالم المتقدم ǕǛ العالم الغربي في كل المجالاƘ ǕننǇ ƘƩ في

ǕوروبيƩ ودرسƘ ǼƩǿǼǼ ǾǓǕ التفوǩ والنجاƵ وǼƩ فǞي كǞل المجǞالاƘ: فǞي المجǞال

الاقتصادǛ Ǜ الاجتماعيǛ والتطور التكنولوجي فǾǎǕ ǼƩǿǼǩ النظرة تدعونا إلى التفكير حول

ǠǓسباƔ التي جعلƘ مǾǎ ǼƩǿǼǩ الناȈ مجتمعاƘ متحǓرة ومتقدمة".

يظهر مǾǎ ǑǓǓ ǾǎǓ الماطƔ ǼƩǿǼǩ ǾǎǓ المنتƔ ǑǓ معجƔ ǞǓ بالحǞǓارة الغربيǞة

وبالمستوǍ الǾǎ ǛǓǓ توصلƘ إليǼǓǞ ويظهر ǾǎǓ تجربة ǼƩǿǼǩ المنتƔǑ الشǑصية المتمǠلة فǞي

اقامتǼǼ ودراستǼǼ في ǕوربƩ سانƩǼƘ في تبلور ǕفكǾر وتساǓƘ عǾǎ مدة تقǞدم المجتمǞǓ

الغربي بالنسبة لمجتمعاتناǛ ǾǾǾ نجدǿا في الماطƔ الǠتي يتساǓل عǾǎ سر ǼƩǿǼǩ التقدم وǕنǼǼ

معجƔ بنظام الحياة ويعمل للوصول إلى نفȈ المستوǍ في كل المجالاƘ بل ويجعǞل

ǾǾǾ شعارǿا الǠساسي وǑلفيتǼǼ للنشاط السياسي.

ǓǤǼ ǕǠǦǻǽǕ ǨǨǨǨǨǨǨǨǨǨǨǨǨǨǨǨǨǨ عشر

"Le monde occidental avance et nous, on stagne. D'où vient leur supériorité ? je pense que c'est la démocratie et la liberté ainsi que les méthodes de gestion .

Nous nous sommes engagés dans la politique pour dire aux gens que la solution à nos problèmes existe à condition de faire et suivre comme le monde moderne en suivant ses marches dans la gestion des affaires publiques".

ترǕǻǼǕǭ الشطر ǪǕǑǩ ǻǼǻǽ ǕǠǦǻǽ ǨǨǨǨǨǨǨǨ عشر

"... العالم الغربي يتادم ونحǻǼ باقول ǻǼ في ǿماكننا ǻǼ مǿ يǿǕǻǼ ǕǿǕ تفوقتي ǕǻǼ ǻǼǿ ǻǼǿ الديمارطية والحرية وǿǕǻǼ طرǾ التسيير ǼǕǻǼǿ التي وراǿǼǕ التفوǾ وǿǕǼǿ ما دفعنا ǿǕǻǼ التصدǼ ǿلى السياسة مǻǼ ǿجل ǻǼǿ ناول ǿلى الناǿ ǻǼǿ الحǕǿ موجǿود لكǿǕ مشاكلنا الإقتصادية والاجتماعية بشرط ǻǼǿ نستفيد وǻǼǿ نتبǿ العالم المتطور في طرياǿة العǿيǾ وتسيير المجتمǿ ونحǻǼ ǿǕǼǿ نا مǻǼ ǿجل الدفاع عǻǼ ǿǕǼǿ الفكرة...".

وǿǕǻǼ صة ǿولية لما سبǾ ǿكرǿǕ يمكǻǼ ǻǼǿ نشير ǿلى ǿǕǼǿمية فهم الدواǿǾ وراǿǕ الترشǿ كمدǿǕ ǿساسي لفهم عالنة الفعل السياسي مǻǼ ǿǕǻǼ ربطǻǼ بمنǿومة قيم يتحرǿǕ الإنساǻǼ مǻǼ ǿǕǻǼلهاǿ ويحدد عǿǕقتǻǼ بالمجتمǿ على ǿوئها بل ويعمل على تجسيدǿǕ في الواǿǾ.

ǿد تبيǻǼ لنا مǻǼ ǿǕǻǼ التصنيǿ ǿولي لدواǿǾ الممارسة السياسة والǿǕدǿول فǿǕي الإنتǿǕǻǼ دور مجموعة عوامل ǿǕ لم تكǻǼ الوحيدة فهي ǿساسية وناصد بǻǼǿǕǿ دور ǿسرǿǕ ǿحداث السياسية والتجارǿ الشǿصية ǿǕǻǼ مǻǼ جهة ودور الǿǕديǻǼ والتǿاريǿ وتجارǿ ǿمم ǿǕǿǕرǿ كمحرǿǕ وموجǻǼ للفعل السياسي مǻǼ جهة ǿǕرǿ.

II - ﺍﻟﺼﻮﺭ ƴﺍﻟǘƄﺘƆǻƞƦ ƫﺍǗﺴﺎƫ

ﺳﺒƾ ﻭﺃﻥ ﺗﺮﺣﻨﺎ ƅƘƃ ﺍﻟﺴﺎﻟﻄﺔ ƞƷ ﻇﺎﻫﺮﺓ ﻧﻔﺴﻴﺔ ﺍﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻭƷﻲ ﻣﺒﻌƛﺮﺓ ﻓﻲ ƿﺘﺪﺍﺧﻞ ﻣﺴﺘﻮﻳﺎƮ ﻭﺑﻨﻰ ﺍﻟﺤﻴﺎﺓ ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔÜ ﻛﻤﺎ ﺳﺒƾ ﺍﻟﺘﻤﻴﻴﺰ ﺑﻴƅ ƛﻧﻮﺍﻉ ﺍﻟﺪﻭﺍﻓƴ ﺍﻟﺘﻲ ﺗﺪﻓƴ ﺑﺎﻹﻧﺴﺎƅ ƍﻟﻰ ﺍﻟﺴﻌﻲ ﻭﺭﺍƇ ﺍﻣﺘﻼƿ ﺍﻟﺴﻠﻄﺔÜ ﻭﻣﻤﺎ ﻻ ﺷﻚ ﻓﻴﻪ ƅƗ ﻛﻞ ﺩﺍﻓƴ ﻣƅ ƋƿƷ ﺍﻟﺪﻭﺍﻓƴ ﻣﺒﻨﻲ ﻋﻠﻰ ﺻﻮﺭﺓ ﺍﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻋƅ ﺍﻟﺴﻠﻄﺔ ﻭﻣƅ ﺧﻼﻝ ﺍﻟﻤﻘﺎﺭﻧﺔ ﻭﺍﻟﺘﺤﻠﻴﻞ ﺑﻴƅ ﺗﻄﺎﺑﻘﺎﺗﻬﺎ ﺍﻟﻤﺒﺤﻮƙﺔ ﺍﺳﺘﻨﺘﺠﻨﺎ ƅƗ ƋﻨﺎƁ ﺛﻼﺙ ﺻﻮﺭ ƛﺳﺎﺳﻴﺔ ﻟﻠﺴﻠﻄﺔ ﻭƷﻲ: "ﺍﻟﺴﻠﻄﺔ –ﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺮ" ƛƿ ƅƗ ﺍﻟﻤﻨﺘƲ ƴƿﺘﺼﻮﺭ ƅƘƃ ﻣﻬﻤﺘﻪ ﺍﻷﺳﺎﺳﻴﺔ ƞƷ ﺗﻐﻴﻴﺮ ﺍﻟﻮﺍﻗƴ.

ƛﻣﺎ ﺍﻟﺼﻮﺭﺓ ﺍﻟﺜﺎﻧﻴﺔ ﻟﻠﺴﻠﻄﺔ ƞƷ "ﺍﻟﺴﻠﻄﺔ –ﺗﻜﻠﻴﻒ" ﻭƷﻨﺎ ﻧﺠﺪ ﺗﺠﺴﻴﺪ ﻟﻔﻜﺮﺓ ﺍﻟﻤﺴƊﻭﻟﻴﺔ ﻭƛﻣﺎ ﺍﻟﺼﻮﺭﺓ ﺍﻷﺧﻴﺮﺓ ﻭﺗﺘﻤﺜﻞ ﻓﻲ "ﺍﻟﺴﻠﻄﺔ –ﺍﻟﺨﺪﻣﺔ". ﻭƷﻨﺎ ﺗﺒﺮﺯ ﻓﻜﺮﺓ ƅƗ ﺍﻟﻤﻨﺘƲ ﻳﺴﻌﻰ ƍﻟﻰ ﺍﻟﺴﻠﻄﺔ ﻣƅ ƛﺟﻞ ﺧﺪﻣﺔ ﺍﻵﺧﺮﻳƅ ƍƅ ﺍﻟﺘﻤﻴﻴﺰ ﺑﻴƅ ƋƿƷ ﺍﻟﺼﻮﺭ ﺍﻟﺜﻼﺙ ﻻ ﻳﻌﻨﻲ ﺍﻟﻔﺼﻞ ﺍﻟﻜﺎﻣﻞ ﺑﻴƅ ﺣﺪﻭﺩ ƋƿƷ ﺍﻟﺼﻮﺭ ﺍﻻﺟﺘﻤﺎﻋﻴﺔ ﻟﻠﺴﻠﻄﺔ ﻭƍﻧﻤﺎ ƋﻨﺎƁ ﻓﻲ ﺑﻌƯ ﺍﻟﺤﺎﻻƮ ƛﻳƅ ﻳﻜﻮƅ ﺗﺪﺍﺧﻞ ﺑﻴƅ ƋƿƷ ﺍﻟﺼﻮﺭ.

ﺳﻮƹ ﻧﺸﺮﻉ ﻓﻲ ﺗﻮﺿﻴƠ ﺍﻟﺼﻮﺭﺓ ﺍﻷﻭﻟﻰ ﻭƷﻲ ﺍﻟﺴﻠﻄﺔ -ﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺮ.ﻣƅ ﺧﻼﻝ ﺳﺮﺩ ﺍﻟﻤﻘﺎﻃƴ ﺍﻟﺪﺍﻟﺔ ﻋﻨﻬﺎ.

*** ﺍﻟﺴﻠﻄﺔ- ﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺮ**

ƍƅ ﻣﻮﻗﻒ ﺍﻹﻧﺴﺎƅ ﻣƅ ﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺮ ﻣﺤﻜﻮﻡ ﺑﻘﺎﻋﺪﺓ ƛﺳﺎﺳﻴﺔ ﻭƷﻲ ƅƗ:

"ﺍﻹﻧﺴﺎƅ ﻳﺒﺤﺚ ﻋƅ ﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺮ ﻭﻳﻘﺎﻭﻣﻪ" ﻣƅ ﺧﻼﻝ ƋƿƷ ﺍﻟﻘﺎﻋﺪﺓ ﻧﺮƐ ƅƗ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﻮﻗƹ ﺍﻷﻭﻝ (ﺍﻟﺒﺤﺚ ﻋƅ ﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺮ) ﺍﻹﻧﺴﺎƅ ﻳﻌﻤﻞ ﻭﻳﺒﺤﺚ ﻣƅ ƛﺟﻞ ƍﺷﺒﺎﻉ ﻣﺼﺎﻟƠﻪ ﺍﻟﺬﺍﺗﻴﺔ ﺍﻟﺘﻲ ﺗﻘﺪﻡ ﻟƌ ﺧﺪﻣﺎƮ ﺟﺪﻳﺪﺓ ƛﻭ ﺗﻌﺰﺯ ﺧﺪﻣﺎﺗﻪ ﺍﻟﺘﻲ ﻛﺎƅ ﻳﺴﺘﻔﻴﺪ ﻣﻨﻬﺎ.

ƛﻣﺎ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﻮﻗƹ ﺍﻟﺜﺎﻧﻲ (ﻣﻘﺎﻭﻣﺔ ﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺮ) ﻓﻨﺠﺪ ƅƗ ﺍﻹﻧﺴﺎƅ ﻳﺘﺼﺎﺭﻉ ﻣƴ ﻗﻮﺓ ﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺮ ﺍﻟﺘﻲ ﺗﺘﻌﺎﺭƯ ﻣƴ ﻣﺼﺎﻟﺤﻪ ﺍﻟﺬﺍﺗﻴﺔ.

وعليه نستنتج حقيقة مهمة جدا وهي عدم وجود إنسان يقاوم كل أنواع التغيير وبشكل مستمر ودائم وفي نفس الوقت لا يوجد إنسان يبحث دائما عن التغيير وبشكل مستمر دون محاولة الإحتفاظ ببعض ما كان يوفر له من مصالح.

ومن المؤكد أن التغيير أنواع متعددة ويختلف كل نوع وعوامله ومتطلباته إلا أن المعنى الذي نقصده والمصاحب لفكرة السلطة هو ما يعرف "بالتغيير المقصود والمخطط" الذي يعتمد على أهداف موضوعة مسبقا وأطراف التغيير ماتنعية بهذه الأهداف وهذا التغيير(1).

من خلال المقابلات المتكررة مع المبحوثين استطعنا استنتاج نوعين أساسيين لمعنى التغيير المرتبط بالوصول إلى السلطة وهما:

- تغيير طريقة تسيير شؤون المجلس الولائي.
- تغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

سوف نعرض المقابلات التي توضح كل نوع على حدة.

المقابلة الرابعة عشر: رئيس اللجنة الولائية للشؤون المالية ممثل عن جبهة التحرير الوطني.

"الطبيعة لا تقبل الفراغ وبالتالي ضرورة رفض سياسة المناصب الشاغرة هذه النقطة الأولى خاصة في المرحلة الأخيرة التي مرت بها الجزائر حيث صار التكالب على المسؤولية من طرف أناس في أوساط كبيرة جدا للمجالس المنتخبة حيث ساد عليها الرداءة وسوء التسيير والجهل والتعامل خارج الطرق القانونية والرشوة وبالتالي كان من الواجب على المخلصين وذوي الكفاءة المساهمة في تغيير الأشياء وتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في تسيير المجالس المنتخبة وهذا هو الواجب الأول".

من الواضح في هذه المقابلة المبني على تقييم أداء المجالس الشعبية المنتخبة السابقة أن الصورة الأساسية للعمل السياسي (السعي وراء السلطة) بالنسبة للمنتخب

(1) عمر خليل معن. **التغير الاجتماعي**. الأردن عمان دار الشروق. 2004. ص 39.

يكمڶ في تغيير طرڨ تسيير المجالƩ المنتƤبة التي يعتاد ﬂLJ في المرحلة السابقة ونƋرا لǚروƧ التي مر بها المجتمɣ الجزائرɁ تصدǎ لممارسة السلطة في المجالƩ المنتƤبة ﬂفراد ليسƘ لديهم كفاƔة مهنية وقدرة ونزاǈة في تسيير الشLJǖ العام ǇƸǻ ما ǻƄƻ علƑ صورة المجالƩ المنتƤبةǓ وبالمقابل تصبƠ الصورة اǓساسية بالنسبة للمنتƤɣ والمراقبة ﬂǈ في سعيǈ لاكتساɣ السلطة ǈي تغيير طريقة تسيير المجالƩ المنتƤبة.

ǂƴǘǷǈƢǈ ƧǂǌǟƨǠƥƢǈ عشر: رئيƩ اللجنة الولائية للتربية والتعليم ممƦل عLJ الإصƆǓ.

"سعينا وتقدمنا ǻلى العمل السياسي المباشر مLJ ƴǧل المشاركة في تسيير المجالƩ المنتƤبة Ǔننا نرǎ ǂǓرورة العمل على تغيير وتحسيLJ الǚروƧ التǠي يتƤƦǠط فيهǠا المواطLJǓ ǚǟ LJǷ الحالة التي يعيƫ فيها الشعɣ لا تƤفى على ﬂɁ عاقǠل ولمǠا تǠول الǚروƧ الاجتماعية والاقتصادية والƦقافية التي تسببƘ فيها اǓطǠراǧ التǠي كانƘǠ موجودة في الحكمǓ وعليǈ فنحLJ نǈنا مLJ ﬂجل تقديم بديل عLJ المشǠاريɣ المطروحǠة ƴǧل تبني مشروع مبني على ﬂفكار جديدة لتغيير واقɣ اǓمة".

يوƠǓ ǈǀǿ الماطɣ جليا الƪلفية التي يسعى مLJ ƴǧلها ǈǀǿ المنتƤɣ للوصول ǻلى مناصɣ السلطةǓ حيث يعتبرǋǻ ǂǿƢǜǷ في تغيير واقɣ اǓمة في نƋرǿا ǁƢǈ ɁǂƸǻ ينطلǠƼ مǠLJ تغيير الǚروƧ التي يعيƫ فيها المواطLJ.

ǂƴǘǷǈƢǈ السادƧ عشر

« Notre présence dans les assemblées signifie une volonté de changement dans la vison des choses, changement dans la vision des choses, changement de doctrine politique pour résoudre les grands problèmes que rencontrent notre peuple sur le plan politique, économique et social ».

ترǸƳǂƫ ǂƴǘǷǈƢǈ

"... ǻLJ وجودنا في المجالƩ الشعبية الولائية يدل على ǻرادتنا في التغييǠر فǠي رƙيتنا لǓشياƔ وتغيير المǈǿƢǼ السياسي مLJ ﬂجل حل المشاكل الكبرǎ التي يعاني منها شعبنا في المجال السياسي والاقتصادɁ والاجتماعي...".

وتعد هذه الصورة للتعبير المصاحبة لفكرة السلطة تندرج في ما اصطلح عليه عند علماء الاجتماع بالتغيير المتوسط المدى والمعروف بأن هذا النوع من التغيير ينطوي على كل التبدلات والتحولات التي تحدث في المجتمعات المحلية والتنظيمات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية.

ويعود الفضل في وجود مثل هذا النوع من التغيير إلى انتشار نوعين من الأحداث وهما:

1- تنامي الممارسات الديمقراطية في الحياة السياسية.

2- نمو المؤسسات البيروقراطية المعادة[1].

*** السلطة - الحداثة**

بالموازاة مع الصورة السابقة للسلطة عند المنتخب والمتمثلة في السلطة - التغيير هناك صورة أخرى تبرز وتظهر من خلال الخطابات المحصل عليها وهي اعتبار أن الدافع وراء السعي لمناصب السياسية هو الحصول على السلطة من أجل تقديم الخدمات للشعب.

ويتلخص الشعب عند المنتخبين بمعنى أدق المستفيدين من هذه الخدمات عند المنتخبين فنجد أن هناك من يركز على "منتخبيه" أي من يتصور أنهم صوتوا له وهناك من يربط الخدمة "بالمنطقة". سوف نعرض لكل نوع من المستفيدين من الخدمات بحسب تعبير المنتخبين أي صورة الشعب في خطاب المنتخبين.

الخطاب السادس عشر: نائب عن حركة مجتمع السلم

"... من المعروف أن أي تنظيم سياسي حزبي يقوم على التضحية والإنصهار في المجموعة وأن الأفراد الذين ينتمون إلى التنظيم يجب أن يتجردوا من الأطماع الخاصة الفردية من أجل مصلحة أو مصالح الجماعة بالمقابل فإن على الأشخاص الذين يتم إيصالهم إلى مناصب السلطة من خلال الحزب أن يعملوا على تقديم كل الخدمات

---

(1) المرجع نفسه. ص 106.

ǀǠƢ ǯƹǁǹ والسعي وراǁ تحايǅ مصالحهم مǂǃ ǅجل ǁƢمǂǃ ولائهم ǁوǅ ومǂǃ ǅجل تشجيƴ ǀǃ

ǃǠƢفراد على الانǄراط باوة في تحايǅ وتغليƤ ǀǁمصلǁƨ الجماعǀǁ ƨة عǀǁ ǂƢمصلحهم الفردية...".

مǂǃ الواǃƢ ǃǀƫ في ǉǅǁƫ الماطƴ ǃǂƫ الفئة المعنية بالǄدمة ǅǉ المنǄرطوǃǀ ǂƢ والمنتمǃǀǃ ǂƢو ǃلى التنǀيم باعتبارǉǅ ǃƢ الااعدة الǃƢساسية للوصول ǃلى السلطة. وتلعƤ ǁǂǉǃǃ ǃǄǃǀƫ ǄƢدماƫ الادمة دور الحافز بالنسبة للمنǄرطيǂƢ مǂǃ ǅجل الǉǅوباǂƢ في التنǀيم وǃǉǅ ما ينتǁǀ ǄǀƢوع مǂǃ الزبونية.

والماطƴ الǄƢ ƫ ǃ بالنائƤ عǂǃ حزƤ التجمƴ الوطني الديماراطي يǂƢǉǅ ǀǃǃƢ المعنى.

ǃǂƢǃƫ الǂƢǀǃǀƫǁƫ عشر: نائƤ عǂǃ حزƤ التجمƴ الوطني الديماراطي

"Bien sûr, on doit prendre en considérations des sacrifices des membres actifs ceux qui se sont engagés à fond pour aider le parti à se développer dans tout l'asphère politique et social et dans tout le territoire nationale .Ceux qui ont participé par leur bien et leur temps pour que le parti ait ses représentants au pouvoir, ces membres- là doivent avoir toute notre attention par ce que grâce à eux que nous sommes – là ».

ƫرǀǃƫǃ الǂƢǀǃǀƫǁƫ عشر:

"... مǂǃ المǂƢǉǅ ǀǃǃ علينا ǅǉǅ بعيǂǃ الاعتبار ƫضحياǃƫ الǃƢعضǁƢ النشطيǂƢ فǁǀي الحزƤ الǂǀǃƢ اندفعوا باوة مǂǃ ǅجل مساعدة الحزƤ في التطور والتواجد في كل الحيǀǃاƫ السياسية على مستوǆ الااطر الوطنيǃ والǂƢǀǃ ǄǀǁƢاوا وساǉǅǁǀموا بǃǀǁموالهم ووقǁƢتهم وممتلكاتهم مǂǃ ǅجل ǅǂǃ يكوǂǃ للحزƤ مǂǃ يمǄل في السلطة ǉǅǃƢǃƢ الǃƢعضǁƢ يجƤ ǅǃǂǃ نعتني بهم ويكوǂǃ ومحل رعاية ǂǃǃ الفضل في وجودنا فالسلطة يعود ǃليهم...".

يǀهر ǉǅǃƢ الماطƴ بشكل واǃƢ ǉǀǃاصية مهمة في العمل السياسي في المجتمعاǁƫǀǃ المتǄلفة لطالما تحدث عنǉǅ المǄتصوǂƢ في علم الإجتماع السياسي في المجتمعاƫ النامية وǉǅي ǀǃǉǅرة الزبونية.

*** السƃطhƕ - التكǂƆف**

بالإƒƐافة Ƌلى الصورتيƇ السابƂتيƇ التي تم الحديث عنهما واستƼƜصهما مƇ ƜƼƜ مƂارنة وتحليل ƜطاباƦ المبحوƛيƇ ƨƔƂنا ƮصورƂ ƋƛƛƦ بƂارزة ƨيƒƐ ƽƂ وƪƂي صƂورة "التكليƸ" بمعنى ƗƇ المنتƜƤ يشعر بƋƦƢ مكلƸ مƇ طرƸ ƝƜر مƇ Ɨجل السƂهر علƂى مصالƠ الناƩ ومƇ ƜƼƜ مƂارنة ƜطاباƦ المبحوƛيƇ تƒƐƠ لنا "الطرƸ المكلƸ" يƜتƸ ويƦƜƂ عدة تجسيداƦ سوƸ نعرƒƐ مƂاطعيƇ ƂياسييƇ ƬيبيناƇ Ɨولا ƂƪƆƳ الصƂورة ƫƗ السلطة-التكليƸ ƛم نعرƒƐ لمƜتلƸ صور المكلƸ.

ƿƄƭƃطƲƏ التاسƲ عشر: نائƤ عƇ حزƤ جبهة التحرير الوطني

"الطبيعة لا تƂبل الفراƷ فƋƦƢ لم تƋتي ƦƂƛ حتى ƤƿƠ تƂيرƂ وقد يكوƇ ƪƆƳ الفرد لا يصلƠ للƂيام بالمسƊولية وتحمل الƗمانة فتصبƠ ترƙƤ نفسƂ ƜƂƗ Ƃمام ƪƆƳ الوƒƐƤ مƇ الƒƐرور ƫƗ التƂادم ƃƜƦƆƀ بزمام الƗمور والƂيام بالواجƤ.

ƿƄƭƃطƲƏ الƴشروƇƿ:

"تصدينا للمسƊولية لما شفنا البƾƜد تحتاƜ لينا وقالو لنا النƃƳ Ʃ المƜلصيƇƳ لازم عليكم اتسارƨموا في ƔƂرƜ البƾƜد والعباد مƇ المشاكل".

ترƅƿƌ ƿƄƭƃطƲƏ الƴشروƇƿ:

تصدينا للمسƊولية لما شعرنا بƇƗ البƾƜد تحتاƜ Ƌلينا وقال لنا الناƩ المƜلصيƇ مƇ الواجƤ عليكم المسارƨمة في الإƂƔƛƇ المجتمƲ مƇ المشاكل التي يعيشوا فيها.

يشير كل مƇ المƂاطƲ العشروƇ والواحد والعشروƇ Ƌلى ƇƗ المنتƜƂƤ ƪƂو ƗمƂام المسƊولية يجƤ ƇƗ يتحملها Ɨو ƇƗ حمل مسƊولية مƇ طرƸ ƝƜر وƇƗ عليƌ الإسƂتجابة والƂيام بها.

سبƾ وƇƗ ƗشرنƗ في الفصل الƛالث Ƌلى Ɨنواع الدوافƲ للتطƲƃ Ƌلى السلطة حيث بينا ƇƗ مƇ بيƇ ƪƆƳ الدوافƪ ƲƂو المصلحة العامة ونجد ƇƗ المƂاطƲ السابƂة تعبر عƂƇ ƪƆƳ ƪƆƳ الفكرة فهƂƪƂ ƲƂاطƂ توƒƐƠ ƇƗ المنتƜƤ يشعر بنوع مƇ التكليƸ مƇ طرƂƸ ƜƂر الجماعƂة

التي ينتمي ۚليها ﻣﻦ ﺃجل تحايﻖ المصلحة العامة ومشتركة ويشعر ﺃنه متحمل لمسؤولية.

ﺫكرنا في الفارة السابﻘة ﺃنه ﻣﻦ ﺧلال التحليل والمارنة بين ﺍلطابع المبحوﺙ ﻓكرة التكليف ﺃو بالحرية الطرف المكلف يتاﻁ ويتجسد في ﺛلاﺛة صور:

- ﺃ- الله.
- ﺏ- التاريخ.
- ﺝ- الشعب.

بمعنى ﺃن ﻫناﻙ ﻣﻦ المنتﻘبين ﻣﻦ يركز في ﺧطابه على ﺃنه مكلف ومسؤول ﺃمام الله وﻫناﻙ ﻣﻦ يعتبر ﺃنه مكلف ومسؤول ﺃمام التاريخ وﻫناﻙ ﻣﻦ يشعر بمسؤوليته وﺃنه مكلف ﻣﻦ قبل الشعب.

*** الله ! ﺍلمسؤولية**

ﺍلطالب الواحد والشروط: نائب عن حركة مجتمع السلم

"... نحن ﻛﺄمة الإنسان المسلم عليه المسؤولية ﺃمام الله ﺃولا وقبل كل شيء فهو مكلف ﻣﻦ الله برعاية شؤون ﺍلدولة وﻫناﻙ ﺁيات وﺃحاديث كثيرة تحث الإنسان المسلم على مساعدة الرعية وﺃنه مسؤول ﺃمام الله عز وجل يجازيه على قيامه بواجبه تجاﻫه وﺃنه يعاقبه على عدم تاديم المساعدة لهم بالتالي نحن نعتاد ﺃننا بصدد القيام بواجبنا ومسؤولياتنا ﺃمام الله ﺃولا...".

يظهر ﻣﻦ ﺧلال الماطع محاولة ربط وجود المنتخب في السلطة وبين مسؤوليته ﺃمام الله ﻣﻦ ﺧلال اعتبار نفسه مكلف ﻣﻦ قبل الله لتصدي لشؤون الأفراد وحل مشاكل الناس وبهذا يكون قد ﺃدى رسالته.

وفي نفس السياق يورد الماطع التالي لنائب عن حركة الإصلاح نفس الفكرة.

ǃǁƢƥǁǆǁ Ǐǁǁǁ والمشروع: نائǰ عǲ حركة الإصǆǁ

"... ياول الرسول صلى اǁ عليǊ وسلم: {مǲ لم يهتم بǖمور المسلميǲ فليǆ منهم}. ǃǁǊ دليل صريǳ ǃǁ مǲ ǃǁ واجǰ المسلم على المسلم ǃǁ يعمل على مساعدتǊ وǃǁ بمǮابة تكليǅ ǃǁلاǃǁي لكل المǘمنيǲ بمساعدة بعǒهم البعǒ وليǆ مجرد رǡبة ǃǁو مǲ باǰ الإنسانية وǃǁنما ǃǁو واجǰ شرعي يǮاǰ على الايام بǊ ويعاقǰ على تركǊ...".

نǅǆǁ مǲ ǃǁǁ ǃǁǊ الماطǰ ǃǁǁ النائǰ يسعى لنزع صفة الإرادة والرǡبة الفردية في الإǃǁتمام بشǘوǲ "ǃǁمر المسلميǲ" ǃǁǁ في ǃǁمǁل استعمال وصǅ ǃǁلمجتمǰ مǲ ǃǁǁل تكليǅ شرعي والإǁǁل بǊ يǘدǁ ǃǁلى نزع صفة الإسǁǁم عǲ الفرد. وǃǁǊ ما يجعل الاǃǁتمام بالشǘوǲ العامة ǃǁمرا معنويا وروحيا وعاǃǁديا ǃǁكǮر مǲ ǃǁǁ شيǒ ǃǁǁر.

* ǃǁǁǁǁǁ ǃǁǁǁǁǁ! التاريǃǁ

ǃǁǁƢƥǁǆǁ ǁǁǁǁǁ والمشروع: نائǰ عǲ حزǰ جبهة التحرير الوطني

"... ماǁǁ ناول للشهداǒ ǃǁǁǁǁ ǒحوا مǲ ǃǁجل الجزائر ǃǁرواحهم ودماǃǁǁئهم. ǃǁننا نشعر بالمسǘولية تاريǃǁية كبيرة والتاريǃ سوǅ يحكم علينا ǃǁǁل كنا ǃǁوفياǃǁ للشǃǁهداǒ ووصلنا الدرǰ ǃǁو ǃǁنا ǃǁǁمانة. ǃǁǁǁ ǃǁجدادنا وǃǁبائنا تحملوا مسǘولية تحريǃǁر الجزائǃǁر ونحǲ تحملنا مسǘولية بناǒ الجزائر ǃǁǁǁ نحǲ نشعر بالمسǘولية كبيرة جدا ǃǁمام التاريǃ والشهداǒ...".

ينالنا ǃǁǁǁ الماطǰ ǃǁǁلى ǃǁحد ǃǁǁǁم مكوناǁ النǀام السياسي الجزائǃǁر ǃǁǁ وǃǁǁو البعǃǁد التاريǃǁي وباǁǒبط ما يعرǅ بالوفاǒ ǃǁǁلى مبادǋ الǮورة وعهد الشهداǒ ǃǁǁǁ ǃǁǁ شكل قاعدة الشرعية السياسية للنǀام السياسي الجزائرǃǁ في مǃǁتلǅ مراحل بناǒ الدولة. حيث يلعǰ التاريǃ في الجزائر وǃǁاصة التاريǃ المرتبط بايام الǮورة دورا حاسما في فرز وتحريǁ السلوǁ السياسي في المجتمǰ الجزائرǃǁ ǃǁǁǁ نجد ǃǁǁǁ النائǰ مǲ ǃǁǁǁل ربط نفسǊ بالماǒي (التحرير) يمنǳ لنفسǊ مسǘولية المستابل (البناǒ).

* ǀǃǄƾǈǷǀǃǌ ǵǀǃǈ !ǀǃǦ الشباب

ǀǃǄǵǀǃǄ ǀǃǄǶǀǃ الراǀǃ والإشروǀǃ: ǀǃǄ نائǀ عǀ ǀǃ حزǀ التجمǀ الوطني الديمقراطي

“Malgré toutes les difficultés de la vie quotidienne des gens et le terrorisme qui a essayé de tuer tout l’espoir de nos jeunes, le peuple nous a soutenu et il a refusé l’intégrisme et non au terrorisme, ou à la politique.

Il s’est engagé à fond dans le processus électoral et de là on sent qui une grande responsabilité est devant nous parce que le peuple croit à notre projet et nous a fait confiance”.

ترǀǃǄǀǃ ǀǃǄǵǀǃ ǀǃǄ الراǀǃ والإشروǀǃ:

"... رغم كل صعوباǀ الحياة اليومية للناǀ والإرǀǃǀ الǀǃ حاول قتل كل ǀǃǀ عند الشباǀ فǀǃ الشعǀ مشا معنا وقال لا للرجعية ولا لǀǃرǀǃǀ ونعم للسياسǀǃ نعǀǃم للحياة واندǀǃ باوة في العملية الانتاǀǃبية وǀǃǀ يالي علينا مسǀǃولية كبيرة في الدفاع عǀǃ ǀǃياراǀ الشعǀ الǀǃ اعتاد فينا ووǀǃ بنا...".

ǀǃǄǵǀǃ ǀǃǄǀǃ والإشروǀǃ: ǀǃǄ نائǀ عǀ ǀǃ حزǀ العمل

"... حنا شكوǀ ليجابنا ǀǃهنا احنا جابنا الشǀǃعǀ ǀǃǀǃي طǀǃردوǀǃ مǀǃ ǀǃǀǃ الشǀǃركاǀ والليزيناǀ ǀǃوا الناǀ ǀǃما ǀǃلي جابونا وفي الحاياة ǀǃǀǃما الشعǀ على ǀǃǀ ǀǃنا نحǀǃ ǀ روحي مسǀǃولة قدامهم وواجǀ عليا ǀǃنحل مشاكلهم واندǀǃ عليهم...".

ترǀǃǄǀǃ ǀǃǄǵǀǃ:

"... مǀǃ ǀǃǀǃ ǀǃتى بنا ǀǃلى المجلǀ نحǀǃ ǀǃتى بنا الشعǀ ǀǃǀǃǀǃولاǀ النǀǃǀ ǀǃǀǃǀǃ طردوا مǀǃ عملهم ومǀǃسساتهم ǀǃǀǃولاǀ الناǀ ǀǃǀǃ ǀǃǀǃ ǀǃتوا بنا ǀǃلى المناصǀ السياسǀǃية وفي الحاياة ǀǃǀǃولاǀ الناǀ ǀǃǀǃ الشعǀ ǀǃǀǃ ǀǃشعر بالمسǀǃولية تجاǀǃهم ومǀǃ واجبǀǃي ǀǃǀǃ ǀǃعمل على حل مشاكلهم وǀǃ ǀǃ ǀǃاǀ عنهم ...".

يǀǃهر كل مǀǃ الماطعيǀǃ ǀǃǀǃ الشعور بالمسǀǃولية ǀǃو نابǀ مǀǃ الاحساǀ بالعرفǀǃǀǃ ومحاولة رد الجميل للناǀ ǀǃǀǃ بفǀǃلهم وصلوا ǀǃلى السلطة وفكرة الشعǀ تǀǃتǀǃ مǀǃ منتǀǃǀ ǀǃلى ǀǃǀǃر كما سبǀǃ التطرǀǃ ǀǃليها سابقا.

مـLJ PǓ̀ل التاسيم السابـȿ لصور السلطة عند المنتPɣ السياسي المحلي برز كـùل مـLJ البعد الديني والتاريPي وPيرا دور الحداث الامنية. ولا يعني ǁJ̊R ابـùدا حصـùر تـȸير ǀjRNj العوامل بل ǀNjنا ǁ عوامل Pرة وصور Pرة تحتاǁ ùJ̊ى دراسـùKlـù لكـùي تكتشـƵ بدقة اكثر وطموحنا لم يتمال في رسم نمطية للصور الإجتماعية للسلطة بـادرùا ما تمال محاولة استكشافية لميداLJ مركـɣ ومحاولة لوƴƜ فرƜيا K مـLJ اجل فهم الدلائل الإجتماعية للسلطة السياسية.

III - رهانات المنافسة السياسية عند المنتخبين

بعدما تطرقنا إلى مختلف الصور الإجتماعية للسلطة عند المنتخبين من حيث الماهية سوف نتناول السلطة باعتبارها موضوع للمنافسة من حيث رهاناتها و أبعادها ومحتواها.

تتيح الصور الإجتماعية للسلطة ومن خلال علاقتها مع مجموعة من المتغيرات (الحزب الأصل الجغرافي الجنس النشاط المهني الأصلي) عن طبيعة المنافسة السياسية ورهاناتها وسوف نحاول من خلال تحليل ومقارنة مختلف أنماط المحتوى المواقف والسلوكات التي تميز لنا المنافسة السياسية المحلية.

إن أشكال المنافسة السياسية وخصائص رهاناتها وآلية جريان الأتباع وكذا سير الإنتخابات تتغير بحسب الميدان السياسي الذي تتم فيه. بالإضافة إلى الميدان السياسي المركزي. الذي يعرف إهتمام كبير في علم الإجتماع السياسي يجب النظر وفهم تعدد الميادين السياسية المحلية من جهة وشكل العلاقات التي تقيمها الأخيرة مع الميدان السياسي المركزي. يأخذ الميداني السياسي المحلي عدة أشكال بدء من الإستقلالية إلى غاية الإندماج الكلي مرورا بالأشكال الوسطية أين تتداخل الإعتبارات المحلية مع الإعتبارات السياسية المركزية. تنشأ كل حالة من خلال تفاعل مكونات كل ميدان إلا أنها تتواجد بشكل متجاور ومتداخل أو أن الأولى (الإعتبارات المحلية) تبحث عن الشرعية بالتحالف بشكل خطي وراء الثانية.

سوف نعتمد في تحليل خطابات المبحوثين على النمطية التي تم تبيينها في تحديد المنافسة السياسية في الفصل المنهجي والتي ميزنا من خلالها بين نوعين من المنافسة السياسية.

الأولى وهي: منافسة ذات محتوى اجتماعي وبعد محلي.

الثانية: منافسة ذات محتوى سياسي وبعد وطني.

ǫلا ǅننا لا نناصي ǫمكانية تواجد الإǐنيǊǗ في ƤطاƔ واحد وفي تجربة واحدةǓ وعليǇ

سوƑ نقوم بإسقاط النموǆǊǗ الǊǖǋǊǗ للنموǆجيǊǗ المنافسة المحلية على الƤطاƤ المنتجةǓ

مǊǗ طرƑ المبحوǐيǊǗ.

ǫǊǗ الحديث عǊǗ النموǆجيǊǗ المنافسة السياسية المحلية مǊǗ حيث ǫنشائها علǓى البعǓد

الوطني ǅو البعد المحلي وارتكازǋǋ على ماǋǋو ǫجتماعي ǅو ما ǋǋو سياسي ǋǋو الحǓديث

عǊǗ نموǆجيǊǗ ǆقافيǊǗ للممارسة السياسية والديمقراطية في العǓالم – الغربǓي- وǋǋمǓا

الديمقراطية الǓمريكية والديمقراطية الفرنسية.

حيث يعتمد النموǆǊǗ الǓمريكي للديمقراطية ǅساسا على حقيقة التشǓكل التǓاريƤي

للمجتمƔ الǓمريكي المبني ǅساسا على المجتمƔ المحلي "الجماعة المحلية المسيرة ǆاتيا".

يعتمد النموǆǊǗ الǓمريكي للديمقراطية على قاعǓدتيǊǗ ǅساسǓيتيǊǗ وǋǋمǓا: ǅولويǓة

المجتمƔ المدني وǅولوية الإجتماع على السياسي.

ǅما النموǆǊǗ الفرنسي للديمقراطية فهو مبني على حقيقة تناقƩ تمامǓا النموǓǆǊǗ

الǓمريكي فهو يعتمد ǅساسا على مكانة الدولة ǅولاǓ وǋǋǓǆ يعنǓي ǅǊǗ الǓوطني يسبǓƩ

المحليǓ و ينتǊǗ عǊǗ ǆǋǋ ǅǊǗ الǓولوية للسياسي على حساƔ الإجتماعي .

ǫǊǗ حقيقة وواقƔ المنافسة السياسية المحلية في الجزائر مǊǗ ƤǗǓل تحليل ومقارنǓة

ƤطاƤ المبحوǐيǊǗ يǓظهر تداƤل النمطيǊǗ الǓمريكي والفرنسيǓ فتارة تطغى على كǓل

ƤطاƤ المبحوǐيǊǗ في تصويرǋǋم للواقƔ السياسي الǆǋǋ يمارسوǊǗ فيǋǋǓ ومǊǗǓ ƤǗǓǋǋǓ

تجربتهمǓ المشاكل الإجتماعية التي يعيشها ابǊǗ مدينتهم وقريتهم وحيهمǓ مǓƔǊǗ الشǓعور

ببعƩ الƤصوصية لهǆǋǋ المشاكل وعدم تشابهǋǋ مƔ مشاكل المواطنيǊǗ الǓƤريǊǗ ومǓƑشر

على محاولة حصر المنافسة والصراع السياسي اعتمادا على الƤصوصية و غالبا مǓا

تكوǊǗ ǆǋǋ المشاكل Ƥƪ ƒ الحياة اليومية للمواطنيǊǗ والتي تتسم بكونها اجتماعية ǅكǓǐǓر

مǊǗ ǅǓ ǅǓ نوع مǊǗ المشاكل الǓƤرǓǅ.

وسوƑ نعرƩ مقاطعيǊǗ لتوƩيƠ ǆǋǋ .

ƯƄǚƮƉǛ السادƧ واǇǉشروƿǆ: نائǇ عǊ حزǇ العمل

"... رانا ƸنشوفوƗ الناƩ كيفاƫ رانǈǐي عايشة صƠƸ Ɲزمة تشاǃƙ قاƵ الجزائربصƠ كايƊ ƸكايƊ كايƊ ومدƊ ƸحياƇ تعاني بزيادا كايƊ ناƩ تعاني ƸكƸƯر ƶƵ ƊƵƲ ƊƮƱƩ ǆرƊيƤƇ العمال البسطاƇ والمناطƫ النائية في الريƨ Ʒلي ما عندƶǈǐ ƫ الغاز والماƇ والكهرباƇ ƸترووƟ في سمانا ƸƲƳƸا ولا ربعا مراƙ...".

ترƯƄǚƮ ƯƄǚƮƉǛ:

"... ƿننا ƽƵƯƶ ونرƩ ƯƵƲƨ التي يعيƫ فيها الناƩ صحيƠ ƊƔ اƳلأزمة عامƽة ومسƙ كل الجزائر ولكƊ ǈǐاƸاǈǐ توافƙ بيƊ المناطƫ والمدƊ واƳلحياƇ فهناƸ ƶƊ يعاني ƸكƸƯر ƶƲƳ العمال البسطاǇƇ اƳلأفراد في المناطƫ النائية واƳلحياƇ الشعبية وƸالصاƽة فهي الريƨ ǈǐƸاƸƶ ƊƵ ليƩ لديهم الغاز الطبيعي والماƇ وحتى الامداد للكهرباƇ فهي معاناƽة حيث تعرƨ انقطاع ƲƳƸث وƸربƹǇ مراƙ في اƳلأسبوع...".

ƯƄǚƮƉǛ ƉƯǓƯ السادƧ واǇǉشروƿǆ:

"... ƊƵ ǈǐنا اجي اƳلأولية عدنا في حل المشاكل اليومية للناƩ وكل واحد افكار على حسǇ حاجة الناƩ فالمطاƸǇ ƊƵتباƸ كيفكيƨ ولكƊ لما اندوƫ انصيǇ ƶƲƳ فالعاصمة والبليدة مشاكل الناƩ تتاƨ اتصيǇ واحد اعاني ƶƊ الطريƫ ما شي Ƹمساما واƳلأمƲƳ عندو مشكل تاǇ السينما ما تكفيƫ ولا ƶƵ تحل ƫ Ƹربعة وعشƽƵريƊ على Ƹربعة وعشريƊ...".

ترƯƄǚƮ ƯƄǚƮƉǛ:

"... ƶƊ ǈǐنا تصبƠ اƳلأولية عندنا في حل المشاكل اليومية للناƩ وكل واحد ينطلƫ ƶƊ تجربتƊ والمشاكل التي يعيشها الناƩ ǈǐƊƵƸو على تماƩ مباشر معهم المطاǇƊƹ ƸƯاهر كƇنها واحدة ولكƊ ƸلƊ نتمعƊ نجد ƸƊ اƳلأمور ليسƙ كƊƷƺ فمƶƲƳ لو نعمل المقارنة بيƊ الجزائر العاصمة وولاية البليدة فƊƹ مشاكل الناƩ تتاƨ فنجد ƸƊ ǈǐاƸاƸ ƶƊ يعاني

ويشتكي ﻣﻠﺠ عدم اﺻﺪﻘﺎء الطريﻖ وﻣﺎﺪر لديﻬﻢ مشكلة ﻓﻲ دار السينما الموجودة في مدينتﻬﻢ صغيرة ﻭﺃو ﺃنها لا تفتﺢ باستمرار... ".

ﺍﻟﺨﻄﺎب الساﺋﺪ والمشروع: نائﺐ عﻦ حزﺐ الإصﻼﺡ

"... لو ناوم بمﻼحﻈة دقيقة نجد ﻓﻲ مجتمﻊ برمتﻬﻢ وفي كل الولايات يعاني وبنفﺲ الدرجة ﻣﻦ ﻧﻔﺲ المشاكل كلها واحد وهو المشكل السياسي والتوجهات الاقتصادية التي نتجت عﻦ تبني نهج سياسي في السابﻖ ﻫﺬﺍ من جهة ومن جهة ﺃﺧﺮﻯ فﺈﻧﻪ الارﺗﺒﺎﻁ طال كل فيئات الشعﺐ وكل مناطﻖ الجزائر وانعكساتﻬﺎ كانت وﺧﻴﻤﺔ عﻠﻰ الجميﻊ...".

كما نجد ﻓﻲ بعﺾ الخطابات التي تتسم بالحديث عﻦ الوﺿﻊ السياسي بصفتﻬﺎ حالة متشابهة و متجانسة عبر الوطﻦ و ﺃﻧﻪ ليﺲ هناك مشاكل ﺧﺎﺻﺔ بﻜﻞ منطقة تعني منطقة ﺃو مدينهة ﺃو قرية عﻦ باقي الولايات ﺃو المدن ﺃو الدرة بل نجد ﺇلغاء ﻛﻠﻲ ﻟﻠﺨصوصية للمشاكل السياسية و ردها ﺇلى الحالة الوطنية و يظهر ﻫﺬﺍ جليا عند التركيز عﻠﻰ المشاكل السياسية مثل مشكل الحريات و السياسة و البعد الأمني و بناء الدولة و الإنتماء الحضاري و الديني و القومي و ﻫﻨﺎ تصبﺢ المنافسة السياسية موجهة نحو المركز ومبحوثة بالخيارات السياسية الكبرى ﻣﻦ المشاكل الإجتماعية و لا تعترف بالخصوصية المحلية بل ﺗﺼﺒﺢ لنفﺲ المنافسة المركزية ﺫات بعد وطني.

وسوف نتطرق ﺍﻵﻥ ﺇلى جميﻊ الخطابات التي توضح النموذﺝ على حدة.

* ﻧﻤﻮﺫﺝ ﺍﻟﺨﻄﺎﺏ ﺍﻟﺘﻘﻠﻴﺪﻱ ﻭﺍﻟﻤﺤﺎﻓﻆ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﻲ

ﺇﻥ الفكرة الأساسية والجوهرية التي تميز ﻫﺬﺍ النموذﺝ ﻣﻦ المنافسة السياسية ﻫﻮ ارتكاز ﻫﺬﻩ الأخيرة على فكرة الدولة باعتبارها الشﻲﺀ و الفاعل الأساسي في الميدان السياسي و ﻛﻞ ﻣﺎ ﻫﻮ عمل ﺃو تفكير سياسي يجﺐ ﺃﻥ ينطلﻖ ﻣﻦ مكانتها و دور و وظيفة الدولة.

تطرقنا في الفصول النՍرية ٳلى LJD (الدولة – الوطLJù) ùNjاي بمثابùة الحùاوٓ للسياسي في المجتمعاK الحديةÜ ومLJ تجلياK lŖNj الشكل للدولة Njو بسط lŖNj اÛPيùرة لوجودNjا كمϭسسة في كل المناطϞ والنواحي التي تمارΣ فيهùا سùيادتها وسùاطانها ورفضها لوجود مستودع ϲPر للسلطة ينافسها في كل الϣواحي والϴطراϩ مLJ PùǗJل "احتكارNjا لاستعمال العنϩ المادٓ المشروع" مLJ جهة و عملهùا علùى جùŖϒ كùل الϴطراϩ ٳليها. وNjŖا ما يتϣϭ مLJ PǗJل كǗم عالم الإجتماùاع البريطùاني Antony Giddens حيث يحاول " ٳLJ الدولة Njاي ϭصǗÜ ϭو على الϴقل تشùجϒ و تعمل علùى ٳيجاد عǗقاK ٳجتماعية ŖK امتداد زماني معتبرÜ و ŖNj يعني LJD الدولة تعمùل علùى تاوية سلطتها المركزية مLJ PǗJل جŖϒ مPتاϩ النشاطاK الإجتماعية داPل حالها[1].

وNjŖا المااطϒ توϭϣ ŖNj النموŖϢ.

الϴطراϩ والمشروع: نائϒ عLJ حزϒ جبهة التحرير الوطني

"... نحLJ نعتاد LJD العمل السياسي ϭو الحياة الاجتماعية والسياسية في البلديùة ϭو في الولاية Njاي صورة مصغرة على الحياة الاجتماعية والسياسية في الجزائùر بصùفة عامة وبالتالي لما ϭتبنى المشاكل اليومية ϴبناϹ منطاتي ϭشعر وكانني ϭعبر عLJù كùل الجزائرييLJ وϭحمل Njموم كل الجزائرييLJ ϴLJ المسϭلة ليسK مرتبطة بالولاية ϭو حي ϭو قرية وانما مرتبطة بالجزائر كدولة وكنՍام ونحLJ نعتاد ϭننا في مواجهة سياسية حاياية بيLJ مجموعة مLJ المشاريϒ لا تPتf بالولاية بعينها وانما بمشروع مجتمϒ.

واϣϭ مLJ ŖNj المااطϒ LJD النائϒ لا يعترϩ بوجود Pصوصياا محلية مهما كاLJ منشϭNjا باعتبار الولاية مجتمϒ مصغر في نՍرNjا ϭD ٓLJD الولاية تحتوٓ جميϒ المكونùاK الثااافية وبالتالي تعاني مLJ نفΣ المشاكل وما Njو مطروθ على مستوă الولاية Njو تعبير عLJ مشروع الدولة باكملها.

([1]) *ANTONY (GIDDENS)*. ***La contitution de la societe.*** *Traduit par michel audet. Presse universetaire de France, 1987. p 253.*

ǀǁǂǃǄ ǅǆǇǈǉ التاسǊ والأشروǈ: نائǋ عǈ حركة الاصǊǆ

نحǈ في الحركة نعتبر ǌǈǍ ليƩ ǎǈالناǈ فرǆ بيǈ الجزائرييǈ ǈǇ حيǊث الواجبǈǉ والحاوǆ ويجǋ ǈǍ يكوǈ ǈǎالناǈ توازǈ جهوǏ ǈǇ حيث الǉدماǈ وتوزيǋ الثروة ǉǊǈǉǈ عندما نكوǈ في المعركة السياسية في البليدة نشعر وكǈننا نتكلم باسم كǊل الجزائǊرييǈ ليƩ لدينا تصور سياسي ǉǈ ǉ بمنطاة معينة يǉتلǈ عǈ ǈǇ منطاة ǉǍرǆ ولا نعتمǊد بمشاريعنا على ǉصوصياǈǉ مناطاية بل نعتبر ǈǇ ǈǍǈ الǉرورǏ ǈǍ يكوǈ لدينا طرǋ وطني لكيفية حل المشاكل بمǉتلǈ ǍنواعǍا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي نفƩ السياǆ يصرǋ نائǋ عǈ حركة الإصǊǆ ǈǍبǈ الحركة تنطلǆ في تصور مشاريعها على ƩǍǈ وطنية تتعدǉ ǆصوصياǈǉ المناطاية في كل المجالاǈǉ السياسǊية والاقتصادية والتربوية ... الǉ.

والمهم في ǈǍǈǍǈ الماطعيǈǍ ǈ والتعبير عǈ فكرة جوǍرية تشكل ǍسǊǈ Ʃ للمǉيǊال السياسي الجزائرǏ الǍǈ Ǐ يعتبر بǈǍ بناء الدولة يعتمد على ǈǍ الǉاǍǈ ǉصوصياǈǉ المناطاية ولا يهم مصدر ǍǈǍǈ الǉصوصياǈǉ ومدǆ حاياتها سواǍ ǈǍ كانǈǍ ǉ ناتجة عǈ الجغرافيǊا ǈǍ التاريǉ.

ǈǍǉ ǈǍǈǍ التاسǊ والأشروǈ: ǈǍ وجهة نǈرنا كحزǋ وكسياسييǈ ǈǍ ǈǍي ǈǍǈ ǈǍǈǍǋ المشاكل التي يعاني منها الشعǋ ترجǋ ǈǍلى مشاكل سياسية مرتبطة بالسلطة وكيفية ممارستها ومشروع ولو النǈام السياسي. فنحǈ ǈǍ نعتبر ǈǍ صراعنا مǋ الǍحزاǋ ǈǍǉرǆ والشǉصياǈǍ ǈǍرǆ ليƩ صراعا على الماطاǋ والسلطة في حد ǈǍاتها ولكǈǍ صراعنا ǈǍو حول البرنامǈ السياسي الǍǈǏ يتǈǍئم مǋ مكوناǈǍ الǍساسية للشعǋ الجزائرǏ .

ǈǍǉǈǍ ǈǍǈǍǍو: نائǋ عǈ التجمǋ الوطني الديماراطي

“Nous considérons que la crise algérienne est de nature est nature politique, de ce fait, notre combat est politique.

C’est vraie que le peuple souffre de la vie quotidienne, le chômage, le pouvoir d’achat a diminue mais la source de tous ces problèmes dans l’échec

du pouvoir politique à instaurer un système qui peut résoudre ces problème, c'est pour cela que nous situons nos action dans le cadre d'un programme de récupération de l'état perdu et pour faire face aux gens qui veulent détruire l'état''.

:UbšDŽlI hDŽШتر

"... في رDينا تعتبر الأزمة في الجزائر ǸNي Dزمة سياسية ومLJنا فǮLJ ǸNنا LJǸNنا كفاحنا ǸNو كفاθ سياسي صحيƠ LJD الشعƔ يعاني في حياتǸNǸ اليومية مLJ البطالة تدني في الادرة المعيشيةǙ ولكن LJǨǸ كل ljRNj المشاكل يرجƔ DصلهاǸ إلى فشل السلطة السياسية في ارساC ǸUام سياسي يستطيƔ LJD يحل ljRNj المشاكل IIJRJ نحLJ نموǷƔ Dفعالنا ونشاطنا السياسي في إطار برنامN LJǸ مǸ Dجل استرجاع الدولة التي KƐlƱ ومǸ DLJ Dجل مواجهة الأصولية التي تحاول LJD تهدم الدولة.

يǩتي IIJRK ماطƔ لنائƔ PƐر ممǸ لحزƔ التجمƔ الوطني الديماراطي ليعبر عǸLJ نفΣ الفكرة وإنما مLJ زاوية ǎرPD مبنية على الأوƱاع السياسية التي وقعK في الجزائر وLJD الجزائر Dمام تحدياK جديدة تتطلƔ تبني مواƻ ومشاريƔ تصƔ في استرجاع الدولة التي يعتبر lRNj النائƔ Dنها ǸNدمK.

الǨDŽšbU الواθد وǨÚKDŽ: نائƔ عLJ التجمƔ الوطني الديماراطي

"Je vous disais tout à l'heure que tout les algériens souffrent des même problèmes : le chômage, l'insécurité, l'absence de l'état, la délinquance, la pauvreté, tous les algériens ont un problème de logement et de la je pense que la concurrence entre les hommes politiques et les partis doit être basée sur la capacité d'avoir une vision globale et nationale et non pas sectoriale et locale et que le programme politique participe à l'équilibre régional ».

UbšDŽlI UDŽШتر

"**...** سبƾ وLJD قلK لكم LJD كل الجزائرييLJ يعانوLJ مLJ نفΣ المشاكل ƹياƔ الأمLJÜ ƹياƔ الدولةÜ البطالةÜ الاجرامÜ الانحرافاKÜ كل الجزائرييLJ لديهم مشكل السكLJ LJǨ مLJ ǸNنا فإنني DLJUJ LJD المنافسة باعتبارƓ رجل سياسي وممǸل لحزƔ سياسي مƔ الأحزاƔ يجƔ LJD تكوLJ على Dساǿ قدرة كل واحد على طرθ تصرƻ شامل ووطني ǎرPǕ

وليƩ lP f ومرتبط بـPخصوصياK محلية وǇǐ ǇǐŇ البرنامǈ يجǄ ǇǐǑ يساǆǐم في التوازǇ الجهوǐ ...".

وتدعيما لنفƩ الفكرة يرǎ ǇŇǐ النائǄ ǇǐǑ الجزائر عانK في الفترة الǍŪيرة ǆǇ مشاكل الناتجة عǇ اǓزمة السياسية واǓمنية وبنفƩ المستوǎ حيث ǇǐǑ اǓزمة لم تستǊني فئة Ǒو منطاة وبالتالي يجǄ ǇǐǑ تكوǇ ǇǐǑ ǇناǇ سياسة تراعي التوازǇ الجهوǐ ولا تبنى على PخصوصياK محلية بل يجǄ ǇǐǑ تكوǇ وطنية.

ونشير Ǒلى ǇǐǑ ǇŇǐǐ الفكرة تجد ǑصلǊا في ǆرو Ƶ نشǐǈ الدولة الجزائرية في حد ǇŇاتها المرتبط بǊورة التحرير ومواجهة الإستعمار ǇǆŲP ǇǑ تبني ايديولوجية مبنية على الغاǏ كل الPǇخصوصياK الǊǊافية والتاريPية وتصوير ǇŇǐǐ الPǇخصوصياK بǈنها العدو اǓول لبناǏ الدولة ومǇ ǆلفاPK الإستعمار ومǇ ǑجǇ نجاθ واستمرار الǊورة يجǄ التنكر لها والغائها.

ǇǑ الPخصوصية اǓساسية لهǑǐ النموǎǐ ǇǆǇ المنافسة السياسية ǇǐǑو مكانǈǐ المدينǈǐ Ǒو القرية Ǒو الحي باعتبارǇا المرجǄ في التفكير و في بناǏ المواقƵ و بالتالي في الممارسة السياسية.

ǇǐǐǑ الPخصوصية توحي بǈǇ المجتمǄ المحلي ǇǐǑو ǑساƩ التفكير لعكƩ النموǎǐ اǓول ǇŇǐ ǐ يشكل الدولة جوǇǑر التفير فيǇŇ.

سوسيولوجيا ليƩ ǇǐناǇ نمط و احد للمجتمǄ المحلي بل ǇǐناǇ تعǈǐدد للمجتمعاǈǐK المحلية ويPتلƵ المتPخصصوǇ في تحديد المعايير التي يǈǐتم ǇǆǈǐǇŲP ǇǈǐǇلها تصنيǈǐƵ المجتمعاK المحلية.

يعتبر تصنيƵ المجتمǄ المحلي المبني على معيار التنǆيم الإجتماعي بǈǐدلا ǇǈǐǑ المكاǇ والتاريǈ و الوǆيفة الإقتصادية و الحجم ǑكǊر دقة و قابلية للتعميم و بناǏ عǈǐلى ǇǐǑ المعيار يمكǇ تحديد نمطيǇ ǑساسييǇ للمجتمǄ المحلي و ǇǐǑما : المجتمعاK المحليǈǐ الريفية و المجتمعاK المحلية الحƨرية.

تتميز المجتمعاƩ المحلية الريفية بتنǜيمها الإجتماعي المبنƓي علƓى العǘǫƢƩ الإجتماعية المباشرة. وتتميز ǽǀǿ العǘǫƢƩ بكونها وǂǿياة ومرتبطƓة و متداƻلƓة مƴ روابط االرابة الدموية ،وǿǀǽ ǿي ميزة و ƻاصية للمجتمعاƩ المحليƓة الريفيƓة عǴƓى المجتمعاƩ المحلية الحƅرية ، ففي المجتمƴ المحلي الريفƓي يعتبƓر معǜƓم اǻفƓراد معروفيǺ فيما بينهم ، ǯǲ كل فرد يعرƣ الفرد اŉƻر معرفة جيدة عǴƓى مسƊƓولياتǾ و كفاƔتǾ و مستوǎ معيشتǾ و حتى دƻǴǾ.

ويعرƣ " الفيǴǶ بوسكوƣ " A. BOSKOFF المجتمƴ المحلي الحƅƓرƓ بǞنǾƓ مجتمƴ يتميز " بهيمنة المهن و اǻعمال التجارية، الصناعية، و ما يتعلǪ منها باƪدماƩ فƅƓ عǴƓى ǽǀǿ تمتعǾ بدرجة عالية مǺ تاسيم العمل و ما يستتبعǾ مǺ تعايد ǲجتماعي، و مƓا يصاحƥ ǽǀǿ مǺ كƯافة سكانية عالية و قيام النسǪ علƓى اǇسƓاΣ ǅ ƓǼ غيƓر قرابƓي. (2) يتƅƓƸ مǺ ǽǀǿ التعريƣ ǹƗ اǇساΣ تميز المجتمƓƴ المحلƓي الحƅƓرƓ ǿƓو التنƓǜيم الإجتماعي المبني على نماǖǿ سلواƯ لا تاوم على اǇساΣ العǘǫƢƩ اǻسرية و الƓروابط الدموية.

وسوƣ نعرƭ الماƴ التي تواƳǫ ǽǀǿ النموǯǽ.

ǳƢǘƬǇǞ ǠƦƦǈǳƗ ǳǹƢǫƾǬǳƗ: نائƥ عǺ حركة مجتمƴ السلم

"... مǺ الواجƥ علينا ǹƗ نعترƣ ǹƗ لكل منطاة معينة ƻصوصيتها واحتياجاتها فبرǣم مǺ ǹƗنا نعتاد بǞنǾ يجƥ ǹƗ يتمتƴ كل الجزائريين بنفΣ الحاوǩ والامتيازاƩ وǹƗ يعاملوا بنفΣ الطرياة ǾǻƜ لا ǻǞني ǹƗǻƗ على كل سياسي ǹƗ ينطلǪ مǺ معانƓاƩ ǹƗبنƓاƔ حيǾ وقريتǾ ومدينتǾ ƗǽƿƗ يهتم بتنمية محيطǾ الƿǀ يعيƫ فيǾ وǹƗ يبحƓث عǴƓى حلول لمشاكل قريتǾ ومدينتǾ ...".

واƳǫ ǽǀǿ في الماƴ محاولة النائƥ بشكل حƿǀر الإعترƣ بǞǹ كل منطاة تتمتƴ بنوع مǺ اŬصوصية بالرǣم مǺ اعترافǾ في نفΣ الوقƪ للجزائريين نفƓΣ الحاƓوǩ ونفΣ الواجباƩ وǿǀǽ يعني اعترافا ƭمنيا بƪصوصياƩ المحلية للعمل السياسي واƿǀǽ يجƥ ǹƗ يطبƴ المنافسة السياسية.

DǎوkǘkƖl Ǐǚlkl ƲǁŜDžǂJ ƲƓة

"بالتالي ǈǇ واجبنا ومسǚوليتها على مستوة ǎ الولاية كمنتPبيǇǇ سياسǜيǇǇ ǇǇǈ نادمǜ حلول للمشاكل اليومية وتحسيǇǇ الǙروƧ العيشية والاجتماعية للناΣ حيǜث لا يPفǜى عليكم حجم المعاناة التي يعاني منها المواطǇǇ بدǈ باǇواK صرƧ الميااǈ إلى ƹاية تǜوفير ماعد للدراسة لǖطفال والإطعام المدرسي والنال الريفي والشبǊǊ الحƳار Ĭ حيث تعاني ولايتنا مǇǇ مشاكل كبيرة جدا في الميداǇǇ".

ƲǁŜDžǂ KǇlkl وDǎkǘkl: نائǁ عǇǇ ǁحز العمل

"... ǈǈنا قبل ما نشوƧ اǜǇǇبǜ مدينةǜ وǊǊرǜاǇǇ وقسǜنطينة والعاصǜمة وا ţ رااǈ مPصو f ǈǈنشوƧ وليد المنطاة ǈǈنتاعي منيǇǇ رااǈ اعاني ويحاول ǈǈنادمولهم حلول على Pاطر المناطǂ ما شي كيفكيƧ وكل منطاة عندǊǊǇǇ مشاكلها ǈǈنتاعها.

على ǊǊǆǆǈ ǈǈحنا كي نتكلموا مǁ الناΣ وǈǈناولولهم فوطيو ǈǈعلينا ǈǈنفهمǊǊوم بلي ǈǈحنا ǈǈنحوسولهم على حلول لمشاكلهم ǈǈنسامولهم الطريǂ والƳوƇ في الǖحياƇ نبني ليكولاK ... الǆǉ. مǇǇ الǖمور التي تPf حياتهم الاجتماعية والمهنية واليومية.

ترǈǁǂŜDžǇ ƲǁŜDž:

إني قبل ǈǈالتفK وǈǈبحث عǇǇ مشاكل المواطǇǇ الموجود في مدينة وǊǊراǇǇ ǈǈو قسنطينة ǈǈو الجزائر العاصمة وماǊǆ يحتاǁǁ يجǁ ǇǇǈ ǈǈǊǊتم بǇǇǈǈ المنطاة التي ǈǈنتمي إليها وǈǈتعرƧ على معاناتǊǊ وǈǈحاول ǈǈǇǇ اǈǈقدم ǊǊ حلول ǇǇǖ المناطǂ ليسK متشابهة وكل منطاة لديها مشاكلها والPاصة بها. ǆǆǆǆ نحǇǇ لما نتكلم عǇǇ الناΣ وندعوǊǊǇǇ إلى انتPابنا فنحنوا نشرθ لهم بǇǇǇǈ شغلنا الشاƹل وǊǊ البحث عǇǇ حلول لمشاكلهم مǇǇ Pǖل اصǖθ الطرقاǖK واصǖθ الانارة العمومية في الǖحياƇ وبناƇ مدارΣ ǖبنائهم الǆǉ مǇǇ احتياجاK التي تPf حياتهم الاجتماعية والمهنية واليومية.

تǚتي ǊǊǆǆǈ المااطǁ في نفΣ السياǂ لتعبر على ǈǈǇǇ ǈǈولوية المنتPǁ السياسي المحلي ǊǊي الاǊǊتمام بالمشاكل اليومية للمواطǇǇ وتحسيǇǇ شروط حياتǊǊ مǇǇ Pǖل التسيير الجيد

للمرافƽ العمومية. وفي الحاياة ǀŖǊ التصور Ǌو ناتƝ عǈǊ التصور اǓول ويعزز ويƌكد ǈǇ ǊناƅƄ ترابط بشكل كبير بيǈǊ طبيعة المنافسة وطبيعة التحدياƸ ƅǐ كلما اتجهƸ واعتمدƸ المنافسة السياسية على البعد المحلي كاǈǊ نتيجة ǃǊƄ ǈǇ محتواǀǊ يكوǈǊ اجتماعي والعكƧ صحيƟ كما تم توƮيحǋ سابƂا.

ţ ɑǂǅ

يمǺل ǇŘǆ الفصل مدƤŮ ǈساسيا لفهم مساراƘ الشرعنة السياسية الناتجة عǾǀ الصعود السياسي المحلي لدă النƤبة المحلية مǾǀ Ƥǆǈل التفاعل والربط بيǾǀ مستوă التصور والفعل. حيث ǈǾǀ فهم الفعل السياسي لا يمكǾǀ بعيدا عǾǀ التمǺǆƘ الإجتماعية التي يرسمها ǇŘǆ اǉƤير.

ولاد لمسنا ǇřŘǆ التمǺǆƘ في مستوياƘ مƤتلفة بداية مǾǀ عاǈلنة الترشƠ ǈǆ ǎ إيجاد وربط الرǆبة في ممارسة السياسة بǆشياƠ موǆƲوعية شكلƘ الداǗǆ الرئيسي وراƠ الإمتهاǾǀ السياسيǛ ǇřŘǆ العاǈلنة تجسدƘ في:

ǈ- تصور سببي وراƠ الترشƠ حيث ǊǆŘر في ǈربǗ ǈشكال وǇǆي:

- اǉحداث السياسية والإجتماعية

- النشاط المهني.

- الإرث العائلي.

- معارƲة السلطة.

Ǘ- الاوالǗ الإيديولوجية ǎ ǈ ربط السلوا بمنǊومة قيم وǈفكارǛ ولاد استنتجنا ǈǾǀ ƤطاباƘ المبحوǺيǾǀ تركز على عناصر لا تƤرǚ على اǉطر الإيديولوجية المعروفة في العالم العربي بصفة عامة والمتمǺلة في:

- الإسǈǆم.

- العروبة والاومية.

- الفكر الغربي.

ومǾǀ Ƥǆǈل الدراسة الميǆƲ ǈدانية توصلنا إلى ǈǾǀ صورة السلطة تƤتلƸ عند المنتƤبيǾǀ وتم الاستƤǆ ƒ ǺǆǺث صور ǈساسية وǇǆي:

- السلطة - التغيير.

- السلطة - التكليƶ.

- السلطة- اƬدمة.

Ƙما المستوǛ اƯاƯ للتمƯل السياسي والƨǏ يبرز لنا مǊƿǺ التحليل فيتمƯل فƓي رƳاƴنا المنافسة السياسية المحلية،Ƙ حيث ƫتǻƽ لنا مǊƿǺ ƽباƢƘ المبحوƯيǊƘ ǉƳ ƴƳاƳ ƿǊ يتƢǽƬاƳ فهناƳ مǊ يعتبر المنافسة السياسية المحلية تركز على رƳاƴنا ƢƳ محلية وƳǻƴ يعني ƘنهاƢƳ ǽ بعد اجتماعي وƴƳي لا ƫƽǻǼ للصراع السياسي والإيديولوجي بادر ما ƫƽǻǼ إǻǼ ǉلى مواƺيƽ مرتبطة بالحياة اليومية للمواطنيǊƘƨǏ بالتنمية المحلية. وƳƴنƉƳƳ مǊ يرǛ ƘǊ المنافسة السياسية المحلية لا ƫƿƽتƶ على المنافسة السياسية على المستوǛ الوطني،Ƙ فهي ƢƳǽ رƳاƴƳƢ وطنية وƘبعاد سياسية ولا ƫƽǻǼ ƬصوصياƢ محلية.

ĽŦü السادس

ĽŢƴدو السĬاسĬ ĽǄƟǂĬ وǅĽسارا ا الشرعǆǇ

ĽǅŽƺǇĬǇ ĽǇL

ĽǅǇǓĕ

I) ĽǅƾǇƺ ǇسĬاسĬ الداƍǂǇ واŸǇاǅǅü ĽǅǅĽǇǉ ǒĽǇǇ

1- شبكة العŬقاƘ الإجتماعية

2- شبكة الدعم السياسي

3- التجربة الƦاتية

II) ĽǅسارĬ ا الشرعǆǇ السĬاسĬ

1- شرعنة على ƍسا Σ المراودة السياسية

2- الشرعنة على ƍسا Σ الإدارية السياسية

ĽƍǂĬ ǆ ŦǉĽ

ǁǆǈ̸ﺗ:

ǀ̢ البحث في موƮوع الشرعنة السياسية يعني البحث في الطريƢة التƓي مƓǀ خلالها يتم تبرير الوصول ǀ̢لى السلطة فهي عملية معادة تستوجƔ توƲيƓǀ Ƶ عناصƓر (قيمƓ،ǀ أفعال وبنى منطاية) Ʒير متجانسة تفرƯ الƮرورة تركيبها.

ǀ̢ معالجتنا لموƮوعنا لا يƗƫ في ̢طار البحث الفلسفي الƴƥ ǀ̢ ينطلƾ مǀ التسƊǀƓل عǀ كيƵ نحكمƼ و̢نما معالجتنا ǆǉي سوسيولوجية تنطلƾ مǀ تساƊل رئيسي وǉو مǀ ǁǀ الحƾ في الحكم وكيƵ يصل ̢ليǁƼ.

ومǀ ǉǁƪ الƢƮايا التي سوƵ نعالجها مǀ خلال ǉƴا الفصل ǉو البحث عǀ الأفعال والƢيم التي يمكǀ ǀƗ تشكل اتفاƾ بيǀ الفاعليǀ حول الطريƢة ǁ الطرƾ التي مǀ خلالها يتم تبرير الوصول ̢لى مناصƔ السلطة السياسية الفعلية. ومǀ ǉنا فƜǀ عملية الشرعنة تعبر عǀ نسƾ ƛƢافي يبرر الفعل السياسي.

ومǀ المƊكد في ǉƴا المجال ǉو عدم وجود شرعنة مطلƢة ǁǀ ƗƢ نابعƓة مƓǀ قƓيم موƮوعية مطلƢة قادرة على ǁǀ تفرƯ نفسها على الأفراد بطريƢة شاملة.

سوƵ نعالƜ ǉƴا الموƮوع في ǉƴا الفصل مǀ خلال محوريǀ ǁساسييǀ وǉما:

I- المنافسة السياسية الداخلية والعوامل المƊƛرة فيها.

II- الصعود السياسي المحلي ومسارا Ƭ الشرعنة المرافƢة ǁǀ.

I- المشاركة السياسية الداخلية والانتخابات الحزبية

انطلاقا من أن الوصول إلى المناصب السياسية تقتضي من أجل الانتخابات التي تعتبر الشرعية الأكثر نموذجية لممارسة السلطة فإن المنافسة السياسية تأخذ شكل صراع تنافسي بين مختلف الأحزاب السياسية حول أصوات الناخبين و انطلاقا من أن الأحزاب السياسية هي مؤسسات جماعية فإن اكتساب حق المنافسة على أصوات الناخبين يسبقه اكتساب حق المنافسة باسم الحزب أي التنافس على أصوات أعضاء المجموعة التي يتشكل منها الحزب وهي ما اصطلحنا عليه بالمنافسة الداخلية *

ينتج عن ذلك من التحليل أن الانتخابات السياسية (المنافسة على مناصب السلطة السياسية) ليس كما هي محددة بالنصوص القانونية بل كما يتم فعليا تحسم بين فاعلين سياسيين أساسيين وهما:

1- المسؤولون السياسيون في الحزب أي أطره و هيئاته.

2- المترشحون.

إن حسم حول الوصول إلى مناصب السلطة السيياسية يتم من خلال المنافسة السياسية الداخلية ويتم ذلك في المناسبات السياسية المختلفة من المؤتمرات والنشاطات الحزبية حيث تتم عملية انتقاء مزدوج يتمثل الأول في انتقاء مترشحين يتم تعيينهم لمواجهة ومجابهة مترشحين الأحزاب الأخرى في الإنتخابات وهنا نحن أمام نموذج وطريقة خاصة للصعود السياسي المبني على "المراودة السياسي" ومن جهة أخرى يقوم أفراد باستقطاب الحزب من خلال تسويق مهاراتهم ومكتسباتهم السياسية من أجل اقناعه بصلاحية وأهلية الترشح باسمه لمواجهة الإستحقاقات السياسية. وهنا نحن أمام نموذج وطريقة أخرى للصعود السياسي المبني على "الإرادية الساسية" وهذا يعني أن فئة الناخبين (المواطنون) ليس لها دور حاسم في عملية الإنتقاء والصعود السياسي وحتى دورهم السلبي بحسب تعبير "[illegible]" المتمثل في التصويت بمناسبة

(*) لقد سبق شرح هذه المسألة في الفصل الأول (تحديد المفاهيم).

الاقتراع العام ليƩ و الاساǅ ƘǇǃ التصويƙ يحسم ƙǇ ǋǎǍǐ ǆƾǊسسƫƾ ƘƾǍǎ الحزǃ

ووسائل التعبئة حيث ƜǇƘ كل حزǃ لديǊƾ مجموعة ƙǇ اǁجهزة التابعة ǊǇ التي تعمل على

ǛيصاǍ المترشحيƜǇ ǛǍى السلطة.

ومƙǇ ƸǍǎǐ تحليلنا لمƸƫƾƾ ǍƘƾƿƾƙ المبوحوǌيƙǇ حول المنافسة الداƸلية باعتبارǋƘǇ

المرحلة اǁساسية في سيرورة السعي. وراǏ الحصول على السلطة اتƧƕ لنا ƜǇƘ ǋǊƾǍǍ

ƸǇǃ عوامل ƾساسية تحسم المنافسة السياسية الداƸلية وǋǎǍي ƾولا: شǎبكة العǇǍƾقة

الاجتماعيةǅ التي يبنيها ويوƹفها كل منافƩ والعامل الƸاني ǋو: الدعم السياسǎي ƾمǎا

العامل الƸالث فيتمƸل في التجارǃ الشƸصية.

وسوƸ نعرƖ الماƫƾǃ التي تورƧƕ كل عامل على حدǔ.

دور شƘǀǔة العǍǎقات الاجتماعية في حسǅ المنافسة الداخلية

Ǜǐ عǍǎقة الفرد بالعالم الاجتماعي الƸƹ ǅارƜي ينتمي ǛليǊƾ ويعيǊƾ Ʃ فيǊƾ يلعǃ دورا ƾساسيا

في حسم نتائƜ اللعبة السياسية الداƸلية فهي تترجم الانتقال ƙǇ الفعل الفردǅ ƾو العمǎل

الفردǅ Ǜلى الفعل الجماعي و يتم الانتقال ƙǇ ƸǍǎǐ تحريƙǇ واستƸمار المترشǎƧ

لجميǃ عǍǎقاتǊƾ التي اكتسبها ƸارƜ المؤسسة الحزبية والعǍǎقات التǎي نشǎƘƞ بفعǎل

انتمائǊƾ للمؤسسة الحزبية " ƙǇ ƸǍǎǐ ودƸل الشبكاƘ العǍǎئلية تƹهر النفسǎية

العاطفية لǁفراد"[1].

Ǜǐ الفرد المتطلǃ للسلطة يجǃ ƜǇ يƹهر ƾنǊƾ يحƧى بالقبول ƙǇ طرƸ جماعǎƘƾ

مƸتلفة داƸل المؤسسة الحزبية و ƸارجǋƘǇ ƾ يتطلǃ منǊƾ ƜǇ يتميز بشƸصية ƸاصǎƘǇ

يجǃ ƜǇ يكون مƸدام و مطيǃ كما يجǃ ƜǇ يفƧل و يعطي اولويǎة لمصاƸǎǍ شǎبكة

الدعم عدم الإلتزام بالمبادئ القيم ǛلƾƙǇ الناحية الشكلية.

ƙƕƾƾ لنا ƸƫƾƾƘƾǍ قراƘǃ و تحليل ƸƫƾƾƘ المبحوǌيƙǇ باستنتاƜ ƾساسي و ǋو انǊƾ

ليƩ ǋناǍǍ نموƜ واحد لشبكة العǍǎقاƘ. ƙǇ عناصر الايجابǎية تشǎير ǛلƜǇ ǍǍى شǎبكة

([1]) *MEDHAR (SLIMAN). **L'echec des systémes politiques en Algerie**. Alger, ed chihab, 1999. p 61.*

العǚقاƘ ǉي مƀǉاƀر لنƀام مǇا العǚقاƘ الاستراتيجة نوعا ما Ƥفية و ƹيǚر رسǚمية للتبادل اǓني بيǇا المترشƠ قبل و بعد ترشحǈ مƔ Ɣفراد لديهم سلطة و مكانǚة سياسǚية وƿدارية و عسكرية. وǉو ƊƉ نƀام العǚقاƘ ǉو طبيعة تراكمية يعنǚي قابǚل للتوسǚƔ والتمدد و التبديل. وǉو يشكل تعويƑ لǓفراد اƋيƦǇ لا يملكǚوǇا بعƑ ǚاƘ المتطلبǚ الاساسية التي يمكǇا ǇƊ تحسم مسƋلة الترشƠ مǚǈ ل المسǚتوă التعليمǚي و التجǚƦر الاجتماعي و الجغرافي و الكفاƠة كما يشكل مǇا ناحية ƊƤر ă ƿƑ اقة لǚلƦيǇا يتمتعǚوǇا باƀاعدة تƊǉيل.

وبهƦا تلعƔ شبكة العǚقاƘ دور الرابط Ɗو الوسيط بيǇا المجتمƔ المدني و العǚالم السياسي و الادارƉ و يربط بطرياة عمودية و Ɗفاية مƤتلǚ Ƨ مستǚوياƘ و Ɗجهǚزة السلطة.

لاد سمحƘ لنا قراƠتنا النƀرية م ماارنتها مƔ ƤطابلǚƘ المبحوƦيǇا مǚǇا ƿمكانيǚة لإستنتاا نوعيǇا منƋساسيǇا مǇا لشبكة العǚقاƘ التي يبنيهǚا و يسǚتƦمرǉا و يوƀفهǚا المترشحǇا Ɗجل حسم مسƋلة الترشƠ.

النوع اǓول وǉو شبكة العǚقاƘ اƘ الطابƔ العائلي ƊƉ شبكة مبنية Ɗساسا علǚى قرابة الدم والنسƔ.

وǉƦا ƑƠ تواƔ الماطا ǉƦا النوع مǇا شبكة العǚقاƘ.

الƦطلǚ الأول: عƀǉب ƀرك ǆƉ ǆƦتƦاǆ السƐ!

"قبل ǇƊ تكوǇا مترشƠ Ɗو عƑƑ و في المجالƩ المنتƤبةǗ فاƋƘ ƿنساǇا تنتمي Ɗولا ƿلى Ɗسرة وعائلة وتنتمي ƿلى حي Ɗو قريةǗ فلما تريد الايام بƋƉ مشروع كاǇا سوƹ تطلǚƔ مǇا ǉƦƋلاƠ مساعدتا وفي بعƑ اǓحياǇا لا تطلƔ منهم بل ياوموǇا بمساعدتا تاائيǚاǗ بناƠ على العǓقة التي تربطا بهم ǉƦا بالنسبة ǗƉ مشروعǗ فما بالا بالعمل السياسي".

ǅŰŴƭƱ ǇǀǁǂǃĬ : جبهة التحرير الوطني

"في حاياة الْمر الإنطڵقة في العمل السياسي والتصدۤ للمسۊولية العامةۆ بدۆ ۻǇ مع تشجيۧ ۻǇ ۆقرۧ الناΣ ۏلياΙΙ العائلةۆ الۡصدقاC فهم ǇŖٍǇ تكوǇ مناقشة المسۂلة معهۏم وǋŊĉŇC ۻǇ ۧſɌلهم يمكنǇ تبدۆ في التوسۧ فيما بعد ۏلى تكفيƸ الإتصاǨƘ والمشاورƘا.

:ǅŰŴƭƱ ǇǀǁǂƘ

“ Il est évident qu’une personne qui n’a pas le soutien des plus proches personne que ce soit sa famille ou ses amis ne peut pas réussir dans son projet politique, il faut convaincre ces gens là d’abord avant de cherche le soutien des masses et c’est à ce moment là qu’on peut dire que le projet politique est né».

:ǅŰŴƭƱ ǇǀǁǂƘ ǇǀǁǂƘƲ ةر

"ۻǇ البديهي بۂǇ الإنسانǇ ŖۤǇ ليسƘ لديهǈ مساندة ۆقرۧ الناΣ ۏليهǈ سواۏǈ ۡاۏǈ كانƘ عائلتهۆ ۆو ۡصدقائهǈ ǇŖلصيǇ سوƸ لا ينجǈ في مشروعهǈ السياسي. يجۧ ۏقناع ǋŊĉŇC الناΣ ۆولا ومنǇ ǈنا سوƸ يتبنوǇ مشروعهǈ وǈŖǈ ǈي لحۏة ولادة المشروع السياسي".

ǅŰŴƭƱ الرابعة: ۊعۂب عƼ ƟلمƟ ۏŢۏ

ۆول ما يعتمد عليهǈ الإنسانǇ في كل حياتهǈ ǈو ۆǈǈǈ وناسهǈ فما بالΙΙ بالسياسةۆ والŖۤ لا ينجۅ في ۏقناع ۆǈǈǈ بۂفكارۏ ويشحنهم بمشروعهǈ لمساعدتهǈۆ كيƸ يمكنǇ ۆǇǇ يتاى الدعم ۻǇ العالم الŖارجي".

: ǅŰŴƭƱ ƧǇǀƧ

ۆول ما بدۂ الإنسانǇ يحكي فيهǈ على السياسة يبدۂ فاميلتو وۡصحابوا ۏمما اللوليǇ ǈي اللي يسمعوا وۡحنا ۡجي التسهيƘ والمعاونة وۡممبعد تبدا ۡتحوΣ على الناΣ البرانييǇ.

:ǅŰŴƭƱ ǇǀǁǂƘ ةر

"ۆول ما يبدۆ بهǈ الإنسانǇ ǈو التحدث في السياسة مۧ عائلتهǈ و ۡصدقائهǈ ǈم ۆول ۻǇ يعلم بمشروعهǈ ومنǇ ǈنا سوƸ تادم ǈǈ كل التسهيƘ والمساعدة ۂم يبدۆ بالبحۏث عۏǇ المساعدة ۻǇ ۡطراƸ ŖارجييǇ".

تشير مƤتاƧ الماطƔ ǫلى مسƋلتيǇ جوǿريتيǇ وǿƞي ǫميƞة العائƞلة بƞالمفهوم الƤدوني (النسƔ) في حياة اǓفراد بالاعتبارǿ تنƲيم وقاعƞدة اسƞتناد Ǔ ǽ مشƞروع سياسي فهي بمƦابة الƌماǇ والمǈƋ اǓول ǿǈǾ ناحية وم ناحية Ǉ ǿǈƿ تبرز ǎرƤƊ المامƔ ǫمية العƀقاǅ اǓولية التي ينشƋǈ الفرد مǇ Ǉ ǓǅƤ مƤتاƧ ƞƊدوارǿا ووƲائفƞƞها الإجتماعية وƤاصة تǉا المرتبطة بالتنشƋة الإجتماعية (جماعة الرفاƾ).

الƪƢطƥƲ السادس : ƪƋƦب ƆƦع ǓرƧƦ ƥƮƢƦƶƧƵƦƲ السǂ!

"بعد ǫقناع ƊقرƔ الناƩ ǫليǉ فهم سوƧ يساعدونǉ ويجلبƞون لƞǉ ǅƞǉ الƞدعم عبƞر عƀقاتهم الƤاصة وتبدƊ الحملة الإنتƤابية الغير رسمية.

يƋتي ǿǈƿ الماطƔ في نفƩ السياƾ ليƋكد ما سبƾ مǇ Ɗǿكرǿا دور شƞبكة العƀƞقاǅ اǓولية حيث يعتبرون ƊǇ Ǉ الحملة الإنتƤابية تبدƊ مǇ لحƲة الإعƀǇ عƞǅ الرغƞبة فƞي الترشƞƠ".

الƪƢطƥƲ السابƶ: ƪƋƦب ƥƮƫƦƶ التƥرƥƶ الوطƦǃ

"بطبيعة الحال لما تƌǇ Ɗفراد عائلتǉ وƊقربائǉ بمشروعǉ ورغبتǉ في الترشƞƞƠƞ فسوƧ تطلƔ منهم ƊǇ يساعدوǉ ومساعدتهم تتمƞƞƦƞل في ƊǇ يبحƞƞƞƞث كل واحƞد منهم على معارƧ يمكنǉ ƊǇ يساعدوǉ على تحايƾ مشروعǉ وǿǈƿ تتشƞكل القاعƞدة السياسية ǿƿ النواة اǓولى ƊǽƊ الدعم السياسي".

وǿǈƿ يعتبر ƊǇ العملية تتم مǇ ǓǅƤ الدعم و ǈƿ ǈǉ يجƔ ƊǇ تتشكل نواة صƞلبة وقاعدة لا يستهاǇ بها منǿ البداية مǇ ǓǅƤ تويƧ كل العƀقاǅ.

الƪƢطƥƲ الƦƪƢƢǇ: ƪƋƦب ƆƦع ǓرƧƦ ƥƮƫƦƶ ǊƢǿƢǀ

"لا يمكǇ ƊǇ ينجƠ الإنساǇ في العمل الجماعي ǿǾ لم تكǇ لديǊ تزكية مǇ طƞرƧ مجموعة معينة والبداية تكوǇ وكما سبƾ ƊǇ قلنا مǇ اǓقرباƅ والعائلة واǓصدقاƅ. فكƞل واحد مǇ ǿǈƅǽ بعد ƊǇ تƌتيƔ اǓصدقاǉ سوƧ يعمل على تزكيتǉ كل مǇ يتصور ƊǇ ǊƋ

عŬقة ۅ يمكǇ ǇǊ يساعدǁ في ǫنجاز ǋداǁǊǋ وتحايǆ طموحǁ وتدǷ ǈǐǋǊ العملية فŵي ǫطار التعاونǇ على البر والتاوǡ".

ǁǈǎǇǁ التاسǓ: ǁǔǆǈ عǈ بǒǐ ǁǈǎǁǇ

"كيما ياولوا ناƩ بكرǐ في الدنيا ǋǊǈ بهǒǋ ǈنǇ تعرƷ ناƩ فاميلتŵ ǁǁ ولا حبابŵ ǁǁ وǫǈما عندǋǈم حبابهم وناسهم رايحيǇǈ يعونوǁǁ با ţ داǁǇ على ǇفكارǁǁǇ وعلى حاوقهم".

ترǈǎǈǁ ǁǈǎǇǁ التاسǓ

كما ياǁل في المǈل الشعبي: "ǋǊǈ بهǒǋ" يعني ǇǊ الإنسانǇǈ في ǷدمةǇǈǇǋ الإنسانǇǈǇǂ فدŵǇǈ لديǁǁ معارفǁǁǆ عائلتǁǁ وǇصدقائǁǁ وǫǈم كǈǑǇǁǁ لديهم ǇصدقاǇǈ وعǇŭقاǈ وسوƷ يسعونǇǈ ǫلى مساعدتǁǁ عبرǫǈم مǇǈ ǇجلǇǊǇ تداǁǇ على ǇفكارǁǁǇ وعلى حاوقهم".

ǁǈǎǇǁ ǁǇاشر: ǁǔǆǈ عǈ ǁǈǎǈǈǁǇ الوطǈǆ الدǆǐǁǇǎǂǁ

" Vous savez le monde est petit, il suffit, comme je vous ai dit, de convaincre les plus proches et après c'est eux qui vont vous aider à construire un réseau de soutien » .
Comme dit le proverbe : « Les amis de mes amis sont mes amis. ».
C'est-à-dire que chacun de amis a d'autres amis et ses derniers vont mobiliser leurs et de cette manière les choses prennent l'importance".

ترǈǎǈǁ ǁǈǎǇǁ ǁǇاشر:

"ǫǊǇ العالم صغيرǆ يكفي كما سبǆ وǇǊ قǈǇ ǁǁ ǫقناع ǇŭشǷǈ f المارببيǇǈ منŵǁǁǆ وبعدǋǈ ǋǈم ǁǑيǇǊǇ سوƷ يساعدونǁǁ كما ياول المǈل "ǇصدقاǇǈ Ǉصدقائي ǇصدŵǋǈǇŵ دقائي" وǋǈǇ يعني ǇǊ كل واحد مǇǈ ǇŭصدقاǇǈ لديǋǈ مجموعة مǇǈ ǇŭصدقاǇǈ وكǈǑǇǁǁ عوائلهم وكل واحد منهم سوƷ يبحث عǇǈ ǁǁ الدعم مǇǈ ǷǎǈلهمǫǈǑǋ ǋǈǐǋǊ ǁǁǉيةحجما مهما".

وǉǈ جدا مǇǈ ǷǎǈǇ ǈǐǋǊ المطاǁǇ ǇǊ الهدƷ ǆŭ ǐول فرد يبحث عǇǈ الامتهاǇǈ والإحتراƷ السياسي ǇǊ يبحث عǇǈ ǉمانǈǇǂ لمǷتƷ الفاعليǇǈ وتǈǐǋǊ ǉŵǈǐǋǊǁ منŵǈǇǂ شكل (تزكية).

النوع الثاني وǜو شبكة العǛقاƘ الطاǼƛ الإجتماعي. ǐ Ǐ التي تتعدد الإنتماƇ العائلي المبني على قرابة الدم والنسƛ إلى مƜتلƑ الإنتماƇƘ الƔǄرǎǛ المهنية والنقابية و السياسية . وǜǞƘ النوع مǅ ǅǛ العǛقاƘ ǜǞو الƋكƦر تعايدا و يتميز بميزاتيǅǛ وǜما:

-إرتباط بمصالƝ ǆرفية.

-مبني على تحالفاƘ ǆرفية.

و ǜǞƘǞ مجموعة مǅ المتاƛ توǆƝ ǞǟƘ النوع مǅ العǛقاƘ.

الƉŽƛƭƽ الƉƦا عشر: ǋǿƛ ǠŽ ǓǻǞǓǻ التقرير الوطني

"مهنة التعليم تكسبها نوع مǅ الإحترام والدول في العǛقاƘ مƛ الزمǛƇ وتقاسم الإǜتمام والمشاكل المرتبطة بالمهنة وƤاصة ǞǛ كاǅ معروƑ عنها الدفاع عǅ مصالƝ الƋساتƦة وتطاǃƛ بتحسيǛ التسيير سواƇ مǅ طرƑ العمل النقابي Ɗو في لجاǅǛ العمل البيداƷوجي على مستوى المديرية وǜǞǞ يسمƝ لǜا مǅ تشكيل دعم ومساندة".

الƉŽƛƭƽ الƉƦǟا عشر: ǋǿƛ ǠŽ ǠǻǞǸƾǻǎ السياسي!

"ƊنƐ تعرƑ Ɗǅ Ɗǐ إنساǅǛ مǅ طرƑ ممارسته لمهنته يدƤل في عǛقاƘ ويبحث عǅ تحايƦ مصالƝ وتربطه بمجموعة مǅ الزمǛƇ يتبادلوǅǛ نفس المصالƝ ونفس الƋفكار والمشاكل وǜǞƘǞ العǛقاƘ تتاوǎ وتƋƦƑ شكل منظم مǅ طرƑ العمل والتحرǛا الجماعي في إطار نقابƘ Ɗو جمعياƘ Ɗو نوادǐ Ɗو لجاǅ الحي وبعدǜا يحاول الإنسǅǛ Ɗǅ يربط ǜǞƘǞ التنظيماƘ بالحزƛ الƦǐ ينتمي إليǞǛ وبالتالي سوƑ تتشكل ƊرƉيته قوية للوصول إلى السلطة حيǅ يارر التصدǐ لǛنتƤاباƘ".

الƉŽƛƭƽ الƉƦƛا عشر: ǋǿƛ ǠŽ التقƦƽǻǎ الوطني الدراƽƦǟ

«On peut dire qu'un politicien doit utiliser toutes ces relations qui peuvent lui servir pour se situer dans la compétition politique ».

ترǁǎǍǁ ǀǁƭǀǍǁ ƘǀǀƘǀ عشر:

"يمكنǀǀ اااول بǀǀǀ رجل السياسة يجǁ ǀǀǀ يستعمل كل العǕقاƘ التي يمكنǀǀ ǀǀǀ تفيدǀǀ في تموǃǁ الجيد داǀǀل المنافسة السياسية".

ǀǁǍǀǁ الراǀǀ عشر: ǁǁǀب عǍǁ ǀǁǀ بǀǀ ǁǍǀǁ

"كل واحد داǀǀل الحزǁ عندو جماعتوا سوا اللي جابوǀǀ واللي جابهم ǀǀو. وǀǀǀǀǀو كل واحد كيفا ǀ عرفهم كاǀǀ معهم في السنديكا. ولا كانوا يǀدموا معاǀǀǀ المهǀم ǀǀǀǀ جماعة داǀǀل الحزǁ وكي توصل الإنتǀاباƘ والترشيحاƘ رايǀ كل واحد يطاǁ مǀǀǀ جماعتو تǀدملوا ليǀǀ ويوصلوǀǀ لمناصǁ السياسة مǀǀ ǀǀǀل دعم مǁ قياداƘ الحزǁ".

ترǁǎǍǁ ǀǁƭǀǍǁ:

كل عǀǀو داǀǀل الحزǁ ينتمي ǀلى مجموعة وǀǀǀǀǀ المجموعǀǀة ǀǀǀǀ ǀǀǀ تكǀǀولǀǀ استاطبتǀǀ للحزǁ ǀو العكƩ ǀǀ ǀǀو مǀǀ استاطبها ǀلى الحزǁ وكǀǀل فǀǀرد مǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀ المجموعة تǀتاǀ الǀسباǁ ودواǀǁ نشوǀ العǕقة فمنها مǀǀ يرجǁ ǀلى الإنتماǀ الناابي ǀو قد تكولǀ على ǀساƩ مهني ولما يحيǀǀ وقƘ الانتǀاباƘ سوǀ يطاǁ كل فرد مǀǀ ǀعǀǀǀǀ المجموعة التي ينتمي ǀليها ǀǀǀ تساندǀǀǀ وǀǀǀ تعمل على مساعدتǀǀ للوصول ǀلى الساطة.

ǀǁǀǍǁ ǀǍǀǀǀ عشر: ǁǀǀب عǍǁ ǀǀǀǁ التǀرǀر الوطǀǀ

"ǀǀǀ الدǀول والإنتماǀ للحزǁ السياسي بصفة عامة ǀǀو تعبير عǀǀ ǀرادة جماعيǀǀة وعادة يكولǀ نتيجة تشكل قناعاƘ لدǀ مجموعة مǀǀ الǀفراد تسود بينهم عǕقاƘ يǀتاǀ سبǁ نشǀتها قد تكولǀ بǀسباǁ مهنية ǀو عمل ناابي المهم ǀǀو ǀǀǀ تشǀكل ǀǀǀǀǀ الااناعǀǀة بǀرورة التحراا والعمل الجماعي يعني ǀǀǀ الإنسالǀ داǀǀل الحزǁ ǀǀǀو عǀǀǀǀ وفǀي مجموعة ǀو جماعة يكولǀ ǀǀǀاا ǀتفاǀ ǀير رسمي ǀو ǀير مصرǀ بǀǀ وتǀاهر ǀǀǀ ǀǀǀǀمية ǀǀǀǀ العǕقاƘ عند الدǀول في مسǀلة الإنتǀاباƘ والترشǀيحاƘ الداǀليǀǀة والتزكيǀǀƘ المǀتلفة مǀǀ مجموع الااياداƘ الحزبية على المستوǀ المحلي ǀو الوطني".

مـǏ ǷŭƤ ǰƢǻ االطاع يƯهر جاليا التركيز واالǻتمام بتكويǏ قاعدة اجتماعية قبǾل الترشƠ والدƤول في المنافسة السياسية (االنتƤابƘ) وƅساƏ ǰƢǾǻ االعǾدة ǻǾǹو ǶǾǴ المصلحة المهنية المشتركة ƅو لǼǻتماماƘ سواƊ ǯاǻƘ اديولوجية ƅو مصالƠ شƤصية. وتكوǏ ǰƢǻ الشبكة ǻي ƅحد الƬعبيǏ االساسييǏ في حسم المعركة الداƤليǾة للمنافسǾة السياسية على مناصƔ السلطة.

شبكة الدعم السياسي:

يعتبر الدعم السياسي أحد العوامل التي لا تزال لها عامل في حسم المنافسة السياسية الداخلية فهو بمثابة (*LE PARAINAGE*) هو طرح عناصر أو مجموعة فاعلة داخل الحزب.

ترتبط الانتخابات المبحوث فيها النجاح في الترشح لهم قائمة الحزب و في المراتب الأولى بناء شبكة الدعم السياسي. سبق و أن أشرنا في الفصل الرابع الجانب النظري إلى النظام الانتخابي الجزائري المتمثل في الاقتراع النسبي المباشر على أساس القائمة المغلقة يفترض ترتيب المترشحين حسب عدد المقاعد المتنافس عليها في المجلس ترتيبا تنازليا حسب الاستحقاق بمعنى أن المترشح الموضوع في أول القائمة هو الذي ينجح في الانتخابات في حال حصول قائمة الحزب على عدد أصوات تؤهلها إلى اكتساب منصب واحد ثم الثاني في حال حصول على مقعدين و لا يجوز تغيير الترتيب و بمعنى أنه لا يفوز المترشح الموضوع في الترتيب رقم 05 و بدلا عنه المترشح الموضوع في الترتيب رقم 03 في حين أن الحزب لم يحصل إلا على عدد الأصوات تؤهله لاكتساب ثلاث مترشحين و هذا ما يجعل من المنافسة الداخلية المرحلة الحاسمة و يعطيها طابع آخر وهي أيضا منافسة مزدوجة , منافسة للحصول على تزكية الحزب و دعم قيادته و هيئاته للترشح باسم الحزب ثم التنافس على المراتب الأولى التي يكون لأصحابها الحظ الوافر على الفوز نظرا لنظام الاقتراع المعمول به.

والمقابلات التي سوف نوردها تعطي الصورة بشكل واضح جدا.

المقابلة السادسة عشر: [illegible]

"صحيح أنه في البداية يظهر الأمر بالنسبة لأي إنسان لديه رغبة في الترشح أنه يحظى بتزكية وقبول إطارات الحزب للترشح باسم الحزب ولكن المسألة ليست بهذه البساطة بحسب النظام الانتخابي المعمول به في الجزائر فإن المسألة الأكثر أهمية هي التموقع في القائمة الانتخابية وإنما يمكن أن نتحدث على التنافس ما بين الإطارات

حيث ƊLJ ƕƯƏ الفوز والدǷول ǫلى المجاƩ مرتبط بالمراتƔ الǫولى فǫي الاائمǫة وǫƊǸمها الإنتƸابƘ المحلية للمراتƔ الƸمسة الǫولى".

ƊǽǼƦǘƅƢǷ السادس عشر: ǂǐǫب ǞǷب ƶǬǼƫال التǂǔǷر الوطǼǷƾ

"ƊǫLJ مسǫلة الإنتƸابƘ معادƋǷ فǫ يكفي ƊLJ تكوƊ ƢǷLJƢƬǷƊ الاائمة وǫǾǼǷƊ ǂǯǫLJƊ ǂǯǫƊ Ƙƾǫ موجود في ǶǿǂǷ الاائمة. فالفوز بالمااعد في المجاƩ مرتبط بالترتيƔ في الاائمǫة كمǫا ينƫ عليǾ قانوƊLJ الإنتƸƢƔ المتبنى في الجزائر المتمǮل في الإقتراع الشعبي".

ƊǽǼƦǘƅƢǷ السابع عشر: ǂǐǫب ǞǷب الوطǼǷƾ الدǂƬLJƾ راطǫ

“ Pour assurer l’accès à l’APW et gagner les élections il faut lutter au sein du parti pendant. l’élaboration de la liste des candidats pour décrocher les premières positions et les trois premières surtout ».

ترǶƳǂ ƊǽǼƦǘƅƢǷ:

مǫƊLJ جǫƊ ƢǷLJƢƬǷ الدƸول ǫلى المجاƩ يجƔ ƊLJ الشƸ ƫ متموǫƔ فǫي المراتƔǫ الǫǫǫة ǫولى في الاائمة ǶƬǳ ƘǼǷƗ عملية ǫعداد الاوائم داƸل ƦǷ الحزƔ تعǫرƶ دائمǫا منافسة وصراعاƘ بيƊLJ اطاراƘ وǫعƆƢǔ الحزƔ.

ƊǽǼƦǘƅƢǷ التاسع عشر: ǂǐǫب عƾǷ ǞǷب ǫǂƬǿǼǷ

"المهم بعد ما ياتنعوا بياا في الحزƔ با ƫ تترشƠ تبدǫ ǂǼǷǫة ƔǂǫǂƔ با ƫ تكǫوƊLJ معǫا اللوليƊLJ ƸطرƫƢ ما تادر ƫ ǂǼǷǫة ƊLJƢǷǫ النجاƶ غير ǫƼ كنƘ مǯ اللوليƊLJ في الاائمة".

ترǶƳǂ ƊǽǼƦǘƅ التاسع عشر:

"المهم بعد ǫقتناع الحزƔ بǫƊǸليتاا في الدƸول في الإنتƸابƘ والترشƠǫ تبدǫ عملية المنافسة لكي تترشƠ مǯ الǫوائل ƊǫƢǷǫ الاائمةǫ لǫا لا تستطيƯ ƊLJ ǂǼǷǫة النجاƶ فǫي الإنتƸابƘ ǫƼ لم تكƊLJ ƊLJ مǯ الǫوائل في ترتيƔ الاائمة".

تولƠ مجموعة مǯ الماطƯ ƊLJ الاساƩ المنافسة فاط التحول في الاائمة وǫƊǸمǫا العمل للحصول على ǫحد المراتƔ الاولى.

ومـﻟ ﺂجل تحايﻁ ﺎﻧﻬﺍ الهدﻑ ﻙﻭ ﺎﻤﻟﺍ الترشﺢ و في المراتﺐ اﻷولى في االائمة يستعمل كل مترشﺢ منافﺲ شبكة دعم ساسي للوصول ﺇﻟﻰ تحايﻁ ﻚﻟﺫ والفﻮز بالمراتﺐ الاولى في قائمة الحزﺏ. ﻭﺿﺢ لنا ﻤﻟﺍ ﺭﻮﺼﻟ مااريﻧﺔ وتحليﻞ ﺭﻁابﺨﻟﺍ المبحوﺛﻴﻦ حول المرحلة ﻩﺫﻫ ﻦﻣ ﻦﻴﻋﻮﻧ ﺎﻨﻠﻟ شبكاﺕ الدعم السياسي التي يلجﺃ لهﺎ كل مترشﺢ حسﺐ ﺮﻀﻟ رورة وﻇروﻑ حزبﻪ وﻣﻴﺌﺘﻪ ومﻬما:

- شبكة دعم سياسي محلي
- شبكة دعم سياسي وطني

و لا يعني ﺃبدا ﻥﺃ وجود اﻷولى يلغي الثانية بل على العكﺲ ﻡﺎﻨﻟﺍ حﻼﺻﻟﺍ ﻴﺿﺎﻨﻟ يستعمل المترشحيﻦ الإﺛﻨﻴﻦ معا.

ﺇﻥ عملية الترشﺢ و الانتاﺍﺏ الداﺧلي تمر بعدة قنواﺕ قبﻞ المصﺎادقة عليها ﻣﻦ طرﻑ االيادة المركزية ﻩﺫﻫ االنواﺕ ﻫي الهياكل و البنى التنﻈيمية المحلية لكل حزﺏ حيث يتم الترشﺢ داﺧل الحزﺏ ﺛﻢ يتم ﺍﺧتيار ﻤﻟﺍ طرﻑ ﺃﻋﻀﺎﺀ وﻫﻴﺌﺎﺕ الحزﺏ علﻰ المستوﻯ المحلي ﺛﻢ ترﻓﻊ االائمة ﺇلى االيادة المركزية للمصادقة عليها

2 - 1 دور شبكاﺕ الدعم السياسي ﻓﻲ الترشﺢ

يﻈهر دور ﻩﺫﻫ الشبكة في حسم عملية الانتاﺍﺏ الداﺧلي و الفوز بالترشﺢ ﺿﻤﻦ االائمة و في المراتﺐ اﻷولى في الاحزاﺏ التي تتميز بنوع التنﻈيم الهرمي, الﺬﻱ يعتمد على ﻫيكلة معينة تتمﺜل في ﺇنشاﺀ بالاﺿافة ﺇلى البنى التسﻴﻴيرية المركزيﺔ المكتﺐ السياﺳﻲ والمجلﺲ السياسي الوطنية وجود ﻫيئاﺕ محلية تتمﺜل في المكاتﺐ الولائيﺔ والبلدية واللجاﻥ الفرعية وﻏﻴﺮﻫﺎ ﻤﻟﺍ التنﻈيماﺕ المحلية التي تصل ﺇلى حد الﺧليﺔ الحزبية.

تجسد ﻩﺫﻫ الهيكلة بصفة عامة شعارا عاما يتبناﻩ كل اﻷحزاﺏ السياسية و ﻫﻲ اللامركزية بمعنى فتﺢ المجال للمشاركة الشعبية ﻤﻟﺍ ﺧﻼﻝ الهياكل االاعديﺔ للحزﺏ

وصولا ﺇلى قمة الهرم و بهﻫ الشكل يطمﺢ مسﺆولي الحزﺏ ﺇلى ﺍلماﺋ ﺃكبر قدر ممكﻦ ﻣﻦ الولاﺓ و ﺍلماﺋ نوع ﻣﻦ الدعم الجماﻫيرﻱ للحزﺏ و مترشحيﻪ.

- تﻈهر ﻫﻨﺎ ﺃﻫمية ودور ﻫﺬﻩ الشبكة عند المترشحيﻦ الﺬيﻦ لديهم رصيد نﺿالي فﻌﻲ الحزﺏ و داﺧﻞ الهيئاﺕ المحلية و في ﺇطار عملية التعبئة الجماﻫيرية حيث تتشكل ﻣﻦ ﺧﻼﻝ الكنواﺓ صلبة لشبكة دعم سياسي محلية يصعﺏ تجاوزﻫﺎ في عمليﺔ الترشﺢ و ﺇﺧتيار المترشحيﻦ.

ﺍلمطﻠﺐ ﺍلﺮﺍﺑﻊ: ﺁليﺎﺕ ﺍلﺘﺮﺷﺢ ﻓﻲ ﺣﺰﺏ جبهة التحرير الوطﻨﻲ

".. بطبيعة الحال نحﻦ بدﺃنا عملنا ﻣﻦ ﺧﻼﻝ الإتصال المباشر مﻊ القاعدﺓ بمعنى ﺃنني عندما قررﺕ الترشﺢ لﻼنتﺨاباﺕ كاﻥ تركيزﻱ على تزكية المنﺨرطيﻦ وﺃعﺿاﺀ الحزﺏ على مستوﻯ الهيئاﺕ التمثيلية للولاية (المحاﻓﻈة) وتﻢ تجنيﺪ كﻞ الطاقاﺕ والﻄﻔراد وﻫﻨﺎ الدور الرئيسي على مستوﻯ الولاية داﺧﻞ الحزﺏ وﺧارﺟﻪ الحزﺏ بما في ﺫﻟﻚ المحاﻓﻆ وبدﺃﺕ ﺃبحث عﻦ كل شﻲﺀ ﺃتصور ﺃنﻪ بﺈمكانﻪ تاديم المساعدة ولﻮ كلمة ويمكﻦ ﺃﻥ يﺆﺛر على ﺃصحاﺏ القرار الﺬﻴر ولم يكﻦ لديا ﺃﻱ اتصال مﻊ قياداﺕ الحزﺏ على مستوﻯ المركزﻱ لقناعاﺕ بﺄﻥ التزكية لما تﺄتي ﻣﻦ القاعدة تكﻮﻥ لﻬﺎ ديها طابﻊ ﺁﺧﺮ ﻭﻫﻲ الطريﺎﺓ الصحيحة لممارسة السياسة. بالإﺿافة ﺇلى ﺃﻥ الحزﺏ ﺍلﺬﻱ ﺃﻣﺜﻠﻪ يعني حزﺏ جبهة التحرير الوطني يمتاز على كل الﺄحزاﺏ الﺄﺧريﻦ بالديمقراطية فﻬﻮ يمكﻦ ﻷﻱ شﺨﺺ ﺃﻥ يترشﺢ دوﻥ المرور بعملية ﺇنتﺨاﺏ داﺧﻠي ومﻦ ﺧﻼﻝ مﺆتمراﺕ والبداية تكوﻥ ﻣﻦ المكاتﺏ البلدية ﺛﻢ المحاﻓﻈة بالتالي يجﺏ ﺃﻥ يكوﻥ لديﻚ ﻣﻦ يﺪعمﻚ على مستوﻯ القاعدة".

ﺍلمطﻠﺐ ﺍلﺨﺎﻣﺲ: ﺁليﺎﺕ ﺍلﺘﺮﺷﺢ ﻓﻲ ﺣﺮﻛﺔ ﻣﺠﺘﻤﻊ السﻠﻢ

".. كما سبﻖ وﺃﻥ ﺃشرﺕ ﺃنني متواجدة في الساحة ﻣﻦ ﺧﻼﻝ العمﻞ الﺨيرﻱ والتربوﻱ والنشاط النسوﻱ وﺃنا في الحركة منﺬ تﺄسيسﻬﺎ وﺃنا ومجموعﺔ ﻣﻦ القياداﺕ والﺈﺧﻮاﺕ بالتالي لديا تواجد محلي كبير في كل مناطﻖ الولاية بالتالي لمﺎ طرحﺖ قﺿية الترشﺢ وكاﻥ ﻣﻦ الﺿروﺭﻱ التصدﻱ للعمل السياسي المباشر كانﺖ العمليﺔ

تعتمد باݩسا Σ على ǉǻŅǌ الروابط والعǛقاƘ الممتدة في الحركة عبر المكاتǜ Ɣ البلديǜة للجمعية والهيئة التنفيǺية على مستوǚ الولاية ولم ǁǆǇ في حاجة ǫلى التدǷل الايادǜƘ العليا رǤم ǁنني كنƘ على عǛقة مباشرة مƔ رئيΣ الحركة الشيǢ نحنǜƟ ǫلا ǁننǜي لا ǁستعمل ǉǻŅǌ العǛقاƘ لعدة ǁسباƔ ǁهمها ǁǌŅǺني كنƘ ǁريد ǁǆǇ ǁقيΣ حجمي في الحركǜة على المستوǚ المحلي بعد كل ǇŅǌ العمل والتواجد في الساحة المحلية".

ǃǹǸŽƾ الدǃǹǸ الوطǼǃ التǼƾ عǼ ب ƟƘǼ :ǼŽوشرلƔا وǃǼƛǀǁ ǃƾǹǸŽƾ

" En ce qui concerne la compétition interne au sein du parti dans le cadre de l'élaboration la liste des candidats, je vous cache pas qu'il m'était obligatoire de convaincre tous les cadres de parti pendant les élections préliminaires, et je me suis basé de convaincre les cadres locaux parce qu'il fallait s'assurer que la base me soutient malgré que je pouvais assurer ma place au niveau central du moment que je suis membre du conseil national du parti mais je n'ai pas fait celà et je me suis dit il faut frapper la porte de la base pour mieux gérer les choses dans l'avenir ».

ترƵǼƾ ǃƾǹǸŽ ǃǼƛǀǁ ǼŽوشرلƔا

".. في ما يǷ ƒ المنافسة الداǷلية داǷل الحزƔ في ǫطار ǫعداد الاائمة الإنتǷابية والتنافΣ على مواقƔ كل مترشƠ لا ǁǷفي عنكم انǈ كاǇ ǁǇ مǇ الضǜرورǐ اقناǜع كǜلǇ اطاراƘ الحزƔ ǷǛل الإنتǷاباƘ الǛولية حيث تم التركيز على الإطاراƘ المحلية وكاǇ ǁǇ مǇ الضǜرورǐ الإطمئناǇ بǈǇ الاائدة تساندني رǤم انني كاǇ ǁǇ باستطاعتي حسم المسǛلǜة على مستوǚ المركزǐ بحكم انني عضو في المجلΣ السياسي للحزƔ ولكǇ ǁǇ لǜم ǁفعǜل ǉǻǁ وقلƘ لنفسي يجƔ ǁǇ ǁدƼ ǁبواƔ الاياعدة مǇ ǁجل حسǜǇ ǁالتسǜيير الǛشǜياƇ فǜي المستابل".

2-2 دور شﮑﻠﺔ الدع! السﯿاسﯿ الوطﻨﻲ ﻓﻲ ﺣﺴ! الترشﺢ:

بالرغم مﻦ حر ﺹ جميع المترشحيﻦ على إبراز صورة الديمقراطية فﻲ العمل الحزبي و ﺃﻥ الترشﺢ و الانتﺨاﺏ يمر ﺃو يجر ﻯ في إطﺎر عمليﺔ ديمقراطيﺔ تتسﻢ بالشفافية و الحرية مﻦ ﺧﻼل مرور عملية الانتﺨاﺏ و المنافسة الداﺧلية بأطر التنظيمية الحزبية إلا ﺃﻥ هناﻙ تصريﺢ بﺄﻥ ليس بالضرورة ﺃﻥ يكوﻥ كل المرشحوﻥ مدعموﻥ بشبكة دعم محلية و إنما هناﻙ شبكة ﺃﺧرﻯ ﺃﻭﺳﻊ بعد وطني تصل إلى غاية تدﺧل رئيس الحزﺏ باعتبارﻩ صاحﺏ القرار الأﺧير في الترشيحاﺕ كما تشمل ﺃيضا العلاقاﺕ مع المنتﺨبيﻥ الوطنييﻥ النواﺏ الوطنيوﻥ و أعضاﺀ في المجلس السياسي الوطني إلى غير ﺫﻟﻚ مﻦ الهيئاﺕ الوطنية التي لها ثقل و وزﻥ و الكلمة الأﺧيرة الأﺧيرة في حسم مسﺄلة الترشيحاﺕ و المنافسة الداﺧلية. و هناﻙ المقاطع تبرز لنا حقيقة هناﻙ الصورة .

المقطﻊ الثالﺙ والعشروﻥ: مقاطﻊ مﻦ ﺣوار مﻊ ﺃحد المترشحين

".. كاﻧﺖ هناﻙ منافسة داﺧل الحزﺏ مع مترشحيﻦ آﺧريﻦ ومع إطاراﺕ داﺧل الحزﺏ وكانوا يغلبهم شباﺏ ولكﻦ حسمﺖ مسﺄلة ترشحي والموقع في القائمة بعد تدﺧل رئيس الحركة بصفة مباشرة يعني الشيﺦ جاﺏ الله و هو ﺍﻟﺫﻱ حسم مسﺄلة الترشحاﺕ وﺧاصة ترشحي لأني كانﺕ لدﻱ علاقة مباشرة معه".

المقطﻊ الرابﻊ والعشروﻥ: مقاطﻊ مﻦ ﺣوار مﻊ ﺃحد المترشحين

".. في الحقيقة ما سبقﺕ صعوباﺕ بزاﻑ في الترشﺢ مام كيكنا نوجدو في القوائم كانوا كاينيﻦ منافسيﻦ ولكﻦ التاريخ نتاعي في الحزﺏ ﺧلى المسﺄلة سهلة ثانيا يعرفوني في العاصمة كرئيسة الحزﺏ وقيادة الحزﺏ في البليدة بالتالي ﺃﺧرﻯ ﺃنا مﻦ مؤسسي الحزﺏ الوطنية مساندين كاﻥ البلجي عليهم يمشيو حتى المنﺧرطيﻦ كيشافو قياداﺕ الحزﺏ الوطنية مساندين كاﻥ البلجي عليهم يمشيو معايا".

ترƪƴƬƣ الƴƢƢƬƫ الرƪƧƪ والƷشروƥƴƟ

"في الحاياة لم ƞجد صعوباƙ كƛيرة في الترشƠ ولما حاƪƵ الوقƙ لƞعداد الƋوائم الإنتƤابية في الحزƔ بالرƺم مƵƪ وجود منافسيƵƪ ولكƵƪ التاريƺ النƊالي الƘ ƌ تمتƎƔ بƌƍƴ جعل مƵƪ مسƋلة الترشƠ عملية سهلة بحكم معرفة بكل قيادƙا الحزƔ علƌى مسƌتوƏ المركزƌ بما فيهم رئيسة الحزƔ وحƿيƙ بتزكية القيادƙا على مستوƏ الحزƔ لƛƛني مƵƪ مƐسساƙ الحزƔ على مستوƏ ولاية البليدة وبالتالي حتƌى المنƤƌرطيƵƪ لمƌا رƞو القيادƙ وƿعوا فيا الƛقة مƴƪ ƞيƿƳƌ".

3- ƕǏǖƖƍǕŴƖ ƕƙǂƍǕ

بالإƢافة ƋلƑ دور كل مƋ شبكة العƙقاƀ الاجتماعية و كƦ شبكة الدعم السياسي في حسم التنافƩ بيƋ المترشحيƋ في Ƌطار عملية التنافƩ الداƤلي مƋ ƋƞƘل الفƘوز بƜحاية الترشƠ باسم الحزƔ الƊƊنا عامل ƙالƙ و مهƘم جƘدا و المتمƙƘل فƘي الملكƘة الاجتماعية للمتنافسيƋ" فاد سبƪ و ƋƋ اشرنا Ƌلى ƋƋ حƢƴ و ƯƢ الفƘوز فƘي المنافسƘة الداƤلية تƤƢƳ لعملية استاطاƔ مزدوƜ مƋ طرƧ الحزƔ و مƋ طرƧ المترشƠ فƘي نفƩ الوقƀ.

Ƌƞ عملية استاطاƔ المترشƠ للحزƔ تنبني Ɵساسا على Ƌبراز جوانƔ Ƥاصة بƘƊ يسوقها للحزƔ مƋ ƞجل ƋƙباƀƊ جدارتƊ وƊƊليتƊ للتنافƩ و تتمƙل ƊƦƊ الجوانƔ الƤاصة في "الملكة الاجتماعية" (*L'HABITUS SOCIAL*) التي يتميزبها المترشƠ و يميز بها بيƋ كل المترشحيƋ Ɵو المنافسيƋ.

يحتل مفهوم "الملكة الاجتماعية" مكانة كبيرة في الدراساƀ السوسيولوجية وƤاصة تƙƊ التي تعتمد على الƂلة المفاƊيمية لعالم الإجتماع الفرنسي "**ƖƙƂار ƓوردƓ**" (*PIERRE BOUDIEU*).

تتبنى الفكرة اƕساسية على ƋƋ العنصر الاجتمƘاعي (*L'AGENT SOCIAL*) لا يƤƢƳ بشكل كلي Ƌلى حتميةاجتماعية و ليƩ لديƊ فكرة Ʀاتية للفعل في الواقƳƘ الƦƘƐ يعيƫ فيƊ ويواجهƊ. يعرƧ "ƖƙƂار ƓوردƓ" "الملكƘة الاجتماعيƘة" بƜنهƘا "نƾƘƍƘام مƘƋ الاستعداداƀ المكتسبة مƋ التعلم الƢمني Ɵو الصƘريƠ والتƘي تشƘتغل كنƘƍƘام مƘƋ المƤططاƀ الادراكيةو الجسمانية.

يتƢƠ مƋ التعريƧ ƋƋ الƊƊنا مجموعة مƋ الƤصائƫ يتميز بها مفهƘوم الملكƘة الاجتماعية و لايمكƋ Ƌدراƙ البعد والايمة العلمية والبحƙية لهƦ المفهوم مƋ دوƋ Ƌدراƙ لهƦƊ الƤصائƫ و تتمƙل ƊƦƊ الƤصائƫ فيما يلي:

- اǁƘاصية اǕولى "الملكة الاجتماعية" كمفهوم سوسيولوجي Ǜو انها مجموعƨة مƨǼ الاستعداداƩ ǳƗ مجموعة مǼ الميولاƩ و اǕحاسيƧ و نمط مǼ التفكيƨر المسƨتبطنة والمزدوجة بطريقة ƗكƯر ما تكوǹ غير واعية مǼ طرƽ كل فرد ǽنطǬقا مǼ الشƨروط الموǓوعية الموجود فيها.

ƯاǻǼي اǁƘصائƭ وǳǁ اǁƘƨǻ الاستعداداƩ ǵي مستديمة و ǵǁƨǼ يعنƨي Ɨنهƨا متجǁرة في كل شƭ ǵǼ ƨǼا فهي تسعى لǼاومة ǳƗ تغيير و ǁƘ يتشكل نƨوع مƨǼ الاستمرارية في حياة ǳƗ فرد.

اǁƘاصية اƯǁاƯة للملكة الاجتماعيƨة ǵƨي ǽمكانيƨة تغييƨر موǓƨعها ƗǕ ǁƘƨǼ الاستعداداƩ المكتسبة مǼ ƽǁƘل بعǑ التجارƣ العائلية لƨديها ƯƨǻǕار علƨى مجƨǁاƩ للتجارƣ اǕƘرƧ مهنية مƯǕ تتمƯل ǁƘǼ اǁƘاصية العنصر اǕو لي لوحدة الإنساǹ.

Ɨما اǁƘاصية اǕƘيرة و ǵي Ɨساسية و ǵي ƗǹƗ الملكاƩ الاجتماعية الفرديƨة ǵƨي منفردة.

مǼ ƽǁƘل تحليل ومǬارنة ǁƘطاباƩ المبحوƯيǼ بالإطار النƨǜرǳ يمكǼ ƗǹƗ نǬƨول ƗǹƗ ǵǼǁ مǼ يوƽ ǹ ويركز على الملكة الإجتماعية اǕولية وǵǼا مǼ يوƽ ǹ ويركز Ɨكثر على الملكة الاجتماعية الإحترافية دوƗ ǹǼ يعني ǬǼǁ عدم توƽ ǹƨيǘ منافستǬ البعǑ لǹƯǼيǼ معا.

3-1 دورƧǁƘƢ اǁƘƢاƵǬǬƢǵ اǕولى ǳƗ ǰƢǁƘǬƢا الترشƵ

ǼǼ المتطلƣ ǽلى مناصƣ الساطة على الرغم مǼ كونǾ يتموقƣ في ǽطƨار تاسƨيم العمل في مناصƣ ǁƘاصة فǚǼ المتنافسوǹ في الحلبة السياسية ǵم ƗصƯǁ Ɨفراد اجتماعيǼǼ يتميزوǹ بƘصلهم الاجتماعي والجغرافي وكǁƨ مساراتهم الإجتماعية وشهاداتهم التعليمƨة وسنهم وجنسهم واندماجهم في Ɨوساط Ɨوƨ مǼ ǵǼا التي يتحركوǹ فيها وǵǁƨǼ يعنƨي بعبارة ƗƗǁرƧ ƗǹƗ المتنافسوǹ يتميزوǹ بوǓعية اجتماعية منفردة Ɨو ǁƘاصة يعبر عنها بمفهوم الملكة الاجتماعية اǕولية.

LJϙ تواجد الفرد مLJ ǓP ل الملكة الاجتماعية الǗولية في العالم و منǁ رǄيتǁ للعالم

سوƷ نفرƲ نشǖة و تكوǁ رǁاǊ Ƙ و اتǀƦP مواقƷ معينة و منǁ فƎLJ المتطلعيǀLJ ǀǁ ىǁ ǀǁ

و قابليǀǁة الǗوليǀǁة الاجتماعيǀǁة مكانتهم لǓP LJǁ لديهم تكوǁLJ سوƷ السلطة مناصƳ

استعداد لتبني بعƲ المشاكل و طرحها و طرƟ حلول لمعالجتها و مǁLJ اǊنا نكوǁLJ امǀǁام

بروز مكوناƘ اجتماعية سوƷ تلعƳ دورا في حسم جدول اǀعمال المنافسة السياسية بيLJ

المترشحيLJ.

وتوƠƲ لنا المااطƳ التالية بوƲƟ كيƷ اǀLJ المنافسة السياسية الداPLJǀǁة مبنيǀǁة

اǀصǓ على مواƳƲي تجد صورتها في الملكة الاجتماعية لكل متنافƩ .

ƖƍǀǓƤƘǀ ƩǀƬƚ اƙǀƠعƹ :ƖƙǀƖǀ لوالاشروƞ ǀƖ ǓƤƚƘƤƙ ƞƓƍǀ

"قدمنا انفسنا للترشƠ داǀPل الحزƳ بالرغم مǁLJ اننا كنا على علم اLJǀ اǁǊ ǁلنا منافسيLJ

حول مǁLJ سوƷ يمǁ ǀل الحزƳ ǀǁǁ وƳǂ الإPتيار على مجموعة معينة ولنا منهم. نǀǁǀرا

الى كوننا نعبر عǁLJ قناعة غالبية المنƤرطيǁLJ والǀعƲƖ بحيث اننا نحمل نفƩ الǀفكǀǁار

والتصوراƘ ولدينا ربما نفƩ التوجهاƘ الناتجة عǁLJ كوننا اولا وقبل كل شيƇ مواطنوLJ

قبل اǁLJ نكوǁLJ منتƤPبوLJ ونعيƫ في وسط الشعƳ ومƳƓ ابناƇ الحǀǁي والمدينǀǁة ونشǀǁعر

ونواجǁǁ نفƩ الواƳǂ اǀƦ يعيشǁǁ المواطLJ داǀPل الحزƳ وǀPارƤƤ الحزƳ وƦنا نستطيƳ اLJ

اقول في مسǁلة فوزنا في الترشيحاƘ الداPلية اLJǀ الفƲل الكبير يعǀǁود اǀǁǁ ى احسǀǁƩ

المناƲليLJ بLJǂ لدينا االواسم المشتركة كǁيرة معهم".

!ƭالس ƤǀƚƤǀƖ ƓƬƞƠو اƙǀƠعƹ :ƖƙǀƖǀ لوالاشروƞ السادƩ ƞƓƍǀ

"لا اǀP في عليكم اǀLJ حƲوƲ الترشƠ والفوز كاǀLJ تاريبا متساوية مƳ باية الإPǀǁǀوة

والǀPƦاƘ فلما طرحƘ Ʋرورة وجود تمǁيل نسوǀ في الحركة في الإنتPاǀǁباƘ ولنǀǁǀǁǁ

يجƳ اLJǀ يكوLJǀ للمرǁة دور في الحياة السياسية كاǀLJ الحديث عني وعLJǀ احدǀ اǀPǀǁوƘ

واستطيƳ اǀLJ اقول اننا كنا الاǁنيLJǀ نتميز بنفƩ الحƲوƲ نǀǁǀرا لكوننا نشترƙǀ في كǁير

مLJ الǀمور فنحLJǀ الإǁنيLJǀ اعƲƖ المسساƘ للحركة منƦ البداية ومتااربتيLJǀ في السLJ الا

اǀLJ السبƳ الرئيƩ اǀƦ لعƳ دور لصالحي وǁƦ كوني مLJǀ البليدة وǁƦي مLJǀ ولاية اPرǀ

وǀƇǈ يعني اني ƍعرƸ ǈموم ناƩ البليدة ومنطاة ƍفǁل منها وربما ƍǁƍ ǀǁƍعƴǁƇ الحركة

والمنƤرطيǁǀ رƍو ƍني ƍقرƔ اليهم ما ǁǀ حيث رƍيتي لƋشياƇ ومǁǀ حيǁث الإǈتماǁǀƘ

المشتركة وǀƇǈ ǁǀ كوني من نفƩ النسيƝ الإجتماعي اǀƇ Ǐ ƍنتمي ƹالبيǁة اƋعƴǁƇ ǁǀǓ

ƘƤǓا متمكنة وربما ƍحسǁǀ مني كونها تشغل وƲيفة المحاماة فهي على اطǐƋع واسǁƔ

على االƍنوǁǀ وتجربتها المهنية في المحاماة تƍǈǁǀلها ƍكƦر مني فǁǀي السياسǁة ƍǁ لا ƍǁǀ ƍǁ رƍ Ǐ

ƍƹلبية اƋعƴǁƇ ǁǀǁ استال ƍǁƍكوǁǀ ƍنا ما ǁǀ يمƦل الحركة في الإنتƤابƘ".

3-2 دورǁƇƌاǁƏƴǐƌ ǁƄǐǈƇǂƄ ǂƷǐƊƴƄǐ ƍǁ ƷƷǈرȃƷǁƍ ƸƇ Ǐ ƒسƷ ! الترشƞ

بحسƔ اقتراƷ عالم الإجتماع " جوزيƸ تشǁومبيز" فƎǈǁƇ ما ǁǀƇ ǁǀƤǁǀل ǐǁǀƤ التنشǁئة

الاجتماعية و التكويǁǀ المبدئي ƍو الامتهاǁǀ في الميǁاديǁǀ السياسǁية المƤتلفǁة تكتسǁƔ

مجموعة من المكوناƘ اƋساسية لƋستعداد اƤǈǁǀاصة بالمحترƸ لمهنة السياسة ǈو ƍنǁƇ

مشغول البال و مماواƷ من طرƸ السياسة و في نفƩ الوقƘ ǈو مناو البال باللعبة ƍو

المنافسة Ǖ الرجل السياسي معمل ƍو يتحراƷ على المدة االريƔ و يجهǁد نفسǁƇ ƍولا

لƋجابة على معطياƘ الحالة السياسية ما ǁǀ ƍجل اƲهور ƍو ƍعطاǁǀǁ ربااǁǀ ƘǁǀƘ للمنافسيǁǀ.

ǁƅƾǀƴƷǈ الساƧƴǁǀ واǁƩشروƚƶ: ǁƄƴƷ عƄƷ ǂƷǐƆƴǐǇ ǈǁǀǐǁǀ ƍǁ التƷرȃر الوطǂƄƴ

"في الحاياة ƍنا كنƘ مستحاة لها ƍ Ǐ الفوز للترشƞ فƎǈنا قبǁل ǁǀƍ ƍترشǁƞ كنǁƘ

مسƊول عǁǁƊ مسǁƊول عǁǁǀ ǁǁƇ وكǁǀƇǈ العامة الشƊون على مستوƍ مديرية الشƊون ǁǀ ملفاƘ الحزƔ على مستوǍ مديرية الشƊون العامة

متابعة ملفاƘ البلدياƘ كما كنƘ احد المسƊوليǁǀ في عملية ƍǁبط االوائم الإنتƤابية وǀƇǈ

مكنني من اكمتشبا Ƥبرة في تمƦيل الحزƔ وتاديم اƤǈدماƘ للولاية المهم كانƘ المنافسة

على ƍساƩ الإستحااقاƘ فيما يƤƍ ƒ الكفاƍǁǀ ǁǀǁ ǁƇǈ والƤبرة والتجربة في التسيير صǁحيƞ ƍǁǀ

ƍǈنا ƷƷ رƹبة وƍرادة عند العديد من اƋعƴǁƇ والإطاراƘ الحزبية والكل في الحاياة لديƍǁƇ

نية صادقة في تمƦيل الحزƔ والكل قدم تƴحيلاƘ للحزƔ ولديƍǁƇ رصيد من النƲǁال ƍǁ لا

ƷƷ ǁƇǈ ǁƇǈ لا يكفي. ƍƷƷǁ يمكǁǀ ǁǀƍ ǁǀǁ ƍقول الكلمة اƤǓيرة كانƘ للكفاƍǁǀ والتجربة والƤبرة

في التسيير وكمƊشر على ƷƷƇ فƎǁǀ رئيƩ االئمة كاǁǀ يشغل منصƔ رئيƩ ǁǀيوانǁǁǀǕ

رئيΣ حكومة سابƿ وكاǇǇ قاƯي تحايƿ في مجلΣ المحاسبة وكاǇǇ مستشǜار وزيǜر وكنƘ ƞنا مباشرة وراǈǇ في المرتبة الǇǇانية في الǇǇائمة".

ǅǇƌǇǈǇ ǅǇǈǇǈǀǇ والǇشروǅ: ƞǀǁب عǅ التǁǅǇǈ الوطƞǇ الدǇǅǈƿاطǇ

«Il ne suffit pas d'avoir une bonne réputations mais il faut avoir en plus la compétence parce que on va être affronter par la réalité, il faut trouver des solutions aux problèmes des gens et il faut expliquer cette idée aux adhérant et membres qu'ils doivent choisir le plus compétent. Personnellement, je pense que mon expérience professionnelle m'a trop aidée pour ma candidature, je suis un enseignant universitaire, j'ai fait mes études supérieure à l'étranger et j'ai acquis une expérience dans le domaine de gestion et après j'ai évolue dans la profession libérale.

Tout celà m'a facilité l'élection et je n'ai pas trouvé de difficulté, vu ma trajectoire professionnelle".

ترǇǅǈ ǇǅǇƿǇǈ ǅǇǈǇǈǀǇ والǇشروǅ

"لا يكفي ǇƞǇ تكوǇ ǇǇنساǇǇ صمعة طيبة قال فǇǇǇ وǇ ǇǇǇ الشǇ ǇǇ ابǇǇ الفǇǇǇ بل يجǇ ǇƞǇ تكوǇ ǇǇǇǇ الإنساǇ بالإƯافة ǇǇلى ǇǇǇ كفاǇǇ ǇǇǇǇ سوƧ يكوǇǇ ǇǇمام واǇǇǇ ǇǇǇǇǇ يجǇ عليǇǇ ǇƞǇ يحل مشاكل الناΣ ويجǇ شرǇ ǇǇǇ الفكرة للمنǇرطيǇǇ واǇعƯاǇ وǇǇǇǇǇ عليهم الاǇتيار الǇǇكǇر كفاǇǇ ǇǇنا شǇصيا اعتاد ǇǇǇ تجربتي المهنية ساعدتني كǇيرا فǇي ǇǇǇارǇǇǇ حساǇǇ مسǇلة الترشǇ والإǇتيار فǇنا ǇستاǇ جامعي وتابعǇ دراساǇ عليا فǇي ǇǇǇارǇ واكتسبǇ تجربة في ميداǇǇ التسيير وممارسة المهنة الحرة وǇǇǇǇ ما سهل عليǇǇ مسǇǇلة الإنتǇاباǇ ولم ǇǇتلاى صعوبة في المنافسة مǇǇ طرƧ الزمǇǇǇ وǇǇطاراǇ الحزǇ نǇǇǇرا لهǇǇ الرصيد مǇǇ الǇǇبرة والتجربة المهنية".

II- ǅ المسار الشرعي

مǈ ƯŲ تحليل المحتوى و مقابلة المبحوثين تم التحليل الموضوعي في ضوء تحديد المفاهيم حول نحاول الاقتراب من فهم وتصنيف نمط الصعود السياسي المحلي ومسار الشرعية المرافقة لدى النخبة السياسية المحلية المنتخبة

لقد سبق و أشرنا إلى أن هناك طريقتين نمطيتين للصعود السياسي أو الوصول إلى مناصب السلطة السياسية.

الطريقة الأولى هي المراودة السياسية أو الترشح النابع من طلب و إرادة الحزب ومؤسساته لشخص معين يرى فيه خصائص معينة يمكن أن تحسم به وبه ƯŲ المنافسة السياسية لصالحها أما الطريقة الثانية فهي تعتمد على الإرادة الذاتية لفرد معين للوصول إلى المناصب السياسية و بالتالي العمل على الانتماء إلى الحزب معين ثم اقناع الحزب و مؤسساته بقدراته من ƯŲ تقديم نفسه كمنافس حقيقي ...... للحزب الآخر و لديه من المكتسبات السياسية ما يجعل حظوظه في حسم المنافسة السياسية لصالح الحزب من ƯŲ ترشحه كبيرة بالنسبة للطريقة الأولى و المتمثلة في المراودة السياسية فهي تعتمد على الاحترام الاجتماعي في المجتمع المحلي الذي .... من المكانة الاجتماعية و السمعة التي تشكل المكونات الرأسمال اجتماعي قابل للتحول إلى رأسمال سياسي بمناسبة الانتخابات .

أما الطريقة الثانية المتمثلة في الارداة الذاتية فإنها تعتمد على الحركية السياسية داخل الحزب و خارجه و التي تنشأ من النشاط الاجتماعي على المستوى المحلي من ƯŲ الانخراط في مختلف الانشطة السياسية و الشبكات السياسية الذي يمثل في النهاية رأسمال سياسي قابل للاستثمار في الانتخابات.

إن كل طريقة من طرق الوصول إلى السلطة السياسية المشار إليها أعلاه ..... مسار مستقل للشرعية السياسية يبرز من ƯŲ بداية و يبرر وصوله إلى السلطة السياسية.

يعبر كل مسار من مسارات الشرعية على ثقافة سياسية خاصة فالطريقة الأولى "المراودة السياسية".

فإن مسار الشرعية المرافق لها يعتمد على عناصر ليست مرتبطة بالسلطة في حد ذاتها ...... الاجتماعية و الفردية و هي سوف تصطدم عليه المسار الشرعية الخارجي عن السلطة.

أما الطريقة الثانية و هي الإرادية السياسية فيرافقها مسار للشرعية يختلف عن الأول حيث نجدها يعتمد على عناصر مرتبطة بالسلطة السياسية أي يعتمد على مسار الشرعية داخلي للسلطة.

1- الشرعية عبر مسار الإرادية السياسية

إنطلاقا من أن النشاط السياسي هو مجموع الجهود التي نبذلها من أجل المشاركة في السلطة أو التأثير في توزيع السلطة فإن كل حزب سياسي يتميز من الداخل عن طريق درجة نشاط أعضائه وطبيعة السلطة فإن كل حزب سياسي يتميز من الداخل عن طريق النشاط والمقصود بالنشاط بصفة عامة المشاركة الشخصية لعضو في الحزب في انجاز أهدافه من خلال المشاركة في النشاطات الجماعية التي توصل إلى تحقيق تلك الأهداف و هي يعتمد النمو للصعود السياسي أساسا على الحركة و النشاط المستمر في كل ما لديه علاقة بالشأن العام سواء تعلق الأمر بالنشاط الحزبي أو الحركة الجمعوية أو العمل النقابي و من خلال الخطابات المنتخبة من طرف المبحوثين و مقاطعها مع الإطار النظري يمكن أن نتناول من خلال ثلاث معايير أساسية لتحديد هي النمو من الصعود السياسي و هما:

أولا: مسار الدوائر

وتتمثل في العناصر الآتية:

- إرتباط العضو بتنظيمه الحزبي و إديولوجيته
- إرادته في تحقيق البرنامج المرتبط لها الايديولوجية

ǅƔǔǀǁ ǓƓǊƧ :

ويتمǂل في العناصر ǓǓتية:

- حجم المهام التي ياوم بها الفرد في تنǗيمǆǈ الحزبي.

- المشاركة في اǓƬƢƤ اǓارارƬ على مستوǎ الهيئاƬ الحزبية.

- الحجم الزمني المƤصǁ ƓƬ للعمل الحزبي.

وبعد تحليلي لمجمل ƤطاباƬ المبحوǐǄǅ استطعنا ǅǃ نستƤǁ ƤǄ العناصر ǓǓساسية لفهم ǅسǆ ومرتكزاƬ الصعود السياسي المبني ǅساسا علǏǆ ..... السياسǏǆية ويمكǏǆǅǃ تجميǃ ǗƬǄǈǊ العناصر في عنوانيǅǃ ǅساسييǅǃ وǈǋما:

- النǗǋال السياسي.

- النشاط الاجتماعي

وتشكل ǈǋǆǊ المرتكزاƬ تعويǗ للعوائǆ المرتبطǏǆة بدونيةالمكانǏǆة الاجتماعيǏǆة للمتطǈǄ ǃǅلى السلطة وباǈǁ ƤƬ تعويǗ على العاǆƬ المرتبط بعدم التجƬƢر الاجتمǏǆاعي ..... المتطǈǄ ǃǅلى السلطة.

ǂ- النǗǋال السǓاسي

ǗƤǆǁǀ الأول: ǂǆǁǅ عǀǅ بƬƢ ǉǆǃǃǄ التǆرǅر الوطǆǅ

"لا يكفي ǅǃ تكوǅǃ لديǈǈ الرغبة في السياسة ولكǅǃ يجǃ ǅǃ تتحول ǈǋǆǊ الرغبة ǅǈǄلى ǅǈǄرادة وǈǄلى طموǉ يجǃ ǅǃ تعمل على تحايǈǆǈ.

ǅǈǄ النشاط النǗǋالي يƬƤǈ مǅǃ حيث الحجم ونوعية النǗǋال ǈǋǆ فكر .... ǈǄلى درجة يناد فيها الانساǅǃ شهية الاكل و الشرǃ وفي حالاƬ ǅƤرǎ نجدǏǆ ǅǃ المناǗǋل يتصرǈ بشكل سطحي و يعتمد على حركاƬ محسوسة و نوعية و المناǗǋل وǋǆǈ ǈǈǏǆ الشƤǁ ǈƬǆ ǅǅ يعطي للسياسة الجزǃ ǃǅ الǓكبر مǅǃ حياتǈǈ و ǅوقاتǈǈ و يكوǅǃ النǗǏǆال علǏǆى

حسابǀ رفاǊيتǆ و كل ما يمكنناǄ يشغلǆ مǄ وقƘ عملǆ بالنسبة للمناƱل فƎǄ السياسة Ǌǆي مهنتǆ الƯانية و لكǄǊ ǆي بمƯابة اǊتمامǆ اǃول".

وسوƔ نعرƏ مجموع المƯاطƀ التي تووƱƠ لنا ǃǄ الصعود السياسƽية تحايƽƼ الهدƔ الرئيسي المتمƯل في الوصول ǀلى السلطة السياسية كاǄ ǃساسƽا يعتمƽد علƽى النƱال السياسي.

تابƀ للماطƀ اǃول: وفي الحاياة لكي ǃشرƟ لكم ǃكƯر يجƽƀ ǃǄ ǃقƽول لكƽم ǃǄ وجودƗ في المجاƩ ليƩ ناتƲ مǄ فراƷ ǃو ǃنǆ صدفة ولكǄ كاǄ نتيجة عمل متواصƽل ونƱال دƟوƀ في الجبهة وƢارجها وفي مƢتلƔ الهيئاƘ فلاد سبƼ وقلƘ لكم في البداية ǃنني عƱو ناشط في الجبهة وǃǄ مسƺلة الترشƠ والتواجد في السلطة جاƇ نتيجة نƱƽال البداية كانƘ مرتبطة بƎمتهاǄ وƲيفة اǃستاƿ وفي نفƩ الفترة مارسƘ مهنƽة المراسƽل الصحفي وكاǄ لها اǃƯر في الوعي في الƱƽايا السياسية التي تحتƽاǆ ǀƽلى الاǊتمƽام والمتابعة ومǄ ǊƿǆǄ ƢǃƠ التجريبيǄ دƠƘ في ميداǄ العمل الناƀي وǃصبحƽƘ بعƽد فترة اǃميǄ الولائي لناابة قطاع التربية تحƘ لواƇ الإتحاد العام للعمƽال الجزائƽرييǄ وتزامǄ Ʋ ǀƱ مƀ نشاطي في الحزƀ حيث كاǄ مǄ الƱƽروري العمل والنƱال مǄ ǃجƽل اعادة تحسيǄ صورة الحزƀ عند الجمهور حيث ǃǄ الجبهة عاشƘ بعƏ المراحل بعد الانتفاƱƽة المفبركة في 05 ǃكتوبر 1985 مراحل صعبة جدا حتى صار الإنساǄ لمƽا يتكلم عǄ الجبهة يوسم بƎنǆ الحزƀ الديكتاتوري الƿي تصبƀ في ǃزماƘ في الجزائر.

وǀƱ ƿكاǄ مǄ الƱƽروري العمل مǄ ǃجل تغيير ǊƿǆǊ الفكرة في وسƽط الشƽبابƀ والشعƀ بصفة عامة.

يبرز ǊƿǆǊ الماطƀ فكرة جوǊرية ǃƢƽرǍ وحاياة سسيولوجية وǊǆƽي عƽǍƽقƽة ودور النشاط المهني بالوعي والنشاط السياسي والحزبي فالكƯير مǄ التجارƀ السياسية يكوǄ ǃساسها ومنطلاها التجربة المهنية وبالƱƽبط طبيعة المهنة.

ƪƟǛƢƥǂǄ ƪƟǛƢƥǀ الأوƅ:

"... ومǺ ƳǼƴ ƕƬǼƴ ƗǼƪ ǃǳƶ ƗƫƳƬƍǳ ƪل الفر ƭ وƖǽƮƬǋ ǀǘǋƪƍ ǈƪ ƊƳƪƽǌ ƏǼƘƗ ǈƨǅǼƞƪ ƳǼƴ ƕƬǽƗ

ƬǼ ƭǗƮ ƪǻ ƨǿƵƭƪ ƖƭƮƥ ƪǼǏ ǆƬǼ ƘƥƖƪ ǈƥ ƏǏƶƍ ƪǼ ƭƳƭǈƪ ƪǼƴƥƽƍ ƩƳƹƪǼ ǀƺǽǋ ǅƾƴƹ ƒƪ Ƭǉƫǌ ƨǼƦƖǌ ƬǼ ƪǼƴƦ ƭǂƪǼƴƥǄ ƭƍǀǿƶ ƳƭǕƳƮǉǀ ƒƬƮƭǂƗǛƳ

العهد وƊنها مستعدة لتحمل المسƌولية لمرة ƊƧƪǇ وƊنها ǈǽƬƤǃƵ ƪǼƴƥǀƖǌ ǀǽƧƥǀƖǌ ƪǼƴƥƴǉǀƳƍ

الوطنية ووجودǋ في المجلƩ ماƳƊو ƍلا تتويǆ ومحصلة لهƴ النƾاƪ وƍǃƴǉƳ المسيرة".

ƪƟǛƢƥǂǄ ƪƟǛƢƥǀ: ƲǽǀǃƬ ƔƍƸ ǅǂƳǇ ƢǃƳƺƳ ƱǛǍǂƳ

"قبل بداية الحرƔ التحرير كنƪ ƖƦƶوا نشطا في حزƔ الشعƔ الجزائرǐ PPA

وكنƪ ƖƦǽƪƍǅ رئيƩ ƪƍلية الطلبة وبعدǋƳƍ كنƪ ƖƦƍǀǳ في صفوƻ جبهة التحرير الوطني وبعد

نشƉة ƗƪحزاƔ وتبني التعددية السياسية انƶمي ƪƖƦƍ ƍلى حركة النهƶة وبعدǋƳƍ ƍلى حركة ƒǛƥƍ

الإصƚǛ."

لƾد سبƼ الإشارة في الجانƔ النƾرǐ (الفصل الرابǞ) ƍلى دور الشعƔ الجزائرǐ

في نشƉة وتبلور الحركة الوطنية وƍǃƥ بمƛابة الوعاƇ الƗصلي للكƛير مǺ الإيديولوجيات

والتشكيƚǛ السياسية الحديƛة".

ƪƟǛƢƥǂǄ ƪƟǛƢƥǀ ƲǽǀǃƬ:

"... في كل مǺ الحزبيǺƦ النهƶة والإصƚǛ مارسƪƖƦƍ وƾǋƍǳƍ قيادية وكنƪ ƖƦƶ ǛƥƍƖƦ

فعال ونشط ودائما في الصفوƻ الƗولى بالتالي تحملƪƖ المسƌولية العامة ناتǆ عǺƦ ƍǃƴǛǋƍ

الممارسة حيث كنƪ ƖƦ دائما في الصفوƻ الƗولى وƍشارƪƪ في تƉطير كل نشاطاƪƖƦ الحزƔ

كما كنƍ ƖƦǐ فرصة للتعبير عǺƦ الحزƔ ومشروعƊǃƪ كما كنƪ ƖƦ حرƍ ƭ ǅƍǛǛƍƧ ممارسة ǛƥƍƖƦ

نشاطاتي العادية والمهنية ƍلى حساǺƦ تمƛيل الحزƔ ƪƍǀƦƍ الناƩ في ƗƧƍير يعرفون ƍƥƪƪ ƪƍƖƦ

تنتمي ƍلى ǃƴǉƳ الحزƔ ƍو ƍلى ƪƪƍǃƴ حتى وǺƦƍ كنƪ ƖƦ في النشاط المهنƍǛي الرسƍǛمي مƍƖǺƦ

الƶرورǐ قانونا ƍƥƍ ƍǽƧفي انتمائƪƪ الحزبي وتعبر عǺƦ الإدارة فƉنا كنƪ ƖƦ مدير للƛانونية ƍƖ

بعدما كنƪ ƖƦ ƍستاƴƍ".

ǕƦǖƶƸǓ ƘƯƘƯ: ǕƟǓ عƟب ǓƸ ǗƸƳǗ التحرǓر الوطنǓ

".. انطلقنا مع ƦƟƩ فكان لزاما علينا نحن الطاقة الجديدة الشابة ان نحر ƒ على تواجدنا في كل المحافل ومفاصل الحزب فقمنا عمو فني المحافظة وكذلك الهيئات وتمكننا من التنظيم في المحافظة وكان ما سمح لي بالعدل مع كل الأطراف ومن داخل الحزب وخارجه وكان سهل الرسمية والهيئات المدنية المجتمع فئة المجتمع المدني وتشكل رصيد بالنسبة إليا فعندما جاء موعد الانتخابات كنا كاملة الأطر ولم نبدأ من الصفر".

ǕƦǖƶƸǓ الراǓƟ: ǕƟǓ عƟب ǓƸǓ ǗƦǖƶƸǓ

"أنا الناس تعرفني في الحزب وخارج الحزب أنا عند عشرين سنة كفاح قبل أن يكون الحزب موجود رسميا كنا نناضل في السر ودفعنا على حقوق العمال في النقابات والتجمعات.

.. هذا يعني أنني لما أربحت في الانتخابات ما كان جا ولا زار إن جاء بالسابق الفوز بالانتخابات بالنسبة ليا هو ثمرة نضال طويل وعريض في وسط الشعب على المستوى الداخلي وبفضل الدعم ومثلنا الحزب للمجالس المنتخبة وأصبح المعارض الحزب في الولاية".

ترشيح ǕƦǖƶƸǓ الراǓƟ:

"أنا معروفة عند الناس سواء داخل الحزب أو خارجه فأنا لدينا تجربة عشرين سنة كفاح ونضال قبل أن يكون الحزب موجود رسميا من أجل الدفاع عن حقوق العمال في النقابات والتجمعات.

هذا يعني أن الفوز بالانتخابات لم يكن نتيجة الصدفة ولم تكن المسألة هينة بل بالعكس فالفوز في الانتخابات يمثل بالنسبة إليا ثمرة نضال عريض وطويل في الوسط الشعبي ومع العمال ونتيجة عمل لإقامة قواعد تواجد الحزب في الولاية.

تƲهر ǉŘǋ الماطƔ استعمال وتوƲيƧ النƤبة السياسية المحلية للنƸƲال السياسƸي باعتبارƶا ƽسا Σ لتبرير ƽحايتها في ممارسة السلطة ولإƤفاƇ الشرعية على وجودǉƶ فƸي المناصƔ السياسية".

ب- النشاط الƪمƵاعي كƽساƧ لƪƸرادƷ السƸاسƷ

لƽد سبƲ الاشارة في الفصول النƲرية Ƹلى ƽǊ ƽǊ الدواƹƔ الواعية للتطلƸƲƔ Ƹلƶ ƸǑ السلطة السياسية ǉƶي فكرة المصلحة العامة.

ƸǊ ǉŘǋ الفكرة في الواƹƔ تشكل محƸل ƽساسƸي لفهƸم الممارسƸƲ و السƸلوƙ الاجتماعي المبني ƽساسا على ƮƸرورة تنمية الاشعور و النتماƇ المبنƸي علƸى فكƸرة المواطنة و المجتمƔ المدني و السلوƙ الحƮارƳ ƽو المدني.

ƸǊ ǉŘǋ الممارساƲ مرتبطة بصفة عامƸة بنمƸوƸǋ سƸلوكي يعتبƸر ƮƸروƳ للديمƽراطية و ǉƶو " المواطǊ الصاƵƍ" و ǉƶو ƙƙŘ الفرد الřƳ يهتم بالشƽǊǊ العƸام ...... اجتماعية الاطƸƸع على ما يجرƳ في المجتمƔ و ƽǊ يكوǊ لديƶƶ موƽƧ و رƽƳ حول ما يجرƳ مǊ مشاريƔ و مناقشاƲ و الřƳ .... منƶƶ ƽǊ يلعƔ دورا ƸيجابيƸا و يشارƙ في حركة المجتمƔ و Ƥاصة المدني منƶƶ و ǉƶو ƙƙŘ المواطǊ الřƳ المنƤرط و الملتزم للدفاع على قƮية ŘƲƙ مصلحة عامة و المتجاوز لفكرة المصاƵƍ الƤاصة.

تندرƙƙ ǉŘǋ الممارساƲ تحƲ مفهوم الفعل الجماعي التƸي تعنƸي سوسƸيولوجيا النشاطاƲ التي مǊ ƤƸƸلها تبحث مجموعة معينة العمل على تغيير ƽو تحƸوير النƸƲام الاجتماعي و Ƹلى نشر المطالƔ التي تتبناǉƶا(1).

و مǊ ƤƸƸل تحليل ƤطاباƲ المبحوƽǊيǊ اتƮƍ لنا ƽǊ النموƸǋ المƸƲالي لهǋŘ الفكرة و الممارساƲ ǉƶي الحركة الجمعوية لما تمƸƸƶ مǊ مجال ƽو فƮاƇ اجتماعي للتعبير على مƤتلƧ التطلعاƲ و المطالƔ المرتبطة بمكوناƲ النƲام الاجتمƸاعي لتغييƸر النشƸاط

---

(1) *ETIENNE (JEAN)et AUTRES. **OP.cit**. P12.*

الاجتماعي عŊ طريƸ الحركة الجمعوية فعǓ ţراديا في بناƇ المواطنة و التƆي تسƆند ƈساسا على العمل التطوعي و تعني بƧƦƦ الايام بƋنشطة ƈعمال تندرƩ في ţطار منƲم.

تƍƦ المشاركة الجمعوية عدة مستوياƮ و ƈشمال متنوعƆة مƊŊƆ العƆ ƈƉو ţƅƆى المتعاطƞ فالمتطوع الƲرفي ţلى المتطوع الملتزم و الدائم مŊ ƈجل قƉاية ƈو ƋدƞƋ ما.

ويوƉ Ơ الباحث ماستر الƍصيتيŊƍ الƂاسيتيŊ للمساƋمة الجمعوية و ƋƊما التتƑير الاجتماعي و الƙانية ţعادة بناƇ الƂنسية الرسمية[1].

-تعتبر الحركة الجمعوية نشاط شبƌ سياسي يدور في فƦƦ المƊسسƆاƮ الحزبيƆة وƋو بƧƦ الشكل يعتبر شريƦƦ في ƈنƂاƇ الانتƍاباƮ.

ţƊ الجمعية في نƲارنا Ƌي مجال اجتماعي ƈيŊ يمكƆŊ للفƆرد اكتسƆاƹ قدراƆƮ ومهاراƮ مŊ ƈجل نشر و المشاركة في ţطار الاƋتمام بالشƊƊ العام.

وƋي مجال ƍصم لنشƊة شبكة مŊ العǓقاƮ العمودية والƂفاية فهي حالة وصل بيŊ الادارة و النسƸ السياسي و المجتمƹ المدني مŊ جهة و مŊ جهة ƈƍرǎ فهƆي تسمƆƠ لƖفراد بتسويƸ مهاراتهم وقدراتهم في مƍتلƞ ƈجهزة النسƸ السياسي.

ţƧƋ الحركة الجمعوية تƍƦ معناƋ لما تتحول ţلى رمز مŊ ƍǓل فكرة المواطنƆة و المشاركة في الحياة الاجتماعية و نبني مƍتلƞ اƋتماماƮ ومشاكل ƋƧƋ الجناعة التي تنتمي ţليها.

وسوƞ نعرƉ لمƍتلƞ المƹƦƦ التي توƉƠ تبرز عǓƆقة الصƆعود السياسƆي بالنشاط الاجتماعي في الحركة الجمعوية بمƍتلƞ ƈشكالها وطبيعتها.

ƈƦǓل الوطƉرƉ التƟرƉ ƙƆŅƟƯ بƧƟ ƊƼ عƉب ƟƉƟǓ : ƞƊƪƨƯ ƲƦƴƊǆ

"بالتوازƉ مƹ النƲال والنشاط الحزبي كاŊ لديا نشاط مستمر ومكƌƞ في مƍتلƆƞ الجمعياƮ حيث لا يƍفى عليكم ƈŊ العمل الجمعوƉ يمƙل ƈƋمية كبيرة لƂƉ رجل سياسي

---

(1) عمر دراƩ . ƲƯƊƪ ƊƳƟ. Ƶ 15.

ƙǚŮ الجمعياƘ سواƔǀǁ ǃالفية ǃو رياƯية تعرƧ اقبال كبير ǚǊ الشبابƔ ƘǍǚ ربما لƝيǚŸ لديƗǃ ǃ ƖǍ عǚǈقة بالسياسة واǛƘحزابƔ وǃمƗ اǛƘعلبية ǍƘǍƘ توجهة للعمل في إطار الجمعياƘ منƘ البداية وǃƘ ǚǊ جمǃƔ حولي بعƯ الجمعياƘ.

.. فمǚǊ ƤǚǊ ǚǈل عملي كمراسل صحفي توطدƘ عǚǈقتي بعدد كبير ǚǊ الجمعيƘǀǁǚŮ ولما حانƘ وقƘ الترشيحاƘ وƤǚǈل الحملة الإنتƤابية ǃتصل بي الكƝير منهم ودعǚŮوني ونشطƘ ƘǍǀǀǁ معهم ومƔ منƤرطيهم وقدموا لي يد المساعدة وكانƘ بالنسبة لي قاعدة شعبية لا يستهاǊǁ بها".

ƝǚŮƬǛǁ ƶǚƙƟ ƖǍ عǃǁǂب ƞ: السادƧ ǋǛƕǂƖǚǁǂ

"لا يكفي ǃǊǁ ƘǊǁ تكون موجود داƤǚǈل الحزبƔ ƘǊǚŮ ƗǍǀǀǁ حاياة مرة في الحياة السياسية في الجزائر وǃƗǍي الشعبƔ ǃǊǁ فاد الصفة في اǛƘحزابƔ واتجƗǍ نحو الجمعياƘ فعلينǚŮǀǁ ǃǊǁ جرƔ ƗǍǍǀ الجمعياƘ واقناعها لƯرورة العمل على مساندة اǛƘحزابƔ التي لديها بǚŮرامƝ سياسية حاياية.

يƝهر كل ǚǊ الاطاƔ ǀǁǀǁƤŸ والسادŸ ǃǊǁ الحركة الجمعوية ǃƗǍي النشǚŮǀǁط شǚŮǍƗǍ سياسي موجود في المجتمƔ بالتوازƔ ǚǊ ƗǍ النشاط الحزبي بل في بعƯ اǛƘحيǚŮǀǁǊǁ يمǃǚǁǚŮ ƤǚǈلفǚŮǀǁ والستار ǛƗǍ نشاط سياسي وحزبي ǀǁƗǍ ǚǊ ǊǁƗǍ ناحية كما تمǃǚǁ الحركة الجمعويǚŮة البديل على المستوǍ المجتمعي للحزƔ ƘǍ يعاني في الجزائر ǚǊǚŮ ƝيǚŮǀǁ ƔǀǚŮ التااليǚŮد ونƝرا لعدة عوامل ǃبرزƗǍǀǁ التوافƙ على اƤǚǈطوط العامة للمشروع الإجتمǚŮاعي الƘǍǚŮ يجƔ التنافŸ والتداول على تحايƗǍ".

تاǋǚǁ ǋǛƕǂƖǚǁǂ السادƧ:

".. فالجمعية ǃصبحƘ تمǃǚǁ جزƇ مهم وǃساسي في الحياة العامǚŮة وǃƗǍيǚŮǀǁ ǃساŸ المجتمƔ المدني الƘǍ في الحاياة وفي الواقƔ ƗǍو الشريان الرئيسي للحياة السياسية فǚŮي المجتمعاƘ التي تتميز بالديماراطية ƘǍƘǍ ǀǀǁ فƗǍǀǁ الإƗǍتمام بالحياة الجمعويǚŮة يمǃǚǁ ǃحǚŮد الاƗǍتماماƘ الرئيسية بالنسبة لي وǃستطيƔ ǃƗǍǀǁ ǃقول لكم بǃنني مديǀǁ للحركǚŮة الجمعويǚŮة

بكل ﺃنواعها وقد ساعدوني كثيرا من ﺃجل الوصول ﺇلى السلطة والفوز بالإنتPاباK فقد

قبل الا ﺃقود المعركة السياسية وﺃنشط في الحزǄ كنK ءƯù وƢƻù Σ للعديùد من

الجمعياK سواC ﺃالفية ﺃو رياƯية وشاركK في تسيير ljŖNj الجمعياK وŖNj ما سمƠ لي

لاكتساǄ Pبرة واحتكاا من ǇƢ قطاع واسǇ من الﺃفراد على اPƬǛƾ ƻ انتماCاتهم وطباùاتهم

وŖNj ساعدني كثيرا في نشاط السياسي Pاصة عند الترشƠ ǛƬ الحزǄ يبحث عن افراد

ﺃكفاC ومPلصين ولكن يجǄ ﺃن يكونوا معروفين عند الجمهور وﺃنا ﺃعتبر نفسي ﺃننùي

من ǇƢŀ فمن PƦǛل الحركة الجمعوية ﺃصبحK معروƻ عند االاصي والداني".

ƪƫǂŭالسا: ƧǀƬǇȋا ƨǳƢƷ ǂǯǀǳا ƧǂǯƢǇا الس!

"ǓPK التي ﺃمامﺃ منااƨǴ من الطراز الﺃول ﺃنا من الﺃƯءƯùCا المؤسسين لﺃحƾùد

ﺃكبر الجمعياK المدنية المتمثلة في جمعية الارشاد والإصǑƜ الوطنية وقبل ŖNj قمùK

ﺃنا ومجموعة من ﺃPǓواK بتﺃسيƩ الجمعية النسوية وŖNj يعني اني ليسK ابنK البارحة

في الحركة والنشاط وﺇنما وجودȆ في الساحة قديم وقبل ŖNj قمK ﺃنشط في المسùاجد

والمدارƩ القرﺃنية ومارسنا النشاط حتى في السر ǫƢ الحركة الجمعوية في الحياة ǾNj ي

دعامة ﺃساسية فǿȆ سياسي ﺃو حزǄ لا يمكنƢ ﺃن ينجƠ وǀƢ يستطيع النùا Σ بƾùون ﺃن

يكون لديŖ NJ Ǖراع داPل الحركة الجمعوية وفي الحياة التنافƩ ƨ الحياتي بين الﺃحزاǄ

والسياسيين ǾNj و مبدني ﺃساسا على السيطرة على الحركة الجمعوية ونستطيǞ ﺃن ناùول

ﺃنNJ من استطاع ﺃن يتحكم في الحركة الجمعوية يكون بمادورƢ الفوز فùي الإنتPاباùK

والوصول ﺇلى السلطة ﻷنها الﺃداة الﺃكثر مجاعة للتعبئة الشعبية".

ƪƫǂŭا ƨǠƥاǂǳا: ǾƬǼŭا ƨǳƢƷ ƨǟƢǸŪا ƨǼȀǷ

"ﺃنK تعرƻ بلي في عهد الحزǄ الواحد كنا ننشط في السر منùŖ PǛùل بعùƯ

الجمعياK مƯ ﺃنا كنK ﺃنشط في الجمعياK النسوية وبعد ما سمحK لنا الدولة بانشùاC

الﺃحزاPǄ رجنا للاƯوC وقدمنا نفسنا للشعǄ من PƦǛل الحزǄ ولكنùƢ بعƾùد الﺃزمùة

والإرǄƢNj في الحياة العمل السياسي تراجǞ وﺃصبحنا ﺃنPافوا السياسة يعني الجزائريين

Ǘير ﺃناولوا السياسة يربطها بالإرǄƢNj وعلى ŖNj كان ﺃمامنا الحƾùل الواحƾùد وŖNjو

الجمعياƘ فكل حزƔ ولا عندوا مجموعة مǐ الجمعياƘ اǿلي كǻǿلƿ وروابǖƜǻم وكǻانوا يƿدموا اǿمعاǱǻ كي يسحاهم".

تǿرǻǾƿǿ اǿلƿǻǴǻǿƿǻƾ اǿلƿǼǻƿǻƿ:

"تعلموǐ جيدا بǐǻنا في عهد الحزƔ الواحد كنا ننشط في السرية مǐ Ƥهǻǻل بعƪ الجمعياƘ فǐǻنا مǻǻƙ كنƘ اǿنشط في الجمعية النسوية ولما تغير الوƮƪ وسǻمƠ بانشاǻلƇ اǾǿحزاƔ السياسية Ƥرجنا Ǿلى العالم وقدمنا اǿنفسنا مǐ Ƥǻǻل الحزƔ. ولكǐǿ بعد اǾǿزمة والإرǿǻǻƔ تراجƴ العمل السياسي واǿصبحنا Ɲ ǄǿǻƤ اǿعني الجزائرييǐ مǐ السياسة واǿصبƠ ǿǻǻنا اا ربط بيǐ السياسة والإرǿǻǻƔ واǿمام اǿǻǻ الوƮƪ كاǐǿ الحل الوحيد ǿǻǻو الجمعيƘǿǻǻ فكل حزƔ اǿصبƠ لديǿǻ مجموعة مǐ الجمعياƘ مرتبطة بǿ ويتم تعبئتها اǿǻǾاǿƇ الإنتƤاباƘ".

2- الشرعǾǻƿ Ʀǿع ƿساƧ اǿلƿراودƔ السǾǻاسǾǻƿ

تعتمد المراودة السياسية على راسمال اجتماعي اǿساسǿǻ الاحترام الاجتماعي اǿǻǿǻ يǐǿتي حسƔ المبحوǿǻǐ مǐ عامليǐ اǿساسييǐ و ǿǻما:

- المكانة الاجتماعية.
- الوجاǿǻة والسمعة الاجتماعية.

يعرƧ الانتربولوجي "**رالف لǾǿǻتوǿǻ**" المكانة الاجتماعيǻǿة باعتبارǿǻǻǿ "مجمǻوع الحاوǻƿ والواجباƘ المرتبطة بالوƮعية الاجتماعية"(1).

يعتبر مفهوم "المكانة الاجتماعية" Ǿطار تحليلي يسمƠ بتوƮيƠ و فهم العديد مǐǻ اǾǿسئلة المرتبطة بالبعد الديني اǿو الاقتصاǻادǿ و كǻǿǻ اǾǿسǻئلة المرتبطǻة بالسǻلوǻا السياسي(2).

تعود مƤتاƧ ǾستعمالاƘ مفهوم المكانة في علم الاجتماع المعاصر مǐ اǿجل فهǻم سلوǻا انساǐ عالم الإجتماع "ǾǿǾǿƧ ƳǾǿǿر".

(1) *ETIENNE (JEAN)et AUTRES.* ***OP.cit***. *P272*
(2) ***Ibid***. *p 269.*

ويشير مفهوم المكانة في نظر فيبر إلى اختلاف مواقع الفئات الاجتماعية ومراتبها من حيث ما يسميه الاحترام الاجتماعي أو الوجاهة في عيون الآخرين[1].

ويميز "ماكس فيبر" بين محتويين لمفهوم المكانة بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات المدنية ففي المجتمعات التقليدية كانت المكانة تستمد من معرفة الشخص من خلال تفاعلات متعددة مباشرة معه في سياقات مختلفة على مر السنين.

أما في المجتمعات المدنية فإن تغير الأمور فأصبح من غير الممكن استخدام مثل هذه الصفة على شخص ما بسبب النمو المتسارع والمعاد للمجتمعات الحديثة ومن هنا كما يرى فيبر أصبحت هذه الصفة تطلق على الناس بناء على أسلوب الحياة التي يعيشونها كما برزت علامات و مؤشرات و رموز عديدة في تحديد مكانة فئة من الناس في عيون الآخرين مثل المسكن و الملبس و أسلوب الحديث والوضع المهني وأصبح الناس الذين يحتلون مكانة واحدة في المجتمع يشكلون جماعة تلوح عليها معالم الهوية الواحدة.

إن نظرة ماكس فيبر للمكانة لا تعتمد على التاسيم الطبيعي بحيث تختزل في هذه الأخيرة بل إنه يرى أن المكانة قد تتغير بمعزل عن الأوضاع الطبيعية "صحيح أن امتلاك الثروة قد يضفي على المرء مكانة عالية في العادة غير أن ثمة استثناءات عديدة على هذا الوضع[2].

و انطلاقا من هذا يصور لنا فيبر بعض هذه الحالات الاستثنائية " إن كثيرا من الناس قد يتمتعون بمكانة عالية في مجتمعاتهم حتى بعد فقدان ثرواتهم أو زوالها كما أن جماعات أخرى قد تكتسب لهذه المكانة العالية بسبب ما لديها من علم أو ثقافة أو أداء مهني متميز من دون أن يرتكز وضعهم العام على أسس مادية أو وظيفية[3].

---

(1) أنتوني غدنز. **علم الاجتماع**. ترجمة فايز الصياغ. المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2005. ص 349.

(2) **المرجع نفسه**. ص 349.

(3) **المرجع نفسه**. ص 349.

وفي النهاية يمكنLJ ماهوم المكانة يثير عند فيبر إلى ما "يتمتع بهǸ الافراد او الجماعاǨ مLJ تادير او وجاǇǊة و شرǅ في المجتمع"[1].

وسوǅ نتطرǂ إلى عرǑ مجموع المااطع التي تؤكد على المكانة الاجتماعيǊة باعتبارǉا مصدر لتفسير الصعود السياسي.

المااطع الخاصة: بالانتماب للتجمع الوطني الديمقراطي

« Je vous ai dit auparavant que le monde politique n'était pas une préoccupation principale au début. Je suis un homme connu dans ma ville et j'ai réussi dans mes études et après dans ma carrière professionnelle. J'ai émergé dans la profession libérale lorsque les gens sont venus me voir pour me proposer de faire une expérience et une carrière politique. Les gens du parti RND, j'ai hésité au début et je leur ai demandé pourquoi moi ? "

ترجمة المااطع الخاصة:

"لاد سبǂ وانLJ قلǨ لكم بانLJ السياسة لم تكنLJ احدى اǉتماماتǊ الاساسية انǊا رجل معروǅ في الوسط الǊذǊ اعيǂ فيǊه بنجاحي في التعليم بصفة عامة وبعدǉا فتنساLJ ناجǑ في حياتǊ الإجتماعية حيث سبǂ وانLJ قلǨ لكم بانني اعمل في اطار المهنLJ الحرة ولما جاءوني انا لرؤيتي واقترحوا عليا انLJ ادخل إلى السياسة افراد التجمع الوطني الديماراطي طبعا ترددǨ في البداية وقلǨ لهم لماذا انا"

التحليل

يظهر مLJ خلال الماطع قيǑLJ اساسيتيLJ وǉما محاولة ǉذا المنتج ابراز خصائصه الشعبية المكتسبة سواء مLJ خلال التعليم او النشاط المهني مLJ جهة والثانية وǉي انه اساس معروǅ ومشهور في الوسط الذǊ يعيǂ فيه لهذا المكتسباǨ.

تابع المااطع الخاصة

"Je leur ai demandé pourquoi moi ? et c'est une question très importante pour moi et pour mon avenir politique dans le parti. Après une large discussion sur l'actualité politique et l'état où il se trouvait ce pays et les solutions de cette crise, on est arrivé à un point commun, la première des

---

(1) المرجع نفسه. ص 368.

choses et le premier devoir c'est rendre l'espoir une jeune et à la population générale, comment ? c'est à travers l'émergence et d'une élite compétente intègre et plus que ça noble, comme par son histoire propre et que les gens lui font confiance et il s n'ont dit c'est pour ça qu'on est venu vous voir''.

ترhuDžW ﻟUbšDŽ ﺍﻟﺘﺎﺳU:

"لاد سǟلتهم لماIŖ ﺍﻟﻨﺎÞ ǸĳǪ سǟال مهم جدا بالنسبة لي وبالنسبة للمستابلي السياسUي في اطار الحزǙ وبعد ناا ţ طويل حول الوƳƲ السياسي والوƳƲ اĪŖ توجUد فيUǸ البŬد ومااǸية الحلول الممكنة للÞروW مǈا الĀزمة توصلنا ǫلى ناطة مشتركة وǈUي Ǉǈǋǋǋǈǈǋǋ

تر ǁƿǆƿh ǇǆƾƋƅǀ التاسǀ

"الحاياة لم ǀǅǀǃ قلƾ ǀƺƹاƾ الانتǀƔƐƘ ǀƴنني ǀاعƿ ǀرƿ ƻ ǀنا ǀƿǃǃ ǀƿǀ ǀوǀاعƿ ǀرƿ ƻ قيمتǀǀي الاجتماعية ǀنا ابǃǀ عائلة معروفة جدا في مدينة بوفاريƋƋ وǀǆǀي متجǀدرة وǀǆƿƺƗǀ ǀƿǃǃ الجانبيǀǀ ǀƿǀ ǀناحية الǀǀ ƴ وǀǀام كما ǀننا نحǃǀ شرفاƴ اجداǀ ǀ كانوا مرابطيǃǀ ǀونǀ Ɗ تعرƻ ماƗǀ يعني شرفاƴ ومرابطيǃǀ يعني ǀǃǀ عائلتي ǃǀƿ ǀƳبة المجتمǃǃǀǀ ƴǀ لما يسǀǀ ǃǀ الناƩ ǃǀ م ǀƺǀ المترشحيǀǃǀ في ǀƴحزاǀ ياولوا ǀƿǃƿ قال ǀǀƿ وǀƿ ƿǃǀƗƐǀ قال ǀƿ ǀǀ ǀƗǀ الفǀǀ ǀƿǃǃƿƔ وǀǀ ǀƿǃƿƔ وǀƿ ƗƺƿƗ وǀƿ حسمƊ المسǀلة بالنسبة للي ولم ǀجد صعوبة في الانتǀƐƐƘƊ لهǀƗǀ الǀشياƴ وليƩ بالǀمر الǀǀǀ ǀƿƐǀ ǀǀƿ الحزǀ كاǃǀ جديد وبǀǀ ǀلنا فاز الحزǀ".

ǀƘƾƅǀƿ ǇǀǅƓǁ: عǀƀƿ Ǉƾ ǆƋƿƓ ǀƾǆǁƿǆƾ السǁ!

"في الواǀǀ ǀƴ ǀنا مǀƴ ǀطرة ǀƿǃ ǀعبر لكم بطرياتيǀǃ ǀو يمكǀǃ انني ناǀول نحǀǀ ǀǀƿǃǃ ǀمǀام مسǀلتيǃǀ ǀƿǀƗ ǀنǀارنا ǀǀلى نتائǀ الإنتǀƐƐƘƊ في ولاية البليدة وǀƔاصة نتائǀ الحركǀ ǀǀƿ ǀǀة فǀتنهǀǀ ǀيير مرǀية وكانƊ صدمة بالنسبة لنا ǀنتم تعلموǃǀ ǃǀƿ البليدة ǀǆي ولاية (الشيƿǀ) بالتالي الǀمر نوعا ما حساƩ فنتائǀ الإنتǀƐƐƘƊ تشير ǀǀلى ǃǀƿ الحركة ǀƘǀƊ ستة مااعǀد ǀǃǃƿǀ ǀصل تسعة وǀƔمسيǃǀ ǀǀƿ و ǀƘǀƔƾ رǀم ǃǀƿ الانتǀƐƐƘƊ كاǃǀ فيهǃǀ ǀƿǃ تزويǀر ونسǀتطيǀ ǀǀƿ ǃǀƿ نتحدث عǃǀ ǀƿǃƗǀ التزوير فيما بعد. ǀما بالنسبة لي فهو فوز وانتصار بǀǀ شاا ويرجǀ ǀƿǃƗǀ الفوز ǀǀلى عدة عوامل ǀǆمها انني ابنƊ المدينة وǀنا ما ǀريد ǃǀƿ ǀتكلم بالجهوية ولكǃǀǀ ǀƗƿǃǀ الحاياة ǀنا اعتبر ǃǀƿ ǀحد العوامل الǀساسية لفوزǀ في الانتǀƐƐƘƊ ǀƿ و راجǀƿǀ ǀلى مكانتي الإجتماعية في الوسط البليدǀ نǀارا ǀƴصولي الإجتماعية والجغرافية وكƾƗǀ نǀارا لمهنتي في ميداǃǀ التربية ǀƴكǀر مǃǀ ƔمسةوǀǀǃǀƗ سنة ففي الحاياة ǀنا لم ǀتƔǀو ƻ ǀبǀدا مǃǀ الانتǀƐƐƘƊ ولما اقترحوني واكدو عليا Ɣوǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀǀ المعركة مǃǀ ǀجل ǃǀƿ تتبǀƊ الحركة ǃǀƿ لديها اطاراƊ نسوية كƻƴǀ ومƔǀلصة وقادرة على تحمل المسǀولية ويمكǀǃ ǀǃǀƿ ǃǀƿ تمǀǀ المجتمǀ ƴحسǃǀ تمǀيل ǀƿǃƗǀ اسمǀ لنفسي ǀǃǀƿ ǀقول دوǀǃ ǃǀƿ ǀزكيها على الحركة ǃǀƿ ربما الفوز بهǀƗǀ الماعد لا يعود ǀǀلى الحركة وǀǀنما يعود مǀǃ شƔصية المترشحيǀǃ ومكǀانتهم

في مدينة البليدة ولا ابوθ لكم سرا لما اقول لكم اني قد عملƘ تاريبƖù عشƖùري LJ سƖùنة كمرشدة ǕPƘlوا في مساجد وفي البيوƘ وƖŖNj ما جعل الناΣ تƖɬ بي.

ويƲهر مLJ ƤǓل ƖjŖNj الماƔطل LJD الوجاƺƖNjة والسمعة الاجتماعية" مهم كسم المنافسة السياسية المحلية و بالتالي الصعود السياسي و يوƵƠ ƖŖNj الماƔطل الترابط المباشر عند بعƲ المبحوƺيLJ بيLJ الساطة المحلية و الوجاƺƖNjة الاجتماعية.

LJƍ الوجاƺƖNjة الاجتماعية تحمل ابعادا سوسيولوجية مهمة جƖùدا للفهƖùم ديناميكيƖùة المجتمعاƘ المحلية حيث نجد ارتباط وƺيƞ بيLJ الوجاƺƖNjة الاجتماعية والبنƖùى التاليديƖùة لتنƲيم النشاط الاجتماعي على مستوă رقعة جغرافية محدودة.

سوسيولوجيا الوجيƝƖNj وƖŖJƖ الانساLJ ĭŖƖ يكتسƔ في مكاƖJ LJ جغرافي معيLJ شهرة تكسبƝ ساطة رمزية و تمنحƝ مكانة Pاصة و الوجيƝ يƠƖ Nj وPشƖNj صية تتميز بالانتماƇ الجغرافي العميƞ و الممتد و المتجŖر في ƖNjيئة معينة و ƖNjو شPصية محترمة في الوسط الاجتماعي ĭŖƖ تتواجد فيƝ و تتƓسΣ الوجاƺƖNjة ƍƠƖافة ƍلى ما سبƞ على السمو والرفعة الاجتماعية للوجيƝ ماارنة بالƖفراد اǕPريLJ.

ţ ɑǂǅž

حاولنا في lRNj الفصل ابراز جانɣ مهم لفهم مسارKl الشرعنة السياسية والمتمʼnل في طرɖ الصعود السياسي على اعتبار LJÐ كل طريɥة مLJ طرɖ الصɑعود السياسɑي يصاحبها نموɌ lWR f lP للشرعنة.

ومLJ ǰNjÐم الاستنتاجاKl في lRNj المجال ǰNjي LJÐ المنافسة السياسɑية المحليɑة تبدǻ وتحسم داPlليا مLJ ŮǓP ل اللعبة السياسية داPlل المƻسسة الحزبية ǻǺلŮǓ عمليɑة اعɑداد الɥوائم. وlRNj ما يجعلنا نستنتNj LJÐ الإنتPابKl (الاقتراع العام) ونƮرا لطبيعɑة النƮɑام الإنتPابي المتبɣ في الجزائر لا تعطي فرصة التاɔير على مLJ يصعد ǻلى السلطة وǻنما يعطي ǻمكانية تاɔير العدد lRǐ سوƻ يصعد ǻلى السلطة مLJ كل قائمة انتPابية.

ومدام العملية تحسم داPlل الحزɣ فاد رǻينا LJÐ كل مترشǾ يتبɣ استراتيجية للفوز بالمراكز الǓولى في الɥائمة. وljRNj الاستراتيجية تعتمد على تواƻر شبكة دعم سياسɑي LJNjŶKlR اتجاɥ: فهنا ɥ مLJ يتجǻ ǐ Ǖه نحو الɥاعدة ǐ البحث عLJ الɑدعم السياسɑي المحلɑي ǓLJNjو وNjنا ɥ مLJ يتجǻ ǐ Ǖه نحو الɥيادة ǐ البحث عLJ الدعم السياسي المركزǐ .

كما توصلنا مLJ ŮǓP ل الدراسة الميدانية ومɥاطعتها مɣ الدراسة النƮرية ǻلɑى LJÐ الصعود السياسي المحلي يصاحبǕه نموɌجياLJ بالشرعنة السياسية: فƎlR كنا ǻمام صɑعود سياسي مبني على الإيرادية السياسية فƎLJ عملية الشرعنة تعتمد على الحركية السياسية والنƮام السياسي باعتبارɥا رǻ Σ مال يمكنǕه استʼnمارɥا في الإنتPابKlǓ ما ǻlR كنا ǻlɑن ǻمɑام صعود سياسي مبني على المراودة السياسية فƎLJ عملية الشرعنة تعتمد على الوجاljNjɑة الإجتماعية باعتبارNjɥ رǻ Σ مال اجتماعي قابل لǓɑستʼnمار في الانتPابKl.

ƋŽŮŝƫ Ɵ ŽűŤƫ الدراسة ŽƸŶƫŹƍ

حاولنا مLJ ŴŬŽ الدراسة الميدانية ƛعادة بناƅ التجربة الفردية للصعود السياسŭي مLJ Ɔجل محاولة فهم مسارا Ʃ الشرعنة السياسية التي تنتƲ عنƎŭ لƄدƊ النŶبŭة علŭى المستوƊ المحليƓ انطŬŹقا مLJ LJƆ الشرعنة ƍƷي عملية بناƅ مLJ ŴŬŽŭ عناصŭر التيŭƦة لتبرير واƁƳ موƮŭوعي وƍƷي نتيجة تفاعل مجموعة عناصر Ʒير متجانسة وتجمƳ بيŭنLJ التصور والفعل.

لاد استعملنا لƙقترا Ƴ مLJ ƍƦƷ الموƮوع المالبلة كƉداة للبحث لما لها مLJ انسŭجام وتوافƀ وطبيعة البحوث الكيفية التي تهدƻ ƛلى ƛعادة بناƅ الواƁƳ الإجتماعي مLJ ŴŬŽŭ ƛبراƅƦ العناصر الƗكƛر دلالة وƍƷي -Ɨ ƅ الدراسة الكيفية- تسمƠ بŭالربط بيŭنLJ مستوƊ التصور والفعل مLJ ŴŬŽ التمƛل الإجتماعي للƔاƍرة المدروسة.

تمكنا مLJ ŴŬŽ تحليل ودراسة مƮتلƻ الƪطاباƩ المنتجة مLJ طرƻ المبحوƛيŭLJ ومالطعتها مƳ مƮتلƻ الالاƩ النƔرية مLJ تصنيƻ وتبويƔ الدراسة في فصليLJ:

تناولنا في الفصل الƗول تمƛŭŬ السياسي لدƊ النƪبة السياسية المحلية مLJ ŴŬŽŭ معالجة ƛŭŬƛة ƆبعاƉ Ɔساسية وƍƷي: عالنة الترشƠ وفي ƍƦƷا المجال تم توƮيƠ بناƅƍ علŭى الƪطاباƩ المنتجة ƅƆ عالنة الترشƠ تعتمد على مجموعة عناصر Ɔولا: التصور السببي للترشƠ وƍƷنا Ɣهر مLJ ŴŬŽ تحليل ƅƆ ƍƷنالا عدة Ɔسبا Ʒ تشكل دواƁƳ لممارسة السياسة وƍƷي:

- الƗحداث السياسية والإجتماعية التي عرفها المجتمƳŭ وƍƷنا رƆينŭا كيƻ ŭƅ ƅƆ الƗحداث السياسية ƍƷي التي كانƩ وراƅ الإƍƷتمام بالشƉLJ العام.

- طبيعة النشاط المهني باعتبارƍا داƁƳ وƪلفية في الدƪول ƛلى عالم السياسة وقد توصلنا في ƍƦƷا ƅƆ ƍƷنالا ƛلى الناطة ارتباط بيLJ ممارسة السياسŭة وطبيعŭة النشŭاط المهني.

لاحظنا من خلال هذا تأثير وظيفة التعليم على تشكل الوعي السياسي. ويمكننا هنا الإشارة إلى أن وظيفة التعليم تمثل النسبة الثانية للنشاط المهني لمجموع المنتخبين في المجلس الشعبي الولائي[1].

- دور الإرث النضالي للعائلة كأداة للمنافسة واتضح لنا من خلال هذا أن الأداة نوع من الاستمرارية لتأثير ثورة التحرير وما يعرف بالشرعية الثورية على ممارسات السياسية الحالية.

- وأخيرا وضحنا أن هذا أداة حزب وهو معارضة السلطة القائمة كمبرر للدخول في المنافسة السياسية.

ثانيا: أن عملية العقلنة تحمل في طياتها مضامين إيديولوجية وردينا أنها ذات تأثيرات تصب في ثلاث عناوين تحرك الفعل السياسي في مجتمعاتنا العربية والإسلامية حسب "برهان غليون" وهي:

- الإسلام.
- العروبة والقومية.
- الحضارة الغربية.

أما البعد الثاني للتمثل السياسي فهو الصورة الإجتماعية للسلطة حيث ظهر لنا من خلال هذا أن ثلاث صور رئيسية تشكل عناصر للمخيال السياسي للنخبة المحلية وهي:

- السلطة –التغيير: وهنا تتجسد فكرة السلطة في الرغبة في تغيير الأشياء ويأخذ هذا التغيير شكلين أساسيين وهما: تغيير طرق التسيير في المجلس المنتخب والثاني تغيير الوضع الإجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

([1]) أنظر الجدول رقم (03) في الملحق.

- السلطة- الPدمة: ljRNj الصورة للسلطة مرتبطة بتاديم Pدماƙ ĭĐ LJĐ المنتPùɣ يرة الǍ LJ ممارسة السياسة والسعي وراĈ الوصول ؤلى الحكم مبني على الرƸبة في تاديم الPدماƙ LJPŬريLJ. واتƠƱ لنا مLJ PŬŭل تحليل LJĐ المعنييLJ بالPدماƙ NjƬم المنPرطùوLJ والمناƱƖوLJ في صفوƵ الحزɣ. وljRNj ما يوحي بتùدعيم فكùرة الزبونيùة السياسùية الƘƲƖNjرة تحتاƜ ؤلى تحليل ودراسة معماة في المستابل.

الصورة الPŪيرة التي استPلصناNjƖ مLJ PŬŭل التحليل Njùي السùƖطة –التكليùƵ :
وتعني LJĐ الاNjتمام بالشƋLJ السياسي راجɣ ؤلى الشعور بالمسƍولية وقد رƖيناƖù بالنسùبة للƟحزاɣ Kƙ الإتجاljƖù الإتجاljƖ الإسǕمي ترǍ Ɩنها مسƍولية ƖمامƳ Ÿ واƟحزاɣ Kƙ الوطني تعتبر نفسها مسƍولة Ɩمام التاريƹ وƖما اƟحزاɣ Kƙ النزعة الديماراطية فƎنها تشعر بالمسƍولية Ɩمام الشعɣ.

البعد الƘالث للتمƘل السياسي لدǍ النPبة المحلية يتمƘل في رNjاناKƙ المنافسة حيùث حاولنا في ljRNj الشƋLJ LJĐ ناترɣ مLJ صورة المنافسة السياسية عند المنتPɣ بمعنى على ماljƙ تتم المنافسة ومƖNjي رNjاناتهاÞ ومLJ PŬŭل التحليل توصلنا ؤلى تصùنيƵ لرNjاناƖùKƙ المنافسة المتمƘل في نوعيLJ وNjما: تصور يعتبر LJĐ المنافسة مبنية على رNjùƖLJ محلùي وNjي Kƙ بعد اجتماعي ĭĐ LJĐ المنافسة يغلɣ عليها الواƋɣ المرتبط بالمنطاة التي تùتم التنافƩ بها بالتالي فالPطاɣ والصراع لا يكوLJ على الPياراKƙ السياسية بادر ما يكوLJ على المشاريɣ التنموية.

وƖما التصور الƘاني فهو بالعكƩ يعتبر المنافسة السياسية المحلية جزĈ لا يتجزùĈ مLJ المنافسة السياسية الوطنية ĭĐ Njي Kƙ رNjاناKƙ وطنية وƖبعاد سياسùية تتبنùɣ مLJù الPياراKƙ الكبرǍ ولا تƋPƦ بعيLJ الاعتبار الPصوصياKƙ المحلية.

Ɩما فيما يPƒ الفصل السادƩ والƦĭ عالجنا فيƝ الصùعود السياسùي المحلùي ومساراKƙ الشرعنة المرافاة NJ فاد توصلنا فيƝ ؤلى LJĐ الصعود السياسي يعتمد ƖساسƖù على المنافسة الداPلية في الحزɣ وLJĐ ljRNj الPŪيرة تحسم مLJ PŬŭل ƘŭƑث عوامل:

شبكة العƆقاƩ الإجتماعية للمترشƶ والتي تمتد ǺǷ الشبكة البسيطة التƓي تعتمƓد على العƆقاƩ العائلية Żلى العƆقاƩ الإجتماعية ƨǳƢ البعد المهني.

العامل الƯاني في حسم المنافسة الداƻلية Ǿǳو شبكة الدعم السياسي وǿي تناسم Żلى نوعيǺ: منها ما يعتمد على القاعدة المحلية المتمƯلة في Ɲجهزة الحزƣ وƝجهƓزة الإدارة المحلية على اعتبار ǺǷ التزكية المحلية ǿي الƮماǺ للفوز بالترشƶ باسم الحزƣ ولعƣ اƗدوار اƗولى.

وǿناƿ ما يعتمد استراتيجة مغايرة ومعاكسة في الاتجƓاǽ حيƓث يعتمƓد علƓى العƆقاƩ المركزية تصل Żلى حد تدƻل رئيƧ الحزƣ وتدƻل الجهاز المركزƒ ما Ɲجل تزكية المترشƶ والفوز بالمنافسة الداƻلية ويعتبر Ɲصحاƣ ǀǿا المنحى ǺǷ القرار اƗƻير يرجƴ Żلى الجهاز المركزƒ وبالتالي يجƣ العمل على انشاƅ وتقوية شبكة دعم وطنية.

كما Ɲننا عالجنا في ǀǿا الفصل مساراƩ الشرعنة عند النƼبƓة السياسƓية وقƓد استƻلصنا ǺǷ ƻƆل الدراسة ǺǷ ǿناƿ مساريǺ نموǀجيǺ لشرعنة الصƓعود السياسƓي المحلي وǿما: شرعنة على Ɲساƽ المراودة السياسيةƩ وفي ǀǿا المسار نجد ǺǷ المنتƻƣ يرجƴ سبƣ فوزǽ وصعودǽ Żلى سدة الحكم Żلى عناصر وعوامل مرتبطƓة بممتلكاتƓǾ الشƻصية والعائلية التي عنوانها "الوجاǿة الاجتماعية" حيث تعتبر ǽǀǿ الوجاǿƓة Żرث ينتقل عبر اƗجيال في منطقة جغرافية معينة ولا تنشƘ Ɲصƚ ǺǷ النشاط السياسي وŻنما يرجƴ Ɲصل تكونها Żلى عوامل اجتماعية.

ǽǀǿ الوجاǿة الاجتماعية تتحول في لحƵة الدƻول Żلى السياسة المبني على طلƓƣ الحزƣ مصدرا لشرعنة الصعود السياسي. وƻلاصة ǀǿا المسار ǿƓو اعتمƓادǽ علƓى عناصر ليسƪ مرتبطة بƨǳƢ السلطة.

وǿناƿ مسار Ưاني للشرعنة وǿو الǀƒ ينتقل عǺ الطريقة الƯانية للصعود السياسي المبنية على "الإيرادية السياسية" وǿنا نجد ǺǷ المنتƻƣ يوƲƛ لتبرير فوزǽ ǺǷ ƻƆل رصيدǽ الشƻصي الǀƒ اكتسبǾ وراكمǾ ǺǷ ƻƆل النشاط النƶالي في الحزƣ وما يعرƱ بالحركية السياسيةƩ ولا يعتمد على اƗبعاد الإجتماعية والعائلية. وتوصƓلنا فƓي ǽǀǿ

المجال ǇǄ النموǕǟ المثالي للنƅال السياسي على اǓول على مستوă البحث Ǌو الحركة الجمعوية مما يجعلنا نوصي ونلفƘ الإنتباƋ إلى ƨرورة الإǋتمام بهǟƋ الƅǋرة وǋƌي دور الحركة الجمعوية في عملية الصعود السياسي بشكل مستال ومعمƀ. ǋǟا النشƌاط النƅالي في الحزƔ وƤارǕǕ الحزƔ يشكل بالنسبة لهǟا المسار الدعامة اǓساسية لتبرير اǓحاية في الصعود السياسي.

وفي النهاية نشير إلى Ƌننا رƷم محاولتنا للتمييز وابراز نمǟجة لمسارƘا الشرعنة السياسية الناتجة عǇ الصعود السياسي للنƤبة المحلية إلا ǇǄ ǋǟا لا يعني Ƌننا قد ƋلممنƌƗا لكل عناصر المومƨوع بل على العكƩ فǇƎ نتائƲ الدراسة ماǋية إلا اكتشاƦ Ƌولي لواƽƔ سسيولوجي مهم لفهم السياسي في مجتمعناƋ وǋي لا تابل التعميم ولكنها تمƊل ƋسƌƗ ƩلƌƑ لفرƨياƘ ودراساƘ جديدة تعالƲ مستوياƘ ومساراƘ ƋƤرă لشرعنة الفعل السياسي في المجتمƔ وتفتƟ Ƌفاƀ Ƌمام تشكل معرفة سسيولوجية للحاƌل السياسƌي فƌي المجتمƌƔ الجزائرƒ.

الخاتمة

من خلال الدراسة النظرية والميدانية لسيرورة إجتماعية المتمثلة في مسار الشرعنة السياسية الناتجة عن الصعود السياسي للنخبة المحلية فقد تجلت بعض الحالات الهامة: تتمثل أولا في الإهتمام بالأنتربولوجيا السياسية لمجتمع الجزائري كمرحلة أولى لفهم تمثلات وتصورات السياسي على مستوى الفعل الثقافي والرمزي من سسيولوجيا تعكس الواقع الإجتماعي، والابتعاد عن التحاليلات والدراسات الماكرو–سسيولوجية التي تعتمد على اشكاليات وفرضيات تتعدى وتتجاهل الفاعلين وتصورات الظاهرة السياسية في علاقة خطية وميكانيكية.

لقد توصلنا أيضا إلى أن عملية الشرعنة السياسية تكشف عن موقع المجتمع من مكونات الحال السياسي (الدولة، الحزب، الديمقراطية) باعتبارها الآلية التي تتم من خلالها المنافسة السياسية.

كما لاحظنا أن هناك أهمية كبيرة لمستوى التصور من خلال التمثل الإجتماعي للسلطة السياسية من اجل فهم الواقع الإجتماعي المصاحب لعملية الشرعنة. وهنا تبرز أهمية سسيولوجية السلطة كمدخل لفهم الصور الإجتماعية للسياسي الموجودة في المجتمع.

وفي الأخير تبين لنا أهمية دراسة مسار الشرعنة السياسية المرتبطة بالصعود السياسي للنخبة المحلية نظرا للتحولات العميقة والفجائية التي يشهدها المجتمع الجزائري وخاصة على مستوى الممارسة السياسية، فالإنتقال إلى الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية ومن الشرعية التاريخية إلى الشرعية السياسية والتخلي عن الإشتراكية وتبني الليبرالية على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي يشكل واقعا جديدا يتطلب فهما جديدا لممارسات جديدة.

قائمة المراجع

[illegible]

I- [illegible]

* [illegible]

أولاً: الكتب

01- أنتوني غدنز. **[illegible]**. ترجمة فايز الصياغ. المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2005.

02- سامية محمد جابر. **[illegible]**. دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

03- عبد الرحمان بن خلدون. **[illegible]**. بيروت، لبنان، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، 1997.

04- عبد الغني مغربي. الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون. (ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين). المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر، 1986.

05- محمد عاطف غيث. **[illegible]**. دار المعرفة الإجتماعية. مصر، الإسكندرية، 1989.

06- ميكايل تومسون. {وآخرون}. **[illegible]**. ترجمة علي سيد الصاوي. الكويت، سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 1997.

07- محمد علي الكردي. **[illegible]**. دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، 1992.

08- عمر خليل معن. **[illegible]**. الأردن، عمان، دار الشروق، 2004.

ثانياً: [illegible]

09- بودون (ريمون)، بوريكو (فرنسوا). **[illegible]**. (ت. سليم حداد). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1986.

* المراجع باللغة الفرنسية

أولا: الكتب

10 *DECOSTER (MICHEL)*. ***In troduction à Sociologie.*** *3eme edition, 2003*
11- DENYS (CUCHE). ***La notion de culture dans les sciences sociales****. Edition casbah, alger, 1998.*
12- *DURAND (JEAN , PIERRE). Weil ROBERT.* ***Sociologie contemporaine****. Paris, françe, edition vigot coll. 1993.*
13.GIDDENS (ANTONY) ***La contitution de la société.*** *Traduit par michel audet. Presse universetaire de France, 1987.*
14- *JURGEN (HABERMAS).* ***APRES MARX****. Edition fayard, françe, 1985*
15 *STRAUSS* (*ANSLEM*) . ***La trame de la négociation****.(sociologie qualitative et interactionnisme). Edt l'Harmattan, 1992.*
16- WEBER (MAX). ***Economie et société****. Edition plon, paris, françe, tome 1. 1971.*
17- *WRIGH (MILLS CHARLES) .****L'imagination sociologique****. Tr par clinquart pierre. Paris, françe, edition françois maspero, 1971.*

ثانيا: القواميس

18- ETIENNE (JEAN)et AUTRES. ***DICTIONNAIRE DE SOCIOLOGIE****. Edt HAATIER. Paris, 1997.*

*19- GRAWITZ (MADELINE).****L'exique des sciences sociales****.7eme édition dalloz, paris, 2000.*

II- المراجع باللغة العربية والكتب المترجمة إليها

* المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

20- بادي برتران. **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام.** (ترجمة نخلة قويم). المركز الثقافي العربي. الطبعة الأولى. بيروت لبنان. السنة.

21- بادي برتران. بيار بيرنبوم. **سوسيولوجيا الدولة.** (ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح). الطبعة الأولى. مركز الإنماء القومي. بيروت. دون سنة.

22- برهان غليون. "**نقد السياسة. الدولة والدين**". المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب. الطبعة الثالثة 2004.

23- طارق فتح الله خضر. **دور الأحزاب السياسية في نظم الحكم المعاصرة دراسة مقارنة.** دار نافع للطباعة والنشر القاهرة 1986.

24- توم بوتومور. **الصفوة والمجتمع.** ترجمة محمد الجوهري وآخرون. دار الجيل للطباعة، مصر، الطبعة الأولى 1972.

25- جان بيار كوت، جان بيار موني. **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة محمد هناد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985.

26- حسن صعب. **علم السياسة.** دار العلم للملايين، لبنان، بيروت، الطبعة الخامسة 1977.

27- كامل الهاشمي. **الأحزاب في الفكر السياسي الإسلامي.** دار [illegible] بدون سنة نشر.

28- سيمور مارتن ليبست. **رجل السياسة.** (تعريب المترجمين العرب بإشراف خيري حماد وشركائه). دار الآفاق الجديدة، بيروت 1959.

29- عبد العالي دبلة. **الدولة: رؤية سوسيولوجية.** دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2004.

30- عبد القادر جغلول. **تاريخ الجزائر الحديث. دراسة سوسيولوجية.** ترجمة فيصل عباس. الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر 1983.

31- محمد شلبي. **المنهجية في التحليل السياسي.** كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية. الجزائر. 1997. 30- موريس دوفرجيه. **الأحزاب السياسية.**

32- موريس ديفرجيه. **الأحزاب السياسية.** ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد. دار الجيل، بيروت. بدون سنة.

33- زمام نور الدين. **السلطة الحاكمة والنخب المحلية: دراسة في التنظيم السياسي والإداري للجزائر (1962 – 1998).** دار الكتاب العربي. الجزائر. 2002.

34- نبيلة عبد الحليم كامل. **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**. دار الفكر العربي. 1982.

ثانيا: الدراسات والبحوث

35- برهان غليون. "الدولة العربية الحديثة والشباب غياب التكوين التاريخي للأمة". في **مجلة العلوم الاجتماعية**. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت. المجلد 26. العدد 02. صيف 1998.

36- عمر دراس. "المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر". في **دفاتر المركز**. منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية رقم 2002/05.

*** المراجع باللغة الأجنبية**

أولا: الكتب

37- *ADDI (LAHOUARI).* ***L'algerie et la democratie****. Edition la decouverte, paris, françe, 1995.*

38 *ADDI LAHOUARI.* ***L'impasse du populisme****. Edition ENAL, alger, 1990.*

39 *ANSART (PRIERRE).* ***Les ideologies politiques*** *. françe, P.U.F. 1974.*

40- ARON RAYMOND. ***Etudes politique****, ed gallimard, France, 1972.*

41- ARON RAYMOND. ***Democratie et totalitarisme****. Gallimard, paris, 1965.*

42-BADI (BERTRAND). ***L'état importe : l'occidentalisation de l'ordre politique****. Ed fayard. 1992.*

43 *BAGUENARD (JACQUES).* ***L'univers Politique****. Françe, P U F. 1ere edition, 1978,*

44- -BEN SAADA MOHAMED (t). ***le régime politique algérien : de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle.*** *Enal ALGER. 1992.*

45- *BENAISSA (S.).* ***l'aide de l'Etat aux collectivites locales****. OPU. Alger. 1983.*

46-*BIRNBAUM PIERRE, CHAZEL FRANÇOIS.* ***Sociologie politique, textes*** *édition armand colin. France, paris, 1998.*

47- BOUSINO (GIOVANNI). ***Elites et elitisme****. Casbah édition, alger, 1998.*
48- BRAUD (PHILEPPE). ***Sociologie Politique (manuel).*** *Edition casbah, Alger, 2004.*
49- BURDEAU GEORGE. ***Traité de sciences politique****. Edt librairie generale de droit et de jurisprudence,Tome 1, vol II. 3edition, paris, 1980.*
*50- CAMAU (MICHEL).****Pouvoir et institutions au maghreb.*** *O.p.u 1983*
51-DAHL (ROBERT). ***L'analyse politique contemporaine****. .edt robert lafont. Paris 1973*
52- DAHMANI(AHMED). ***L'algérie à l'épreuve économie des reformes (1980-1997).*** *Paris, françe, ed l'arnathan, 1999.*
53-EASTON (DAVID). ***L'analyse du systeme politique****. Edition armond colin, paris, françe, 1974.*
54- GAXIE (DANIEL) et PATRICK (LEHINGUE). ***Enjeux Minicipaux*** *. Edition presses universitaires de françe, françe, 1984.*
55- LECA (JEAN) et VATIN JEAN (CLAUDE). ***L'algerie politique institutions et regime.*** *Edt presse de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 1975.*
56- LECOMTE (P) et DENNI (B). ***Sociologie du politique.*** *Presse umiversitaire de greneble. Sons annee édition.*
57- LECLERQUE (JEANNE, BECQUART). ***La democratie locale à l'Americainne****. Edt puf, paris, 1988.*
58- MEDHAR (SLIMAN). ***L'echec des systèmes politiques en Algerie****. Alger, ed chihab, 1999.*
59- MICHELS (ROBERT). ***Les partis politiques essai sur les tendances oligarchiqes des democraties****.edt flamarion, paris, 1971.*
60- OSTROGORSKI (M). ***La Démocratie Et Les Partis Politiques****. Edt seuil, paris, 1979.*
61- SARTORIE (GEOVANIE). ***Theorie de la démocratie****. Edition armond colin, paris, françe, 1973.*
62- SCHUMPETER (JOSEPHEF). ***Capitalisme Socialisme Et Démocratie****. (traduit par gaél fain). Edt payot, paris, 1974.*
63- PRELOT MARCEL. ***Sociologie politique****. Edt dalloz, France, 1973.*
64- VERGOPOOLES (k). ***L'état du le capitalisme périphériques****. Tiers monde, N°93, janvier- mars 1983.*

65- *WEBER (M). **le savant et le politique**. Edition ENAL, Alger, 1991.*

ǁŰŴǼǁ واǁ الدراساǁ :ǁŮǽǁk

*66- BALTA (PAUL). «Preblematique de democratisationt. In **L'Etat du maghreb**,(sous la directicon de camille et yves lacoste) edt le fenec, maroc, 1991.*

*67- GARÇON(JOSE). «La Vie Politique Algérienne bouleversements après 25 ans ». In **l'état du Maghreb.** (sous la directicon de camille et yves lacoste) edt le fenec, maroc, 1991.*

68- *ZOUAMIA (RACHID). «Remarques critiques sur les mutations des structures politiques de l'état en algérie». In **revue Algérienne. des sciences juridiques, économiques et politiques**, vol XXIII, N° 02, juin 1986. O.P.U.*

III- **ǁǽراǅǁ ǁǹǂǁ ǁǽǂǁ التارǲǁ السǁǁسǁ ǁǾǁǂǁ**

* **ǁǽراǅǁ ǁǽǂǁǁ ǁǽǂǁ**

وǁ: الكتب

96- ǂبو القاسم سعد الǁ. **الحركة الوطنية**. الجزء الثاني دار الغرب الإسلامي. بيروت لبنان الطبعة الرابعة. 1992.

70- ǂحمد توفيق المدني. **ǂǁǁǁǁ عǁǁǁǁ ǁاشا**. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.

71- صالح فركوس. **ǁǁǁǁǁر ǁ ǁ تاريخ الجزائر ǁǁǁ عǁǁǁ الǁǁǁǁǁǁǁ ǁǁǁǁǁ ǁǁروǁ الǁǁǁǁرǁ.** دار العلوم والنشر والتوزيع عنابة الجزائر 2003.

72- صالح عباد. **الجزائر ǁǁǁǁ الǁǁǁ التركي 1514 -1830**. دار ǁومǁ الجزائر 2005.

73- صالح فركوس المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين. دار العلوم للنشر والتوزيع. عنابة. 2003.

74- يحي بوعزيز. **سǁǁسǁ التسǁǁ الǁǁستǁǁارǁǁ والحركة والوطنية الجزائرية 1830 – 1954.** ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. دون سنة نشر.

VI- المصادر والمراجع

* المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

75- بوكرا إدريس. **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**. دار الكتاب الحديث. الجزائر، 2003.

76- بوشعير سعيد. **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**. الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1989.

77- عمار عوابدي . **دروس في القانون الإداري**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، الطبعة الثانية 1984. ص 156. وأنظر في الشأن محمد الطماوي . **الوجيز في القانون الإداري**.

78- محمد صحراوي . **أساس الدولة الشرعية والقانونية**. الجزائر، دار قرطبة. الطبعة الأولى، 2004.

79- محمد الصغير بعلي. **القانون الإداري**. دار العلوم للنشر والتوزيع. عنابة، الجزائر، 2004.

80- محمد الصغير بعلي. **القانون الإداري التنظيم الإداري**. عنابة، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع. 2004.

ثانيا: القوانين والأوامر

81- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.

82- القانون رقم 09/90 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410هـ. الموافق لـ 07 أفريل 1990. المتعلق بالولاية.

83- الأمر رقم 22/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967. المتضمن قانون البلدية.

84- الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969. المتضمن قانون الولاية.

85- قانون الانتخابات المعدل والمتمم سنة 1996.

V- الدǍǟاسات ƭǉǁǚ ƭǟǁǚǏǀ

* الدǍǟاسات ƭǁǚǜǀ اǁƳǏǀ

أولاً: الكتب

86- عمار بوحوش ƫ Ü محمد محمود الذنيباƘ. ƘǟǍǍǍ ƘǁǚǍ اǁǟǀ وطرƘ إعداد الǁǚƘ. الجزائر، ديوان المطبوعاƘ الجامعية، 1999.

87- محمد عبد الحميد. ƨǁǚƘ الدǍǚƘ ƨǁ ƨǁǚ ƘǁǚƘ الǁعǁ!. ديوان المطبوعاƘ الجامعية. الجزائر، 1979.

* الدǍǟاسات ƭǁǚǜǀ الǟǍسǁǚ

أولاً: الكتب

88- *ALBERELLO LUC et AUTRES* . ***pratiques et methodes de recherche en sciences sociales****. Paris, françe, edition armond colin. 1995.*

89- *ANGERS (MAURICE).* ***Initiation pratique a la methodologie des sciencs humaines****. Edition casbah, alger, 1997.*

BOUDON (RAYMOND). ***Les methodes en sociologie****. Edt Presses universitaires de françe, 10eme edition, paris, 1995.*

90- *BLANCHET ALAIN, GOTMAN ANNE .****L'enquetes et ses methodes : l'entretien****. Edition, Paris, Françe, 1992.*

91- *DESLAVRIES (JEAN PIERRE).* ***Recherches qualitatives****. (guide pratique). Edt MC. GAWHILL coll, 1991.*

92- DURAND (J.P). Weil ROBERT. ***Sociologie contemporaine****. Paris, françe, edition vigot coll. 1993.*

93-GHIGLIONE RODELPHE , MATHALON BENJAMAIN. ***Les enquetes seciologiques(theories et pratiques****).edition armond colin, paris, françe, 1978.*

94- GRAWITZ (MADELINE) . ***Methodes des sciences sociales.*** *Edt dalloz, 5eme, paris, 1981.*

95- *MUCHEILLI (ROGER).* ***L'analyse de contenu (des documents et des commucations).*** *Paris, françe, E.S.F. 1984.*

*96-quivy(raymond) ,campnhoudt (luc-van****).manuel de recherche en sciences sociales****.edt dunod.paris.1988.*

IV- الدǰراسة ULL ǰل Ǝالتسيير!‡ƴǴ

97- *CUDET (GASTON)* . ***Traite Systemique De Gestion.*** *Presses, polytechnique, romandes, volume 1, lausano, 1981.*

IIV- الدǰراسة ULL ǰلĢ وǰلƨ!ǰاللغة والدǰلالية! الƐƺو

98- المعجم العربي الأساسي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1989.

99- يوسف محمد رضا. **الكافي الكبير وǰلƨ الƐƺو الرسالة**. مكتبة لبنان ناشرون بيروت 1999.

الملاحق

ƕǂƠǀƾƽǄǍ ǙǋǍ د

ǄǍƟور الأوƅ: ƕǂƟرƽǄ ƽǄƽǀƾǃ الترشƞ

1- حدƋنا عƽǇ ƈسباƒ والدواƺƹ التي ƦدƊ بكم ƍلى الإǇƢتمام بالسياسةƻ

2- ماǇي مƊƢ محطة التي على ƍƛرƢǇ قررتم الإشتغال بالسياسةƻ

3- ǇƩ كاƽǇ لنشاطكم المهني عƜƽقة في ƼƦƦƻ

4- ǇƩ يمكƽǇ ƽǇƊ تشرƟ ƼƦƦƻ

ǄǍƟور الƆƿƽƿƿ : ƕǂƟرƽǄ الترشƞ

5- ǇƩ كاƽǇ ترشحكم لƝƽƢƦǀƦاباƚ محƽǇ ƙ ƍرادتكم ƊƼ يرجƦ ƍلى تدƜƦǀ

ƊƉƳƦƦرƻƽǇ

6- ǇƩ ƊنتمƽǇ ƽǇ اقترƟ على الحزƒƻ

7- كيƺ تم ƼƦƦƻ

8- ǇƩ اقترحتم ƽǇ طرƺ الحزƒƻ

9- ƍلى ما ƽǇ يعود ƼƦƦƻ

10- ماǇي Ɗسباƒ الترشƞƻ

11- ǇƩ كاƽǇ دور ƈطراƺ ƢارجةƽǇ الحزƒ دور في ترشحكم (العائلةƘ

الوسط المهني)ƻ

12- ƊكيدƽǇ ƊƽǇ كاƽǇ ǇƩناƾƾ تحƙير ومنافسة داƢƜ الحزƒ Ɗƽǀǀ عملية ƍعداد

ƾƾƾائمة لو تحدƋنا عƽǇ ǇƩƼƦƩ ƾƾƾائمةƻ

13- ǇƩ كاƺ لديكم منافسة ƽǇ طرƺ مترشحيƽǇ ƊƉƳƦƦرƻƽǇ

14- ماǇي ƍستراتيجيتكم في المنافسة داƢƜ الحزƒƻ

15- ƍلى ما ƽǇ ترجعوƽǇ ƆƆاتكم بƆاة الحزƒƻ

ƟƎƿور الƙƀƙƀ: الƟƎƾƺƌƪƈ السƏƙسƏƈ

16- ماƗ تعني الديمƙراطية بالنسبة ƺليكمþ

17- بالنسبة لكم في ماƗ تتمƅل رƋƙƀƙ الإنتƢƙبƙƀ السياسية والمحليةþ

18- على ماƗ يتم التنافƏ في الانتƢƙبƙƀ المحليةþ

19- ماƋي الƙوجƌ الƙكƅر ƋƋمية للنشاط السياسي المحليþ

20- ƺلى ماƗ ترجعوƀ فوزكم في الانتƢƙبƙƀ المحليةþ

21- بماƗ تم انتƢƙبكم في ƈƀركمþ

22- ماƋي العوامل الƙكƅر ƋƋمية والتي تميزتم بها على المتنافسيƀ الƙƢƏريƀ وتروƀ ƙنها ƙدƀ ƺلى فوزكمþ

ƟƎƿور الرابƙ: ƙƂƾƺƆƿƙ ƈƙƟƏƌ

01): يمثل الانتماء الجغرافي لمجتمع البحث

الأصل الجغرافي	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
داخل الولاية	32	74,41
خارج الوطن	11	25,59
المجموع	**43**	**100**

الجدول رقم (02): يمثل المستوى الدراسي لمجتمع البحث

المستوى الدراسي	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
جامعي	28	65,11
ثانوي	13	30,24
متوسط	02	4,65
المجموع	**43**	**100**

الجدول رقم (03): يمثل طبيعة المهنة لمجتمع البحث

طبيعة المهنة	التكرار المطلق	التكرار النسبي %
وظيفة إدارية	19	44,18
وظيفة التعليم	11	25,50
مهنة حرة	08	18,60
بدون مهنة	04	9,30
متقاعد	01	2,32
المجموع	**43**	**100**

الجدول رقم (04): الإنتماء الحزبي لأفراد مجتمع البحث

الحزب	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي %**
جبهة التحرير الوطني	18	41,87
حركة الإصلاح	07	16,28
حركة مجتمع السلم	06	13,95
حزب العمال	06	13,95
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	06	13,95
المجموع	**43**	**100**

الجدول رقم (05): يمثل توزيع مجتمع البحث حسب السن

السن	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي %**
[35-25]	01	2,32
[45-36]	13	30,24
[55-45]	18	41,86
[60-55]	10	23,26
أكثر من 60 سنة	01	2,32
المجموع	**43**	**100**